



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 16 ديسمبر 2020



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتحية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

ديسمبر 2020

الـــعــدد السادس عشر (16)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 X23.5).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

تصدر مجلة العلوم الإجتماعية في عددها السادس عشر وفي عامها الرابع بعد تظافر جهود الكثير من الباحثين الذي جعلوا من المجلة قبلة لأبحاثهم العلمية أين تعد مساهماتهم العمود الفقري للمجلة، خاصة وأن المجلة اليوم تستقطب العديد من الباحثين من مختلف دول العالم ومن مختلف القارات، وتسعى جاهدة بفريقها أن تكون منارة للمعرفة والعلم، ومرجعا هاما للمهتمين بمختلف حقول المعرفة الإنسانية والإجتماعية.

إن البحث العلمي اليوم يحتاج لخريطة طريقة واضحة المعالم والمسارات لتحقيق الأهداف المنشودة من أجل ترقية المجتمعات وجعل العلم خادما للمجتمع عن طريق التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وهو ما يجعل الثقل كبير على النشر العلمي الذي يعد منفذا أساسيا لمخرجات الأبحاث والدراسات المنجزة في مختلف التخصصات والمجالات.

لقد كانت ولا تزال مجلة العلوم الإجتماعية تسير بخطى الدقة والموضوعية في سبيل تطوير المعرفة أين نرجوا أن نكون ساهمنا ولو بالقليل في إرساء قواعد المعرفة الإنسانية ونقل المعارف بأن نكون مرجعا هاما في حقول العلوم الإجتماعية لمختلف المهتمين والباحثين من أكاديميين وباحثين وأساتذة وطلاب وقراء، وهو المبتغى المنشود.

إن المجلة تقف بسواعد الفاعلين الحقيقيين فيها سواء تعلق الأمر بهيئة التحرير أو الخبراء الدوليين المحكمين الذين دائما يقدمون النصائح والإرشادات والتوجيهات التي تساهم في تجويد الأبحاث والدفع بالمجلة نحو خطى ثابتة في حقول المعرفة.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 16 ديسمبر 2020

فهرس المحتويات

صفحة

علم الاجتماع الديني وعلاقته بالظواهر السيكولوجية

أ.د أبكر عبد البنات آدم إبراهيم- جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم- السودان.

Religious Sociology and its Relationships with psychological phenomena

Prof. Abaker Abdelbanat Adam Ibrahim. University of The Holy Quraan And Taseel of Sciences- Sudan.

ملخص: إنَّ الله خلق الإنسان من مادة وروح، وجعل له العقل ليدرك طبيعة الأشياء وقدر له كل مقومات الحياة وفق حكمته وإرادته ووفق نظمه الدينية و الاجتماعية والفلسفية، تلك النظم عبارة عن مجموعة من الممارسات العبادية يكتسبها الإنسان لأجل لتحقيق وجوده في هذا الكون، وهذا ما يطلق عليه بالتغذية الروحية والمادية فالإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة، فهو في كل مرحلة من عمره يستطيع أن يكيف نفسه مع ذاته ومع الآخرين من حوله، محققا بذلك إشباع رغباته الضرورية والحاجية. فالمجتمع بكل مكوناته يمثل المحيط الذي ينشأ فيه الشخص اجتماعيا وثقافيا وفكريا ودينيا، وبذلك تتحقق التنشئة الاجتماعية الصالحة أيا كان نوعها، ومن خلال نقل الموروثات الثقافية من المحيط الفردي إلى المحيط الجماعي. و من أهم ما خلصت إليه الدراسة أنَّ العلاقة بين علم الاجتماع الديني والظواهر السيكولوجية علاقة طردية، فلا ينفك كل عن الآخر لوجود قواسم مشتركة تساهم في بناء الفكر الإنساني بشكل يحافظ على كينونة المجتمع البشري. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن أحيانا لتحقيق أهداف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع، الدين، الظواهر الدينية، الظواهر السيكولوجية، الوازع الديني.

Abstract: Allah almighty has created man from physical substance and spirit, and gifted him the mind to realize the nature of things, and Allah almighty determined all the components of life according to His wisdom and will and according to His religious, social and philosophical systems. These systems are a set of worship practices that man acquires in order to achieve his existence on this world, and this is what is called spiritual and physical nourishment. Man is a social being who cannot live in isolation, for he from every stage of his life can adapt himself with himself and with others around him, realizing the fulfillment of his necessary and desires. Society, with all its components, represents the environment in which a person grows up socially, culturally, intellectually and religiously, thus achieving good social upbringing of whatever kind, and through the

transfer of cultural genes from the individual environment to the collective environment. One of the most important findings of the study was that the relationship between religious sociology and psychological phenomena is a direct one, so that they do not separate from each other due to the existence of common denominators that contribute to building human thought in a way that preserves the being of human society. The researcher adopted the descriptive, analytical and comparative method to achieve the objectives of the study.

Keywords: Sociology, Religion, Religious phenomena psychological phenomena, Religious scruples**.**

01- مقدمة

إنَّ دراسة حالة المجتمع من الناحية السيكولوجية وعلاقته بعلم الاجتماع الديني ومعرفة القوانين الدينية التي تفسر تلك العلاقة بين المجتمعات البشرية هي غاية ذو أهمية كبرى. وكثيراً ما يحدث مثل هذه المفاهيم موجة من التحرك الديني والثقافي بين الأوساط العلمية والفكرية. وقد نتج من خلال ذلك اهتمام عدد من المفكرين الغربيين بدور الدين في تحقيق القيم الاجتماعية في الأوساط التقليدية أو المتحضرة في نهاية القرن التاسع عشر؛ وبداية القرن العشرين سعوا إلى تقديم نظريات اجتماعية تطورية وبنائية سعت من خلالها إلى تفسير واقع المجتمعات البشرية عبر التاريخ وقد نتجت من تلك الجهود ما يسمى بعلاقة علم الاجتماع الديني بالظواهر النفسية.

هذا بالإضافة إلى علاقة علم الاجتماع الديني بالممارسات الدينية، كما يتطلّع الدراسة إلى ترسيخ المعالجة العلمية الهادئة للظواهر المتّصلة بالمجتمع، ومدى قدرة الدين في الإحاطة بالمشكلات الاجتماعية التي تتعلق بالظواهر النفسية؛ بعيداً عن إثارة الصراعات الدينية.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من اهتمام الإنسان بدراسة المجتمعات البشرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ورغم تلك النتائج الايجابية المجسدة على مختلف الأصعدة، إلا أن هنالك تهميشاً في اهتمامه بالظواهر الدينية والسيكولوجية ربما يرجع ذلك إلى التخوف أو الحذر، مما سبب الكثير من الحرج في الأوساط العلمية، بل دارت مناقشات عديدة حول مفهوم علم الاجتماع الديني وطبيعته في تقديم التجربة الدينية، وعلاقة الدين بالمجتمع، ومنه تبحث الورقة في ما يلي:

تساؤلات الدراسة: السؤال الرئيسي ما علاقة علم الاجتماع بالدين؟ ومن ثم تتفرع هذا السؤال إلى الآتي:

1. ما دور الدين في بناء المسئولية الاجتماعية؟
2. إلى أي مدي يمكن أن يساهم علم الاجتماع الديني في الكشف عن الظواهر السيكولوجية؟
3. كيف يمكن التعامل مع الواقع الاجتماعي في ظل غياب النزعة الدينية؟

02- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. الكشف عن أهمية علم الاجتماع الديني في حياة الإنسان الروحية والمادية.
2. الإلمام بدور الدين في وضع معالجات موضوعية ومنطقية للظواهر السيكولوجية.
3. شرح كيفية تحويل المفاهيم المجردة إلى مؤشّرات إيجابية يمكن أن تسهم في بناء علاقات اجتماعية بين المجتمعات البشرية.

03- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
1. ترسيخ المعالجة العلمية الهادئة للظواهر المتّصلة بالمجتمع البشري.
2. معرفة مدى قدرة الدِّين في الإحاطة بالمشكلات الاجتماعية والنفسية.
3. الإلمام بقيم التغيّر الاجتماعي التي تساعد على التقدم المعرفي في السلوك والأخلاق ... وغيرها.

04- منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن.

05- مفهوم علم الاجتماع الديني: علم اجتماع الدينيReligious Sociology هو علم يختص بدراسة المعتقدات والممارسات والأشكال التنظيمية للدين باستخدام أدوات وأساليب المنهج الكمي(الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي العام والتحليل الديموغرافي) مثل الملاحظة والمشاركة(Observation and participation) المقابلات Interviews، وتحليل الوثائقية التاريخية (منصور، دت، ص10-11).

كما عُرّف بأنه هو العلم الذي يدرس المؤسسات الدينية دراسة اجتماعية(أماكن العبادة– الطقوس)، والعمليات الاجتماعية داخل المؤسسات الدينية(كوروتايف ،2004، ص83). أيضاً عُرّف بأنه هو العلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للظواهر الدينية، وبيان أثر هذه الظواهر في تطور البناء الاجتماعي. وقد عرّفه "هولت" بأنه المنظمة الدينية الرسمية ذات الطابع والصبغة الدائمة والمستمرة" (شلحت،2003، ص17).

لذلك فإنَّ دراسة علم الاجتماع للدين جزء لا يتجزأ من الجهود البحثية لفهم الظواهر الدينية؛ وما يحيط بها من خصوصيات وملابسات، ولعل الدراسات الفلسفية هي أولى الدراسات التي تصدت بشكل علمي للعلاقة بين الدين وعلم الاجتماع. وبالرغم من وجود بعض التناقضات إلا معيار الدين قد ظل يتجسد لأعلى وأسمى الطموحات الإنسانية، فالقيم الدينية ليست قيماً مطلقة فحسب بل هي قيم إنسانية تهدف في مفهومها العام إلى السمو بمكارم الأخلاق، بل وصفت في بعض الأحايين إلى أنها تغلب دورها متعاظماً في تقدم الأمم والشعوب والدفع نحو التسامح والتعايش والتألف، وبناءً على تلك المعطيات فإننا لا يمكن أن نفصل فكرة الدين عن بناء النظام الاجتماعي، أو إهمال دوره الهام في تغيير السلم المجتمعي(الخشّاب، 1981، ص27).

06- علم الاجتماع الديني بشكل عام الأهداف والأهمية

1.تطور علم الاجتماع الديني

يرى علماء الاجتماع أنَّ تاريخ الفكر الاجتماعي لا ينفصل عن تاريخ الفلسفة الاجتماعية، فقد ارتبط علم الاجتماع في نشأته بالفلسفة، شأنه في ذلك شأن بقية العلوم الأخرى. غير أن هذا الارتباط أخذ يتواضع على مستوى النظرية الاجتماعية، ويتميز في أدوات التحليل وأساليب

البحث الاجتماعي، في حين بقي الارتباط وثيقاً بين الفلسفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية. فعلم الاجتماع لا يستطيع فهم الواقع فهماً صحيحاً من دون إطار فلسفي وديني يرجع إليه في تجريد الظواهر الاجتماعية، والربط بين معطياتها ومعطيات التاريخ والمجتمع، كما أن أية فلسفة اجتماعية تبتعد عن الواقع وتستند إليه تصبح ضرباً من التفكير المجرد الذي يصعب امتحانه. وقد أخذ علم الاجتماع في التطور بعد أن حقق استقلاله الذاتي بفعل تعقيد الحياة الاجتماعية، فتشعب إلى ميادين متعددة يشمل كل منها جانباً من جوانب الحياة المختلفة. وفي نطاق هذا التخصص لم يفقد علم الاجتماع ارتباطه الوثيق بالعلوم الاجتماعية الأخرى، فبقيت بينهما اهتمامات مشتركة وموضوعات متماثلة لاهتمامه بدراسة السلوك الإنساني، فهو في ذلك علم قديم النشأة، يمتد في جذوره إلى ابن خلدون (808هـ/1405م) الذي أرسى الدعائم الأولى لعلم الاجتماع. ويشير في مقدمته بقوله:" وكأن هذا علم مستقل بذاته، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري، وذو مسائل: وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى"(ابن خلدون،1987، ص234). وعلى ذات النسق يشكل الدين جانباً مهماً من جوانب البناء الاجتماعي للواقع المعيش، كما أنه يعتبر مرجعاً متكاملاً يلجأ إليه الفاعلون الاجتماعيون بتلقائية للتصدي على كل المعوقات التي تعترض حياة البشرية اليوم. لذلك فإنَّ الوقائع الدينية لا تنفك عن الوقائع الاجتماعية والنفسية، ومن هذا المنطلق يجب على كل فرد في المجتمع أن يساهم في بناء هذه الوقائع وتصنيفها ومقارنتها ومعالجتها وفق مقاصد التشريع الإسلامي بعيداً عن النوازع النفسية الأخرى، لأن الفهم الصحيح للدين يجب أن ينصهر في الوظائف الاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع. ومن هنا لا نستطيع حصر وظيفة الدين في ممارسة الشعائر العبادية والتعبدية فقط، بل لابد من أن تخدم النزعة الدينية كل مجالات الحياة.

2. أهداف علم الاجتماع الديني: يهدف علم الاجتماع الديني إلى معرفة حياة المجتمعات البشرية في كافة الجوانب الفكرية والعقائدية، ودراسة الظواهر البيئية الداخلية والخارجية وعلاقاتها بالظواهر السلوكية. وتحليل الأسس الاجتماعية التي تسود في المجتمع المعين محاولاً مقارنة تلك الأنماط البشرية مع العادات والتقاليد السائدة، وتحديد القوانين التي تساعد في تطور المجتمعات البشرية. لذلك فإن أساس أي دين تكمن أولاً في معرفة العقيدة بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها (لاش،1996 ، ص22). أيضاً يهدف علم الاجتماع الديني في الربط بين الوقائع الدينية التي لها علاقة بالمجالات النفسية والاقتصادية والسياسية.

3. أهمية علم الاجتماع الديني: يرتبط علم الاجتماع الديني بالوقائع الدينية التي تشمل المجالات النفسية والاقتصادية والاجتماعية. ويسعى في معرفة الظواهر الدينية التي تتجلى في شكل ممارسة الشعائر العبادية. ومن خلال تلك المعطيات يمكن تلخيص أهداف علم الاجتماع الديني فيما يلي:

1. فهم وإدراك الأسس الاجتماعية للظواهر الدينية كالعبادة(الصوم، الصلاة، الزكاة، والحج).
2. فهم وإدراك ماهية الظواهر الاجتماعية التي تبرز في النظم والمؤسسات الدينية مثل الصراع والنزاعات والحروب... وغيرها.
3. ايضاح العلاقة بين الدين والمجتمع.

4. تثبيت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الديني والعلوم الأخرى.
5. تفسير الظواهر الاجتماعية وفق الحتمية الدينية.
6. زيادة الاهتمام بعلم الاجتماع الديني وعلاقاتها بالظواهر السيكولوجية.
7. السعي من أجل تحرير علم الاجتماع الديني من الذاتية والانفعالية والعاطفية، والتي غالباً ما تسيطر على المتخصصين في هذا الحقل الدراسي المهم.

4. مناهج علم الاجتماع الديني: لدراسة علم الاجتماع الديني يجب أن تتوفر عدة مناهج، منها(ماسوزار،2005، ص17):

المنهج التاريخي: تسعى الدراسات الاجتماعية لبحث العلاقة بين الوقائع الاجتماعية وسمات التدين، والاهتمام بالنظريات التي تتحدث بتطور الدين، وتطور الجماعات الدينية. لذلك كان المنهج التاريخي من المناهج الهامة لبحث مثل هذه الظواهر.

المنهج المقارن: استخدم(فيبر) هذا المنهج محاولاً معرفة العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية، وظهور الرأسمالية المادية عن طريق دراسة الدين والاقتصاد في كل من الهند والصين. وبالرغم من أن هذا المنهج به عدة صعوبات؛ ولكن تمكن العديد من العلماء استخدامه في معرفة النزعة الدينية عند الشعوب والأقوام البدائية، من خلال الإلمام باختلاف المفاهيم الدينية من ثقافة لأخرى.

المنهج التجريبي: استخدم هذا المنهج في الدراسات الدينية وعلاقاتها بعلم الاجتماع. وهنا لا يستطيع الباحث ان يستخدم جماعات ضابطة وأخرى تجريبية لاختبار المتغيرات المتعلقة بالعقائد الدينية.

منهج المسح الاجتماعي: استخدم هذا المنهج في دراسة الانتماء الديني، من خلال ممارسة الشعائر العبادية، ومعرفة اتجاهات الطائفة الدينية والاعتقاد في مفاهيم دينية معينة، وهو ما يفيد في ايجاد ارتباطات بين سمات دينية محددة واتجاهات اجتماعية معينة.

المنهج الاحصائي: يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية. ويرجع ظهور هذا المنهج في ميدان العلوم الاجتماعية إلى التعاون السائد بين هذه العلوم والرياضيات في العهد الإغريقي ولا سيما في عهد الفيثاغوريين الذين كانوا يستخدمون الإحصاء في أبحاثهم، غير أن استعماله تعزز وتجلت قيمته العلمية والعملية واضحا في أبحاث كل من (أميل دور كهايم-وهال واكس) حول ظاهرة الانتحار كما ساهمت دراسة كل من (مونتير– وروسو) في تطور المنهج الإحصائي في ميدان العلوم الاجتماعية. كما شمل التطور في المنهج الإحصائي جميع العلوم الأخرى، كالإدارية والسياسية والقانونية والاقتصادية والنفسية وغيرها من العلوم الأخرى.

07- الظاهرة الاجتماعية والدينية المفهوم والمراحل

1. الظاهرة الاجتماعية والدينية في الفكر المعاصر: عرَّف دور كهايم مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية الظاهرة الاجتماعية Social phenomenon بأنها:" كل ضرب من السلوك ثابتاً كان أم غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد أو هي: سلوك يعم في كل المجتمع وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية(دوركهايم 1988، ص235). فالقول بأن الدين ظاهرة اجتماعية في المقام الأول؛ أن

المجتمع عندما يتعرض لبعض الأزمات فإنه يحاول جاهداً في الخروج منها، ويبتكر في ذلك الكثير من الحلول فإن المجتمع يقدس تلك الطريقة(جورج،2007، ص57). وتختلف السيسيولوجيا الاجتماعية عن العلوم الإنسانية، أو ما يسميه دوركايم بالظاهرة الدينية، فالسيسيولوجيا تؤمن بأن الدين هو :" مجموع الأفكار والمعتقدات التي تؤلفها أو تتبناها جماعة معينة من البشر حول الحياة والكون، وتعتمدها في تنظيم سلوكها الطبيعية والاجتماعية والسياسية، وفي معرفة التسليم بوجود كائنات ما وراء الطبيعة. وفي هذا يرى "إميل دوركايم" أن تعريف الظاهرة الدينية، يعتبر من أصعب الوظائف التي يمكن أن ينتدب العالم الاجتماعي نفسه للقيام بهذه الوظيفة، ويرجع الأمر في نظره إلى تعدد الممارسات الدينية وكثرتها وتعدد الاعتقادات الروحية واختلافها، هذا بالإضافة إلى وجود الدين في كل أشكال المعرفة الإنسانية العلمية منها والعملية(رايت، 2010، ص134).

وعلى ذلك، أخذت دراسة الظاهرة الدينية Religious phenomenon حيزاً كبيراً في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، وذلك إذا تتبعنا التطور الزمني والسياق الاجتماعي والثقافي للظاهرة. ومن هنا نستطيع القول، أننا ما زالنا بعيدين عن البحث حول الظواهر الدينية وعلاقاتها بعلم الاجتماع الديني لعلاقة الأخير بفلسفة الأديان من الناحية الفكرية والسياسية، وارتباطه كثيراً بالتيارات الدينية المعاصرة (Ronald,1997,p50). فالعلم من خلال منظور علم الاجتماع لا يدرس الميتافيزيقيا فقط، بل أن للأيديولوجيا الدينية طرائقها ومنهجها ولغتها الخاصة في تحليل الظواهر التي تختلف عن أدوات علم الاجتماع. فالضرورة يتطلب وجود منهج متغير يحلل الدين من حيث أنه وضع إلهي سائق إلى ممارسات يومية من خلال منظور اجتماعي. فالدين مقارنة بالحياة الاجتماعية هو سلوك يومي يكتسبه الإنسان في حياته، وفي محتواه الاجتماعي التاريخي له وظيفة في المجتمع؛ لذلك فإن كان الاسلام يظهر بشكل واحداً كما تبرزه نصوص القرآن والسنة، فإن الممارسات التاريخية والاجتماعية تتعدد وتختلف معتمدة على تفسير الخاص والعام للنصوص، فالظاهرة الدينية ليست استثناءً، فهي خاضعة للتفسير الواقعي .(Edmond,1900,p55)

2. مراحل الظاهرة الدينية: بناءً على تلك المعطيات فإنَّ الظاهرة الدينية تمر بثلاث مراحل رئيسة، ولكل مرحلة خصائصها، وهي علي **النحو التالي**:

المرحلة الأولي: بدأت دراسة الظواهر الدينية في هذه المرحلة عن طريق الاستطراد فقط، بمعني أن الباحثين الأوائل لم يتجهوا إلي دراسة النظام الديني في ذاته، وإنما كانوا يتطرقون إليه أثناء تعرضهم لوصف الحياة الاجتماعية للشعوب المختلفة، بل كانوا يقتصرون على وصف المعتقدات الدينية في رقعة محدودة من الأرض(حسن، 1989، ص432).

ويرى الخشاب:"... وبمرور الوقت اتجهوا إلي المقارنة بين المعتقدات في أكثر من بلد أو إقليم نتيجة لكثرة الرحلات والأسفار التي قاموا بها، ونتيجة لزيادة الاتصالات التجارية والسياسية والحربية بين المجتمعات المختلفة، سعوا إلى معرفة قيمة التفاضل بين الأديان، وكانوا في أغلب الأحيان يحورون الديانة التي يدينون بها علي أنها أفضل الديانات، وبذلك ابتعدوا عن الجانب العلمي كثيراً..." (الخشاب2005، ص30)، وقد تفرغ عن هذا الافتراض الاعتقاد بأن الجماعات

الإنسانية الأولي كانت تحيا علي نفس النمط من الحياة الدينية الذي نجده في الجماعات المتأخرة، ومن ثم انحصر مجهود العلماء والمفكرين في ترتيب الجماعات حسب درجة كمالها في المعتقدات، فكانوا يبدؤون باختيار الشكل الأول البسيط للظاهرة الدينية حسبما تسمح بذلك معلوماتهم التي جمعوها من مجتمعات مختلفة، ثم ترتب بعد ذلك الأشكال والصور الدينية بشكل يتفق مع مفاهيمهم وتصوراتهم الدينية (عزالدين،2011، ص422).

أما المرحلة الثانية: اتجه الباحثون في الثلاثينيات من القرن العشرين إلي استخدام المنهج العلمي في دراسة المعتقدات الدينية، وابتعدوا عن النظريات الظنية، وحاولوا الكشف عن الكيفية التي تؤثر بها النظم الدينية في مظاهر الحياة الاجتماعية، خاصة في بناء العلاقات الإنسانية(حسن، دت، ص 423). ويقول أبو زيد:" اتجه بعض علماء الأنثروبولوجيا إلي دراسة المجتمعات البدائية للتعرف على الطريقة التي ينظر بها هذا القطاع المهم من قطاعات المجتمع البشري الكبير إلى الكون، وموقفه منه على اعتبار أن هذه النظرة هو بمثابة صورة واحدة من صور البحث عن المجهول، ومحاولة الكشف عن أسرار الكون الذي يحيط به"(أبو زيد، 2001، ص45). وفي ذات السياق ظهر فرع متخصص من فروع علم الاجتماع عرف ب(علم الاجتماع الديني) يختص بدراسة الظواهر والنظم الدينية من حيث نشأتها، والوظائف التي تؤديها (جعفر،1988، ص432). وبناءً على ذلك، ظهر تياران في العقدين الماضيين أحدهما: يبحث عن تفسير إيجابي للدين؛ ويشترك فيه باحثون سعوا إلى إيجاد أسس مشتركة بين الواقع المتغير والنصوص الدينية، أو التوفيق بين رؤية العقيدة الإسلامية؛ والواقع الاجتماعي. والآخر سلبي ينظر للدين بأنه أفيون الشعوب، وأنه محدد لحياة الإنسان.

النزعة الدينيةReligious tendency: تمتاز النزعة الدينية بالعديد من الينابيع الفطرية التي تساعد في تأصيل مفهوم فكرة التدين عند البشرية على ضوء الظواهر النفسية الباطنية والظاهرية للمؤسسة الدينية الاجتماعية، والتي تتمثل في الآتي:

الفطرة السليمة: إن نزعة التدين هي حقيقة واقعية اجتماعية رافقت البشرية منذ نشأتها حيث لم تخل جمعية بشرية من دين يلائم طباعها ويوافق بيئتها، وقد قضت البشرية قروناً طويلة لم ينفك من محاولة معرفة منشأها ومصيرها. وعندما بدأ الإنسان يتعامل مع الظواهر الطبيعية المحيطة به بهرته الأسرار الكونية التي تسير على نسق واحد فأدرك أن هنالك قوة غير طبيعية مسيطرة على هذا الكون. ثم اهتدى إلى سلم الاعتقاد بوجود الله عزّ وجلّ، لقوله تعالى:{ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} (الروم:30). فالله سبحانه وتعالى خلق البشرية خلقاً سوياً وفضلها عن سائر مخلوقاته، بنعمة العقل والقدرة على التعقل والادراك، فكان حقاً لله أن يحاسب الانسان على ما يفعله خيراً أو شراً لقوله تعالى:{ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ} (الزلزلة:7-8). ومن دواعي الفطرة السليمة أن يكون المؤمن قوي الإيمان، قال تعالى:{ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ} (فصلت:53). فالله سبحانه وتعالى قد حسم أمر الفطرة السليمة فدعا الإنسان إلى التدبر والتأمل في ملكوته، لقوله تعالى:{ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً

}(النساء:82)، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"(العسقلاني، 1213ه، ص1234). فالإيمان هو ثمرة هذا التفاعل الفطري، والقلب بحاجة الى عناية فائقة؛ ونصيب كبير من الاهتمام حتى لا يصدأ، وبالنظر إلى هذا الكون من نظام دقيق ومحكم يقتضي وجود عقل رصين وفطرة سليمة تدحض وتبطل كل الافتراءات والشكوك التي تتحدث عن بشرية القرآن الكريم.

يقظة الضمير والوجدان: ذكر بعض مؤرخي الأديان أن جميع الاقوام المتحضرة والبدائية كانت تؤمن بوجود قوة فوق قوة الطبيعة. فقد أشار(بنجامين كونستان،1975، ص12) في كتابه تاريخ الأديان:" إنَّ الدين من العوامل التي سيطرت على البشرية منذ قرون طوال، وأنَّ الاحساس بالنزعة الدينية من خواص الطبيعة البشرية..."، كما اعتبر بعض علماء الاجتماع أن نزعة التدين من أهم القواعد التي قامت عليها الجمعيات البشرية، لأنها تتعلق بالوجدان العقلي في شكل أوامر إلهية باطنة وظاهرة. ولتكملة تلك الأدوار لابد من إيقاظ الضمير والوجدان عند أداء الواجب فمن اقترف ذنباً عليه إظهار الندم، لأن التعاليم الدينية تتأصل في النفس الإنسانية بالممارسة والتطبيق.

قوة النزعة الإيمانية: إن الدين هو نظام إلهي اجتماعي تقوم على الحكمة البالغة والتعاليم السامية، فإن الحاجة إلى الدين أشد وأقوم، فكلما نظر الإنسان إلى نفسه كلما زادت حاجته إلى الدين لكبح هوى النفس الذي يخالف الدين لأن النفس أمارة بالسوء لقوله تعالى:{ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ} (يوسف:53). ويرى الفيلسوف(شوبنهار):" أنَّ الحياة عبارة عن رغبات ، وأن جدال الناس حولها جعلهم يؤثرون على أنفسهم، وكل فرد من أفراد المجتمع يريد لنفسه المنفعة، فجلبوا على حب النفس والهوى"(الهاشمي، 1963، ص 41). ونخلص من ذلك إلى أنه إذا توفرت النزعة الايمانية الخالصة يستطيع كل فرد أن يكبح جماح شهواته ورغباته، والاحتفاظ بالأخلاق الفاضلة التي تجعل الإنسان في مصاف العصمة الخالدة. فالدين هو الذي ينظم حال معتنقيه ويكفل لهم الحرية في ممارسة شعائرهم العبادية والتعبدية قال تعالى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} (الزمر:53). فعلى المؤمنين أن يحمدوا الله في رحمته ومغفرته لذنوبهم دون قيد أو شرط مادي، والتوبة والعمل الصالح، فما من سورة في القرآن الكريم إلا ودعت إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتوجه إلى الكمال في الإيمان، قال تعالى: {ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ}(المؤمنون رقم:96).

فالتدين من الظواهر الاجتماعية التي وجدت في المجتمعات البشرية منذ القدم، وقد ذكر محمد عبده(1980، ص62):" أن كل إنسان مهما علا فكره وقوي عقله، أو ضعفت فطنته وانحطت فطرته يجد نفسه مغلوب لقوة أرفع من قوته، وقوة من حوله من الكائنات الأخرى، وأنه محكوم بإرادة تصرفه وتصرف ما هو فيه من العوالم، قد لا تعرفها معرفة العارفين، ولا تتطرق إليها إرادة المختارين، تشعر كل نفس أنها مسوقة لمعرفة تلك القوة العظمى، فتطلبها من حسها تارة، ومن عقلها تارة أخرى، ولا سبيل لمعرفة كنهها". وقد تتجلى ظاهرة التدين في الآتي:

أولا: أن ظاهرة التدين ظاهرة عامة تشترك فيها كل الجماعات البشرية على مدى تاريخها الطويل.

ثانيا: أن مبعث هذه الظاهرة، هو إحساس كل فرد أو جماعة بأن هناك قدرة أو قدراً تتصرف فيه، وفيما حوله تصرفاً يلفت النظر ويبهر العقل.

ثالثا: أن العقول حينما تبحث عن الحقيقة يجب أن يكون لها مدد من السماء، حتى تتفق على شيء واحد تؤمن به وتخضع له(الوحي).

رابعا: يجب أن يكون الإنسان ملتزماً في حياته الدنيا ويمارس كافة شعائره دون الاعتماد على الآخرين حتى لا يضل ولا يشقى.

خامسا: اقتضت حكمة الله سبحانه تعالى أن يكون رحيماً بعباده، وأن يرسل إليهم رسلاً مبشرين ومنذرين، يدعونهم إلى الدين الحق، وإلى الطريق المستقيم.

وفي خضم تلك المعطيات انقسم مؤرخو الأديان حول ظاهرة التدين إلى فريقين (الهاشمي،1963، ص21):

-فريق ذهب إلى أن الدين بدأ في صورة الخرافة والوثنية، وأن الإنسان أخذ يترقى في دينه على مدى الأجيال حتى وصل إلى الكمال فيه بالتوحيد، كما تدرج نحو الكمال في علومه وصناعته.

فريق ذهب إلى بطلان المذهب الأول، وذكر أن عقيدة الخالق هي أقدم ديانة ظهرت على هذه البسيطة، ولا يمكن أن تنفك عنها كل الجماعات والأقوام. أما الوثنية فهي حالة طارئة، أو مرض أصيب البشر عندما خرجوا عن طاعة الخالق، وهذه النظرية تسمى بنظرية(فطرية التوحيد وأصالته)، وقد انتصر لهذه النظرية جمهور من علماء الأجناس، وعلم النفس(دراز، 1970، ص108).

فالوازع الديني والأخلاقي يمثل المقوم الأساس الرئيسي لكثير من المجتمعات، إذ أن لكل مجتمع تركيبته الخاصة ومعتقده المعين، وشعائر وطقوس دينية وأطر أخلاقية معينة، تتعدد مسمياتها وطرائق ممارستها. وبناءً على هذا التوافق أجمع بعض الباحثين الاجتماعيين على أهمية التدين في حياة الإنسان، فرداً كان أم جماعة. لهذا بدأ المعتقد الديني بسيطاً وأخذ يتطور حتى وصل إلى درجة من الكمال في الديانات الإلهية لخدمة أهدافه السامية. فالدين لا يقتصر على إقامة الشعائر الدينية فقط، بل يشمل أعمال العباد وأقوالهم وتصرفاتهم اليومية، سواء كان ذلك في بيوتهم أو في أماكن عملهم، كما يعد عنصراً أساسياً من عناصر تنشئة المجتمع، فالوازع الديني والأخلاقي يؤثران على سلوك الفرد وطبيعته ويحققان له السعادة الأبدية، فإذا تمكن الإيمان في قلب كل مؤمن، فإنه يكتسب خلقاً جديداً يهذب سلوكه وينقيه من الشوائب ويجعله متسامحاً محباً الخير لنفسه ولمجتمعه نابذاً أعمال الفسق والرذيلة(جودت،1997، ص32). فالنزعة الدينية والقيم الأخلاقية الفاضلة يشكلان حجر الأساس في توجيه وتشكيل سلوك الإنسان، حتى لا يقدم المؤمن الصادق على ارتكاب الجريمة، ولا يعصى ربه. هذا الأمر لم تكتشفه الأنظمة الغربية بالرغم مما وصلت إليه من علم وقوانين جنائية ونظم اجتماعية، ففي القانون الوضعي إذا انعدم أحد أركان الجريمة سقط الحق في الدعوى الجنائية ولا يعاقب المجرم، ولو افترضنا أن رجلاً هم بارتكاب جريمة ثم عدل عنها لأحد الموانع والأسباب الخارجية عن إرادته كعدم وجود الشخص المراد قتله مثلاً، فالقانون الوضعي لا يصل إليه بطبيعة الحال ولا يعالج الواقعة... بينما الشريعة الإسلامية تعالج الجريمة علاجاً ربانياً، إذ بدأت بمجاهدة الآثام والمعاصي وهي داخل القلب قبل خروجها

للقضاء عليها، لهذا فإن الوازع الديني يعمل على مقاومة الانحراف والجريمة قبل حدوثها فالضمير يجعل الإنسان دائماً مراقباً لسلوكه محذراً عن ارتكاب الجريمة، وبتتبع الكثير من القضايا نجد أن مرتكبيها يقومون بعملية الاعتراف وبتقديم أنفسهم طواعية إلى أجهزة الشرطة والقضاء، وذلك بوحي الضمير الذي لم يهدأ ولم يسكن بل يطالب بعقاب الذات، فمجرد معرفة الإنسان بأن الله يعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد لا يسوق نفسه إلى ارتكاب الجريمة، ولكن بطبيعة الحال فالإيمان والأخلاق درجاتهما متفاوتة من إنسان إلى آخر يزيدان بالطاعات وينقصان بالمعاصي، وفي هذا يقول الغزالي(1987، ص28):" بأنَّ الإيمان قوة عاصمة من الدنايا وطاقة يحرك بها الإنسان فيطارد بها الجريمة ... وليس للإيمان مفهوماً معيناً ساكناً في ضمير راقد أو في قلب حاقد ولكن هو طاقة يتحرك بها الإنسان ويؤثر في نفسه ومجتمعه..."(ديورانت،1980، ص2).

فإذا تتبعنا الأطوار التي مرت به البشرية في مراحلها المختلفة، نجد أنها أشبه ما تكون بالأطوار التي مرت به العقيدة في مراحلها الأولى، والتي بدأت بمرحلة العبادة النقية، ثم تدرجت إلى مرحلة الرموز والطقوس عندما عبد الإنسان النار والمظاهر الطبيعية الكونية، وأخيراً عبد الإنسان الوثن والصنم، وبتقدم الإنسان أدرك حقيقة الخير والشر، وأن الخالق هو الله سبحانه وتعالى، ومع مضي الأيام أدرك العلماء أن أساس كل شر هو عبادة غير الله عزّ وجلّ، وقد يحتاج الإنسان في كل مرحلة من هذه المراحل إلى غذاء روحي يتناسب مع ما هي عليه من درجة النمو الفكري. وعندما بلغت البشرية تمام نضجها وغاية رشدها أرسل الله رسله وأنبياءه ليحملوا هذا الدين إلى البشرية كافة لقول رسول صلى الله عليه وسلم :" مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنت بنيانا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زواياه فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له، ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة. قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين"(العسقلاني1213ه، ص1271) معنى هذا، أن الديانات السماوية تشكل في مجموعها صرحاً واحداً، اشترك الأنبياء جميعاً في بنائه ، فما من نبي بعث إلا وقد وضع فيه هذه اللبنة، هكذا شاءت حكمة الله تعالى أن يرسل النبي صلى الله عليه وسلم بدين أعلى ما يكون هداية وإرشاداً، وأسمى ما يكون تشريعاً وتبصيراً لقوله تعالى:{... الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}(المائدة: 3)، فهو خاتم الأنبياء والمرسلين لقوله تعالى:{مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً}(الأحزاب:40).

08- أهم الظواهر السيكولوجية

1. الظواهر النفسية: ذهب بعض علماء النفس إلى القول بأن الدين حالة نفسية، فدعوا بأن المنهج التاريخي ليس كاملاً ولابد من اكماله بالأبحاث النفسية، غير أن هؤلاء العلماء وقعوا في خطأ كبير عندما ساووا بين الدين والحالات النفسية لأن التحليلات النفسية لن تعطينا بجوهر الدين وحقيقته(عبدالعزيز،1999، ص275). فعلم النفس الديني هو العلم الذي يبحث في الظواهر النفسية self-phenomenon التي تطرأ على الشخصية الإنسانية كالأمراض والشهوات

والغرائز؛ كما يبحث عن حقيقة النفس البشرية، ويسعى إلى حكم رشيد للوصول بالإنسانية إلى تزكية النفس الرشيدة، باستخدام كل الوسائل والأساليب والمفاهيم الدينية التي تفسر سلوك الإنسان The human behavior interpretation(Rotter, B1972,p34)، قال تعالى:{ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا}(الشمس:8)، وقال تعالى:{ وَكُلَّ إنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً}(الإسراء:13). أيضاً يهتم بتحليل ودراسة النشاطات الفردية الدينية وعلاقاتها مع البيئة الطبيعية، والكشف عن عمليات التوافق النفسي والاجتماعي المنبثق من المضامين الخاصة بالدين للكائن الحى Organism، كما يدرس خبرات الفرد الدينية The Religious experience والعمليات العقلية وعلاقاتها بالنظر والتفكر والتأمل في آيات الكون، لذلك هو معرفة تطبيق المنهج العلمي على حقائق الحياة المختلفة مثل العبادة وغيرها.
فالمؤمن مكلف بعبادة الله وحده؛ والإيمان به، ولا ييأس من روح الله إلا الكافرون، لقوله تعالي:{يَا بَنِيَّ اذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلاَ تَيْأَسُواْ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ}(يوسف:87). فإذا كان القلق والخوف والاكتئاب هو الإحساس بانعدام الأمن المجتمعي، فإنَّ الله فضل المؤمنين بالإيمان وطمأنينة النفس، لقوله تعالى:{الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ}(الأنعام:82). ولا شك أن المعرفة والعلم هما عمودان يوقظان الهمة في سلوك الفرد والجماعة؛ حيث ترغب النفس في التأصيل والوقاية من الأمراض النفسية، قال تعالى:{ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ}(فاطر:28).
ومما سبق من التعريفات يمكن القول أن الظاهرة السيكولوجية تشمل السلوك الموضوعي Objective behavior أي النشاطات التي يزاولها الفرد، والذي يتضمن سلوك الفرد الباطني الذي لا يمكن إدراكه إلا للشخص نفسه، ويتعذر على الآخرين ملاحظته كالشعور باللذة والألم والتفكير والتحليل. كما يعنى بدراسة الظواهر السيكولوجية كالاتجاهات النفسية، ودوافع الإنسان ومشاعره وتصوراته المختلفة. وعلى ذات النسق فإنَّ علم النفس الديني هو دراسة سلوك الإنسان من حيث هو كائن حي متفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه ويتأثر به ويؤثر فيه، ويتضمن ذلك النشاطات الذهنية والحركية التي تظهر في تعامل الفرد مع بيئته. وقد أشار"Rotter,1872,p14" إلي أن الإفراد ينقسمون إلي قسمين، هما:
-أصحاب التوجه الداخلي Internal Orientation: وهم الذين يهيمنون علي أنفسهم ومصائرهم، وشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية.
-أصحاب التوجه الخارجي External Orientation: وهم الذين يعتقدون أنهم لا حول لهم ولا قوة وأن مصائرهم تحت رحمة القدر ، ويعتقدون أنهم لا يتمتعون بالمسؤولية الكاملة عما يحدث لهم.
ويقصد من خلال تلك المفاهيم أن هنالك أفراداً يعزون نجاحهم إلي مجهوداتهم الداخلية أو الخارجية التي تحدد سلوك كل فرد في ضوء النظام الاجتماعي الذي يربط حياة كل فرد ،لأن الدوافع النفسية كثيراً ما تميز الإشاعات الفردية التي تقوم علي أساس بيولوجي نتيجة للخبرة التي

يكتسبها الفرد تجاه المجتمع ، أو الغريزة التي يتمتع بها الفرد وسط البيئة التي نشأ فيها، أو الطريقة التي تحدد اختبارات الفرد نحو الطاقة السلوكية ويتطلب ذلك عدة متغيرات منها:

1. الطاقة السلوكية Behavioral Energy: وهي أمكانية تمييز السلوك في كافة المواقف المختلفة، في ضوء الاستجابة المباشرة أو غير المباشرة ويشمل هذا السلوك أفعال حركية وادراكات، وسلوكيات لفظية وتعبيرية انفعالية Emotional Reactions، وكل هذه الأنماط السلوكية يمكن قياسها وملاحظتها من خلال الملاحظة والمشاهدة .
2. التوقع Expectancy: وهو التوقع لأنواع معينة من السلوك التي تؤدي إلي إشباع حاجات الفرد، وهو احتمال وقوع الحدث.
3. قيمة التعذيرReprimand Value: وهي درجة تقدير الفرد لحدوث ظاهرة معينة تؤثر في اتجاه الفرد أو في نوع السلوك.
4. الموقف السيكولوجي Psychological Situation: أي أن الفرد كثيراً ما يتفاعل مع مظاهر بيئته الداخلية والخارجية، ومع خبرته الفردية التي تتمثل في سلوكه واتجاهاته ومعتقداته الدينية.

فالظواهر السيكولوجية قسمان:

أولاً: الظواهر الخارجية: أي النشاطات التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها وبحثها وتحقيقها: مثل السلوك الحركي والتعبير اللغوي، كالإيماءات والكلام والمشي والجري والابتسام واللعب ...الخ. فعلم الاجتماع الديني يربط بين الظواهر الموضوعية الذي يبين حكم الدين فيه من خلال ممارستها وعلاجها وفق أحكام مقاصد التشريع الإسلامي.

ثانياً: الظواهر الداخلية: أي الظواهر والنشاطات التي لا يمكن ملاحظتها مثل الألم والخيال والفكر، فمن خلال الوقائع الباطنية المتدرجة في حياتنا اليومية نجد أن هنالك حس باطني يطلق عليه الشعور الداخلي(محمد،1959، ص166).

وقد درج بعض الباحثين على الفصل بين الظواهر الداخلية الذاتية؛ والظواهر الخارجية الموضوعية، فأطلقوا على الظواهر الداخلية الظواهر النفسية لأنها تتعلق بجانب النفس. أما الظواهر الخارجية فتسمى بالظواهر الجسمية لأنها تتعلق بجانب الجسم. فالواقع أنه ليس هناك جانب نفسي إلا ويصحبه نشاط جسمي، وهذا ما نلاحظه في حالة الانفعالات النفسية Self-emotions، وهى حالة وجدانية داخلية وجسمية خارجية تحدث للكائن الحي عندما تصاحبه بعض المتغيرات الجسمية في حالة التنفس والنبض القلبي، والإفراز الغريزي التي تلازمها إشارات وجدانية وعقلية (الطائي،1958، ص19).

2. الظواهر الصحة: إن أغلب أدبيات الطب النفسي السريري ترى أن الدين هو المسؤول الأول عن ظهور الأعراض النفسية والعصبية لدى المرضى النفسيين، وقد اعتبر "فرويد" الدين بمثابة اضطراب الوسواس القهري الذي أصاب البشرية جمعاء، بل فسر الاعتقادات الدينية بأنها لا تنبع من التجارب المتراكمة للبشرية، وليست هي نتاج للتفكير السليم، بل هي إشباع لأقدم وأقوى وأشد رغبات الجنس البشري إلحاحاً، وأيضاً يرى أن قوة النزعة الدينية تكمن في قوة الرغبة في اشباع الحاجة الملحة (برينتيس،2004، ص45). وقد وافقه في ذلك" ألبرت اليس Ellis Albert" حين اعتبر التدين وجهاً من وجوه التفكير الاضطراب الانفعالي، وأن البلسم الشافي من الاضطرابات

الانفعالية هو ألاّ يكون الفرد متديناً، وأنه كلما كان الشخص أقل تديناً كلما كان أكثر استقامة من الناحية الانفعالية(باستيد، دت، ص43). وبالرغم من تلك التصورات الخيالية إلاّ أنّ هنالك آراء تفيد بأن الدين يمكن أن يكون مفيداً للصحة النفسية وأن الدين لا يعني بالضرورة المعاناة من اضطرابات عصبية، بل قد يكون عاملاً مساعداً للناس على أن يعيشوا في السلم الاجتماعي رغم قسوة الحياة. فالشخص المتدين جوهرياً يحمل المعتقدات الدينية في داخله، ويعيش وفقاً لهذه المعتقدات بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية، أو الخارجية، وبغض النظر عن أي نتائج ذاتية أخرى، فالتدين الجوهري يمثل درجة أعلى من الالتزام العقلي، ويتم من خلالها النظر إلى الدين على أنه هدف أسمى في حد ذاته؛ حيث تتم ممارسته بتجرد. وعلى هذا الأساس يتم التركيز بصورة أكبر على الأخلاق والانضباط والثبات، وعدم الاستجابة للضغوط الخارجية الداعية للانحراف(برينتيس،2004، ص45). أما الشخص المتدين ظاهرياً هو ذلك الشخص الذي يستعمل الدين للوصول إلى منصب أو لتأمين حماية لشخصه أو للتبرير الذاتي أو للحصول على الحظوة الاجتماعية، وبالتالي فهو يتخذ من الدين وسيلة نفعية مركزة على ذاته. فالصحة النفسية تُعنى بدراسة الاتجاهات النفسية، ودوافع الإنسان ومشاعره وتصوراته المختلفة، أو دراسة سلوك الإنسان من حيث هو كائن متفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه؛ ويتأثر به ويؤثر فيه، ويتضمن ذلك النشاطات الذهنية والحركية التي تظهر في تعامل الفرد مع بيئته. ويقصد من خلال تلك المفاهيم أن هنالك أفراداً يرجعون نجاحهم إلى مجهوداتهم الداخلية Extrinsic أو الخارجية Intrinsic ، التي تحدد سلوك كل فرد في النظام الاجتماعي، لأن الدوافع النفسية كثيراً ما تميز الإشاعات الفردية التي تقوم على أساس بيولوجي نتيجة للخبرة التي يكتسبها الفرد تجاه المجتمع أو البيئة الطريقة التي تحدد اختبارات الفرد نحو الطاقة السلوكية.

يساهم

09- أساليب علاج الظواهر السيكولوجية و التدين أية علاقة

1. الاهتمام بالسمات الشخصية للفرد: هناك علاقة موجبة بين التدين من جهة، وبين تحمل الفرد لمسؤوليته الذاتية سواء الداخلية أو الخارجية، فالأفراد المخلصين في تدينهم يبدون اهتماماً أكبر بالقواعد الأخلاقية؛ ويقظة الضمير وانسجام الأقوال والأفعال، وهم الذين يشعرون بالسعادة، والشعور بالمسؤولية وضبط الذات والتسامح والمرونة مقارنة بأولئك الذين لا حاجة لهم بالالتزامات الدينية. ويتميز المتدينون تديناً حقيقياً بالقدرة على التعبير عن انفعالاتهم بشكل سليم، وفي حل بعض المشكلات المجتمعية، لأنهم يبدون اتجاهاً محافظاً يوافق سلوكهم العام؛ أما الأفراد الذين لا يدينون بالدين ويطلقون العنان لشهواتهم وغرائزهم النفسية فهم أكثر عرضة للمشكلات الاجتماعية. فالتدين يرتبط بالسمات الإيجابية للشخص ظاهراً وباطناً، ويضاف إلى ذلك ارتباطه بضبط الذات والبعد عن القلق أو أي اضطراب سلوكي يخرج عن التزام الشخص بالاعتقادات الدينية الصحيحة(أنطونيني،1998، ص39).

مراقبة الاتجاهات النفسية لدى الفرد: الاتجاهات النفسية هي حالة من الاستعدادات العقلية والعصبية التي تتكون لدى الفرد من خلال التجربة التي يمرّ بها الفرد، وتؤثر هذه الحالة على استجابات الفرد لسلوكه إزاء جميع المواقف (Allpoort,1954,p55). كما عرّفه اسكندر بأنه:"

مفهوم يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع ذي صفة اجتماعية من حيث تأييده للموضوع أو معارضته"(اسكندر،1960، ص295). وهنالك من عرّفه بأنه:"استعداد عقلي متعلم للسلوك بطريقة ثابتة إزاء موضوع معين، أو مجموعة من الموضوعات" (الأشول،1999، ص85)، وعرّفه ثرستون بقوله:" أنه درجة الشعور الإيجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات السيكولوجية"(Maase,1948,p106).

لذلك يرى(ألبورت) أنَّ الاتجاه عبارة عن حالة عقلية وعصبية ثابتة ثبوتاً نسبياً، ويتصف بالديمومة النسبية، فكل شخص في مراحل بلوغه قد يحمل اتجاهاً ايجابياً نحو القيم الدينية، وقد يتغير سلوكه من موقف إلى آخر حسب الحالة الانفعالية المتغيرة. وبطبيعة الحال لا يمنع من كون الاتجاه ديناميكياً متغيراً في طبيعته، ولكن هذا التغير يحدث على المدى الطويل نتيجة لما يقع على الشخص من مؤثرات داخلية وخارجية نتيجة لتفاعله مع البيئة والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها(سويف،1966، ص128). ومن هنا نستطيع أن نلمس صفة الثبات في الاتجاه اذا ما قورن بحالة الانفعال الذي هو حالة نفسية طارئة. وبما أن الاتجاه ليس سلوكاً في حد ذاته، ولكنه حالة يدفع نحو السلوك في بعض الأحيان، لأن السلوك الظاهري للإنسان قد لا يؤكد اتجاهه الحقيقي، فهنالك العوامل الاجتماعية قد تجعل الشخص يحجم عن التعبير الصريح عن اتجاهه الحقيقي إزاء الموضوعات الشائكة (كينغ،2005، ص33). وخلاصة القول، فإنَّ مفهوم السلوك هو بمثابة دوافع لا شعورية خفية لا يدل دلالة قاطعة على قدرة الإنسان في التمييز بين الاتجاه والعاطفة. أما الاتجاه أكثر عمومية وشمولاً، لأنها تشمل عدة جوانب عقلية ومعرفية وإدراكية، بينما العاطفة تقتصر على الجانب الوجداني والانفعالي.

الخاتمة

أكدت الدراسة أنّ لعلم الاجتماع الديني علاقة وثيقة بالظواهر النفسية الداخلية والخارجية التي تنظم ممارسات الإنسان في الحياة، لذلك وضعت الأديان السماوية قواعد ونظم وتعاليم لضبط القيم الدينية والاجتماعية لتحقيق وظيفة الخلق على هذه البسيطة. لهذا فإنَّ علم الاجتماع الديني يعبّر عن قيم الدين في تلبية الحاجات الاجتماعية والنفسية والثقافية والفكرية، لأجل المحافظة على وحدة تماسك المجتمع البشري. وعليه فإنَّ مكانة علم الاجتماع الديني ترتبط بالمعارف الدينية للتميز بين_ الظواهر الدينية الداخلية والخارجية التي توضح العلاقة بين قوى الدين والقوى البشرية. كذلك اهتم علم الاجتماع الديني بالظواهر الدينية للإجابة عن الأسئلة حول وظيفة الدين في الحياة، وذلك بتتبع التطور الثقافي للظاهرة الدينية. فالدراسة الاجتماعية للدين هي بمثابة البحث عن أساليب علاج الظواهر السيكولوجية.

التوصيات

1. إنشاء مراكز تُعنى بدراسة الواقع الاجتماعي الديني لمجابهة التحديات الماثلة اليوم.
2. تجديد الخطاب الاجتماعي الديني.
3. وضع مناهج تعليمية تُعنى بعلم الاجتماع الديني في كافة المراحل الدراسية.

قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم

2. كتب الأحاديث
3.أبو زيد، أحمد(2001). نظرة البدائيين إلي الكون، منشورات ضفاف، ط2.
4.آرنست رينان(1999). تاريخ الأديان. مكتبة العلم، القاهرة،ط2.
5.اسكندر، نجيب وآخرون (1960). الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة ،ط2.
6.الأشول، عادل عز الدين(1999). علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط1.
7.الأصفهاني، راغب(1412هـ). المفردات في غريب القرآن، مكتبة دار العلم القاهرة، ط2.
8.أنطونيني، فاوستو(1998). عنف الإنسان أو العدوانية الجماعية، معهد الإنماء العربي، بيروت ط1.
9.باستيد، روجيه(2004). مبادئ علم الاجتماع الديني، ترجمة محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط1.
10.بايرون، بلاند(2003). التقارب بين الدين والسياسة.
11.البخاري، محمد بن إسماعيل(1313هـ).صحيح البخاري، دار القلم، القاهرة، ط2.
12.برنار، هاش(2006). نظرية الرب: الكون، هاربر كولينز، نيويورك،ط1.
13.برود، جيفري (2003). أديان العالم : رحلة اكتشاف، مطبعة ساينت ماري، القاهرة، ط1.
14.برينتيس، كريغ(2003). الدين والخلق الأعراف. جامعة نيويورك، نيويورك،ط1 .
15.بنجامين كونستان(1975). تاريخ الأديان، دار القلم، دمشق، ط2.
16.الترمذي، محمد بن عيسى(1397). الجامع الصحيح، مطبعة مصطفى ألبابي الحبلى، القاهرة، ط2.
17.التل، أحمد يوسف(بدون تاريخ). الإرهاب في العالمين العربي والغربي، دار العلم، بغداد، ط1.
18.جعفر، محمد كمال إبراهيم(1988). في الدين المقارن، دار الكتب الجامعية القاهرة، ط2.
19.جليل، نبراس زكي(2012). فلسفة الدين مقول المقدس بين الايديولوجيا واليوتوبيا وسؤال التعددية منشورات ضفاف، ط2.
20.جورج، قرم(2007). المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين". تعريب، خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط2.
21.حسن، سمير إبراهيم خليل(2001). الدين خرافة أم علم، دار الساقي، بيروت، ط1.
22.خرشي، زين الدين(2012). مدخل إلى علم الاجتماع، دار العلوم، ط1.
23.الخشاب، أحمد(2005). علم الاجتماع الديني، مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية، دار التراث الاسكندرية، ط1.
24.الخشاب، سامية (1981). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2.
25.خليل حسن، سمير ابراهيم(2001). الدين خرافة أم علم، دار الساقي، بيروت، ط1.

26.دراز، محمد عبد الله(1990). الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط2.
27.دوركايم، إميل(1988). قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: محمود قاسم والسيد محمد بدوي دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر ،ط2.
28.دينان، مارسيل(2007).اختلاف الميثولوجيا، تحقيق مصباح الحمد، المنظمة العربية للترجمة دمشق، ط1
29.ديورانت، وول (1965). قصة الحضارة، ترجمة ذكي بخيت ومحمد بدران، القاهرة، دار العلم، ط2.
30.رايت، لوليم كلي(2010). تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة محمود سيد أحمد، دار التنوير، ط2.
31.سويف، مصطفي(1966). مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، ط1.
32.شلحت، يوسف(2003). نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني، دار الفارابي، لبنان، ط2.
33.الطائيء، نزار مهدي(1958).مقياس السلوك الديني، شركة الربيعات لنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
1عبدالعزيز، رشاد علي(1999).علم النفس الدعوة، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع الاسكندرية، ط2.
34.عزالدين، عناية (2011). علم الاجتماع الديني، الإشكالات والسياقات لمؤلفيه: الدكتور سابينو أكوافيفا، والدكتور إنزو باتشي، دار كلمة، أبو ظبي، ط2.
35.العسقلاني، ابن حجر(1213ه). فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار العلم القاهرة، ط3.
36.علال، خالد كبير(1998). التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي، دار الأمل، دمشق، ط1.
37.غولدتسهير(2004). العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة علي حسن عبد القادر، وآخرون، دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المثنى، بغداد، ط1.
38.غيرتس، كيلفورد(1973). الدين بوصفه نسقاً ثقافياً، والذي أعيد نشره في كتابه "تفسير الثقافات" دار التنوير، دمشق، ط1.
39.كوروتايف، أندريه(2004). الديانات في العالم والتطور الاجتماعي لحضارات العالم القديم لويستون, مطبعة ميلين، ط1.
40.كينغ، ونستون(2005) موسوعة الدين، ترجمة ليندساي جونز، المجلد 11 .ديترويت : المصدر: ماكميلان الولايات المتحدة الأمريكية.
41.لاش، نيقولاس(1996). بداية ونهاية الدين، مطبعة جامعة كامبريدج، ط1.
42.لوفي، مايكل(1994). الماركسية والدين، مايكل لوفي، ترجمة: بشير السباعي، مجلة القاهرة، العدد 134.

43.ماسوزاوا، تomوكو(2005). اختراع الديانات في العالم، أو كيف حافظت الشمولية الأوروبية على الكونية في اللغة التعددية، جامعة شيكاغو.

44.محمد عبده(1980). رسالة التوحيد، مكتبة الهلال، القاهرة، ط1.

45.محمد، قطب(1983). علم النفس والمجتمع، دار الشروق، القاهرة، ط1.

46.النسائي، أحمد بن شعيب(1313هـ). سنن النسائي، موسوعة الدرر السنية، القاهرة، ج1، ط3.

74.النووي، محي الدين أبي زكريا(1996). صحيح مسلم، دار السلام، القاهرة، ط1.

48.الهاشمي، طه (1963) تاريخ الأديان وفلسفتها، دار الجيل، بيروت، ط1.

49.Allport, C,w(1979).The Individual and his religion, Newyork, Macmillan.

50.Edmond, Doutté,1900, les marabouts, Paris, Extrait de la Revue de l'Histoire des religions, Tome XL et XLI.

51.Jerenny, G,2003.The Complexity of Religion and the Definition of Loewenstein, G. (2007). Affect regulation and affective forecasting. In Gross, J, (Ed.) Handbook of Emotion Regulation. New York: Guilford.

52.Maase, S. W, Fink, E. L. And Kaplowitz, S. A. (1984). Incongruity in humor: The cognitive dynamics. Communication Yearbook.

53.Rotter,J,B1972.Application of Asocial Leaning Theory of Personality ,New York,P13.

54.Ronald Inglhart,1997, "Modernization and Postmodernization: culturel, economic and political change in 43 societies,Princeton university press,new jersey.

55.Rotter,J,B.(1954).Social Learning and Clinical Psychology. Englewood Lilts.

حدود الإمكانيات البشرية والمالية لمؤسسة الجماعة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية: حالة جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

أ. جمال نصير، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
أ. طريق كويسي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

The limits of human and financial capacities of the territorial community establishment and its implications for local development: The communes of Sefsaf and Sidi Al Kamel as a case study

Jamal Nasyr, Ph.D. Student, Ibn Tofail University, Kenitra-Marocco.
Tarik Couissi, Ph.D. Student, Ibn Tofail University, Kenitra-Marocco.

ملخص: تهدف مؤسسة الجماعة الترابية بصفة أساسية إلى تحقيق التنمية المحلية وتدبير شؤون المواطنين، وذلك بمقتضى الاختصاصات والصلاحيات الهامة التي خولها لها القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. ويستوجب القيام بهذا الدور توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك. لكن، هل الإمكانيات التي تتوفر عليها مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل قادرة على أداء وظيفتهما التنموية؟

الكلمات المفتاحية: الجماعة الترابية، التنمية المحلية، القانون التنظيمي، الموارد البشرية والمالية، مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل.

Abstract: The establishment of territorial community aims essentially to realize local development and managing citizens' affairs, according to the important competences and prerogatives conferred on it by the organizational Law N° 113.14 related to the Territorial Communities. In order to fulfill this role, it is compulsory to provide the necessary human and financial resources However, are the resources provided for the establishments of the community of Sefsaf and Sidi Al Kamel enable them to perform their developmental functions?

Keywords: Territorial Community, local development, organizational Law, human and financial resources, establishments of the communes of Sefsaf and Sidi Al Kamel.

1. مقدمة:

تشكل الجماعة الترابية اليوم أبرز فاعل في التنمية المحلية، وهي جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري (القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، 2015). وتمثل أداة ضرورية للتنمية في ظل دولة غير قادرة على لعب دور القوة الدافعة للاقتصاد، بسبب التقلبات والتحولات الاقتصادية التي شهدها المغرب منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث راجعت الدولة سياستها المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وقضايا التنمية، وجعلت من الجماعة أساس كل إقلاع اقتصادي (بوهلال عبد السلام، 2006/2005، ص 224)، وأداة سياسية فعالة في إرساء الديمقراطية المحلية.

والجماعات الترابية بهذا المعنى لا تعني فقط اللامركزية والحرية في التسيير والتدبير المالي، بل أيضا المنافسة والقدرة على الخلق والإبداع في إدارة الشؤون العامة المحلية من خلال العمل على تنمية المتاح من الموارد وتعبئة الأفراد، وذلك بالعمل على توسيع المشاركة المحلية ومزيد من المسؤولية في إدارة الشأن اليومي المحلي، والتوجيه المتعدد القطاعات، وإنعاش وتحريك الأنشطة التي تخلق مناصب الشغل (شنفار عبد الله، 2015، ص 72)، وتحسين ظروف عيش السكان.

كما تمارس الجماعات الترابية ضمن الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها في إطار القانون التنظيمي رقم 113.14 مجموعة من القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتعمير وإعداد التراب والتعاون والشراكة.

غير أن تفعيل دور الجماعات الترابية في التنمية لا يتطلب فقط توفير الإطار القانوني، بل يجب أن تتوفر هذه الجماعات على عدة شروط لكي تضطلع بمهامها بشكل أفضل، وتتجلى أبرز هذه الشروط في توفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة في أي بناء تنموي.

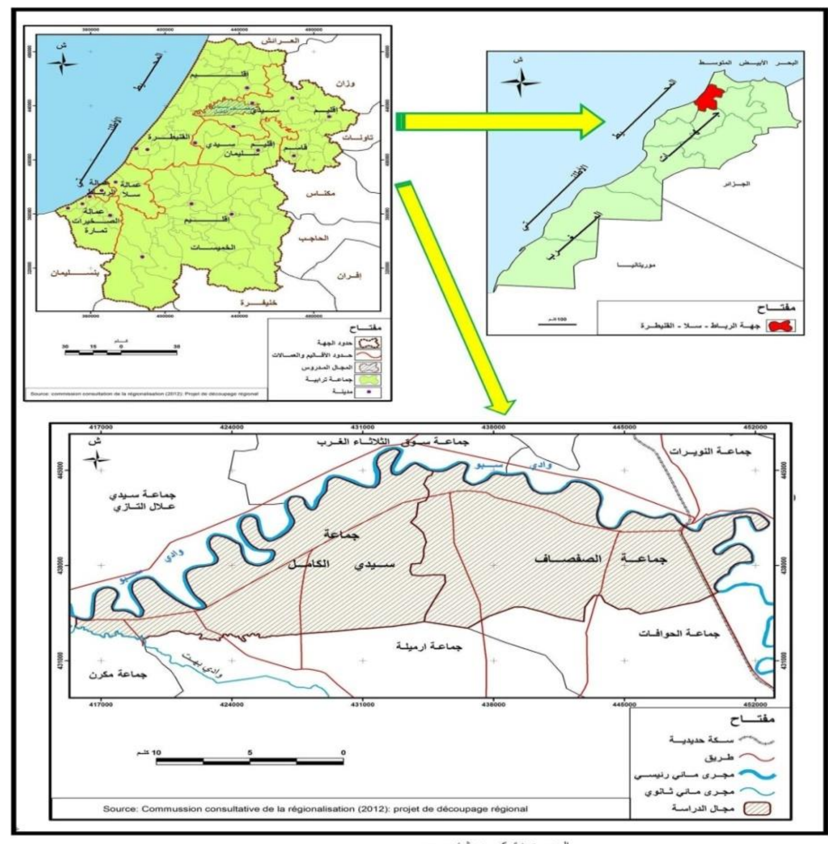
توطين مجال الدراسة:

تعتبر الجماعتان الترابيتان "الصفصاف وسيدي الكامل" من الجماعات الحديثة العهد. أحدثتا بموجب التقسيم الإداري لسنة 1992 الذي عرفه المغرب في إطار تدعيم اللامركزية (الجريدة الرسمية عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992)؛ حيث انبثقت الجماعة الأولى عن الجماعة الأم الحوافات، في حين تفرعت الثانية عن جماعة دار الكداري.

تقعان جغرافيا ضمن قلب سهل الغرب (خريطة رقم 1). وتنتميان إداريا إلى جهة الرباط سلا القنيطرة، إقليم سيدي قاسم. تندرج جماعة الصفصاف ضمن دائرة الغرب بني مالك، قيادة الصفصاف. في حين تندرج جماعة سيدي الكامل ضمن دائرة بهت، قيادة مختار. ويبلغ عدد سكانهما حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 حوالي 55274 نسمة (جماعة الصفصاف: 25075 نسمة، وجماعة سيدي الكامل 30199 نسمة)، مكونة من 8907 أسرة (جماعة الصفصاف: 4081 أسرة، وجماعة سيدي الكامل 4826 أسرة)، وموزعة على 53

دوارا. وتحتلان مساحة تناهز 270 كلم^2 (جماعة الصفصاف: 120 كلم^2، وجماعة سيدي الكامل: 150 كلم^2) حسب المخططين الجماعيين للتنمية لجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل 2011-2016.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة



المصدر: تركيب شخصي

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- أولا: تشخيص أهم الاختصاصات والصلاحيات التي خولها القانون التنظيمي رقم 14.113 للجماعات الترابية.
- ثانيا: رصد الإمكانيات البشرية والمالية التي تتوفر عليها مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل وانعكاساتها على مستوى التنمية المحلية.

الإشكالية:

يقوم تدبير الشأن المحلي للجماعات الترابية على ما تتوفر عليه مؤسساتها من اختصاصات وصلاحيات وإمكانيات بشرية ومالية. ومن هنا نطرح التساؤلين التاليين:

- إلى أي حد تساهم الجماعات الترابية في التنمية المحلية على ضوء القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؟

- هل الإمكانيات البشرية والمالية المتاحة للجماعتين المدروستين قادرة على تنفيذ وظيفتيهما كفاعل أساسي في مسلسل التنمية المحلية؟

الفرضيات:

- خول المشرع المغربي للجماعات الترابية مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الهامة في مجال التنمية المحلية على ضوء القانون التنظيمي 113.14.

- تتوفر مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل على إمكانيات بشرية ومالية هزيلة غير قادرة على النهوض بالتنمية المحلية وتلبية حاجيات الساكنة.

- الرفع من الإمكانيات المالية والبشرية للجماعات الترابية وتأهيلها من شأنه أن يحسن من مستوى أداء هذه الجماعات وينهض بمستوى التنمية المحلية بالمجال.

المنهجية المعتمدة:

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة اعتمدنا على البحث الببليوغرافي والوثائقي والإحصائي. بالإضافة إلى العمل الميداني الذي شمل عينة مكونة من 218 أسرة، من أصل 6768 أسرة، وعلى أساس عينة تتكون من 20% من مجموع أسر أربعة دواوير، تم اختيارها وفق مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

2. التنمية المحلية والقانوني التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

خول المشرع المغربي للجماعات الترابية مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الهامة لكي تضطلع بمهمتها التنموية، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو مشترك مع الدولة، ومنها ما هو منقول إليها من طرف هذه الأخيرة (القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، 2015).

تتجلى أهم الاختصاصات الذاتية في:

برنامج عمل الجماعة:

-وضع برنامج عمل الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها، يحدد الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة ست سنوات، وفق منهج تشاركي، يتضمن تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديد أولوياتها.

المرافق والتجهيزات العمومية الجماعية:

-توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، النقل العمومي الحضري، الإنارة العمومية، التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة.

-تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها.

-نقل المرضى والجرحى والأموات والدفن، وإحداث وصيانة المقابر.

-إحداث الأسواق الجماعية، أماكن بيع الحبوب، المحطات الطرقية لنقل المسافرين، أسواق بيع السمك بالجملة.

التعمير وإعداد التراب:

-السهر على احترام الضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير.

-تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية وفتح مناطق جديدة للتعمير تحدد بقانون.

تتجلى أهم الاختصاصات المشتركة ما بين الجماعة والدولة في:

-تنمية الاقتصاد المحلي وإنعاش الشغل.

-المحافظة على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وتنميته.

-إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات. ولهذه الغاية يمكن للجماعة أن تساهم في إنجاز الأعمال التالية:

-إحداث دور الشباب، الحضانة، رياض الأطفال، المراكز النسوية، العمل الخيري ومأوى العجزة، مراكز الترفيه.

-إحداث المركبات الثقافية، المكتبات الجماعية، المتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية، المركبات الرياضية.

-صيانة مدارس التعليم الأساسي، المستوصفات الصحية، الطرق الوطنية العابرة في النفوذ الترابي للجماعة، الطرق والمسالك الجماعية.

-تأهيل وتثمين المعالم السياحية والمواقع التاريخية، والمحافظة على البيئة.

تتجلى أهم الاختصاصات المنقولة من طرف الدولة في:

-حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية.

-إحداث وصيانة المنشات والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى هذه الاختصاصات، هناك مجموعة من الصلاحيات التي خولها المشرع المغربي لمجلس الجماعة في الباب الأول من القسم الثالث من القانون رقم 113.14 السالف الذكر، وتشمل مجموعة من القضايا المرتبطة بالمالية والجبايات والأملاك الجماعية والمرافق والتجهيزات العمومية المحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعمير والبناء وإعداد التراب والتعاون والشراكة.

لكن الظاهر أن التنمية لا تتحقق فقط بمنح الاختصاصات والصلاحيات للجماعات الترابية، بل بما هو متاح لها من إمكانيات مادية وكفاءات بشرية. وعلى ضوء هذا نتساءل مرة أخرى: كيف يمكن لمؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل أن تقوما بكل هذه الاختصاصات والصلاحيات في ظل ما هو متاح لهما من إمكانيات؟

3. الموارد البشرية لجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

تشكل الموارد البشرية الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية بمختلف تجلياتها (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...). وتتوفر الجماعتان المدروستان على نوعين من الموارد البشرية: الطاقم الإداري والتقني، والمنتخبين الجماعيين.

1.3. مستوى التأطير الإداري والتقني

تمثل الموارد البشرية ذات الشأن الإداري والتقني إحدى الدعامات الأساسية لإنجاح أي مشروع تنموي. لذلك، فإن إشكالية تدبير وتأهيل هذه الموارد يعتبر عنصرا مهما في فهم واستيعاب خصوصيات المجال وتحديد متطلبات سكانه التنموية.

الجدول رقم 1: توزيع الموارد البشرية حسب الإطار بجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

جماعة الصفصاف			جماعة سيدي الكامل		
الأطر	العدد	%	الأطر	العدد	%
تقنيون	2	16,6	إداريون	11	61,1
أطر عليا	2	16,6	إعلاميون	1	5,5
أطر متوسطة	2	16,6	تقنيون	1	5,5
مساعدين تقنيين	8	57,1	مستخدمون	5	27,7
المجموع	14	100	المجموع	18	100

المصدر: المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016.

- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

انطلاقا من معطيات الجدول نسجل ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: يشتغل بالجماعتين المدروستين 32 موظفا، موزعة على 14 موظفا بجماعة الصفصاف و18 موظفا بجماعة سيدي الكامل. يطغى على الجماعة الأولى المساعدون التقنيون بنسبة 57,1%. في حين يطغى على الجماعة الثانية الإداريون بنسبة 61,1%.

الملاحظة الثانية: إن معدل التأطير لمجموع الساكنة المحلية حسب إحصاء 2014 لم يتعد موظفا واحدا لكل 1726.4 نسمة، وهو معدل ضعيف لا يرقى إلى تحقيق رهانات التنمية المحلية. ويتأكد هذا الضعف كذلك في تمثيلية الأطر العليا التي لا تتعدى أطرين بجماعة الصفصاف، وغيابهم التام بجماعة سيدي الكامل.

وعلى أساس هاتين الملاحظتين، ونظرا للدور الفعال للموارد البشرية في أي تقدم أو تحول سوسيو-اقتصادي، فإنه يتعين على الجماعتين الرفع من مواردهما البشرية والحرص على ضمان تكوينهم، وتمكينهم من مواكبة التكنولوجية الحديثة بغية النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، خاصة تلك المتعلقة بإعداد وتهيئة المجال المحلي.

2.3. المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الجماعي

يتوقف نجاح مهام الجماعات الترابية على ما هو متوفر لها من عنصر بشري مؤهل؛ فكلما كان المنتخبون مؤهلون كلما كانت نتائج أدائهم التنموي أحسن والعكس صحيح. وبالتالي لا يمكن لأي جماعة ترابية أن تنجح إلا بالاعتماد على العنصر البشري ذو الكفاءة والتكوين اللازمين في أي بناء تنموي محلي.

الجدول رقم 2: توزيع أعضاء المجلسين الجماعيين الصفصاف وسيدي الكامل حسب مستواهم الدراسي

المستوى التعليمي	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
بدون مستوى	3	10,34	6	20,69
الابتدائي	7	24,14	9	31,04
الإعدادي، الثانوي	16	55,18	11	37,93
العالي	3	10,34	3	10,34
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المدير العام للمصالح بجماعة سيدي الكامل 2017.
- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن الانتخابات الجماعية لسنة 2015 لم تفرز مجالس جماعية ذات مستوى علمي قادر على المساهمة بشكل فعال في مسلسل التنمية المحلية. ومرد هذا ناتج بالأساس إلى أن 34,10% من أعضاء جماعة الصفصاف و20,69% من أعضاء مجلس جماعة سيدي الكامل لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي. كما أن 24,14% من أعضاء جماعة الصفصاف و31,04% من أعضاء جماعة سيدي الكامل لا يتعدى مستواهم الدراسي المستوى الابتدائي.

أما أعضاء المجلسين اللذين يتراوح مستواهم الدراسي ما بين الإعدادي والثانوي فيمثلون على التوالي: 55,18% بجماعة الصفصاف و37,93% بجماعة وسيدي الكامل. في حين تصل نسبة الأعضاء الذين لهم مستوى التعليم العالي فقط إلى 10,34% بكل جماعة على حدة.

هكذا يتضح أن المستوى التعليمي لأعضاء المجلسين الجماعيين يتسم بالضعف والمحدودية، الشيء الذي يجعلهم غير قادرين على ممارسة الكثير من اختصاصاتهم وتفويت الفرصة على الجماعتين الترابيتين من لعب دورهما التنشيطي والتنموي، مما يشكل حجر عثرة أمام النهوض بأوضاع السكان وتحقيق متطلباتهم التنموية.

وفي ظل هذا الوضع الموجود، ليس بالجماعتين فحسب، بل بمعظم الجماعات الترابية بالمغرب، فقد أصبح الأمر يستدعي من الدولة إحداث مراكز جهوية أو إقليمية متخصصة في تكوين وتأهيل المنتخب، وهنا لا يعني تلقينه دروسا تجعل منه رجلا تقنيا، ولو أن بعض مجالات التكوين لا تخلو من طابع تقني مثل المصالح الإدارية للمالية والتعمير، بل إن تكوين المنتخبين هو إكسابهم معارف جديدة تناسب المهام التي يمارسونها داخل المجلس الجماعي وحتى الإقليمي أو الجهوي، واكتساب مؤهلات في الميادين المختلفة التي يكتشفونها أثناء الممارسة والتي لم يكونوا يعرفونها من قبل، وذلك بالقدر الذي يسمح للمنتخب بحسن إدراك نتائج الاختيارات الاستراتيجية التي يتخذها وفهم اللغة التقنية المستعملة من طرف الموظفين التقنيين المكلفين بالتنفيذ (حارسي عبد الله، 2001، ص 106).

3.3. توزيع أعضاء المجلس حسب البنية السوسيو- مهنية

إذا كان تقييم المستوى الدراسي مهما بالنسبة للمجالس المنتخبة، فإن التنوع على مستوى التكوين والمهن والمهارات والوظائف، أصبح أمرا بالغ الأهمية في الوقت الراهن؛ لأن التنمية الشمولية تتطلب إشراك جميع فئات المجتمع في اقتراح المشاريع لضمان انخراط الجميع في إنجازها وإنجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها بنسب عالية (موساوي امحمد، 2006/2005، ص 326). وتسمح دراسة الوظيفة السوسيو- مهنية للأعضاء المنتخبين بمعرفة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة على المجلسين الجماعيين المسند إليهما مسؤولية تسيير وتدبير الشأن المحلي.

الجدول رقم 3: توزيع أعضاء المجلس حسب البنية السوسيو- مهنية بالجماعتين

المهنة	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
فلاحون	9	31,03	19	65,52
موظفون	4	13,79	0	0
عمال	9	31,03	3	10,35
متقاعدون	3	10,35	2	6,89
بدون	4	13,79	3	10,35
مهنيون	0	0	2	6,86
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المدير العام للمصالح بجماعة سيدي الكامل 2017.

- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن هناك تنوعا على مستوى مهن ممثلي المجالس الجماعية، مما يعكس عمق التحولات التي طرأت على المستوى السوسيو- مهني بالمجال. فرغم أهمية الفلاحين الذين لا زالوا يشكلون الأغلبية في صفوف مجلسي الجماعتين، فإنهم تراجعوا لصالح مهن أخرى (عمال، مهنيون، موظفون...). هكذا، نجد أن تشكيلة مجلس جماعة سيدي الكامل يشكل فيها الفلاحون نسبة 65,52%، يليهم من حيث الأهمية كل من العمال (10,35%) والأعضاء بدون أي مهنة (10,35%). أما تشكيلة مجلس جماعة الصفصاف فيهيمن عليها فئتي العمال والفلاحون بنسبة 62,06%، مع تسجيل حضور بعض المهن الأخرى ذات الطابع غير الفلاحي، كفئة الموظفين والمهنيين.

هذا التنوع على مستوى تشكيلة مجلسي الجماعتين لا يعني أنهم يمتلكون اتخاذ صنع القرارات التي تجعل منهم عنصرا فعالا ومبادرا في اقتراح البرامج والمشاريع التنموية، بل غالبا ما تقتصر مهامهم في مستوى التسيير وإنجاز بعض المشاريع التنموية التي تفتقد إلى العمق الاستراتيجي.

لذلك فالمستجدات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 113.14، سواء على مستوى أهمية الصلاحيات أو الاختصاصات للمجالس الجماعية، أصبحت تستدعي تأهيل هذه المجالس وتعزيز قدرات المنتخبين المهنية والمعرفية لمواكبة التحولات والتسريع من وتيرة التنمية.

4.3. التركيبة السياسية للمجلسين الجماعيين

إن التدبير الفعلي للشأن العام المحلي بمفهومه الشمولي لا يمكن أن يكون إلا بواسطة منتخبين يمثلون السكان (العماري جمال، 2012، ص 54). وقد أفرزت الانتخابات الجماعية لسنة 2015 بمجال الدراسة مجلسين جماعيين متعددي الانتماء السياسي، برزت خلالها - بالإضافة إلى الأحزاب التقليدية - أحزاب أخرى كحزب البيئة والتنمية المستدامة والأصالة والمعاصرة. ويظهر الجدول التالي بنية المجلسين التي تتوزع على أربعة أحزاب سياسية بجماعة الصفصاف وخمسة أحزاب سياسية بجماعة سيدي الكامل.

الجدول رقم 4: الانتماء السياسي لأعضاء المجلس الجماعي لكل من جماعة الصفصاف وسيدي الكامل

الانتماء السياسي (حزب)	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	عدد المقاعد	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة%
الاستقلال	17	58,62	-	-
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	2	6,90	6	20,69
البيئة والتنمية المستدامة	9	31,03	9	31,03
العهد الديمقراطي	1	3,45	-	-
العدالة والتنمية	-	-	9	31,03
التجمع الوطني للأحرار	-	-	4	13,80
الأصالة والمعاصرة	-	-	1	3,45
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016. - المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

تثير معطيات الجدول الملاحظات التالية:

جماعة الصفصاف: يتوزع الانتماء السياسي لأعضاء مجلسها على أربعة أحزاب سياسية هي: الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، البيئة والتنمية المستدامة، ثم العهد الديمقراطي. وتتشكل أغلبية أعضاء مجلسها من حزب الاستقلال بمجموع 17 مقعدا من أصل 29 مقعد؛ أي بنسبة 58,62% من مجموع المقاعد الموجودة، الشيء الذي سمح لهذا الحزب بتشكيل الأغلبية والفوز برئاسة مجلس الجماعة.

جماعة سيدي الكامل: يتوزع الانتماء السياسي لأعضاء مجلسها على خمسة أحزاب سياسية، هي: البيئة والتنمية المستدامة، العدالة والتنمية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التجمع

الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة. وتتشكل أغلبية مجلس هذه الجماعة من حزب البيئة والتنمية المستدامة والتجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، وذلك بمجموع 14 مقعدا من أصل 29؛ أي بنسبة 48,28% من مجموع المقاعد، ورغم ذلك تمكنت هذه الأحزاب من حصولها على الأغلبية عن طريق استقطاب عضو من حزب العدالة والتنمية. الشيء الذي يؤكد أن بعض الأعضاء لا علاقة لهم بمبادئ الأحزاب التي ينتمون إليها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عملية التصويت في الانتخابات بالجماعتين لا تقوم على برنامج المرشح أو انتمائه السياسي، بقدر ما ترتبط بالمرشح ذاته، إما لقرابة أو نفوذ، وهو ما لامسناه عند قيامنا بالبحث الميداني.

1.4.3. موقف أرباب الأسر من التصويت في الانتخابات

لعبت السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية للمغرب دورا رئيسيا في ظهور الحركة الوطنية وجيش التحرير المناهضين لهذا الاستعمار، واللذين شكلا لبنة أولى في بناء الأحزاب السياسية. وقد شكل النظام الأبوي للأسرة المغربية في هذه المرحلة دورا مهما في حسم الصراع الانتخابي بين هذه الأحزاب؛ إذ بمجرد انتماء رب الأسرة لحزب معين، فهذا يعني أن كل مكونات أفراد الأسرة ينتمون - بشكل بديهي- لنفس التوجه. غير أن العقود الأخيرة شكلت منعطفا حاسما مع هذا التوجه القديم؛ حيث أصبح الأبناء -بالرغم من ضعف انتمائهم ونفورهم من العمل السياسي- يختارون أحزابهم السياسية بمفردهم دون تدخل سلطة الآباء في هذا الاختيار.

والظاهر أن الانتخابات في الجماعتين لا تقوم على البرنامج الحزبي بقدر ما ترتبط بالمرشح ذاته. وما يؤكد هذه الخاصية هو أن 65,14% من المستجوبين يصوتون لصالح المرشح بدعوى أنه ينتمي إلى نفس الدوار الذي يوجد بنفوذهم الترابي، ولا يهمهم في هذه الحالة الحزب الذي ينتمي إليه ولا البرنامج الذي يصوتون عليه. ومن هنا يتضح أن منطق الانتماءات القبلية لا زال حاضرا بقوة في بعض الأذهان، خاصة لدى الشيوخ، الشيء الذي يعني أن البنية القبلية سرعان ما تستعيد بعض ملامحها في مثل هذه المناسبات.

الجدول رقم 5: موقف أرباب الأسر بالدواوير المدروسة من التصويت في الانتخابات

مواقف أرباب الأسر من التصويت في الانتخابات	الدواوير المدروسة				المجموع	
	اولاد يوسف	اولاد نصر	الكدادرة	العتامنة	العدد	%
الذين يصوتون على الحزب	8	1	4	3	16	7,34
الذين يصوتون على المرشح	59	14	26	43	142	65,14
الذين يصوتون على برنامج المرشح	21	13	3	00	37	16,97
الذين لا يصوتون	5	7	2	9	23	10,55
المجموع	93	35	35	55	218	100

المصدر: البحث الميداني، يوليوز وغشت، 2015.

أما الذين يصوتون لصالح برنامج المرشح فيمثلون 16,97%. في حين الذين يهمهم الحزب لا يمثلون سوى 7,34%، و10,55% من الذين لا يصوتون. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب الثقافة الحزبية في صفوف السكان وعدم تتبعهم للشأن السياسي.

لذلك فإن الجماعتين في أمس الحاجة إلى نخب سياسية نزيهة قادرة على امتلاك مشروع مجتمعي تنموي قابل للتنفيذ، يجيب عن جميع الإشكالات التنموية المطروحة ويلتزم بمبدأ العدالة والديمقراطية التشاركية.

2.4.3. موقف سلبي للسكان من ممثليهم

تعد الأحزاب السياسية إحدى أهم الفاعلين المتدخلين في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن تواجدها بالمجال لا يعني بالضرورة تحسين وتدبير الشأن المحلي، ذلك أن معظم ممثلوها لا يتوفرون على وعي سياسي يؤهلهم لتنفيذ برامجهم التنموية، بل غالبا ما يبقى نشاطهم نشاطا ظرفيا، مرتبطا بقرب الحملات الانتخابية، وهذا ما يعطي انطباعا سلبيا للسكان اتجاههم.

الجدول رقم 6: موقف أرباب الأسر من المنتخبين

الجماعة	الدوار	عدد الأسر	موقف ايجابي		موقف سلبي		موقف مزدوج	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصفصاف	اولاد يوسف	93	1	1,07	75	80,65	17	18,28
	اولاد نصر	35	0	0	26	74,29	9	25,71
المجموع الجزئي		128	1	0,78	101	78,91	26	20,31
سيدي الكامل	الكدادرة	35	2	5,71	29	82,86	4	11,43
	العتامنة	55	3	5,46	42	76,36	10	18,18
المجموع الجزئي		90	5	5,55	71	78,89	14	15,56
المجموع الكلي		218	6	2,75	172	78,90	40	18,35

المصدر: البحث الميداني، يوليوز وغشت، 2015.

يتضح أن هناك نظرة سلبية واضحة لدى أرباب الأسر عن ممثليهم المنتخبين؛ ذلك أن من بين 218 مستجوب، نجد منهم 172 عبروا عن موقف سلبي من ممثليهم، أي ما يمثل 78,90% من المستجوبين. وتتجلى هذه السلبية - حسب نفس المستجوبين- في أن المنتخبين بعد العملية الانتخابية يخدمون فقط مصالحهم الشخصية ومصلحة أولادهم، ولا يعيرون أي اهتمام لمصلحة الجماعة وهموم المواطنين وتطلعاتهم. يقول الدكتور عبد الله شنفار في هذا الصدد **"غالبا ما نجد انعدام عنصر الثقة بين السكان والمنتخب الجماعي؛ حيث يعتبرون أنه مجرد وصولي أو انتهازي من أجل الوصول إلى مركز القرار. مما يولد ردود فعل متفاوتة تتخذ أحيانا صورة القطيعة وانعدام التواصل بين الأطراف. مما يؤثر سلبا على تدبير الشأن المحلي"** (شنفار عبد الله، 2015، ص 117).

هكذا يتضح من خلال دراستنا للموارد البشرية ذات الشأن الإداري والتقني ولأعضاء المجلسين الجماعيين عبر انتماءاتهم السياسية ووضعيتهم التعليمية والسوسيو-مهنية وموقف أرباب الأسر اتجاههم، أنهم غير مؤهلين بما فيه الكفاية لتلبية حاجيات السكان والنهوض بتنمية المجال المحلي والارتقاء به إلى وضع أفضل.

4. تفاوت الإمكانيات المالية المتاحة بالجماعتين

تعتبر الميزانية المحلية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المجالس المنتخبة في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها (لحرش كريم، 2017، ص 162). وحتى يتسنى للجماعتين المدروستين أن تصبحا قطبا للتنمية وأن تلعبا دور الشريك الاستراتيجي للدولة والقطاع الخاص في تحقيق رهانات التنمية لابد لهما وأن يتوفرا، بالإضافة إلى الموارد البشرية الكفأة، على الموارد المالية اللازمة لضمان هذه الرهانات وتلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين. ولدراسة ميزانية هاتين الجماعتين سنتطرق للشقين المكونين لها، ويتعلق الأمر بالمداخيل (ما يتم تحصيله) والنفقات (ما يتم صرفه).

1.4. ميزانية جماعة الصفصاف

الجدول رقم 7: تطور مداخيل جماعة الصفصاف ما بين 2010 و2016

السنوات	مجموع المداخيل	المداخيل الذاتية		الضريبة على القيمة المضافة		مداخيل أخرى	
		القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%
2010	6027364.74	49716.90	0,82	5697000.00	94,52	280647.84	4,66
2011	6572570.47	62012.11	0,94	5982000.00	91,02	528558.36	8,04
2012	6882748.89	70438.86	1,02	6401000.00	93	411310.03	5,98
2013	7989699.77	148226.96	1,85	7361000.00	92,13	480472.81	5,85
2014	8413748.77	72133.69	0,86	7876000.00	93,61	465615.08	5,53
2015	8601653.99	92996.45	1,08	7955000.00	92,48	553657.54	6,44
2016	8455258.00	52680.00	0,62	7955000.00	94,08	447578.00	5,3

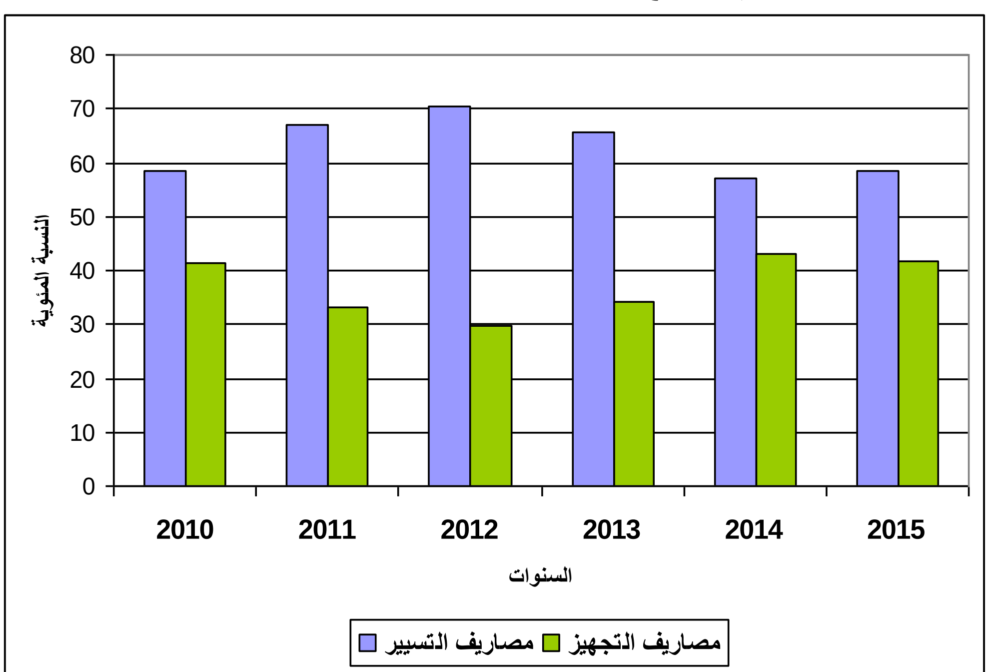
المصدر: جماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن نسبة المداخيل الذاتية من مجموع الميزانية العامة للجماعة هزيلة جدا، وتتأرجح من سنة لأخرى، ولا تتجاوز 1,85%. وتتشكل من رسوم التصديق والإمضاء والإشهاد بالتطابق، ورسوم الحالة المدنية، وضريبة التجارة، ومداخيل السوق الأسبوعي (سوق الأحد) الذي وصلت عائداته سنة 2016 إلى 260000 درهم، ومقهى في حوزة الجماعة، والضريبة المفروضة على الأملاك..إلخ. وتعتبر هذه الضرائب ضعيفة المردودية. في حين تشكل الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A) أهم مورد مالي بالجماعة بنسبة تفوق 91%، ومداخيل أخرى غير محددة لا تتعدى نسبتها 8,04%. الشيء الذي يجعل من الميزانية الذاتية للجماعة ضعيفة أمام إنجاز

المشاريع التي تعود بالنفع على الساكنة المحلية، وبالتالي فهي تحد من نجاح التجربة الجماعية في مجال التنمية المحلية.

نسجل كذلك أن ميزانية الجماعة عرفت فائضا خلال سنتي 2010 و2011، وبلغت قيمة هذا الفائض على التوالي 1392747,84 درهم و1990476,5 درهم. إلا أن هذه الميزانية بدأت منذ سنة 2012 إلى سنة 2015 تعرف عجزا، إذ انتقلت خلال هذه الفترة المذكورة من 2911431,72- درهم إلى 6274958,14- درهم.

المبيان رقم 1: توزيع ميزانية جماعة الصفصاف حسب أوجه استعمالها



المصدر: جماعة الصفصاف 2016.

يتضح من خلال المبيان رقم 1 أن أوجه استعمال الميزانية يعرف ارتفاعا في مصاريف التسيير على حساب مصاريف التجهيز. تصل بالأولى إلى معدل 62,81%، في حين لا تتعدى بالثانية معدل 37,19%. وهو جزء ضئيل جدا لا ينعكس بالكيفية المطلوبة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة.

2.4. ميزانية جماعة سيدي الكامل

الجدول رقم 8: تطور مداخيل جماعة سيدي الكامل ما بين 2012 و2017

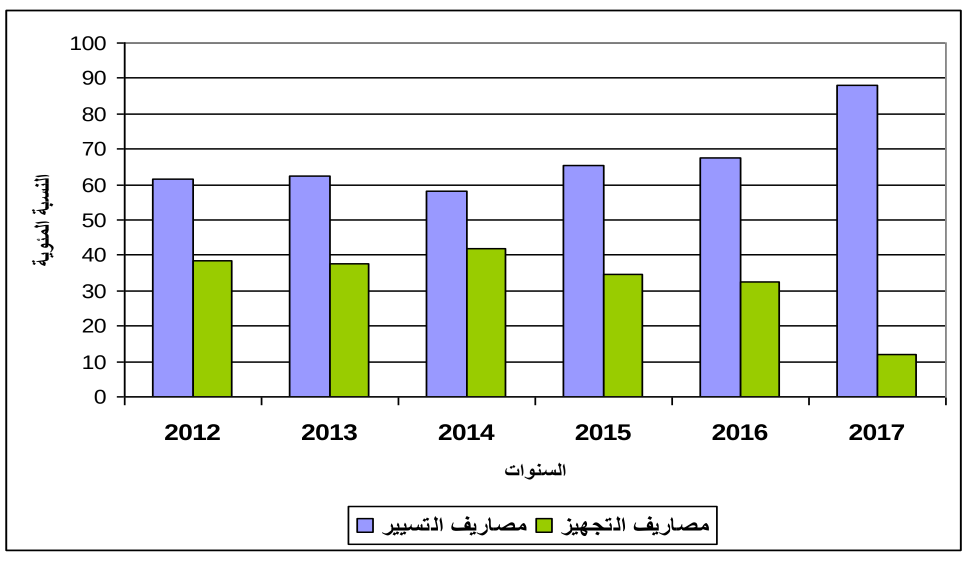
السنوات	مجموع المداخيل	المداخيل الذاتية		الضريبة على القيمة المضافة	
		القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%
2012	6959315.41	152315.41	2,19	6807000.00	97,81
2013	8018154.00	190154.00	2,37	7828000.00	97,63
2014	8113694.80	285694.80	3,52	7828000.00	96,48
2015	8735475.00	275475.00	3,15	8460000.00	96,85
2016	8746541.00	286541.00	3,28	8460000.00	96,72
2017	8798080.00	338080.00	3,84	8460000.00	96,16

المصدر: جماعة سيدي الكامل 2017.

الظاهر أن الميزانية العامة للجماعة في تطور مستمر سنة بعد أخرى. لكن مساهمة المداخيل الذاتية في هذه الميزانية تبقى محدودة، لا تتجاوز 3,84%. وتتشكل من رسوم التصديق والإمضاء والإشهاد بالتطابق، ورسوم الحالة المدنية، وكراء المحلات التجارية، ومداخيل السوق الأسبوعي (سوق الأربعاء) الذي وصلت عائداته سنة 2016 إلى 100000 درهم، والضريبة المفروضة على الأملاك ورخص البناء..إلخ. وتعتبر هذه الضرائب ضعيفة المردودية. في حين تشكل الضريبة على القيمة المضافة أهم مورد مالي بالجماعة بنسبة تفوق 96%. الشيء الذي يجعل المداخيل الذاتية للجماعة هزيلة جدا أمام إنجاز المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

نسجل كذلك أن ميزانية الجماعة عرفت طيلة السنوات المدروسة فائضا واحدا في سنة 2014، وذلك بقيمة 926718,79 درهم. في حين لم يسجل بالسنوات الأخرى أي فائض أو عجز، حيث تساوي المداخيل مع المصاريف.

المبيان رقم 2: توزيع ميزانية جماعة سيدي الكامل حسب أوجه استعمالها



المصدر: جماعة سيدي الكامل 2017.

يتبين من خلال المبيان رقم 2 أن أوجه استعمال الميزانية يعرف ارتفاعا في مصاريف التسيير على حساب مصاريف التجهيز؛ تصل بالأولى إلى معدل 67,08%. في حين، لا تتعدى بالثانية معدل 32,92%. الشيء الذي يؤدي إلى ضعف تدخل الجماعة في تهيئة المجال وتحقيق رهانات التنمية المحلية.

نستخلص على ضوء دراسة ميزانية الجماعتين أن هناك تفاوتا في الإمكانات المالية المتاحة لهما وفي حصة الفرد لكل منهما. فإذا أخذنا مثلا سنة 2014، بحكمها تزامنت مع الإحصاء العام للسكان والسكنى، نجد أن حصة الفرد من ميزانية جماعة سيدي الكامل بلغت 268 درهم للفرد الواحد، وبجماعة الصفصاف 333 درهم للفرد الواحد. كما أن القيمة المالية المخصصة للتجهيز تبقى هزيلة جدا مقارنة مع ميزانية التسيير بالجماعتين معا. وبالتالي فإن هذه الميزانية غير مساعدة على إنجاز المشاريع التنموية التي من شأنها أن تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

أضف إلى ذلك غياب الثقافة السياسية للمنتخبين وتفشي الأمية في صفوفهم وافتقارهم إلى برنامج حزبي تنموي واضح ودقيق يبقى من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق رهانات التنمية المحلية، لاسيما في ظل تراجع الدور التنموي للدولة في العديد من القطاعات بالعالم القروي، والتي تم تفويضها للجماعات الترابية.

وبشكل عام، فالجماعات الترابية حتى وإن كانت تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي رقم 113.14، فإنها تبقى مع ذلك عاجزة عن تحقيق رهانات التنمية المحلية في ظل ما هو متاح لها من إمكانيات بشرية ومالية، والتي تبعدها عن تحقيق لامركزية فعلية في مجال التنمية بمختلف مستوياتها.

5. تفعيل دور المؤسسة الجماعية في التنمية المحلية

تعتبر مؤسسة الجماعة الترابية البنية الأساسية للتنمية وترسيخ قيم الديمقراطية المحلية، نظرا لاحتكاكها المباشر مع الوسط الترابي الذي يوجد تحت نفوذها، خاصة مع تنامي الاختصاصات والصلاحيات الهامة التي منحت لها في إطار القانون التنظيمي رقم 113.14، والتي تصب كلها في تعزيز دور المؤسسات المنتخبة وتبني المقاربة التشاركية وتوسيع الحقل الديمقراطي واللامركزية وتحقيق متطلبات السكان التنموية. لكن مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل غير قادرتين لوحدهما على تحقيق هذه الرهانات، نظرا لضعف إمكاناتهما المالية والبشرية كما رأينا من خلال نتائج تحليل المعطيات السابقة. كما أن النهوض بهذه الاختصاصات والصلاحيات لا يرجع دائما إلى ضعف هذه الإمكانيات، وإنما كذلك إلى قصور الرؤية الإستراتيجية للمبادرة والإبداع لدى المدبر المحلي والكيفية التي يتعاطى بها مع تدبير الشأن العام المحلي، وهو ما عبر عنه السكان المستجوبين من خلال اتخاذهم موقفا سلبيا من ممثليهم بنسبة أكثر من 70%.

وفي ظل هذا الواقع ينبغي على الجماعتين أن تقوما بالعمل على إقامة دورات تكوينية لمواردهما البشرية بغية الرفع من مستوى تكوينهم وتحسين إنتاجيتهم، خاصة مع تنامي الاختصاصات والصلاحيات التي أصبحت موكولة للجماعات الترابية. باعتبار أن التكوين هو السبيل الوحيد لتوفير التجربة والكفاءة، ورفع المهارات والقدرات الإدارية والتقنية والقانونية، وبالتالي رفع المؤهلات التدبيرية للمنتخب والموظف على حد سواء لمواكبة المستجدات التي يعرفها التطور المتزايد والسريع للحاجيات الملحة للمواطنين (اكريان صالح الدين، 2009، ص 64).

وفي نفس السياق كذلك، يجب إقامة دورات تكوينية للموظفين الإداريين في ميدان التدبير الإلكتروني للوثائق بغية إسداء الخدمات اللازمة للسكان بنجاعة وفعالية. بالإضافة إلى ضرورة إشراك الساكنة في مرحلة تحديد الأولويات والمشاريع التنموية، وانفتاح المجالس الجماعية على القطاع الخاص والمجتمع المدني.

علاوة على ذلك، يجب على الدولة الرفع من الموارد المالية المخصصة للجماعتين حتى يتسنى لهما تحقيق مشاريعهما التنموية على أحسن وجه، مع التشديد على مراقبة مصاريف هذه الأموال؛ إذ كلما ارتفع حجم هذه الموارد كلما كان للجماعة دور أكبر في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل نفوذها الترابي.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تحقيق هذه الرهانات تبقى دون جدوى ما لم تواكب بتخليق الحياة السياسية، لأن التنمية هي مشكل سياسي بالأساس، ومن الصعب تحقيقها في غياب تنمية سياسية حقيقية (أقفلي حماني، 2002، ص 12)، قادرة على إفراز منتخبين تتوفر فيهم شروط التأهيل السياسي والغيرة على تدبير الشأن المحلي.

وبشكل عام، فإن تحقيق رهانات التنمية المحلية، تبقى رهينة بإشراك السكان المعنيين في تدبير الشؤون المحلية، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التي تهم حياتهم اليومية (أقفلي حماني، 2002، ص 12). وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خلق علائق جديدة داخل العالم القروي ترتكز

على الثقة والمشاركة الفعلية للسكان في إطار ممارسة حقيقية للديمقراطية المحلية (المالكي حبيب، 1989، ص 34).

خاتمة:

تشكل مؤسسة الجماعة الترابية فاعلا أساسيا في تحقيق رهانات التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. إلا أن مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل غير قادرتين على تحقيق هذه الرهانات، نظرا لافتقارهما إلى الموارد البشرية الكافية والمؤطرة والموارد المالية اللازمة. لذلك فقد أصبح من الضروري معالجة هذين المشكلين، وتبني مقاربة تشاركية وتشاورية بين مختلف الفاعلين المتدخلين في تحديد مسار التنمية بالعالم القروي، بغية تحسين الإطار المعيشي للسكان والاستجابة لطموحاتهم وانتظاراتهم التنموية.

قائمة المراجع:

1.أقفلي حماني (2002): الحزب والقبيلة، ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، ورد ضمن التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ـ المغرب.

2.اكريان صالح الدين (2009): الميثاق الجماعي: قراءة تحليلية، مطبعة SAVOIRE PRINT، الرباط-المغرب.

3.الجريدة الرسمية عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992.

4.العماري جمال (2012): القرار الإداري ومنظومة الحكامة المحلية، مطبعة الأمنية -الرباط، منشورات الزاوية-المغرب.

5.القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، صدر بالجريدة الرسمية عدد 6380- 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)-المغرب.

6.المالكي حبيب (1989): تراكمات: ملاحظات حول الاقتصاد والمجتمع، دار النشر العربي الإفريقي بالرباط-المغرب.

7.المخطط الجماعي للتنمية لجماعة الصفصاف 2011- 2016.

8.المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016.

9.بوهلال عبد السلام (2006/2005): الإنسان، المجال والتنمية بجماعة عبد الغاية السواحل "إقليم الحسيمة"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة-المغرب.

10.حارسي عبد الله (2001): إشكالية تكوين المنتخب الجماعي والناخب في المغرب، ورد ضمن اللامركزية الإدارية بالمغرب مشاريع الإصلاح ومتطلبات التنمية، سلسلة مواضيع الساعة رقم 32، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية-المغرب.

11.شنفار عبد الله (2015): الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية: دراسة في القرار المحلي، نشر وتوزيع مطبوعات المعرفة، مراكش-المغرب.

12.لحرش كريم (2017): تدبير مالية الجماعات الترابية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة (CTP)، الدار البيضاء-المغرب.

13.موساوي امحمد (2006/2005): تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة- المغرب.

المدينة، مجال عام لإنتاج السلطة والتمايزات الاجتماعية

أ.زكرياء اجنيخات، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب
أ.عبد القادر التايري، جامعة محمد الأول، وجدة- المغرب

The city, a public space to produce power and social differentiation

ZakariaJnikhat, Research in Geography, Hassan II University,Ain Chock, Casablanca, Morocco
Abdelkader Tayri, Assistant Professor, Researcher in geography, Mohammad the First University, Oujda, Morocco

ملخص: تتناول هذه الورقة العلمية بعض مظاهر الهيمنة التي تلعبها المدينة، باعتبارها مجالا متفاعلا مع التحولات الاقتصادية والتقنية. ونهدف من خلالها على إبراز التحول الذي عرفته المدينة باعتبارها جزءًا من المنظومة الرأسمالية. فلقد تحولت المدن من مراكز عمرانية سكنية، إلى مراكز تجمع للسلطات الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية، متفوقة بذلك على المجال الريفي. وتعمل المدينة على تطوير وتحديث آليات اشتغالها باستمرار، وذلك في تناغم تام مع التطور الذي شهده النظام الرأسمالي، مما جعل من المدينة مجالا متفوقا ومتحكما ومالكا للرأسمال الرمزي والمادي، مساهمة بذلك في تحديث بنية المجتمع وتطويرها، ونشر قيم العصرنة والحرية، وتكريس التفاوتات المجالية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المدينة، المجال العام، السلطة، التفاوتات المجالية والاجتماعية، التحولات الاقتصادية.

Abstract: This paper deals with some aspects of City domination, as a space that interacts with economic and technical transformations. The City has moved from urban center to the center of gathering economic, technical, intellectual and cultural. And the City always renew their working methods in its relation with capitalist system, this makes the City a controllable space and owner of symbolic and material capital, which to contributes to spreading the values of liberalism and create the spatial and social inequalities.

Keywords: city; public space; power; spatial and social differentiation; economic transformation.

1. مقدمة:

شهدت المدن تحولا كبيرا في شكلها ووظائفها وأدوارها المجالية، وفي علاقتها بالمجال الريفي. وهو تطور ارتبط بتجدد الحركية الحضرية، وتعدد الفاعلين والمتدخلين داخل المجال الحضري، وهيمنة الوظيفة الرأسمالية والاقتصادية داخل المدينة. وقد ترتب عن ذلك تجديد اليات اشتغال المدينة، ومنحها فرصة أكبر للهيمنة والتحكم في المجال. ولعل تحكم المدينة في انتاج السلطة والمال والغنى والفكر والرفاه، أصبح من أهم القضايا التي أخذت تطرح داخل حقل الفكر الجغرافي المهتم بالمدينة والتحضر؛ نظرا لما تكتسيه مثل هذه الموضوعات من أهمية كبرى. وهو ما يجعلنا نتساءل بدورنا عن ماهية مظاهر التحول التي شهدتها المدينة؟ وكيف تطورت اليات اشتغالها؟ وما هي العوامل التي جعلت منها مجالا للإنتاج أكثر منه مجالا للاستهلاك؟ وما هي انعكاسات ذلك على العلاقة بين المدينة والبادية؟

إن موضوع الهيمنة الحضرية الذي سنتناوله في هذه الورقة ينبني على أساس فلسفي فكري يسعى إلى التفكير السوسيو اقتصادي في قضايا تهم الجغرافيا الحضرية والتي ظلت حقلا تشترك فيه العديد من الحقول المعرفية كالجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها وهو ما منحنا فرصة أكبر لتطوير وإغناء تحليلنا لظاهرة الهيمنة الحضرية وتحول مكانة ووظائف المجال الحضري وفي هذا الصدد انطلقنا من فرضيات مفاد الأولى منها أن المدينة هي ظاهرة اقتصادية بامتياز جاءت نتيجة للحراك الاقتصادي وتطور الرأسمالية وأصبحت أكثر هيمنة وتحكما، في حين أن الفرضية الثانية تنبني على أن المدينة أصبحت مجالا لإنتاج للتمايزات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية متسمة بحركية قوية متجاوزة البادية.

ولعل تحليل العلاقة بين الاقتصادي والحضري من أهم أهداف هذه الوقة البحثية وذلك برصد مظاهر تأثير تحول أنظمة الإنتاج الاقتصادي في نشأة وتطور المدينة باعتبارها مجالا يعكس الدينامية الاقتصادية ومن جهة أخرى نهدف إلى تعميق التفكير في المدينة كمجال للسلطة وإنتاج آليات الهيمنة والتحكم والتمييز السوسيومجالي وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج التوثيقي، إذ انطلقنا من مجموعة من البحوث الجغرافية والاقتصادية المهمة لكل من David Harvey وJacqueline Beaujeu-Garnier و Paul Claval وPierre George و René Maunier وHenri Lefebvre وChristaller و Manuel Castells و Erving Goffman و Benzakour Saâd ومصطفى الشويكي وبرودل فرنان وغيرهم من كبار الباحثين الذين تركوا بحوثا قيمة ومتنوعة حول المدينة والمجال الحضري وما يشهده من حركية كبرى على كافة المستويات، وذلك من أجل استخلاص أهم الأفكار والقضايا الفلسفية حول الظاهرة الحضرية وما أصبحت تطرحه من قضايا جغرافية وسوسيولوجية عميقة.

2. جدلية المدينة والاقتصاد

تنمو المدن وتتطور في ارتباط وثيق بالحركية الاقتصادية، فالاقتصاد ينتج التمدين والعمران، والمدينة تحتضن النمو الاقتصادي. وبفضل التحولات القوية التي مست الميدان الاقتصادي، نتيجة للانتقال من اقتصاديات قائمة على الفلاحة والحرف إلى اقتصاديات قائمة على الصناعة

والمال والخدمات والتكنولوجيا، تمكنت المدينة من تجديد ذاتها بسرعة كبيرة، لتواكب هذه التحولات المجالية المهمة، فازداد انفتاحها وتحررها، وأصبحت أكثر تعقدا من أي وقت مضى.

1.2.المدينة مركز مرتبط بالهيمنة الاقتصادية

تشير البحوث الأثرية والتاريخية القديمة إلى قدم تشكل التجمعات البشرية، والانتقال من حياة التنقل والتشتت إلى حياة التجمع والاستقرار، وخاصة مع بداية ظاهرة الملكية الخاصة. ومند العصر الحجري الحديث، تشكلت مراكز وتجمعات مختلفة لجماعات بشرية متفاوتة من حيث أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في اسيا الصغرى والشرق الأوسط والحضارات القديمة. وتعتبر المدينة محركا للاقتصاد وللحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، فهي تزيد الجهد وتنمي عمليات التبادل، وتحرك الاقتصاد والمال، وتطور الخدمات والإعلام والحياة البشرية في كل أبعادها (Manuel Castells ,1976, pp13-14). لقد نشأت المدينة حسب التحليل الماركسي مع تقسيم العمل بين مجالين مختلفين، فجزء تشغله الفلاحة وما يرتبط بها من أنشطة الأرض المختلفة، وجزء تحتله الأنشطة الحضرية المبنية على الإنتاج غير الفلاحي، وقد بدأ هذا التعارض أو الازدواجية داخل المجال منذ الانتقال من الحياة البدائية barbarie إلى الحضارة civilisation أو من نظام القبائلTribus إلى الدولة Etat .

لقد ارتبط نمو وتوسع الظاهرة الحضرية في أوربا في المرحلة الأولى بعصر النهضة، حيث نمت المدن الأوربية بشكل سريع، وأصبحت تضطلع بدور اقتصادي مهم، من خلال احتضانها لكبار التجار والمصارف والحرف والخدمات. وقد أعطى ذلك دفعة قوية لنمو النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث شكلت المدينة حاضنا للرأسمالية والاقتصاد العصري.

إن العلاقة بين نمو المدن والتبادل، هي علاقة جدلية ومتطورة، ذلك لأن المدينة تخلق التوسع والازدهار والحضارة والثروة، وفي نفس الوقت تنعكس هذه الحركية على المدينة بشكل جدلي. فالمدينة تخلق وتقود عناصر التوسع والهيمنة على ما يحيط بها، سواء المجال الريفي أو التراب الوطني الذي نمت وتشكلت داخله، وهنا يمكن للمدينة أن تصبح مؤثرة في الدولة أو تقود الدولة، وتنعكس بذلك على مكانتها سياسيا واقتصاديا. فليست هناك مدينة دون سوق ودون اقتصاد، أو دون سلطة ونخبة سياسية واجتماعية، أيا كانت طبيعة هذه النخبة (Manuel Castells ,1976, pp13-14). فالمدينة فاعل يتكون من شبكة من المتدخلين، يساهمون في حركية الاقتصاد والمجال والانسان داخل المدينة. وحتى أولئك الأكثر فقرا، يسلكون هم أيضا سبيل الاستهلاك وتلبية مختلف حاجياتهم بشتى الطرق، محاولين الاندماج في الحياة الحضرية (برودل فرنان،2013، ص 665).

إن كل مدينة مهما اختلفت على مستوى حجمها ووظيفتها، لا بد وأن تبني لها علاقات معينة، وأول هذه العلاقات هو التكامل والتبادل والتفاعل مع المجال الريفي المجاور لها، باعتباره حاجة ضرورية تجعل من المدينة جسدا حيا، فهي تحتاج للبشر والسلع، إما من أجل الانتاج أو الاستهلاك. لكن كلما تضخمت المدينة ونمت، تفرض سيطرتها تدريجيا على الهامش الريفي، الذي يستسلم لرغباتها المادية والثقافية والعمرانية.

وهناك مستوى آخر من العلاقات التي تنسجها المدينة، وهو العلاقات داخل الشبكة الحضرية المركبة والمتفاعلة، وهنا تكون المدينة زعيما مجاليا، يحرك باقي العناصر من مدن وأرياف. وخاصة مع تمكنها من أساليب الحداثة والتغيير، وهي: المال والقرار السياسي والرأسمال الرمزي الفكري. لكن أحيانا، تكون المدينة عنصرا ثانويا وتابعا، وذلك في حالة ما لم تبني ذاتها ومجالها بشكل قوي، وما لم تكن سباقة لأدوات الحداثة والهيمنة.

إن المدينة تخرج للوجود حينما يكون مجال آخر أقل من مستواها، حيث تظهر المدينة متفوقة باقتصادها ومظاهر حضارتها وإنتاجها واستهلاكها الكبير، وتطور نظمها الاجتماعية والاستهلاكية وعاداتها وثقافتها، فتفرض قوتها على المجال الريفي، الذي يكون في هذه الحالة تابعا لها. وبالتالي فلكي تبقى المدينة ويعترف بها، لا بد لها من الهيمنة ومن التفوق، ومن فرض نموذجها على الغير.

ويعتبر العمل والإنتاج والوظيفة التي تشغلها المدينة داخل ترابها الإقليمي أو الدولي، أهم عنصر يمكن الاعتماد عليه لتحديد مكانة المدينة، ودورها الوظيفي ومستوى إشعاعها المجالي. فالمدن غالبا ما تستأثر بالعديد من الأنشطة والوظائف لصالحها، فتصبح بذلك صاحبة القرار، ومركزا للتحكم والهيمنة. وهذا الاختلاف على مستوى تقسيم العمل، وممارسة المهام والوظائف، غالبا ما ينتهي بانتصار المدينة، على اعتبار أنها الأقوى اقتصاديا وسياسيا، وأنها مصدر لاتخاذ القرار بمختلف أشكاله.

وليست المدينة ذلك المجال الذي ينمو ويتقوى دائما على حساب المجال الريفي، أي أنها تأخذ منه كل لوازم القوة والتفوق، فليست الأرياف دائما سابقة للمدينة، وفي هذا الصدد، يعتبر Jane Jacobs أن المدينة ظهرت إما في نفس الوقت الذي ظهر فيه سكان الريف أو قبلهم (JACOBS Jane1970, pp12 – 24)، وهكذا فقد ظهرت مدينة أريحا في سنة 6000 قبل الميلاد، وهي المدينة التي صنعت أو شكلت حولها مجالا ريفيا واسعا، وخاصة حينما تكون الأراضي الفلاحية واسعة، فسرعان ما تظهر أنشطة فلاحية لخدمة المدينة، فتتشكل بذلك علاقات اقتصادية وبشرية قوية، لكن المدينة مهما تفوقت ونمت، لا تستقل عن الريف والهامش، فكلما حاولنا الفصل بينهما، كلما اتضح أن العلاقات أكثر تجذرا وتداخلا وتركيبا.

2.2 تحرر المدينة

إذا كانت المدن قديما ترتبط أكثر بالأرياف لتلبية مختلف الحاجيات، فإننا اليوم أصبحنا أمام مدن مرتبطة بمناطق مختلفة من العالم، نتيجة لتطور الاقتصاد وأساليب الاتصال. وقد زاد هذا التحرر والانفتاح المجالي من تعقد العلاقات المجالية، وظهور أصناف جديدة من العلاقات الحضرية، تتجاوز بعيدا العلاقة التقليدية مدينة/ريف (Mathieu, Nicole. 2004, pp 64- 70) ، وذلك بفعل قوة الإنتاج المادي والثقافي الذي تشرف عليه المدينة، حيث أصبحت أكثر جاذبية للأشخاص والاستثمارات والفاعلين من مختلف الوجهات، تشدهم إليها الأنوار والحريات والرفاه، وقيم الاستهلاك ومظاهر البذخ والثراء والأجور والسلع المختلفة. (CHOUIKI Mustapha 2013, pp 3-9). لكن المدينة لا تجذب إليها الباحثين عن الاستثمار والتحرر من تجار وأطباء

ومهندسين ورجال الأعمال والفنانين والأساتذة فقط، بل أيضا بؤساء المجتمع من: فقراء وفلاحين وعمال وغيرهم، وهو ما يجعل من المدينة مجتمعا تغلي داخله الصراعات الطبقية بقوة.

وتشكل كل مدينة عالما قائما بذاته، له علاقاته المجالية والاقتصادية والبشرية، ولفهم هذه الصورة بشكل جيد، يمكن العودة إلى مدن العصور الوسطى، التي كانت مدنا محصنة ومسيجة ومنغلقة على ذاتها، وقد كان الهدف من هذه الحصون تحقيق الأمن والحماية اللازمة. وكان هذا المشهد سائدا بقوة في أوربا والصين وروسيا، حيث كانت الاضطرابات مألوفة في هذه المجتمعات، وهو ما يفرض على كل مدينة تقنين علاقاتها مع محيطها، تجنبا لكل الصراعات والتهديدات. لكن هذا لم يكن يعني الانغلاق الكلي، إذ غالبا ما كانت الأسوار تتخللها أبواب، تضمن تزويد المدينة بحاجياتها أو الدفاع عن نفسها.

إن تحرر المدينة تم بشكل تدريجي، حيث ارتبط في البداية بتطور الاقتصاد والمبادلات والتجارة والمعاملات النقدية والتصدير والاستيراد، وهو ما فرض على المدينة فتح أبوابها للعالم، فأصبحت تنمو بسرعة كبيرة، في إطار حرية لا مثيل لها، وخاصة في العالم الرأسمالي (BRUVELLE Pierre, DEZERT Bernard, 1983, pp 7- 12)

لقد أصبحت بعض المدن تفرض سيطرتها على الدولة، وتوجهها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فأصبح واجبا على الدولة مراعاة مصلحة المدينة ورغباتها وحاجياتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه الحالة تصبح المدن عوامل مستقلة ومهيمنة، بفضل علاقاتها وشبكات الاتصال التي تنسجها مع جميع الوجهات، فتصبح بذلك أكثر قوة وتأثيرا (CHOUIKI, Mustapha 2002, pp 3-7). فمن ينكر علاقات مدن مثل: طوكيو ولندن ونيويورك وسنغافورة وفرانكفورت وسيول؟ فهذه المدن وغيرها، تشكل أخطبوطا اقتصاديا وثقافيا، له مؤسساته ووسائله المختلفة، التي يفرض بها كل ما ينتج، لتحقيق حاجياته المختلفة، وللتواصل مع المحيط القريب والبعيد، وخلق الامتيازات وتجديد الذات باستمرار.

ولعل النظام الرأسمالي الذي احتضنته المدن الغربية، وخاصة مع مطلع القرن التاسع عشر، لعب دورا كبيرا في تحقيق ذلك، فهو الذي نشر قيم الحرية والربح والاستقلال، حتى أصبحت تشكل جزءًا من هوية المدينة، التي احتضنت الرأسماليين والمشاريع والاستثمارات والنخب البورجوازية، فأصبحت بينهما علاقة ثنائية وطيدة، فكلاهما يحتاج للآخر، فالمدينة توفر الحماية للرأسمالية، وهذه الأخيرة تقود المدينة نحو التوسع والانفتاح والتحرر.

لقد شكلت المدن الغربية بالخصوص، عوالم حرة ومستقلة الذات والكيان، مستفيدة من التطور الاقتصادي والتقني، وتجديد التقنيات ووسائل التواصل، وتعقد النظام النقدي والمالي داخلها. فأصبحت المدن هي النقود، هي الثروة والغنى، والإنتاج والاستهلاك. ولهذا، فالمدن كانت سباقة للاقتصاد الحديث، وأصبحت أكثر هيمنة وقوة، ولعل مدن عصر الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين (البندقية، جنوة، اشبيلية، برغش، فلاندريا، القسطنطينية، فلورنسا، بيزا...) ومدن عصر الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر (لندن، باريس، موسكو...) ومدن الرأسمالية المالية الحديثة في نهاية القرن العشرين (طوكيو، لندن، سنغافورة، سيول، بكين، ساوباولو، امستردام، نيويورك...) خير مثال على ما نقول. ولهذا، يمكن

القول إن مقولة البورجوازيون أهل المدن، لها دلالتها وعمقها التاريخي، فنشأة المدن الحديثة، ارتبطت بالبورجوازية التي تتحكم في الاقتصاد والعلم والسياسة (Maurice CATIN et Christophe VAN HUFFEL. 2003, pp 85- 107) . وفي هذا الصدد يقول Werner Sombart: "إن الذي وُلد عندما نشأت المدينة كان مجتمعا جديدا، بل كان أكثر من ذلك عقلية جديدة، عقلية تتسم بالربح والمال والثراء والتنافس والاستهلاك والمخاطرة، وهذه العقلية هي عقلية التجار قبل كل شيء، عقلية الثروة والاحتياط والادخار والاستثمار" (SOMBART, Werner 2001, pp 147- 167)، هكذا ستعيد المدن تجديد قواعدها وآليات اشتغالها، حتى أصبح الوقت بدوره مرتبطا بالمال. فكل مدينة تحمل في طياتها رغبة قوية في الهيمنة والسيطرة والتحكم، وكل مدينة إن لم تنتهز الفرصة، ستبقى في مؤخرة الترتيب. وهناك مدن تمتاز بمؤهلات لا توجد في غيرها، وبالتالي فدرجة التحكم والتملك تختلف من مدينة لأخرى. لكن السؤال الذي يطرح هو: ما هي فائدة وأهمية هذه المدن التي تمتلك أدوات النجاح والتفوق والتحكم؟ فالمدن الكبرى حينما يزداد حجمها، وتتضاعف قوتها وأهميتها، تزداد نفقاتها ويزداد طلبها على المواد الخارجية، وهذا يعني أنه على الآخرين أن يدفعوا ثمن هذا النجاح .

إن المدن بهذا الحجم والقوة تصبح هي من يقود الدولة، ويساهم في بنائها اقتصاديا وسياسيا، ذلك أن المدن الكبرى هي التي تخلق الاقتصاد، وتنمي الرساميل وتنشئ الأسواق، فعلى سبيل المثال جعلت مدينة امستردام من هولندا قوة عظمى منذ القرن السادس عشر، بفضل قوة نشاطها التجاري والمعدني والبحري؛ كما أن مدينة لندن لعبت دورا كبيرا في نشأة السوق البريطانية العظمى خلال القرن التاسع عشر، نتيجة لتلك التيارات الكبرى من البضائع والسلع والأموال التي كانت تتدفق نحوها، إذْ لعبت الصناعة والتجارة دورا كبيرا في قوة بريطانيا، إضافة إلى الدور الفكري والثقافي الذي ميز المدينة. والسؤال الذي يمكن أن يُطرح هو: أليست هذه المدن الكبرى التي تقود الدولة والمجتمع مكلفة ماديا وسياسيا؟ ألا تستنزف النصيب الأوفر من الناتج الوطني الخام والميزانيات العمومية؟ أليست هذه المدن الكبرى تستنزف ثروات وخيرات أقاليم أخرى؟ ألم تصبح هذه المدن مجرد أدوات للجاه والترف والمادة والمتعة؟

3. المدينة مجال منتج ومهيمن

تعتبر المدينة وحدة مجالية وسوسيو اقتصادية متطورة في الزمان والمكان، ومتحولة في خصوصياتها ووظائفها المجالية. فالمدن منذ نشأتها في الحضارات القديمة على شكل مجتمعات محلية صغرى، وأحيانا على شكل مدن دويلات، كانت مدنا مستهلكة أكثر منها منتجة. لكن التقدم الذي شهده المجتمع منذ النصف الثاني من القرن 20م، جعل الظاهرة الحضرية تتغير بشكل جذري فأصبحنا أمام مدن منتجة ومهيمنة وفاعلة في مجالها وترابها الإقليمي، ومحتكرة للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (PECQUEUR Bernard, 2006, pp 6- 13).

1.3 المدينة مجال متفوق خاضع لقانون العرض والطلب

شكلت المدينة سواء في مرحلة الاكتشافات الجغرافية أو عصر الثورة الصناعية والمالية مركزا للأعمال والإنتاج، وقد تعززت هذه المكانة اليوم، خاصة وأن المدن أصبحت تؤوي أكثر من نصف سكان العالم. وبالتالي فقد تمكنت من فرض ذاتها بقوة، من خلال استحواذها على كل

الخيرات المادية والرمزية. فسكان المدن يعتبرون الآن أكثر انتاجية في العديد من المجالات، وذلك على مستوى: المعرفة، التجديد، الإنتاج المادي، الاستهلاك، الرفاه، الثقافة والفكر، الفن والماديات...إنها مكان متخصص في إنتاج كل ما يتيح التفوق، وهو ما مكنها من أن تصبح منسقا للأنشطة المختلفة داخل البلد، ومركزا لاتخاذ القرارات والمراقبة المجالية، ليس على مجالها فقط بل على المجال الريفي والوطني برمته.

لقد ولد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته المدن، مجموعة من التعابير التي تختزل دينامية المجالين الحضري والريفي، وهي تحولات تعكس دينامية المدن وتحولها باستمرار. ومع تقدم الوقت، تغير كل مدينة استراتيجيتها وعلاقاتها، ودورها في النظام المجالي، وإعادة تشكيل بنيتها، ونظام العمل والإنتاج داخل ترابها.

إن المدينة كظاهرة مجالية هي نتاج للتراكم المادي، وبالتالي فالميلاد الاقتصادي للمدن يبقى واضحا، ويختلف الناتج المادي لكل مدينة تبعا لحجمها ووظيفتها. فالمدينة أصبحت مصدرا للمعلومة، وهي من ينشرها ويسوقها. إنها مكان لإنتاج الرأسمال الثقافي والفكري والمعرفي، وهي أقرب مكان إلى العالم؛ بفعل اتصالها وتواصلها الدائم، عكس الكثير من المجالات الريفية، إنها مكان للسرعة والرقميات والاتصال.

2.3 المدينة منتج للسلطة/ أداة للتحكم

أصبحت المدينة مكانا لتركز السلط وممارستها وإنتاجها، كما أنها أداة تخدم السلطة السياسية والاقتصادية، ويزداد هذا الدور الحيوي يوما بعد يوم نتيجة لامتلاك المدينة لأدوات الحداثة والتحديث، وتركز السلطة والفاعلين السياسيين والاقتصاديين. ويمنحها ذلك القدرة على إنتاج السياسات التي تؤثر في المجال الريفي والدولة في شموليتها (CHOUIKI Mustapha, 2013, pp 4-8)، كما أن العديد من الأحداث والتحولات السياسية التي تشهدها العديد من البلدان تنبعث من المدينة، التي أصبحت تعتبر مكانا للتنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع، بل أداة لإنتاج وتكريس التفاوتات المجالية.

لقد تمكنت المدينة من احتلال مكانة مركزية داخل الدولة الحديثة، وتقوم بدور وظيفي مهم، وهو أنها تحتضن السلطة الاقتصادية، التي تعمل على إنتاج القرارات الاقتصادية الحاسمة، وتؤثر في الشأن الاقتصادي للبلد، وتنعكس على الناتج الوطني الخام، وتلعب دور القناة لتمرير الرأسمالية والعولمة. لكنها في نفس الوقت، تحتضن السلطة السياسية، من أجل تنظيم المجتمع والمجال، وتكريس التفاوتات المجالية والحفاظ عليها، ومراقبة التراب والتحكم في الدينامية السوسيومجالية.

إن التحكم في السلطة السياسية، يعني التحكم في مراقبة المجال والسكان والثروات، وتنظيم التراب وفق منظور الفاعل الاقتصادي. وهي السلطة التي تبقى تحت وصاية المدينة في غالب الأحيان، مما يمنحها قيمة رمزية كبرى، ويجعلها تحظى باهتمام أكبر من طرف الدولة، خاصة أنها تصبح مكانا للتركز متعدد الأبعاد والمستويات (CHOUIKI Mustapha, 2013, pp 9-11).

إن أهمية المدن داخل البلدان، يمكن رصدها من خلال النمو المتسارع للسكان الحضريين، حيث أصبح أغلب السكان يقطنون في المجالات الحضرية، وهذا الأمر يزيد من حظوظ المدينة في

التمتع بالسلطة وممارستها، ووصايتها الكبرى على المجال، بل أكثر من ذلك نشر وتسويق نموذجها الثقافي والاجتماعي داخل الأرياف، التي تجد نفسها في موقع المقاومة أمام تيار العولمة والحداثة وإنتاج التناقضات والتفاوتات المجالية.

إن التركيز الذي تشهده المدن اقتصاديا وسياسيا، هو مظهر من مظاهر التركيز الرأسمالي، الذي تزداد حدته ووتيرته في العالم. لقد أصبحت المدن مراكز اقتصادية ومالية وتكنولوجية وعلمية وسياسية متنافسة (Maurice CATIN et Christophe VAN HUFFEL. 2003, pp 85- 107) ، إلا أن مدن البلدان النامية تجد نفسها في خدمة الرأسمال الأجنبي، الذي يتخذها كقناة للتسرب داخل المجتمع. فأصبحت بلدان العالم النامي تستقبل تيارات مالية أجنبية، وقيم رمزية واجتماعية وثقافية مختلفة، تعيد توزيعها ونشرها داخل المجال والتراب المحلي بطرق متعددة. فنصبح إزاء مدن متعاونة مع النظام الرأسمالي، أو في خدمته إن صح التعبير.

ولتسهيل العملية أكثر، تقوم السلطة السياسية بكل جهودها لخدمة السلطة الاقتصادية، حيث نجد النخب السياسية والفاعلين السياسيين يمهدون الطريق لذلك، ويشرعون ويصدرون قرارات مختلفة، ويضعون استراتيجيات متنوعة، وهي في الأخير ليست إلا محاولة لإضفاء الشرعية على مضامين السلطة الاقتصادية، وتسهيل تجذرها في المجتمع. وهكذا تلعب المدينة دوران مزدوجان: فهي من جهة تقوم بمهمة المراقبة الاجتماعية والسياسية للتراب، وفي نفس الوقت تخدم الليبرالية الاقتصادية، التي تأخذ أبعادا اقتصادية ومجالية متعددة.

ومع نمو المدينة، تزداد سلطتها لتشمل الأشياء والأشخاص. ونظرا لكون المدينة وسيلة للتركز، متعددة الأبعاد والمستويات، فإنها تمتلك أدوات اختبار وممارسة السلطة، وذلك من خلال التمكن من أدوات إنتاج وممارسة الفعل السياسي والاقتصادي، وتدعيم وجود الدولة، التي تتحكم في مجال التعمير والتخطيط العمراني، قصد الحفاظ على سلطتها في إنتاج المجال ومراقبة المجتمع (Claude Raffestin 1980, pp 48-52)

بالإضافة الى التركيز السياسي والاقتصادي، فإن المدينة أصبحت مكانا للتركز الإداري والخدماتي، وهو شكل من أشكال التحكم والاحتكار الذي تمارسه المدينة، وخاصة العواصم والمدن الكبرى، ذات الاشعاع الوطني والدولي.

كما تعتبر المدن أيضا إحدى الأدوات الرئيسية في تفكيك البنيات التقليدية داخل المجتمع، نظرا لدورها الكبير في تحول بنيات استغلال وتنظيم المجال والمجتمع، فالمدينة تمتلك أدوات الحداثة والعصرنة، التي تستغلها في إعادة البناء الاجتماعي. وقد ازدادت أهمية المدن في هذا الاتجاه، نظرا لاستقطابها لأغلب سكان الأرياف، الذين يضطرون للهجرة نحو المدن؛ وداخلها تبدأ عملية التخلص التدريجي من الإرث الاجتماعي والثقافي، وتكريس العزل الاجتماعي والمجالي.

إن المدينة باعتبارها وحدة مجالية واجتماعية متطورة عبر الزمن والمكان، ومتحولة في خصوصيتها ووظائفها المجالية، ليست سوى فضاء لتكريس قيم الاستهلاك والانتاج. فالمدينة دوما تتلقى حاجياتها البشرية والاقتصادية من الهامش الريفي، أو من بلدان بعيدة عنها، في إطار العولمة وتحرير المبادلات والأسواق (Vanier, M. 2005, pp 13-17). وقد ساعد الاحتكار السياسي والاقتصادي الذي تمارسه المدينة، على ظهور مجموعة من الاشكاليات المجالية، التي

تتطلب تحليلا عميقا لاستشراف مستقبل هذه الدينامية، والوقوف عند أهمية هذا التحول، وانعكاساته على مسارات تطور المدينة والبادية، وتأثيره على الأبعاد السوسيومجالية.
لقد أدت هذه الدينامية إلى ظهور مجموعة من المشاكل المجالية المتعددة والمتفاوتة من حيث خطورتها، لقد أصبحت المدينة مجالا معقدا، وأكثر ارتباطا بالنظام العالمي سياسيا واقتصاديا، لتساهم بذلك في إنتاج التراتبات Hiérarchies والتمايزات الاجتماعية، وهي بنيات اجتماعية رافقت قوة التحضر التي بات يشهدها العالم (ورياش مرزوق قيس، 1988، ص ص 67-72)، وهو ما يفرض على العلوم الاجتماعية بمختلف مذاهبها الفكرية مساءلة هذه الدينامية وتفسيرها. فالمدينة باعتبارها مجالا متميزا من حيث مورفولوجيته ووظائفه، ومحتكرا للسلطة والاقتصاد والرأسمال الرمزي، تزيد من حدة التباينات المجالية، وفق سيرورات مركبة ومجهولة المسار.

3.3 المدينة أداة للتنظيم الاجتماعي

تعد المدن والأقطاب الحضرية مختبرا اجتماعي (CHOUIKI Mustapha 2013,p14) فوظيفتها في التنظيم الاجتماعي لا تشمل السكان الحضريين فقط، بل يمتد تأثيرها للهوامش وباقي المجالات المجاورة، وأحيانا يكتسي تأثيرها بعدا وطنيا ودوليا، من خلال نقل القيم المختلفة، داخل مختلف الأوساط الريفية والحضرية. فهي تلعب دورا حاسما في إعادة الهيكلة الاجتماعية للأرياف والمدن، من خلال تسريب (Infiltration) القيم الحضرية والحضارية المختلفة، إما عبر الاعلام أو بشكل مباشر؛ وذلك بسبب الحركية السكانية الدائمة ما بين المدن والأرياف، أو بسبب تأثير العمال والمستخدمين من أصول حضرية مختلفة. كما أن المدن تشكل مصدرا مهما لتسريب الخدمات الاجتماعية والحضرية المتنوعة نحو باقي المناطق، وذلك في مجال الصحة والتعليم والأبناك والتأمين والتقنيات ووسائل المواصلات، وهي مجموعة قنوات قوية على مستوى تمرير الرأسمال الرمزي والاجتماعي، ونشره عبر المجتمع. إضافة إلى تأثير المنظمات الاجتماعية والسياسية والمهنية مثل: الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف التنظيمات والمرافق الدخيلة على المجال الريفي.
لقد أصبحنا أمام مجال يُجسد كل الحركيات الاجتماعية والمجالية، ويقدم لنا صورة عن المجال والمجتمع ماديا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، خاصة وأن المدينة وقنواتها الاجتماعية تعمل على تثبيت نمط الحياة الحضرية داخل الوسط الريفي، وهو ما يعمل على تغيير اليومي الريفي (Le quotidien rural)، وذلك على مستوى الشكل كما على مستوى المضمون. وهذا التأثير يجعل الساكنة الريفية أكثر قربا من الحياة الحضرية، وأكثر ميلا إلى عيشها والاندماج فيها؛ لكونها تظهر بديلا أفضل لدى فئات واسعة من سكان الأرياف، فتتحلل بذلك الروابط الاجتماعية تدريجيا، وتحل محلها قيم وروابط بديلة. و بذلك نكون أمام ديناميات اجتماعية جديدة داخل الأرياف، وهذه الديناميات لا تتم دون مقاومة اجتماعية، تقودها جماعات وتيارات محافظة ومتماسكة، لكنها في الأخير تضطر للاندماج التدريجي في معالم الحياة الحضرية.
ويمتد تأثير المدينة وصداها ليشمل تغيير وتجديد النخب المحلية، وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والمجالية داخل الأرياف، كما تعيد انتظام التوازنات الاقتصادية داخل المجال،

مساهمة بذلك في عصرنة وتحديث المجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4.3. المدينة أداة للعصرنة والتحديث وتطوير الاقتصاد

تعتبر المدينة مصدرا مهما لعصرنة الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال استقطابها للمؤسسات والفاعلين الخواص، واستقبالها لمشاريع اقتصادية مختلفة، تنعكس على بنية ونظام الانتاج، الذي يتحول باستمرار، ويمتد أثره ليشمل المدن المجاورة والأرياف. كما أن المدن تعد المساهم الأكبر في الناتج الوطني الخام للدول، وخلق الثروة والغنى داخل المجتمع الحضري، ونشر وإنتاج الماديات المختلفة، وتنمية روح الاستهلاك، وإنتاج فائض القيمة، وتحقيق تراكم الرأسمال المادي، رغم أنها لا تضمن العدالة الاجتماعية والمجالية داخل حدودها الترابية، فتصبح بذلك إطارا ماديا ومركبا اجتماعيا وثقافيا أكثر تناقضا.

إن المدينة كمجال متميز، هو تعبير عن مكان Lieu تتمركز فيه وسائل الإنتاج والتبادل والسلع، وتتنافس داخله القوى المنتجة، فتتمكن بذلك من الإنتاج وإعادة الإنتاج. ووراء هذه الوظائف تخفي المدينة سلطتها الواسعة، وأثرها القوي effets du pouvoir . وهكذا فالمدينة مجال نقرأ من خلاله الايديولوجيات والتناقضات التي تميز المجتمع، وكل الصراعات الخفية بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبحت المدينة مركز التأثير القوي داخل النظام المجالي العالمي، وذلك على مستوى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالنظام الحضري يتغير باستمرار، ويتكيف للقيام بمهامه ووظائفه المختلفة. فالمدينة أصبحت هي حاضر ومستقبل الأفراد، فهي الشكل الجديد الذي أصبح يستهوي ويغري الكثيرين للعيش داخله، إنها أقصى مراحل الانتظام المجالي. ومن هنا يمكن التساؤل لماذا وكيف وجدت الظاهرة الحضرية؟ وتطورت داخل المجال بهذه السرعة؟

لفهم ذلك ننطلق من قراءة اقتصادية للمجال، نعتبر من خلالها المدينة تجمعا اقتصاديا واجتماعيا، تتركز داخله كل اليات الإنتاج، مهيمنة بذلك على الأفراد والمؤسسات والنظام الاقتصادي، حيث تهيئ له كل شروط التطور والتغيير والابتكار والتبادل، فالمدينة تعيش في هذه التفاعلات باستمرار ،وتؤكد وجودها عبرها، منخرطة بذلك في شبكة محلية ووطنية ودولية.

ويعتبر احتكار المعلومة أحد الصفات التي تميز المدينة اليوم، فهي تنتج وتحتكر كل المعلومات والمعارف المختلفة، متحكمة بذلك في الأفراد والمجتمع. فالمدن حسب تعبير [فيدال دو لا بلاش] هي منبع الحضارة، وهي نقطة انطلاق وتشكل تنظيماتنا السياسية والتاريخية والاجتماعية (Vidal de la Blache, 1911,p174). هذا الشكل المجالي، يعد اليوم أكثر دينامية وتحولا، وارتباطا بقيم التغيير والابتكار.

4. دينامية وتحول المدينة

يمكن أن ننطلق هنا من مجموعة من الأسئلة التي تقتضي إيجاد أجوبة شافية: هل المدينة مجال مستقر وساكن؟ من الذي يحرك المدينة؟ وبأي شكل تتم هذه الحركة السوسيومجالية؟

1.4. المدينة نظام يتجدد باستمرار

تجري داخل المدينة تفاعلات متعددة، ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، يقودها مجموعة من الفاعلين (أفراد ومؤسسات)، مساهمين في تشكيل شبكات على مستوى السلطة والإنتاج والاقتصاد، مما يساهم في خلق تراكم مادي ورمزي مهم داخل المدينة. ويرتبط تطوير هذه الشبكات الحضرية بحجم وتخصص المدينة (la taille et la spécialisation de la ville) (Reymond Henri ,1981, p124)، وفي هذا السياق، فالمدينة لا تظهر أبدا على انفراد منعزلة(isolément) ، بل تشكل جزءًا من شبكة حضرية كبرى، ذات بعد جهوي أو وطني ودولي أحيانا، إنها عقدة (nœud) داخل نظام بشري مركب وتفاعلي، والذي يطور شكله التراتبي داخل بنية مترابطة (Cohérente) (Denise PUMAIN,1992) ودائما تعمل المدينة على ربط وتجديد علاقاتها مع باقي المكونات المجالية، وذلك عن طريق شبكات متعددة للتواصل والتبادل، وبالتالي فلا يمكن فهم تطور مدينة دون فهم طبيعة علاقاتها الوظيفية داخل الشبكة الحضرية أو المجالية.

وشكلت نظرية الأماكن المركزية (la théorie es lieux centraux) أول التفسيرات التي صاغها كريستالر حول تراتبية المدن، وطبيعة العلاقات داخل الشبكة الحضرية، وتوزيع الأنشطة والخدمات حول المدينة المركز/القطب. ويختلف إشعاع تأثير المدينة تبعا لوظيفتها وموقعها ونخبها والفاعلين داخلها، ويختزل مفهوم المركزية الترابطات بين مركز (un centre) والذي يحتكر أو يوفر الخدمات المتنوعة، ثم جهة مكملة، والتي تحتاج دائما إلى المركز لتلبية مطالبها. إن المدينة تصبح عبارة عن سوق أو مكان، حيث يلتقي العرض والطلب حول الخدمات المادية والرمزية، ويرتبط تطور العرض والطلب بطبيعة وانتماء المستهلك، ونوع الخدمات وتنوعها والمسافة ووسائل النقل والدخل الفردي وتأثير الإعلام.

لقد تبلورت العديد من النماذج النظرية الفعالة، التي قدمت تحليلا وتفسيرا جيدا لشكل وتكون التراتبية الحضرية، ولعل أهمها نموذج (Gibrat) حول التفاوتات الاقتصادية (les inégalités économiques)، والذي ربط نمو المدن بنظام غير متناسق Dissymétrique إذْ أن كل المدن تنمو وتتطور لكن بمعدلات متفاوتة. وترتبط التحولات النوعية داخل المدن بدرجة أولى بالتخصصات الاقتصادية spécialisations économiques وبالتركيب الاجتماعي. وغالبا ما تعمل المدن على تطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتخلى في بعض الأحيان عن الوظائف القديمة (الصناعة، المناجم، الحرف التقليدية...) وتكتسب وظائف جديدة ومغايرة (الخدمات، السياحة، المال والأعمال الحرة...) وتمس هذه التحولات كل التراب الحضري؛ نظرا لانعكاساتها المجالية القوية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على عناصر المجال الحضري، ويزيد من ذلك انتشار وتدفق (Diffusion)التجديدات(Innovations) بشكل واسع داخل المدينة، والتي ازدادت وتيرة إنتاجها في الآونة الأخيرة، مما لعب دورا كبيرا في تجدد البنية الاقتصادية للنظام الحضري، وميلاد تنافس سوسيو مجالي حقيقي بين المدن (CHOUIKI Mustapha, 2005, pp 58-65).

وتعد العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن 21م، مرحلة مهمة في تاريخ الحياة الحضرية، حيث نمت المدن بشكل أكثر من أي وقت مضى، وشهدت تحولا عميقا مرتبطا بتأثير نظام النقل والاتصال والإعلام والاقتصاد والتقنيات، وهو ما زاد من حدة التمايزات المجالية والاجتماعية (Différenciations spatiales et sociales) داخل المدينة والتراب في شموليته ومختلف مستوياته. فتنقل الأشخاص والخيرات les biens والأفكار les idées يؤثر على نظام الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويطرح في نفس الوقت مشاكل عويصة على مستوى البيئة والطاقة والموارد وتهيئة المجال، وهي انعكاسات تسمح بتحليل عميق لبنية ووظائف المجتمع الحضري المعاصر (أسلوب حياة، استعمالات التكنولوجيا والتقنيات، البِنيات الاقتصادية والمؤسساتية، اللامساواة الاجتماعية، التيارات الثقافية والرمزية والمادية...) .
إن واقع المدن وما تحمله اليوم من تناقضات ومشاكل وتحديات، جعلها في مأزق كبير، يفرض على الدراسات الحضرية تعميق براديغمات ومقاربات التحليل، لفهم هذه التحولات والتوصل إلى مرحلة خلق التوازنات داخل المجال الحضري، وذلك في علاقته بالمجال الريفي. وقد أشار Pierre Ansayو René Schoonbrodt في دراستهما المعنونة ب Penser la ville : بأن المدينة في حالة سيئة، وتسير نحو الأسوأ، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، مع آثار وانعكاسات متباينة، وهو تعبير على أزمة المدينة، وما تعانيه من إكراهات متفاوتة الخطورة (ANSAY Pierre, SCHOONBRDT René ,1998, pp 15-16)
ولم يعد أثر هذه الانعكاسات منحصرا داخل المجال الحضري، بل أصبحنا في العقود الأخيرة أمام انتشار قوي للتمدين، وللظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، وهو ما أدى إلى تماهٍ قوي ما بين المجالين الحضري والريفي، وهو تحول يعكس حركية وتغير المدينة باستمرار، وقد أشارت إلى هذه التحولات مجموعة من الحقول المعرفية المهتمة بالمجال الحضري: الهندسة المعمارية، الاقتصاد، علم الاجتماع، الجغرافيا، علوم السياسة، التاريخ وغيرها من الحقول المعرفية المختصة... وهي كلها دراسات قاربت المدينة من زوايا مختلفة، شخصت مقومات المدينة وقوتها وإكراهاتها، التي تزداد مع حركية المدينة.

2.4. المدينة مجال يتسم بالحركية

رافق توسع ودينامية المدينة حركية سكانية قوية، حيث إن تطور الظاهرة الحضرية وتحول بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، يخلق بالموازاة مع ذلك حركية سكانية كبيرة، تتفاعل وتعبر عن هذه الدينامية الاقتصادية. وقد استعملت الحركية La Mobilité كظاهرة مجالية للتعبير عن عبور المجال ماديا وثقافيا le franchissement de l'espace (KAUFMANN Vincent,2014, p41). إن المفهوم الأكثر تعبيرا على دينامية المدينة في الزمن والمكان، وعلى المستويين المادي والرمزي، وعلى كافة المستويات البشرية والاقتصادية هو الحركية la Mobilité, The Mobility وقد تم استعمال هذه العبارة سنة 1927 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على يد الباحث السوسيولوجي Pitirim Sorokin الذي نشر كتابا تحت عنوان: الحركية الاجتماعية[Social Mobility] ، حيث عرف الحركية الاجتماعية داخل المجال الحضري بأنها: تغيير للأوضاع السوسيومهنية للأفراد داخل السلم الاجتماعي للمجتمع

الحضري، وقد جاء المفهوم هنا ذا دلالة اجتماعية صرفة أكثر منها جغرافية، حيث تم التركيز على الحركية الاجتماعية أو الحركية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال رصد مظاهر التحول داخل النظام الاجتماعي، على مستوى الوظائف والتنظيم واشتغال الفاعلين في المجتمع، إنها تغيير للوضع الاجتماعي والانتماء المجالي.

أما على المستوى الجغرافي فيمكن رصد أربعة أشكال من الحركية السكانية داخل المدينة: فهناك الحركية اليومية، حركية المسافرين، حركية الإقامة وحركية المهاجرين، وقد تأخذ مدى زمنيا قصيرا أو طويلا، ونفس الشيء بالنسبة للإطار المكاني، فقد تحدث داخل المجال الداخلي أو الخارجي، وهنا يصبح المفهوم معبرا عن العبور أو التغيير المجالي.

إن المدينة مجال حركية أكثر من الريف، إنها مجال تنقل السكان والأفراد بشكل يومي ومستمر (La mobilité de la vie quotidienne) وهي حركية مرتبطة بالأنشطة اليومية للسكان والوقت ووسائل النقل والمسافة، كما أن المدينة مجال يشهد حركية مهمة على مستوى السكن والإقامة، أي تغيير مكان الاقامة؛ بسبب العمل أو ثمن العقار أو الموقع أو التلوث أو طبيعة الخدمات، وهو معيار مهم يعبر عن الحركية الدائمة داخل المجال الحضري (BRUN Jacques, Catherine BONVALET, 2002, pp 63- 72).

5.خاتمة

إن حركية المدينة والمجال الحضري، انعكاس لقوة المدينة وتطور آليات اشتغالها، وهو تطور ارتبط بدرجة كبيرة بالعامل الاقتصادي، الذي أثر على تشكيل وبنية وتطور المدينة. وهكذا أصبحت العلاقة بين الاقتصادي والحضري من أكثر القضايا إثارة داخل حقل الجغرافيا، وباقي العلوم الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت المدينة حاضرة بقوة في الفكر الاقتصادي، خاصة مع ما أصبحت تحظى به المدن من سلطات واسعة، مواكبة للسلطة الإنتاجية والاقتصادية والسياسية، والتي جعلت منها مركزا للاقتصاد والفكر والسياسة، وهي آليات وسلطات تمنح المدينة فرصة أكبر للهيمنة داخل الدولة وأحيانا خارجها.

قائمة المراجع:

1.برودل فرنان (2013): ترجمة ماهر مصطفى: الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن 15م حتى القرن 18م، الجزء الأول، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

2.ورياش مرزوق قيس (1988): التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية، ورد في تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص ص 67-72

3.ANSAY Pierre, SCHOONBRDT René (1998): penser la ville, Édition AAM, Paris.

4.BRUN Jacques, Catherine BONVALET (2002): Approches quantitatives ou qualitatives de la mobilité résidentielle : éléments de bilan et perspectives, Espace Populations Sociétés, in Espace, populations, sociétés, paris.

5.BRUVELLE P, DEZERT Bernard (1983): Les relations entre la ville et l'industrie: formes anciennes et formes nouvelles , in Hommes et Terres du Nord, 1. Villes et industries, France.
6.Catherine Fournet-Guerin, Céline Vacchiani-Marcuzzo(2009) : Les pouvoirs dans la ville, in l'espace Politique, France.
7.Maurice Catin, Christophe Van Huffel. (2003): Concentration urbaine et industrialisation, in Mondes en développement, no 121, Mondes en développement, Université de Toulon et du Var, France.
8.CHOUIKI Mustapha (2013): la ville produit et/ ou instrument du pouvoir ? Des exemples du Maroc, in villes, pouvoirs et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, FSHS, Tunisie.
9.CHOUIKI Mustapha (2005): la recomposition périurbaine dans le grand Casablanca, communication au colloque : faut-il repenser l'espace rural ? université La Manouba , Tunisie.
10.CHOUIKI Mustapha (2013): la ville produit et/ ou instrument du pouvoir ? Des exemples du Maroc, in villes, pouvoirs et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, FSHS, Tunisie.
11.CHOUIKI Mustapha (2002): l'espace public à Casablanca, gestion fonctionnement et dynamique, Communication aux journées d'études : La gestion territorialisée de la question urbaine. Quels effets ? Alger.
12.Claude Raffestin (1980): Pour une géographie du pouvoir, ENS Éditions, Paris.
13.EL GHAZALI Abdelaziz(1988): l'approche du concept du l'urbain, le cas du Maroc, in : l'évolution des rapports villes – compagnes au Maghreb, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines Rabat.
14.François Fourquet (1988): Villes et économies-mondes selon Fernand Braudel. In : Les Annales de la recherche urbaine, N°38, Paris.
15.HURIOT Jean-Marie (2009): villes et économie : les infortunes du savoir, in Géographie, économie, société, vol11.
16.JACOBS Jane (1970):The Economy of Cities, Published By Random House, New York.

17.KAUFMANN Vincent (2014): Retour sur la ville, Motilité et transformation urbaines, presses polytechniques et universitaires romandes, premier édition, imprimerie en Italie.
18.MANUEL Castells (1976): Pouvoir, système urbain et lutte de classes, Paris.
19.MATHIEU, Nicole.(2004): Relations ville-campagne : quel sens, quelle évolution ? French National Centre for Scientific Research.
20.Paul-Henry Chombart de Lauwe (1963): des hommes et des villes, Payot, Paris.
21.PECQUEUR Bernard (2006): De la ville qui consomme à la ville qui produit. La reterritorialisation des fonctions économiques de l'urbain, Les Annales de la Recherche Urbaine, Paris.
22.René Maunier (2004): L'origine et la fonction économique des villes, l'hrmattan, Paris
23.SOMBART, Werner (2001): Economic Life in the Modern Age, New York.
24.Vanier Martin(2005): la relation ville compagne réinterrogée par la périurbanisation , cahiers français, n° 328, paris , la Documentation française.

واقع حال الموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي (المغرب): ما بين تجليات عدوانية المناخ، وارتفاع حدة الظواهر المناخية القصوى

أ.يونس الحيمر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل –القنيطرة- المغرب

أ.د.مليكة المعقيلي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية–القنيطرة- المغرب

The reality of water resources in the Atlantic Coast of *Gharb* (Morocco): between the manifestations of climate aggressiveness and the high intensity of extreme climatic events

YOUNESS EL HIMER, Ph.D. Student, Ibn Tofail University, Faculty of Art and humanities, Kénitra, Morocco

MALIKA EL MAQILLI, Ph.D. Teacher in Géography, Ibn Tofail University, Faculty of Art and humanities, Kénitra, Morocco

ملخص: يرتكز هذا البحث العمل على محاولة فهم خصوصيات الموارد الطبيعية خاصة المائية منها لساحل الغرب الأطلنتي بالمغرب، من خلال تشخيص علمي دقيق يعتمد على دراسة وتحليل العوامل الجيولوجية، المورفولوجية والهيدروغرافية معتمدا في ذلك على توظيف المقاربة الخرائطية الحديثة (برنامج ARCgis)، فضلا عن توضيح تفاعل السلوك البشري تجاه المجال والماء بتبني مقاربة إحصائية تعتمد على الاستمارة الميدانية الموجهة للساكنة المحلية.

كما كان لتفاقم مشاكل المياه التي تعرفها منطقة الدراسة نتيجة تزايد الطلب على استعمالاتها بفعل النمو السكاني المتسارع وتزايد متطلبات التنمية الإقتصادية والفلاحية تحولات كبيرة مست المجال، بحيث ستظهر نتائج البحث عن الهشاشة المضمرة والتي تبدو كامنة في عدوانية الظروف المناخية، وارتفاع حدة الظواهر القصوى (الفيضانات- الجفاف) وعلاقتها بالتغيرات المناخية التي يشهدها العالم بشكل عام وساحل الغرب الأطلنتي بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية، عدوانية المناخ، الفيضانات، الجفاف الهيدرولوجي، التغيرات المناخية، استشراف، الاحترار العالمي.

Abstract: This article focuses on understanding the characteristics of natural resources, especially water, including the Atlantic Coast of Gharb in Morocco, through an accurate scientific diagnosis based on the study and analysis of geological, morphological and hydrographic factors, relying on the use of the modern cartographic approach (ArcGIS program), as well as clarifying the interaction of human behavior towards the space and water by adopting a statistical approach based on a fieldwork questionnaire addressed to the local population.

And, the exacerbation of water problems known in this study area results in the increased demand for its uses due to the rapid population growth and the increased requirements of economic and agricultural development have also had significant changes in the space, so that the results of the research will appear on the implicit vulnerability, which appears to be inherent in the aggressiveness of climatic conditions, and the high intensity of extreme phenomena (floods - droughts) and its relationship to the climatic changes that the world is witnessing in general and the Atlantic coast of Gharb in particular.

Keywords: Water resources, climate aggressiveness, floods, hydrological droughts, climate change, perspectives, global warming.

مقدمة:

لطالما شكل موضوع الموارد المائية في الوقت الراهن هاجسا للباحثين والمختصين، بإعتبار الماء عنصرا طبيعيا مهما يتحكم في مصير الساكنة وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشير جل الدراسات (الكركوري جمال، سنة 1991، ص: 28)، (الكيحل أحمد، 2005، ص: 179)، (EL HEBIL AHMED 2006, P : 17) و (EL MAAQILI MALIKA 2014, P ; 56) على أن ساحل الغرب يعرف ضغطا شديدا واستغلالا مفرطا للموارد المائية، جراء استمرار الممارسات والسلوكيات البشرية الغير المسؤولة والعشوائية، التي أسهمت بشكل كبير في تراجع مستويات المياه سواء الباطنية منها أو السطحية.

ونظرا لتميز ساحل الغرب الأطلنتي بتربة خصبة متنوعة، وإنتشار الغطاء نباتي على مساحة لا باس بها، فضلا إلى الموارد المائية السطحية المكونة من واد سبو والمرجات الساحلية المنتشرة عند مصبه ومياه باطنية تتمثل في فرشتي الغرب والمعمورة، وعرفت المنطقة موضوع الدراسة خلال العقود الأخيرة تحولات مجالية وتغيرات مناخية كان لها وقع كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

I.الإطار المنهجي للبحث:

أولا.إشكالية البحث:

في ظل الحديث المتزايد عن الموارد المائية بالمغرب وخاصة بالمجال الساحلي الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة، وباعتباره مجالا هشا يتعرض لضغط واستنزاف متزايد للموارد الطبيعية خصوصا المائية منها، وفي سبيل مقاربتها بشكل منهجي، فقد ارتكز عملنا البحثي هذا على عدد من الوسائل العلمية والمناهج الجغرافية قصد تحديد مجمل التغيرات التي طرأت على هذا المجال خلال الفترة الممتدة ما بين 1940 إلى حدود سنة 2017، بهدف دراسة وتشخيص دقيق للموارد المائية ضمن الشريط الساحلي لسهل الغرب الأطلنتي وعلاقتها بالتغيرات المناخية وتشخيص حدة الظواهر المناخية القصوى. لهذا فإن إشكالية هذه الدراسة ستقتصر على الأسئلة التالية:

1. ما هو حجم الموارد المائية السطحية والباطنية لساحل الغرب الأطلنتي؟.

2. إلى أي مدى تؤثر تجليات عدوانية المناخ (الجفاف، الفيضانات) على وضعية الموارد المائية؟.

3. ما هي التوقعات المستقبلية للموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي في أفق سنة 2050، وعلاقتها مع التغيرات المناخية التي يشهدها العالم؟.

ثانيا.فرضيات البحث: وللإجابة على الإشكالات المطروحة يجب فهم النظام الهيدرولوجي وعلاقته بالساكنة انطلاقا من الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: يشكل المجال الساحلي السهلي المتسم بالانبساط ذو البناء الجيولوجي والترابي الرملي المتنوع من توفر موارد مائية سطحية وباطنية مهمة.

-الفرضية الثانية: رغم التوفر على المؤهلات المائية الضخمة، غير أن المنطقة سجلت خلال الفترات الماضية تواتر العديد من سنوات الجفاف الهيدرولوجي أو الفيض المائي، الشيء الذي يخلف إكراهات بيئية خطيرة ويأزم من وضعية الموارد المائية في الحاضر والمستقبل.

-الفرضية الثالثة: تشير التوقعات المستقبلية على أن الساكنة المحلية لساحل الغرب الأطلنتي ستعرف نموا ديموغرافيا متزايدا خلال السنوات المقبلة، في مقابل أن وضعية الموارد المائية ستشهد تراجعا كبيرا نظرا لإرتفاع حدة الظواهر القصوى بفعل التغيرات المناخية.

ثالثا.منهجية وأهداف البحث:

يتبنى البحث منهجا علميا استقرائيا يقوم على أساس تشخيص ودراسة الوسط الطبيعي (الموارد المائية)، قصد تحديد الإمكانات المائية بالمنطقة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والعمل الكاتوغرافي لإظهار كل التغيرات التي يعرفها المجال، من خلال وضع قاعدة للمعطيات الخرائطية، عن طريق إنجاز خرائط تشخيصية للموارد المائية بالمنطقة، بناءا على تحليل ومعالجة الصور الفضائية الملتقطة لساحل الغرب، فضلا عن الاستعانة بالخرائط الطبوغرافية والتردد على ميدان الدراسة، ومن تم مقارنة هذه الخرائط بالاعتماد على أنماط إستعمالات الأرض المتمثلة في المرجات الساحلية (مرجة بنمنصور، مرجة الدوارة...الخ)، الضايات (ضاية سيدي بوغابة...الخ)، المجاري المائية، الزراعات، المراعي، التشجير الغابوي، الكثبان الرملية، وكذا إنتشار التجمعات السكانية.

كما تم رصد التحولات والتغييرات المجالية والمناخية (Spatial and climatic change) التي شهدها ساحل الغرب الأطلنتي إنطلاقا من نتائج التي أنجزتها وكالة الحوض المائي سبو ما بين الفترتين الزمنيتين (1940 إلى حدود سنة 2017)، وإبراز انعكاساتها على الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعا.أدوات وطرق البحث:

فرضت منهجية دراسة وتقييم واقع حال الموارد المائية السطحية (واد سبو، واد بهت، المرجات والضايات الساحلية، المجاري المائية الدائمة والمؤقتة... الخ) والباطنية (فرشتي الغرب والمعمورة) الاعتماد على الدراسة الخرائطية بهدف وضع تقييم تشخيصي دقيق للموارد المائية والطبيعية بشكل عام لساحل الغرب الأطلنتي، بحيث حتمت الضرورة العلمية الاستعانة بتحليل الصور الفضائية والخرائط الطبوغرافية، وعلى ضوء ذلك تم رصد مختلف التغيرات التي طرأت على الشبكة المائية بالمنطقة، فضلا عن تحديد مختلف إستعمالات المياه، ووضع دراسة مستقبلية للموارد المائية بفعل التحولات المناخية التي يشهدها العالم.

خامسا.الإطار العام لمجال البحث، أهمية الموقع الجغرافي:

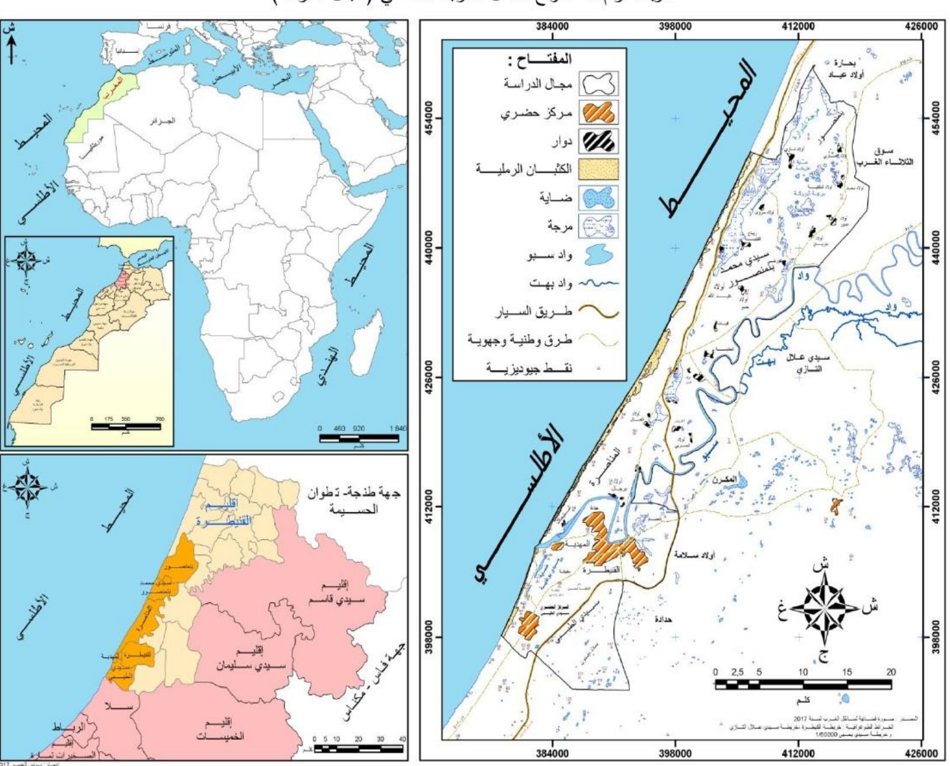
يقع ساحل الغرب الأطلنتي بين خطي عرض 34°10' و34°45' شمال خط الاستواء، و6°20' و6°45' غرب خط غرينتش، ويضم إداريا جماعتين حضريتين هما: (القنيطرة، المهدية)، وأربع جماعات قروية (المناصرة، بنمنصور، سيدي محمد بنمنصور،وسيدي الطيبي)، إذ يحد مجال الدراسة من جهة الشمال المرجة الزرقاء، المحيط الأطلنتي من الغرب، بينما يشكل واد سبو

حاجزا طبيعيا وإداريا من جهة الشرق، ويحده من ناحية الجنوب جماعة بوقنادل (الشكل رقم 01).

يشغل مجال المدروس مساحة إجمالية تقدر بحوالي 750 كلم²، مشكلة من وحدات ببنيوية متباينة قوامها الكثبان الرملية المتصلبة والمنتشرة على طول الشريط الساحلي، بالإضافة إلى الأشكال المرفلوجية الأخرى التي تمتد على شكل مجالات بيكثبية تتكون أساسا من المرجات والضايات الساحلية، فضلا عن توفر منطقة الدراسة على تربات خصبة متنوعة وغطاء نباتي-شجري وفير.

إلى جانب هذا، يتميز مناخ ساحل الغرب بالطابع المتوسطي ذو المؤثرات المحيطية، إذ يقع ما بين الطابق البيومناخي شبه الجاف والطابق شبه الرطب، بحيث تبرز السمة الأساسية لنظام التساقطات في انعدام الانتظام السنوي والفصلي والشهري بحكم القرب من خط الساحل الذي يعمل على تلطيف الجو واستقبال الكتل الباردة، كما يعرف المجال تعاقب فترات جافة وأخرى رطبة، داخل نفس السنة، وبين السنوات الأخرى، مع تسجيل تساقطات مطرية مهمة.

خريطة رقم 1- موقع ساحل الغرب الأطلنتي (مجال الدراسة)

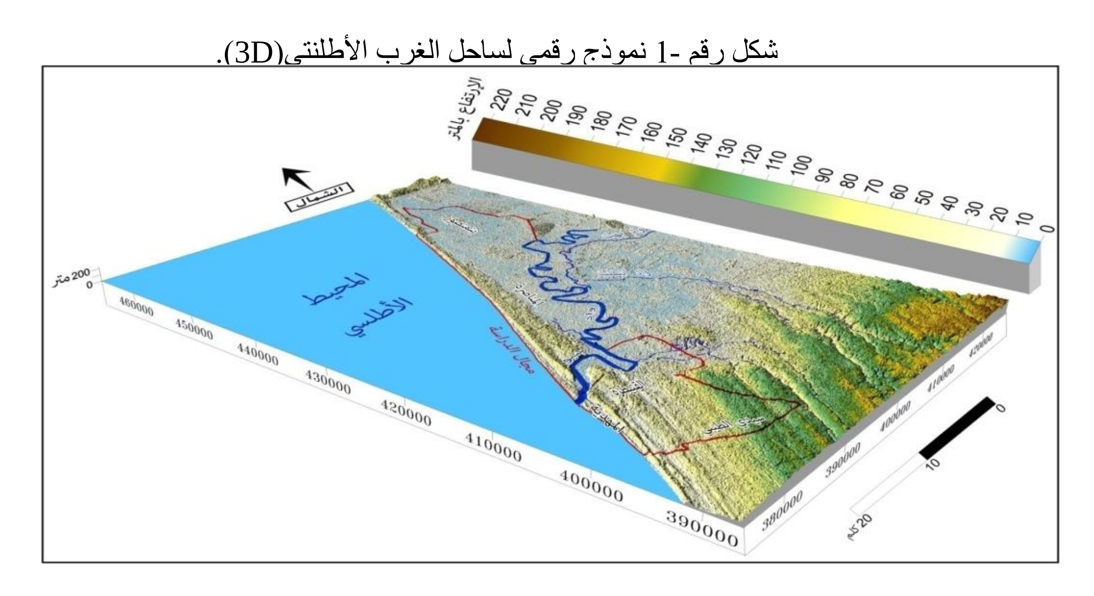


المصدر : صورة فضائية لساحل الغرب لسنة 2017، والخرائط الطبوغرافية: خريطة القنيطرة، سيدي علال التازي وسيدي يحيى 1/50000 (عمل شخصي)

تأثر عناصر الوسط الطبيعي في تكون المشهد الترابي الذي يتميز بالتكامل والتناغم ما بين الترب الخصبة (الدهس، الترس، التوك، الميهة) ذات الجودة العالية والمؤهلات الفلاحية الممتازة، والتربات الرملية التي تشغل مساحة هامة من مجال الدراسة، والتي ترجع بالأساس إلى الترسياب الطينية والطمية المستقرة بسهل الغرب، نتيجة الفيضانات المتواترة، التي يحدثها واد سبو عن طريق نقل المواد الفتاتية الدقيقة من الأعالي (جبال الريف) بسبب دينامية التعرية نحو الأراضي السهلية الساحلية المنبسطة ذات تربات حديثة فوق رمال البيج (الكركوري جمال، 1991، ص31).

فضلا إلى هذا تتميز تربات ساحل الغرب الأطلنتي بكونها صالحة للزراعة وتتأقلم مع خصوصيات مناخ المنطقة، بحيث شهدت في الآونة الأخيرة تكثيف زراعي كبير خاصة مع إستعمال التقنيات الفلاحية الجديدة (البيوت المغطاة، أساليب السقي الحديثة...الخ)، أما على مستوى النظم المائية فهي بمثابة وعاء وخزان مائي مهم نظرا للنفادية العالية التي تتميز بها التربات الرملية.

شكل رقم -1 نموذج رقمي لساحل الغرب الأطلنتي(3D).



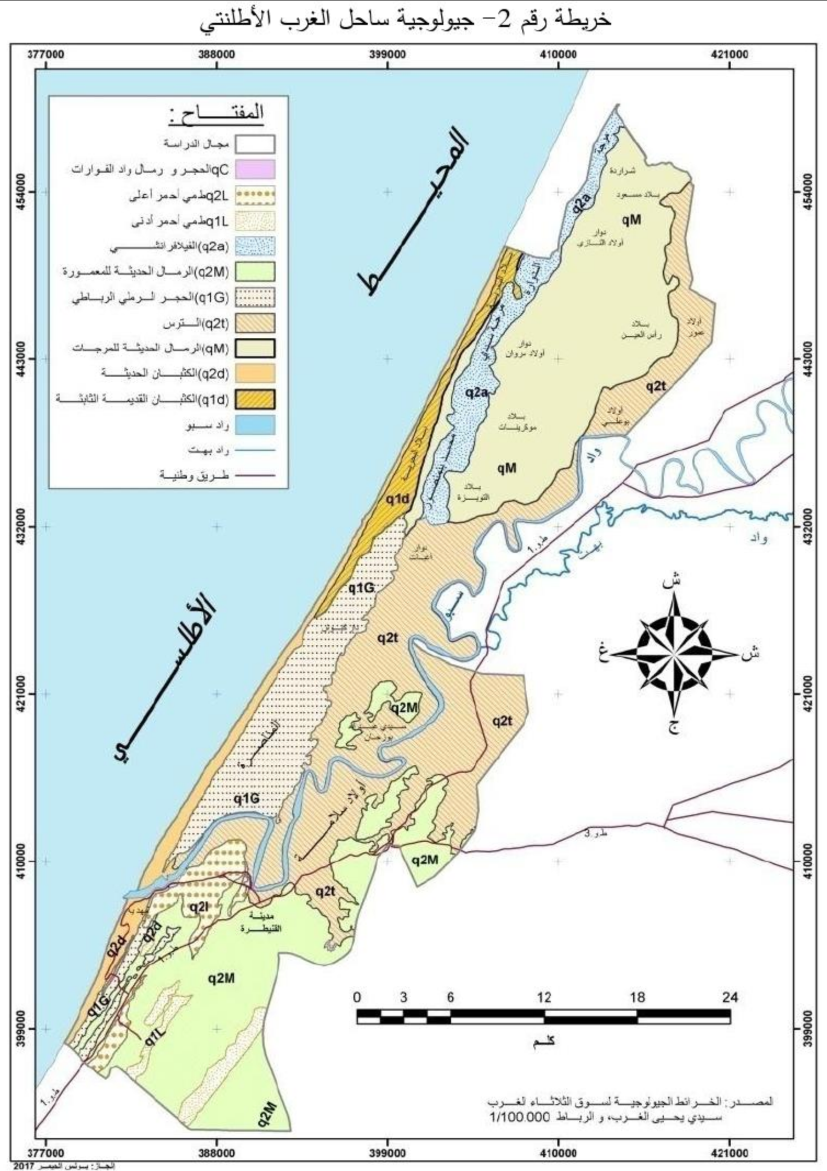
المصدر: منحنيات التسوية للخرائط الطبوغرافية التالية: القنيطرة سيدي علال التازي وسيدي يحي1/50000 عمل شخصي

وتقطن بهذه الواجهة الساحلية ساكنة مهمة وفي تطور مستمر، بحيث بلغ عدد السكان خلال إحصاء 1994 حوالي 372806 نسمة، لينتقل عدد الساكنة إلى 481666 نسمة خلال سنة 2004، في حين بلغت الساكنة خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حوالي 610855 نسمة. وعموما عرف مؤشر النمو السنوي لساكنة ساحل الغرب تذبذبا صارخا بين

الفترات الإحصائية، إذ سجلت الفترة الإحصائية ما بين (2004/1994) نموا سنويا بلغ نسبة 4,3%، في حين عرفت الفترة الإحصائية ما بين (2014/2004) تراجعا طفيفا بمعدل زيادة سنوية وصلت إلى 2,8%.

ينتمي البناء الجيولوجي لمنطقة الدراسة إلى المجال الساحلي وحدة سهل الغرب التهدلي، الذي شكل عبر مراحل تطوره جزء من الممر الجنوب الريفي، إذ تعود أولى مراحل تكون السهل إلى الزمن الجيولوجي الثالث بعد تراجع البحر، الشيء الذي يفسر تواجد تكوينات هشة ضعيفة المقاومة إزاء عوامل التعرية، منها بالأساس مواد فتاتية تغطي معظم مجال الدراسة، وأخرى عبارة عن صخور تنتمي لحقب جيولوجية مختلفة مكونة من الصلصال، الحث، والكلس 1964, (LE COZ. J P:46).

خريطة رقم 2- جيولوجية ساحل الغرب الأطلنتي



المصدر :الخرائط الجيولوجية لسوق الثلاثاء الغرب، وسيدي يحيى الغرب، والرباط 1/100000 (عمل شخصي)

عرفت منطقة الغرب التي تعد مجال اتصال بين وحدتين بنيويتين شديدتي الاختلاف الميزيتا المغربية (قاعدة هرسينية تغطيها إرسابات الزمن الثاني والثالث) والكتلة الريفية (كتلة معقدة البنية تغلب عليها مواد الزمن الثاني التي أضيفت مع الحركات الألبية للبنيات الأطلسية) وشهدت المنطقة مجموعة من التغيرات التكتونية في أواخر الزمن الرابع، نتج عنها إرسابات بحرية ذات

طبيعة رملية قبل تراجع البحر Régression خلال حقبة المغربي (البليوسوين الأوسط Pliocène moyen) حتى نهاية الفواراتي الأعلى (البليوسوين الأعلى supérieur Pliocène) أي خلال فترة الفيلافرانشي للتعبير عن مرحلة انتقالية بين نهاية الزمن الثالث وبداية الرباعي وخصوصا المرحلة القارية التي تمثل إرسابات ذات امتداد واسع يعبر عنها بالنشر القاريالفيلافرانشي Villafranchien (وطفة عبد الرحيم، 1996، ص377).

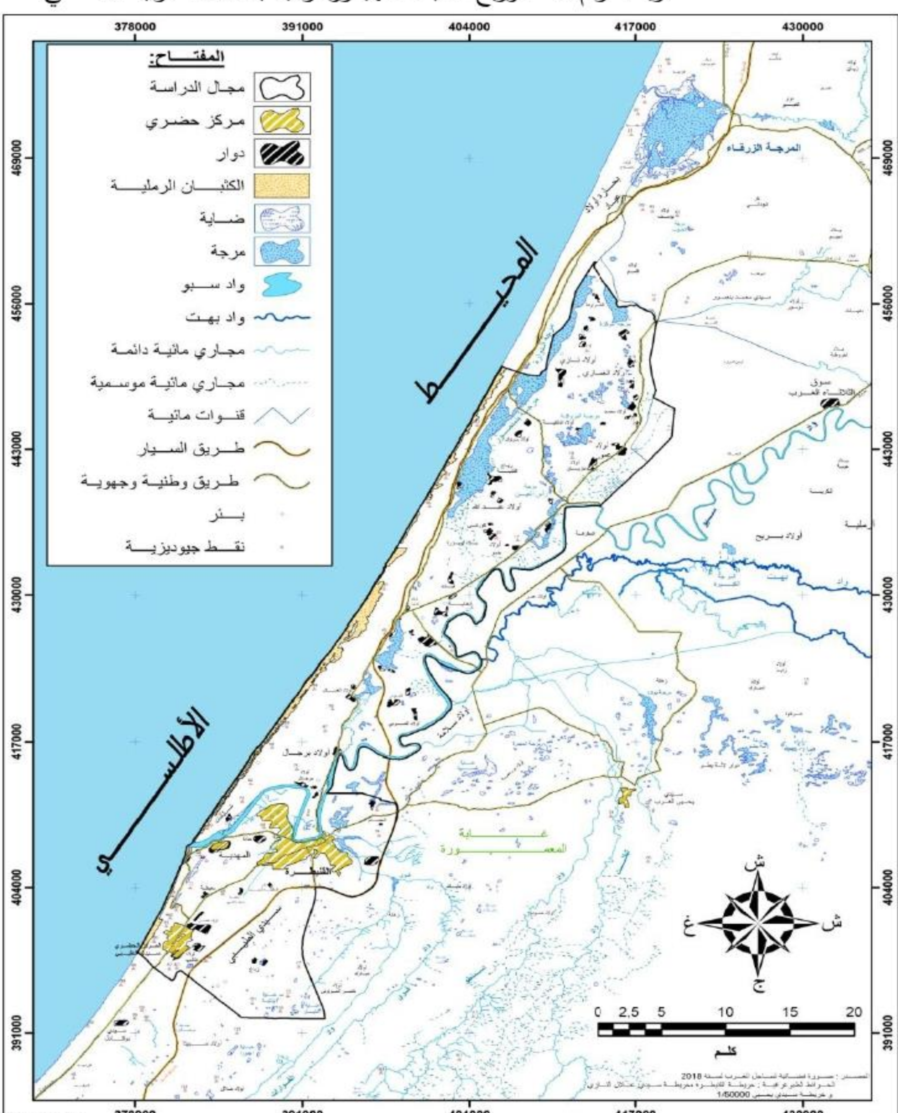
يمكن الحديث عن الزمن الجيولوجي الرابع الذي سجل مجموعة من الإرسابات الغنية بالتركات البحرية وكذا القارية، التي تنتمي لنهاية السلطاني (Soltanien) والهلوسين Holocèn)، نتجت بفعل التغيرات البيئية التي عرفتها المنطقة خلال هذه الفترة المتميزة بتراجع الغمر البحري، إذ أكد مجموعة من الجيولوجيين على أن هذه الفترة تعد بمثابة المرحلة النهائية التي حددت مشاهد السهل حاليا مفسرة بذلك الشكل النهائي للتضاريس بالشريط الساحلي لسهل الغرب.

II- النتائج والمناقشة:

1.تقييم وضعية الموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي:

لعبت مجموعة من الظروف الطبيعية المتنوعة (جيولوجيا، جيومورفولوجيا، تربة، غطاء نباتي، ومناخ...الخ) دورا كبيرا في جعل ساحل الغرب الأطلنتي من بين أغنى المناطق المغربية وأكثرها حظوة من حيث غنى الموارد المائية وتنوعها، سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو الجوفية.

خريطة رقم 3– توزيع الشبكة الهيدروغرافية بساحل الغرب الأطلنتي



المصدر : صورة فضائية لساحل الغرب لسنة 2017، والخرائط الطبوغرافية: خريطة القنيطرة، سيدي علال التازي وسيدي يحيى 1/50000 (عمل شخصي).

1.1.الموارد المائية السطحية:

تظهر النظرة الأولى للشبكة المائية السطحية لمنطقة الدراسة مدى أهمية حوض سبو الذي يزخر بكثافة الأودية (vallée) والروافد (واد بهت، واد تيفلت، واد الفوارات...الخ) التي تغذيه سنويا

بما تجمعه من مياه الأمطار، حيث يبلغ معدل الصبيب السنوي لواد سبو 137 م^3/ث، ويصل هذا المعدل خلال فصل الشتاء إلى 350 م^3/ث ضامنا بذلك حاجيات الساكنة من الموارد المائية.

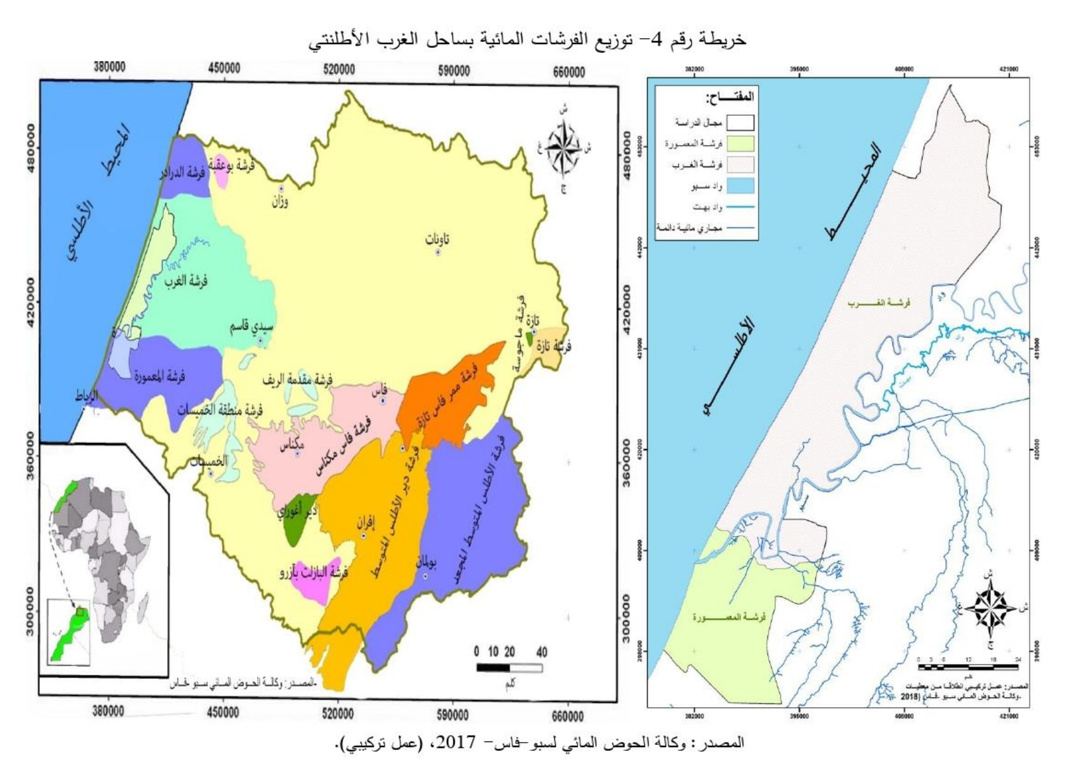
كما يبلغ الإمداد السنوي من المياه السطحية حوالي 5600 مليون متر مكعب، هذا النصيب يسمح بتأمين ساكنة ساحل الغرب لسقي 000 205 هكتار، أما على مستوى ميدان الدراسة فقد تم تشيد سد المنع ما بين جماعتي المناصرة وسيدي محمد بنمنصور بغية تدبير المياه التي كانت في وقت مضى تضيع هباء في المحيط الأطلنتي ولا يتم الاستفادة منها.

تتوفر منطقة الدراسة على مرجات ساحلية كثيرة، أهمها مرجتي بنمنصور والدوارة التي تشغل مساحة تقدر بحوالي 8100 هكتار، إذ تتلقى هذه المرجات مياهها خلال مراحل الفيض التي يعرفها واد سبو، بالإضافة إلى كونها تتزود من مصادر أخرى تكمن في بعض الشعاب النازلة عبر سفوح المركب الكثيبي أو مباشرة من مياه التساقطات المطرية، إلى جانب هذا تعرف المنطقة انتشار واسع لمجموعة من الضايات تبقى أهمها ضاية سيدي بوغابة، التي تصنف من بين المواقع الرطبة بالمغرب.

2.1.الموارد المائية الجوفية:

تمثل المياه الجوفية داخل حوض سبو ما يقدر ب20% من مجموع الموارد والإمكانات المائية الوطنية، إذ تعد تراثا مائيا يميز منطقة الغرب، بحيث تقدر نسبة المياه الجوفية بحوالي 900 مليون متر مكعب، كما تشير الدراسات الهيدروجيولوجية إلى وجود فرشتين مائيتين مهمتين بساحل الغرب وهما: فرشة الغرب الساحلية وفرشة المعمورة.

خريطة رقم 4- توزيع الفرشات المائية بساحل الغرب الأطلنتي



المصدر : وكالة الحوض المائي لسبو-فاس- 2017، (عمل تركيبي).

تنتشر فرشة المعمورة (Maâmora water table) داخل تشكيلات صخرية لهضبة المعمورة على مساحة تقدر بحوالي 1820 كلم مربع، بحيث يصل معدل الثروة المائية المتجددة ما يقارب 126 مليون متر مكعب/السنة، وتختلف هذه الفرشة من حيث العمق، إذ يتراوح المعدل ما بين 5 و40 متر في المناطق الساحلية وأزيد من 100 متر في وسط السهل.

تتواجد فرشة الغرب الساحلية (Coastal Gharb tablecloth) في الجزء المركزي على مساحة تقدر بحوالي 4000 كلم²، وبمعدل يصل إلى 134 مليون متر مكعب/السنة من الثروات المائية المتجددة، كما تمتد هذه الفرشة جغرافيا من جنوب المناصرة إلى مولاي بوسلهام شمالا والمحيط الأطلنتي غربا ومشرع بلقصيري شرقا، وتغطي مساحة قدرها حوالي 80% من تواجد الفرشة على عمق أقل من 20 متر، غير أن تذبذب مستوى مياه الفرشة المائية (Piezometric Fluctuations) يعرف تغيرات تتعلق بالفصول بارتباطها بهطول الأمطار أو من خلال طبيعة نفاذية الأرض.

جدول رقم (01): تقييم معدل الموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي بمليون متر مكعب لسنتي(1994-2006)

تقييم الميزانية المائية		وضعية 1994	وضعية 2006
الواردات بمليون متر مكعب	تسرب مياه الأمطار	68	94
	تصريف واد سبو	5,2	9,2
	عودة (تسرب) مياه الري	9,5	38,8
	تسريبات داخلية للمياه الجوفية	0,5	0,5
	مجموع الواردات	83,2	142,5
الصادرات بمليون متر مكعب	ضخ المياه الجوفية (الآبار والأتقاب)	53,07	195,5
	ضخ مياه واد سبو	7,09	2
	ضياع المياه نحو البحر	18,54	4,2
	تسريبات نحو طبقة مائية أخرى	4,72	-
	مجموع الصادرات	83,2	201,1
حصيلة الميزانية المائية		0	-59.2

المصدر: مصلحة الماء-القنيطرة- (2012)

يتضح من خلال الجدول رقم (01)، أن معدل الأحجام القابلة للاستغلال سنة 1994 تبلغ حوالي 83,2 مليون متر مكعب، في حين انتقل العدد إلى 142,5 مليون متر مكعب خلال سنة 2006، بزيادة تقدر بحوالي 59,3 مليون متر مكعب ما بين سنتي 1994 و2006. في مقابل هذا نجد بأن معدل الحاجيات لسنة 1994 بلغ نفس حجم الإمكانيات المتوفرة (لم يتم تسجيل أي عجز مائي خلال هذه الفترة بالمنطقة)، عكس هذا يظهر من أن حاجيات سنة 2006 بلغت حوالي 201,7 مليون متر مكعب، أمام تواضع معدل الإمكانيات التي تم تحديدها بمعدل 142,5 مليون متر مكعب، مما يؤشر على تسجيل عجز مائي يقدر بحوالي 59,2- مليون متر مكعب.

يعزى هذا العجز بالأساس، إلى طرق وسلوكيات استعمال الموارد المائية المتسمة بنوع من التبذير والضياع، فضلا إلى غياب حسن الاستغلال الرشيد والسليم للماء، إذ يتبين جليا من أن

الطبقة المائية تتعرض لاستنزاف وتزايد كبير على المياه، بحيث يقدر بحوالي 53,07 مليون متر مكعب سنة 1994 و195,5 مليون متر مكعب ستة 2006 من أجل سقي الأراضي الزراعية.

2.تجليات عدوانية المناخ، ارتفاع حدة الظواهر القصوى:

تعد التغيرات التي تطرأ على المناخ من العوامل المؤثرة في حجم وكمية الموارد المائية بحكم أن القلة الشحيحة أو الزيادة المفرطة من المياه تعد سببا في معظم مؤشرات الهشاشة البيئية التي تعرفها منطقة ساحل الغرب الأطلسي، فعنصر الماء من أبرز عناصر البيئة الطبيعية تأثر بالمناخ وتذبذباته بمجال الدراسة، بحيث يتجلى ذلك من خلال تعاقب فترات الجفاف الهيدرولوجي[1] وفترات الفيض المائي (الفيضانات)، وذلك ارتباطا بتقلبات أحوال الطقس والمناخ بالمنطقة، وهذا ما تؤكده الحقائق الرصدية سواء المطرية منها أو الهيدرولوجية والتي تشير إلى وجود علاقة وطيدة وقوية بين العنصرين[2].

كما أن النقص في المياه أو وفرتها وما ينتج عن ذلك من جفاف أو فيضانات من شأنه أن يعرقل مسلسل التنمية، مما ينعكس سلبا وبصفة مستدامة على الساكنة وإطار حياتهم الذي يظهر بشكل واضح من خلال التضرر المباشر لمستوى المعيشة، فضلا إلى تدهور ظروفهم الإقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز الإشكالية المناخية للموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي في الجوانب التالية:

1.2.تعدد إشكالية الفيضانات بساحل الغرب الأطلنتي:

أظهرت التقلبات المناخية الغير المألوفة المسجلة خلال الثلاثين سنة الماضية بساحل الغرب الأطلسي على أن قضية الحماية والوقاية من مخاطر الفيضانات أصبحت تشكل إحدى الرهانات التي ينبغي التعامل معها بجدية، إذ تحدث الفيضانات بمنطقة الدراسة نتيجة ارتفاع مستوى منسوب مياه واد سبو بفعل حمولات الأحواض المائية الكبرى لورغة وبهت، خصوصا عندما يتجاوز صبيب واد سبو عتبة 3200 متر مكعب/ثانية، بحكم أن قدرته الاستعابية لا تتعدى 2000 متر مكعب/ثانية، مما يجعل الامتداد المجالي للمياه الفائضة تشمل مساحة شاسعة. ويعد الفيضان Flood بمثابة اجتياح المياه لمنطقة ما، بفعل صعود منسوب مستوى المياه داخل المجارى المائي بسبب حدوث تساقطات مطرية قوية ومركزة أو نتيجة سيل جارف.

1.الجفاف الهيدرولوجي: يقصد به العجز الحاد في الموارد المائية، بفعل الشح في الأمطار، بحيث يلاحظ أن انخفاض كبير في صبيب الأودية وفي نزول مستوى الطبقات المائية الجوفية، فضلا عن نضوب مياه العيون في معظم الحالات التي تعرفها هذه الفترات من الجفاف.

2.عبد العزيز باحو، محمد صباحي، التهامي التهامي (2015) : "التغيرات المناخية وانعكاساتها العامة على الموارد المائية والفلاحة وسبل التأقلم معها"، مقالة علمية، صر: 20، مؤلف جماعي. جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.

في هذا السياق، تبين الملاحظات المستقاة ميدانيا ومن خلال تصريحات الساكنة على أن خطر الفيضانات يشكل لهم عائقا كبيرا أمام التنمية ويخلق أضرار مادية جسيمة، فعلى سبيل الذكر، أقر ساكنة التي شملها البحث خلال الفيضان الأخير الذي عرفته منطقة الدراسة لسنة 2009 على أنه خلف خسائر فادحة تجلت في إتلاف المحاصيل الزراعية وتدمير أجزاء مهمة من جوانب المنازل والبنى التحتية وتخريب الملكيات والحيازات الفلاحية، إلى جانب نفوق عدد مهم من رؤوس الماشية.

وبالرجوع إلى نتائج البحث الميداني وربطها مع الواقع فإنه يعد مراد هذه النتائج الكارثية، إلى الغياب التام للآليات المراقبة للمناطق الأكثر عرضة لخطر الفيضانات أي صعوبة تحديد توقيت حدوث هذه الكارثة البيئية، فضلا إلى ضعف التجهيزات الأخرى المتمثلة في السدود أو توحل حقينتها مما ينتج عنه ضياع كميات هائلة من المياه دون الإستفادة منها، والخطير في الأمر هو تعامل المسؤولين عن إعداد التراب الوطني مع الفيضانات كظاهرة عابرة، إذ لا يتم تخطيط لها مسبقا، بحيث أكد حوالي 93% من الساكنة خلال الاستمارة الموجهة إليهم عن سخطهم إزاء غياب وسائل التدخل والإنقاذ، بفعل ضعف آلية التنسيق ما بين الوقاية المدنية والتدخل السريع عند حدوث الكارثة التي تخلف وراءها خسائر مهولة، وهذا ما يوضحه بشكل جلي الجدول رقم (02)، الذي يظهر أهم حالات الفيضانات التي شهدها ساحل الغرب الأطلنتي خلال العقود الأخيرة، وتحديد أهم الخسائر ناجمة عنها.

جدول رقم (02) : حالات الفيضانات بساحل الغرب الأطلنتي ما بين 1963-2009

الموقع الجغرافي	السنوات	حجم الخسائر
سهل الغرب	1963	غمر حوالي 140.000 هكتار من الأراضي الزراعية وعزل التجمعات السكنية (الدواوير).
	1973	
	1989	
	1996	غمر حوالي 100.205 هكتار.
	2009	غمر حوالي 90 هكتار وإجلاء ما يقارب 30 ألف أسرة.

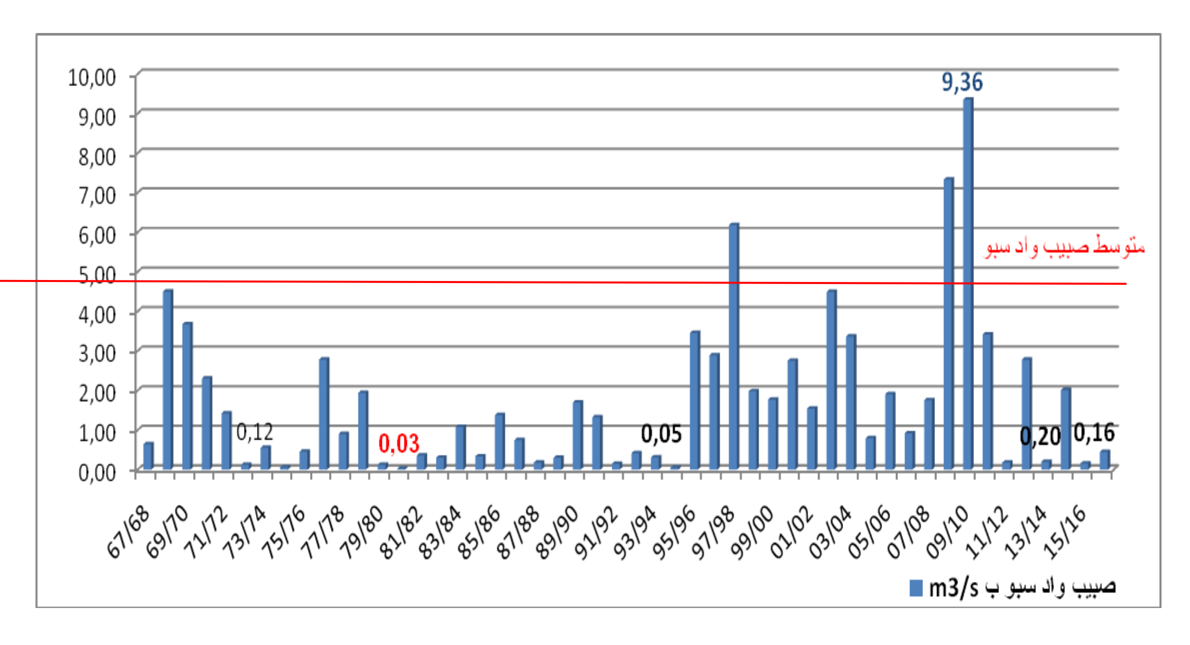
المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو–فاس- (2017)

هكذا، فالملاحظ بالنسبة للمنطقة ساحل الغرب الأطلنتي تسجيلها لصنفين من الهشاشة fragility والتدهورdegradation، فالفيضان يخلف دينامية بيئية خطيرة تتمثل في تراجع صوح واد سبو

بعدة أمتار بفعل نشاط عملية تقويض الضفاف أو ما يصطلح عليه علميا بالنجوخ[1] Sapement، هذه الظاهرة تنعكس سلبا على جريان واد سبو فيصبح بذلك بطيئا وسطحيا.

موازة مع هذا، نجد حدوث العديد من الإنزلاقات كتلية لجوانب الوادي، وهذا راجع إلى تركيبة ونوعية التربة الرملية المتواجدة بالمنطقة، فضلا عن انخفاض كبير لمستوى منسوب المياه التي تؤدي بالتالي إلى إنسياخ جزء كبير من جوانب واد سبو وسقوطها في القعر.

شكل رقم 2- صبيب واد سبو عند المصب ب م3/ثانية من سنة 1967 إلى حدود سنة 2017



المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو-فاس- (2018)

يظهر من خلال الشكل رقم (06)، أن الرسم البياني المتعلق بصبيب واد سبو عند المصب قد عرف تذبذب في حجم المياه ما بين السنوات من جهة، وما بين الأشهر من جهة أخرى، وهذا له علاقة وطيدة مع سنوات ذات الفيض المائي والسنين التي عرفت جفاف هيدرولوجي، وما بين الفصول (الشتاء يرتفع صبيب الواد، والصيف ينخفض)، بحيث سجلت أعلى نسب لصبيب واد سبو عند خلال السنة الهيدرولوجية 2010/2009 بمعدل 9,36 متر مكعب/ثانية، وما معدله

1.الكركوري جمال (1991) : الدينامية البيئية بسهل الغرب وهوامشه، منطقة الغرب المجال والإنسان (أعمال الندوة العالمية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل خلال أيام 23،22،و24 أكتوبر 1991). ص:34.

39,99 متر مكعب/ثانية خلال شهر يناير من نفس السنة الهيدرولوجية، بحيث سجلت هذه السنة فيض مائي شمل منطقة الدراسة وخلف وراءها مجموعة من الخسائر.

كما تم تسجيل أدنى معدل لصبيب واد سبو خلال السنة الهيدرولوجية 1981/1980 بنسبة تصل إلى أقل من 0,03 متر مكعب/ثانية، فضلا عن تسجيل أعلى معدل خلال شهر نونبر من نفس السنة الهيدرولوجية بنسبة تصل إلى 0,095 متر مكعب/ثانية، الشيء الذي يدل على أن هذه السنة عرفت جفافا هيدرولوجيا يعد من بين السنوات الأكثر جفافا، إلى جانب بعض السنوات الجافة الأخرى منها: 1793/1972 و1995/1994 و2016/2015. فعلى العموم، وانطلاقا مما سبق يمكن ملاحظة أن سنوات الجفاف الهيدرولوجي (أزيد من 44 سنة كان معدل صبيبها أقل من 4 متر مكعب/ثانية من أصل 50 سنة) أكثر من سنوات الفيض المائي بواد سبو.

2.2.تواتر احتداد ظاهرة الجفاف الهيدرولوجي:

يعد ساحل الغرب الأطلنتي من بين المناطق التي تتميز بمناخ متوسطي شبه جاف ذو مؤثرات محيطية يتسم بتساقطات لا بأس بها، إلا أنه في ذات الحين يعاني من تعاقب احتداد ظاهرة الجفاف (Droughts) وتنوعها في الزمان والمكان، ويدل هذا المصطلح على عجز في الميزانية المائية العامة خلال فترة زمنية معينة وفي منطقة محددة، بحيث ينتج عن هذا العجز شح كبير في كمية الموارد المائية الواردة عن التساقطات[1]، ويترتب عن ظاهرة الجفاف نزول مستوى المياه الجوفية عن حالاتها العادية، وانخفاض كبير على مستوى متوسط معدل صبيب واد سبو، وهذا ما يقصد به الجفاف الهيدرولوجي.

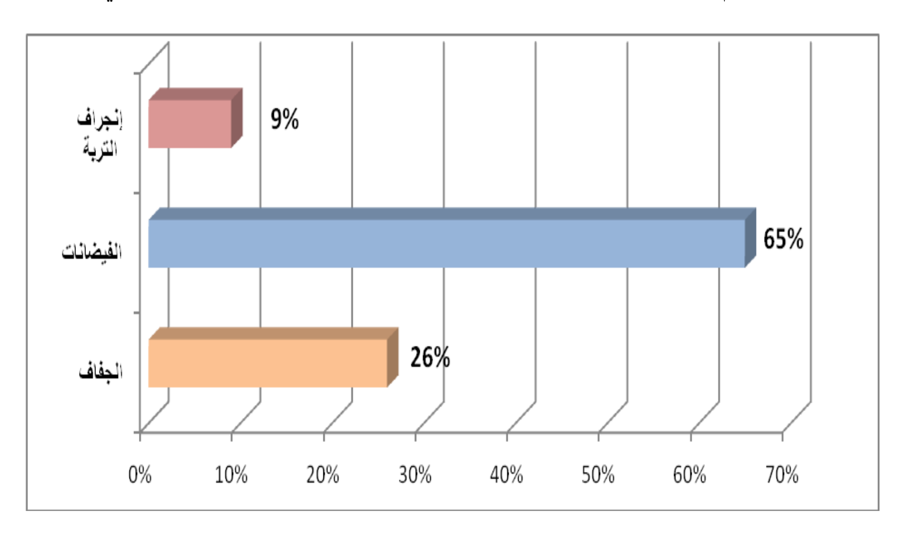
ولأجل ملامسة هذه الحقيقة، فقد تطرق البحث فيما سبق إلى تحليل عناصر المناخ المتمثلة في التغيرات السنوية للتساقطات والحرارة المسجلة لمدة تزيد على 30 سنة، والتي أبانت عن تسجيل سنوات جافة، تميزت حصيلتها بعجز حاد في كمية التساقطات السنوية، إذ تم رصد أبرزها خلال الفترات التالية: (1975-1974) و(1995-1994) و(1999-1998)، فهذه الفترات غير المتوقعة يمكن أن تستغرق من سنة إلى عدة سنوات وقد تصل أحيانا إلى عقد من الزمن أو أكثر.

فعلى العموم، هذه الوضعية التي شهدها ساحل الغرب الأطلنتي كانت لها آثار سلبية جدا على الموارد المائية بالمنطقة، بحيث تم تحديد عجز وصل إلى ما يعادل 60% من واردات المياه السطحية، وانخفاض في مستوى المياه الجوفية[2]. (عمق وصل إلي أزيد من 70 متر في بعض المناطق بمجال الدراسة) إذ تؤكد الأبحاث والدارسات المتعلقة بالتطورات المناخية بأن المنطقة سوف تشهد مستقبلا تأثيرات وانعكاسات سلبية لاحتداد ظاهرة الجفاف على كميات الموارد المائية وكذا على معدلات سقوط الأمطار.

1.وكالة الحوض المائي لسبو.
2.محمد صباحي (2007) : "موقع الجفاف في مناخ المغرب"،مقالة علمية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، العدد: 14، ص:29.

غير أن احتداد ظاهرة الجفاف، على أهميتها وحدة تأثيرها تبقى بنيوية وليست استثنائية ولا تعني بأي حال من الأحوال تغيرا مناخيا جذريا شهده المغرب، بل تعرف من فترة إلى أخرى تقلبات مناخية وأحوال طارئة، قد عرفت المغرب لها نظائر عبر تاريخه الطبيعي على غرار ما يتصف به المناخ المتوسطي وهو ما يمكن استسقاءه من المراجع والكتب التاريخية التي دونت العديد من فترات الجفاف والمجاعات.

شكل رقم 3- الأخطار الطبيعية المهددة للموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي



المصدر: البحث الميداني (2019/2017)

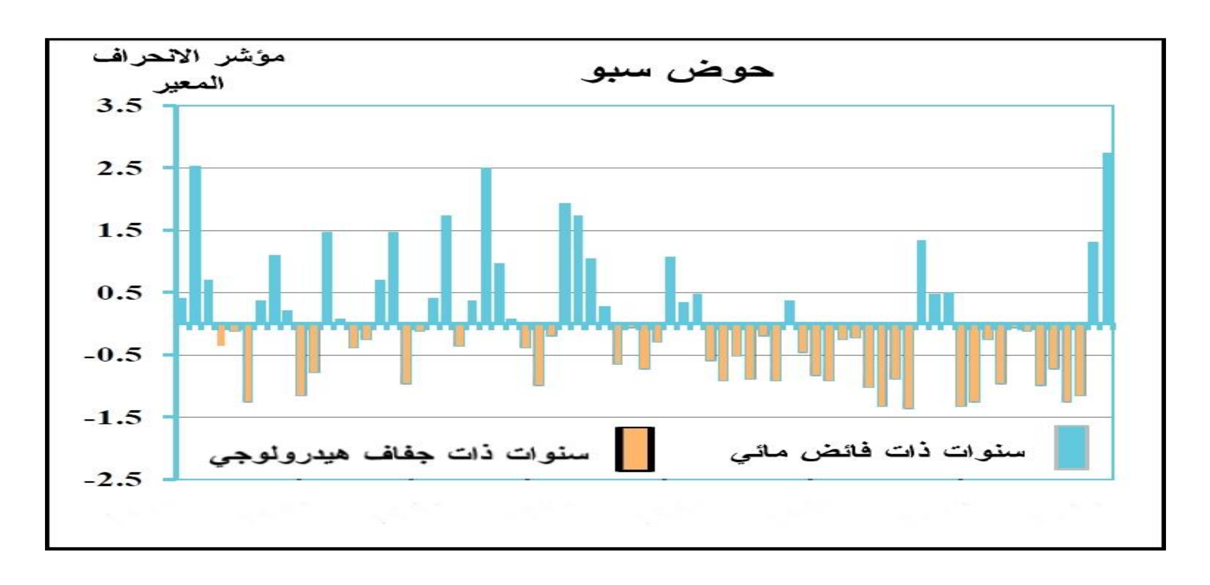
للإشارة فقط، فإن التوصل إلى هذه التقديرات قد بنيت على أساس الأبحاث والدراسات ميدانية، من خلال الاحتكاك المباشر بالساكنة عن طريق توجيه الاستمارة الإحصائية، بحيث أقرت ساكنة ساحل الغرب الأطلنتي التي شملتها عينة البحث على أن من بين الإكراهات التي تعاني منها بكثرة تتمثل في خطر الفيضانات بنسبة 65% مخلف بذلك وراءها خسائر فادحة، أما على مستوى الجفاف الذي تشهده منطقة الدراسة خلال بعض الفترات والتي تنعكس أساس على المنتوجات الزراعية فإن حوالي 26% من الساكنة عبرت عن سخطهم إزاء هذا الخطر الذي يهدد وضعياتهم الإقتصادية، في حين تبقى أخطار انجراف التربة والتي لا تشكل أي خطر مباشر على الساكنة بحيث عبر بحوالي 9% من الساكنة المستهدفة للدراسة عن تعرض مزارعهم الفلاحية لخطر انجراف التربة وخاصة تلك التي تكون بالقرب لضفاف واد سبو عند ارتفاع مستوى منسوب الماء أي أثناء الفيض المائي.

3.2.التغيرات المناخية بساحل الغرب الأطلسي وأثارها على الموارد المائية:

تتأثر الموارد المائية تأثرا بارزا بالمناخ وتذبذباته وجل التغيرات التي يعرفها في الزمان والمكان، وبالرجوع إلى دراسة التطور البيسنوي للتساقطات بساحل الغرب الأطلنتي، يظهر أن هناك انخفاض بحوالي 1,5 ملم كل سنة (مديرية الأرصاد الجوية)، بحيث تشير الدراسات أن المعدل الوطني لكميات الأمطار قد تتراجع بحوالي 700 ملم في بداية القرن العشرين إلى أقل من 500 ملم في مطلع القرن الواحد والعشرون، إذ بلغت نسبة التراجع حوالي أكثر من 14%، كما تدل هذه النزعة نحو الانخفاض، إلا أن مناخ المنطقة أصبح أكثر جفافا.

وللمعرفة التحولات التي تخص الجريان السطحي لحوض سبو، سيتم اعتماد دراسة تحليلية تهم التغيرات الزمنية للواردات المائية السطحية للحوض، بالاعتماد على معطيات إحصائية تعود لسنة 1940 إلى حدود سنة 2010، والتي اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام البيسنوي، إذ بلغت معامل تغيراتها أزيد من 53%.


شكل رقم 4- تطور الانحراف كمية الواردات المائية السطحية عن المعدل العام بحوض سبو ما بين 1940- 2010



المصدر: وكالة الحوض المائي سبو-فاس- (2018)

يتضح من خلال تحليل وثيرة انحراف كميات الموارد المائية السطحية لحوض سبو الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة، أن التغيرات في كمية الموارد المائية السطحية قد مرت بعدة فترات زمنية غير منتظمة ذات مدد مختلفة، قصيرة، أو متوسطة، أو كبيرة، بحيث تواترت من خلالها فترات

الفيض المائي (الفيضانات) وأخرى ذات الجفاف الهيدرولوجي، وعموما يمكن التميز بين فترتين كبيرتين هما:

-**الفترة الأولى** التي امتدت من سنة 1940 إلى حدود سنة 1979، والتي اتسمت باستحواذ السنوات ذات الفيض المائي قدرت بحوالي 25 سنة من أصل 40 سنة، إذ باغت ذروتها خلال السنة الهيدرولوجية 1942، في مقابل هذا، فقد شهدت هذه الفترة حوالي 15 سنة ذات العجز المائي (الجفاف الهيدرولوجي).

-**الفترة الثانية** الممتدة من سنة 1980 إلى أواخر سنة 2010، بحيث سجلت هذه الفترة سنوات متواصلة ذات جفاف هيدرولوجي بلغت حوالي 24 سنة مترددة على الشكل الأتي: من سنة 1980 إلى حدود سنة 1986، وكذلك من سنة 1987 إلى سنة 1996، ومن سنة 2000 إلى سنة 2008، والجدير ذكره، أن هذه الفترة عرفت جفاف هيدرولوجي مسترسلا ومتواصلا زمنيا وعنيفا في بعض السنوات، كما شهدت هذه الفترة تردد متواضع للسنوات ذات الفيض المائي الذي قدر بحوالي 6 سنوات كلها كانت في الغالب معزولة.

4.2.استشراف التوقعات المستقبلية للموارد المائية بالساحل الغرب وعلاقتها مع التغيرات المناخية:

تطرقت العديد من الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول التغيرات المستقبلية للموارد المائية بفعل التحولات المناخية التي يشهدها العالم، إلى تحليل الوضعية الحالية للموارد المائية بحوض سبو الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة والمتميز بتعرضه لإكراهات عدة تكمن في: توالي وتعاقب الفترات الجافة التي انعكست بشكل واضح على كمية المياه السطحية وانخفاض مستوى الفرشة الباطنية، فضلا عن الضغط المكثف للاستعمالات البشرية وما يصاحب ذلك من تأثر المياه بالتلوث جراء الاستعمالات الفلاحية والصناعية والحضرية (المياه العادمة)، كل هذه العوامل ستعرض الموارد المائية لمزيد من الهشاشة والتدهور، الشيء الذي سيجعل من الماء في المستقبل أكثر تأثرا بالاحترار المناخي global warming.

جدول رقم 03 : التوقعات المستقبلية للدرجة الحرارة وكمية التساقطات في أفق سنة 2080 بحوض سبو

السنوات	2030	2050	2080
نسب ارتفاع درجة الحرارة (C°)	ما بين 0C° - 1C°	ما بين 2C° - 3C°	ما بين 4C° - 5C°
انخفاض كمية التساقطات ب ملم	ما بين 0-5 ملم	ما بين 20- و30- ملم	ما بين 40- و50-

المصدر: document administratif, département de l'environnement, bassin hydraulique de Sebou, Fès (2018)

إنطلاقا من الجدول رقم (03)، يظهر بأن حوض سبو بحكم الوضعية الحرجة التي يتعرض لها والمتسمة بالهشاشة وتزايد الضغط المفرط على المياه، فقد أبانت الإسقاطات المستقبلية من أن الرصيد المائي سيتضرر أكثر فأكثر، بحيث تشير التوقعات أن كمية التساقطات ستعرف انخفاض يقدر ما بين 20- ملم و30- ملم خلال سنة 2050، كما ستستمر في الانخفاض وتصل إلى ما بين 40- ملم و50- ملم في أفق سنة 2080. أما بخصوص درجات الحرارة فإنها ستعرف تطور وارتفاع في معدلات الحرارة، بحيث سيرتفع خلال سنة 2050 إلى ما بين 2C° و3C°، إذ من المتوقع الوصول خلال سنة 2080 إلى أكثر من 5C° بساحل الغرب.

جدول رقم 04 : الموارد المائية السطحية والباطنية لحوض سبو في أفق 2050

السنوات	2010	2030	2050
المياه السطحية ب(مليون م3)	2400	1872	1600
المياه الباطنية ب(مليون م3)	678	642	622
المجموع الموارد المائية ب(مليون م3)	3078	2514	2222

المصدر: وكالة الحوض المائي سبو-فاس- (2018)

يوضح الجدول رقم (04) أعلاه الانخفاض الكبير الذي ستتعرض له الموارد المائية السطحية والباطنية بحوض سبو، بفعل انعكاسات تأثير التغيرات المناخية في أفق سنة 2050، إذ يظهر من أن كمية المياه السطحية ستعرف تراجعا مهما يصل إلى حوالي 1872 مليون م3 خلال سنة 2030، فيما ستنخفض إلى 1600 مليون م3 خلال سنة 2050، كما ستعرف المياه الباطنية هي الأخرى تراجع سيقدر بحوالي 642 مليون م3 خلال سنة 2030 و622 مليون م3 في أفق سنة 2050.

نتائج عامة: يمكن إيجاز أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1.تزايد حدة الجفاف بالمنطقة وخاصة الجفاف المناخي الهيدرولوجي الذي يساهم إلى حد كبير في ارتفاع الضغط على الموارد المائية المتوفرة خاصة الجوفية منها. فضلا عن أن ارتفاع درجات الحرارة يسهم بشكل كبير في نضوب المياه موازاة مع الاستغلال البشري لهاته الموارد بطرق غير رشيدة في الاستعمالات الفلاحية والصناعية أو كذا اليومية.

2.تراجع نصيب الفرد من الماء بشكل كبير مقارنة مع المعدلات السابقة حيث من المتوقع أن لا يتجاوز هذا المعدل في غضون سنة 2025 ما يقارب حوالي 590 متر مكعب للفرد في السنة، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع المعدل المسجل سنة 1990 الذي وصل ما يعادل 1400 متر مكعب في السنة.

3.أظهرت التوقعات المستقبلية للموارد المائية بالساحل الغرب وعلاقتها مع التغيرات المناخية تراجع معدل الموارد المائية سواء الباطنية منها أو السطحية بشكل مهول في أفق سنة 2050، الشيء الذي يتطلب معه وضع إستراتيجية محلية تتوافق مع خصوصيات المجال الساحلي المغربي، وتقلل من آثار حدة التغيرات المناخية.

توصيات: بعد التوصل إلى النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بالتوصيات التالية:

- تفعيل دور المؤسسات المؤكل إليها الاهتمام بالشأن المائي وطنيا، وجهويا، وإقليميا، ومحليا لخلق الوعي وإيقاظ حس التوعية ومواطنة الماء لدى الساكنة بأهمية المحافظة على الموارد المائية، وذلك بالتعريف بالأخطار والمشاكل التي تعيشها قضية الماء بالمنطقة بغية تكوين رأي عام يكون ضاغط ومهتم بشأن الحفاظ على الثروة المائية للأجيال القادمة وترشيد استعمالها في الحاضر والمستقبل.

- تعزيز دور المؤسسات البحثية والأكاديمية المهتمة بالقضايا البيئية، لتشجيع البحث العلمي في الحقل المائي لتدبير وإستعمال الموارد المائية، فضلا عن الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في ميدان تدبير وتعبئة الماء.

- مراقبة جودة الموارد المائية ومحاربة كل أسباب ومصادر تلوثها، عن طريق الحد من الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية في مجال الزراعة، مع التأكيد على الاهتمام بدراسة الأبعاد البيئية لتحقيق تنمية مستدامة تكون شاملة ومتوازنة.

- وضع دراسة مستقبلية لتحديد المناطق التي تعرف خطر الفيضان من أجل العمل على بناء سدود للحد من هذا الخطر والاستفادة من الموارد المائية.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى محاولة ملامسة واقع حال الموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي بالمغرب، من خلال تحديد الإمكانات الطبيعة والحاجيات المطلوبة من طرف الساكتة المحلية، ومقاربتها ما بين الفترة الممتدة من سنة 1940 إلى حدود سنة 2017، إذ لا شك أن التزايد السكاني المتسارع واستقرار عدد كبير من السكان النازحين من مناطق أخرى، وارتفاع معدلات الكثافة السكانية يشكل ضغط كبير على الموارد المائية التي باتت تعيش تهديد حقيقي تتضح معالمه بجلاء في الضغط المتزايد على المياه وذلك بهدف تغطية الاحتياجات المائية الآنية والمستقبلية لسد الخصاص ومواكبة الاستعمال المنزلي، الفلاحي، والصناعي، مما أنتج عدة تحولات مجالية واقتصادية واجتماعية، وأحدث بذلك إختلالات واضطرابات كان لها وقع كبير على الأنظمة البيئية وخاصة الضغط الكبير على الموارد المائية.

قائمة المراجع:

1.الكيحل أحمد (2005)، إعداد وسط ساحلي هش : حالة محاط اشليحات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، العدد5، القنيطرة، المغرب.

2.الكركوري جمال (1991)، الدينامية البيئية بسهل الغرب وهوامشه، منطقة الغرب المجال والإنسان (أعمال الندوة العالمية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن طفيل أيام 23،22،و24 أكتوبر 1991)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 3، القنيطرة، المغرب.

3.خليل قاسم، رشيد نافع، وإبراهيم أقديم (2006)، دينامية الأوساط الطبيعية الساحلية وتهيئة المجال حالة جماعة المناصرة (عمالة القنيطرة المغرب)، revue Geomaghreb (2005-2006)، العدد 3، القنيطرة، المغرب.

4.وطفة.ع، الطيلسان.م، العوينة.ع، نافع.ر، بوزوكار.ع، مالك.ف (2012)، التغيرات الدينامية والاستقرار البشري على الساحل الأطلنطي بالمغرب خلال الهلوسين، مجلة جغرافية المغرب، العدد 8، السلسلة الجديدة، الرباط، المغرب.

5.وطفة عبد الرحيم (1996)، هضبة المعمورة وساحل سلا، التكوينات السطحية والتطور الجيومورفولوجي، منشورات اللجنة الوطنية الجغرافية بالمغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب.

6.ملين أحمد محيي الدين وبلفقيه عبد الصادق (2002)، المجالات الرطبة بمنطقة الغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة ابن طفيل- القنيطرة، العدد3، القنيطرة، المغرب.

7.فيكرات عبد الواحد (2010)، التدبير المندمج للساحل-إجراءات وآفاق، مديرية إعداد التراب، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب.

8.صدقي عبد الله (2007)، إعداد التراب والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة بنمنصور (إقليم القنيطرة)، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، المغرب.

9.يونس الحيمر ومليكة المعقيلي (2018)، تقييم الموارد المائية بساحل الغرب الأطلنتي: دراسة تشخيصية، مؤلف جماعي الماء والمجتمع بالأرياف المغربية (دراسة حالات)، مطبعة قرطبة، القنيطرة، المغرب.

10.Bouya.B, Faouzi.M, Ben Abbou.M, Essahlaoui.A, Bahir.M, Youbi.N, Hessane.M.A(2011):"L’aquifère côtier des Mansra (plaine du Gharb,

Maroc): Hydrogéologie et modélisation Hydro dynamique", comunicaçoes Geologicas vol, Kenitra, Maroc.

11.Bouabid El Mansouri, Jamal Chao, Malika Kili, avril-mai-juin (2008) : "Bilan Hydrique des sols et recharge de la nappe profonde de la plaine du Gharb (Maroc)", article scientifique Sécheresse vol.19 n° : 2, avril-mai-juin (2008), Kenitra, Maroc.

12.EL HEBIL.A, décembre (2006) : "Etude de diagnostic de la nappe de Mansra- wilaya de Kenitra- rapport provisoire", Kenitra, Maroc.

13.Malika EL MAAQILI, Jamal AL KARKOURI, Imad FENIJIRO, Mouchcine BATCHI (2014) : "Etude Cartographie de la vulnérabilité à l'intrusion marine de l'aquifère côtier de Mnasra (littoral du Gharb, Maroc –Nord-Occidental)", Marine Sciences journal, vol : 1, Kenitra, Maroc.

14.Taky.Abdelilah, Kili Malika, El Mansouri Bouabid, Chao Jamal (2006) : " Novelle approche d'estimation des prélèvements d'eau d'irrigation à partir des ressources souterraines : cas de la nappe côtière du Gharb", l'institut scientifique, Bulletin de l'Institut Sciences, Rabat, section sciences de la terre, 2006, n° :28, Kenitra, Maroc.

إتخاذ القرارات في إدارة المكتبات: المكتبة الوطنية الجزائرية أنموذجا

د. محمد بوقاسم، جامعة الجزائر 02، الجزائر

د.عيسى محاجبي، جامعة الجزائر 02، الجزائر

Making decisions in libraries: The Algerian National Library as a model

Dr. Mohamed Boukacem, University of algiers 2, Algeria

Dr. Aissa Mehadjbi, University of algiers 2, Algeria

ملخص: تعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية من أهم العمليات في إدارة أي مؤسسة وثائقية، وتزداد هذه الأهمية إذا ما كانت المكتبة وطنية نظرا لكبر حجمها وضخامة رصيدها الوثائقي وتعدد خدماتها، وفي هذا الصدد عملنا من خلال هذه الدراسة على معرفة آليات اتخاذ القرارات بالمكتبة موضوع الدراسة وتأثير عدد من المتغيرات عليها غرار العملية الاتصالية التي تعد عنصرا محوريا في نقل المعلومات بين مختلف مصالحها، إضافة إلى معرفة الدور الذي تلعبه عملية اتخاذ القرارات في حسن وجودة تسيير هذه المؤسسة الوثائقية وتقديم خدماتها المختلفة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها أن عملية اتخاذ القرارات تواجه جملة من المشاكل والعراقيل تحول دون اتخاذ قرارات إدارية فعالة تحقق الهدف المنشود من وراء اتخاذها، على غرار عملية جمع المعلومات التي تواجه صعوبات بشرية وتنظيمية في المؤسسة. ما يؤثر بطريقة أو بأخرى على جودة خدماتها المكتبية.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ القرارات، القرارات الإدارية، متخذ القرار، المكتبة الوطنية، الإدارة العلمية، الجزائر.

Abstract: Making decisions is one of the most important administrative processes in the management of any documentary institution. The importance of this process grows when it takes place in a national library considering its large size, its huge documentary record, and its various services. In this regard we sought through this study to know the mechanisms of decision making in the library, subject-matter of this study

and the effect of certain variables on this process such as the communication process which is considered as a pivotal element in the transfer of information between the library services. The study highlights the important role of decision making in the quality of the management of this documentary institution and its different services. The main result of the study is that the process of decision-making faces a number of problems and obstacles preventing the adoption of effective administrative decisions that achieve the desired goal of the process, such as the process of collecting information that encounters considerable human and organizational difficulties.

Key words: Decision making, Administrative decisions, decision maker, National Library, Scientific management, Algeria.

1. مقدمة:

يعد العمل الإداري عملية شديدة التعقيد ومتعدد الأطراف والفاعلين، فعلى مر العصور عرفت الإدارة عدة مدارس ومناهج كل واحدة منها انتهجت منهاجا وخطت خططا ووضعت سبلا ليتم إتباعها، وتتعدد العناصر التي تضمها بتعدد المستويات الإدارية ومن بين هذه العناصر نجد ما يعرف باتخاذ القرارات، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العمليات الإدارية التي تكلل العمل الإداري في أي مكتبة مهما كان نوعها، وتزداد أهمية هذه العملية إذا ما كانت هذه المكتبة وطنية نظرا لحجمها وضخامة رصيدها الوثائقي، وتعدد خدماتها والعدد الكبير لمستفيديها. وبحديثنا عن القرارات الإدارية في عملنا هذا فإننا نتكلم عن كل أنواعها ما تعلق منها بالإجراءات الفنية أو الإدارية، وبمعنى آخر كل القرارات التي تؤثر على تحقيق الهدف الرئيسي للمكتبة الوطنية الجزائرية ألا وهو جمع وحفظ التراث الفكري الوطني في الجزائر، لكن في مقابل ذلك لا يمكن إهمال الظروف والشروط الواجب توفرها من أجل اتخاذ قرارات صائبة وفعالة لاسيما سلاسة الاتصال الإداري الذي يعد شرطا محوريا في غاية الأهمية.إن كبر حجم المكتبة يزيد من أهمية ومكانة اتخاذ القرارات فيها، ولأجل معرفة الدور الذي يلعبه اتخاذ القرارات في تفعيل دور المكتبة الوطنية الجزائرية سنحاول من خلال هذا البحث العلمي الإجابة على السؤال المحوري التالي : ما هو الدور الذي تؤديه عملية اتخاذ القرارات الإدارية في تفعيل دور المكتبة الوطنية الجزائرية؟ ولأجل التعمق في السؤال المحوري قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مدى إشراك الموظفين والتشاور معهم في مناقشة القرارات المتخذة من طرف مسؤوليهم؟

-ما مدى قدرة الموظفين على توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات؟

-هل تساهم المعلومات التي تصل لمتخذ القرار بالمكتبة في اتخاذ قرارات إدارية فعالة؟

-هل يتحرك المسئولين الذين يتخذون القرار بشكل منهجي وسريع لمواجهة الأحداث والظروف المفاجئة التي تواجهها المكتبة؟

-ما هي أبرز المشاكل والعراقيل التي تواجه عملية جمع المعلومات بالمكتبة؟

2. فرضيات الدراسة: وكإجابة مؤقتة على تساؤلات الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-لا يتم إشراك بعض الموظفين والتشاور معهم في مناقشة القرارات نظرا لعدم قدرتهم على توفير المعلومات الضرورية لعملية اتخاذ القرارات.

-لا تساهم المعلومات التي تصل لمتخذ القرار في اتخاذ قرارات إدارية فعالية نتيجة لعد فعاليتها وعدم وصولها في الوقت المناسب.

-جل المسئولين في المكتبة الوطنية الجزائرية من متخذي القرار يتحركون بشكل منهجي وسريع لمواجهة الأحداث المفاجئة التي تواجهها المكتبة.

3. أهداف الدراسة: لقد سعينا من خلال هذا البحث للوصول إلى ما يلي:

-معرفة كيفية اتخاذ القرارات ومستوياتها بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

-التعرف على العملية الاتصالية المطبقة بالمكتبة الوطنية الجزائرية والتي تساعد في إيصال المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة.

-تحديد تأثير العامل البشري في المكتبة الوطنية على اتخاذ القرارات.

-اقتراح جملة من التوصيات والبدائل التي تساهم في اتخاذ قرارات فعالة، من أجل تفعيل كل المهام والوظائف المندرجة ضمن التنظيم الإداري للمكتبة.

4. منهج الدراسة: ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بشقيه المسح ودراسة حالة، إذ يعتبر الأنسب لمثل هذه الدراسات حيث لن نتوقف عند وصف الظاهرة بل سنقوم بتحليلها واقتراح جملة من التوصيات والبدائل لأجل العمل بها وإتباعها كخطة عمل، وهذا ما يؤيده محمد فتحي عبد الهادي باعتباره للمنهج الوصفي أنه: " طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة." (أحمد بدر، 1998، ص 17) أما بالنسبة لعينة دراستنا فهي تنتمي للعينة القصدية الحصصية.

5. أدوات الدراسة: لقد قمنا بإجراء دراستنا هذه بالاعتماد على جملة من الأدوات التي خصصت لجمع البيانات وقد تمثلت في:

الإستبيان: لقد مثل الاستبيان الأداة الرئيسية في دراستنا هذه، وقد شمل مجموعة من الأسئلة التي تمحورت أساسا حول عملية اتخاذ القرارات بكل حيثياتها، وخلصنا إلى إعداد 10 جداول انطلاقا من الإجابة على هذه الأسئلة.

الملاحظة: تعد الملاحظة إحدى أهم أدوات جمع البيانات، "تعتبر الملاحظة بكل أنواعها إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية ومواقفه واتجاهاته ومشاعره،" (مصطفى عليان ربحي، 2000، ص 112)، ولقد سمحت لنا الزيارات الميدانية المتكررة إلى المكتبة الوطنية الجزائرية بالتعرف على العديد من الأمور المتعلقة بموضوع بحثنا، فقد وفرت لنا

معلومات أولية ومباشرة حول كيفية سير عملية اتخاذ القرارات داخل المكتبة وكذلك علاقتها بتفعيل دور المكتبة.

المقابلة: أجرينا العديد من المقابلات مع مختلف المسئولين الذين صادفناهم طوال فترة إجراءنا للدراسة الميدانية، لكننا قمنا بإجراء مقابلة مقننة واحدة مع مدير الاتصال والبحث بالمكتبة الوطنية الجزائرية، (مقابلة مع مدير البحث بالمكتبة الوطنية الجزائرية، 2019) بهدف معرفة واقع وطبيعة عملية اتخاذ القرارات التي تتم داخل المكتبة موضوع الدراسة، بحكم أنه المسؤول المباشر عن البحث العلمي بهذه المؤسسة، وقد اندرجت أسئلة هذه المقابلة ضمن محاور أساسية وعالجت نقاط معينة لديها علاقة مباشرة بأسئلة الاستبيان.

6. واقع عملية اتخاذ القرارات بالمكتبة الوطنية الجزائرية: إن اتخاذ القرارات في أي مؤسسة هي عملية متشعبة وتضم عدة فاعلين، وفي ما يلي سنقوم بالتطرق إلى أهم العناصر ذات العلاقة في المكتبة الوطنية الجزائرية.

1.6. إشراك الموظفين في مناقشة القرارات المتخذة من قبل مسؤوليهم: إن إشراك المسؤولين للموظفين في مناقشة القرارات وتنفيذها بطريقة فعالة من بين أهم النقاط التي تأثر على اتخاذ القرارات وتنفيذها، ولمعرفة واقع هذا الإشراك في المكتبة الوطنية الجزائرية قمنا بطرح السؤال 01 من الاستبيان والذي جاء في نصه: هل يتم إشراككم في مناقشة القرارات المتخذة من طرف مسئوليكم؟ وخلصت نتائجه إلى:

مدى اشراك الموظف في صناعة القرارات		المديرية										المجموع	
		المديرية والأمانة العامة		التجهيز والأمن والصيانة		الإدارة والوسائل العامة		الاتصال والبحث		المعالجة وحفظ الوثائق			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تشارك	التكتيكية	01	33.33	07	25	07	43.75	06	35.29	09	40.90	30	34.88
	جميعها	01	33.33	08	28.57	05	31.25	04	23.52	09	40.90	27	31.39
	الروتينية	01	33.33	09	32.14	04	25	01	5.88	02	9.09	17	19.76
	الإستراتيجية	00	00	01	3.57	00	00	04	23.52	00	00	05	5.81
المجموع الجزئي1		03	100	25	89.28	16	100	15	88.23	20	90.90	79	91.86
لا تشارك	عدم الرغبة في المشاركة إتخاذ القرار	00	00	02	7.14	00	00	02	11.76	01	4.54	05	5.81
	القوانين والتعليمات السارية	00	00	00	00	00	00	00	00	01	4.54	01	1.16
	أخرى	00	00	01	3.57	00	00	00	00	00	00	01	1.16
المجموع الجزئي2		00	00	03	10.71	00	00	02	11.76	02	9.09	07	8.13
المجموع الكلي		3	100	28	100	16	100	17	100	22	100	86	100

الجدول 1: يبين إشراك الموظفين في اتخاذ القرارات من عدمه

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام للجدول ممثل في العينة التي يتم إشراكها في عملية اتخاذ القرارات وهذا بنسبة مئوية تقدر بـ 91.86% مثلتها أساسا المديرية والأمانة العامة ومديرية الإدارة والوسائل العامة بأعلى نسبة وهي 100% لكل منهما، أما في ما يخص نوع القرارات التي يتم إشراك الموظفين فيها فقد تصدرت القرارات التكتيكية الترتيب بنسبة

34.88%، في حين أن القرارات الروتينية والإستراتيجية تذيلتا الترتيب بنسب 19.76% و 05.81%.

ثاني نسبة بعد الاتجاه العام هي التي لا تشارك في اتخاذ القرارات والتي حضيت بنسبة ضئيلة مقارنة بالفئة التي تشارك وهي 08.13%، ممثلة أساسا في مديرية الاتصال والبحث بنسبة 11.76%. في نفس الوقت وبالنسبة للأسباب التي يراها الموظفون بأنها عائق دون مشاركتهم في صنع القرار، فقد حضي عدم رغبة المرؤوسين في المشاركة في اتخاذ القرار بأعلى نسبة وهي 05.81%، لتأتي مجموعة القوانين والتعليمات السارية وأسباب أخرى بنسبة 01.16% لكل منهما.

من خلال القراءة الإحصائية أعلاه يمكننا القول أن غالبية المسؤولين في المكتبة الوطنية الجزائرية يتميزون بنوع من المرونة في التعامل من خلال إشراك المرؤوسين والأخذ برأيهم قبل اتخاذ القرارات بغض النظر عن نوعها، سواء كانت إستراتيجية وهي التي "تعني بحل مشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها ومن أجل اختيار أفضل الطرق فاعلية لتحقيق هدفها،"(جمال الدين لعويسات، 2005، ص 27) أو قرارات تكتيكية وظيفية والتي تركز أساسا على تحقيق الأهداف قصيرة المدى، وحتى الروتينية والتي تمس الأمور الإدارية البسيطة في المكتبة، فتزيد الكفاءة في عملية اتخاذ القرارات كلما زادت عملية التشاور وتبادل الآراء والأفكار بين الأطراف المختلفة، وهذا ما لمسناه في العديد من الحالات، هذا ما يجعل الموظف بمثابة عنصر فاعل في المكتبة ويعد بذلك متخذا للقرار ومشاركا في صياغته ما يسمح له بالمزيد من العطاء .غير أن هذا الإشراك يستوجب توفر جملة من الشروط في العنصر المراد إشراكه بحكم أنه سيصبح متخذا للقرار، "لقد ركزت العلوم السلوكية على دراسة الشخص متخذ القرار، إلى جانب المداخل الكمية في عملية صنع القرار. حيث اهتمت المدرسة السلوكية بالمدخل الكيفي، وقد أجرت عدة دراسات ركزت جميعها على مواقف وعمليات اتخاذ القرار، من جوانب عدة منها اعتماد الخبرة التي يمر بها الفرد متخذ القرار، وملاحظة سلوك الغير، وتحليل البيئة والظروف المحيطة بالقرار، وذلك بالتعرف على أنماط وسلوك الغير، وتحليل البيئة والظروف المحيطة بالقرار، وذلك بالتعرف على أنماط وسلوك القادة الذين يتخذون القرارات، وأثر التأهيل، والكفاءة، وفعالية الرئيس على جدوى وصواب القرار ومن ورائه تحقيق أهداف المؤسسة." (عبد الله رابح سرير، 2011، ص 25) كما أن المشاركة في اتخاذ القرارات يمكن أن تكون غير رسمية من خلال بعض الحوارات الجانبية التي يجريها متخذ القرار مع الموظفين.

2.6. موظفي المكتبة الوطنية وقدرتهم على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات: إن أهمية العملية الاتصالية تتجلى من خلال المعلومات التي توفرها بغية اتخاذ القرارات المختلفة في المكتبة الوطنية الجزائرية، وبغية معرفة مدى قدرة الموظفين العاملين بالمكتبة على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات، قمنا بطرح السؤال الثاني من الاستبيان والذي جاء نصه كما

يلي هل لديكم القدرة على توفير المعلومات الكافية لكل مراحل عملية اتخاذ القرارات؟ وقد خلصت نتائجه إلى ما يلي:

القدرة على توفير المعلومات الكافية لإتخاذ القرارات	المديرية										المجموع	
	المديرية والأمانة العامة		التجهيز والامن والصيانة		الادارة والوسائل العامة		الاتصال والبحث		المعالجة والتطوير وحفظ الوثائق			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	03	100	21	75	14	87.5	15	88.23	20	90.90	73	84.88
لا	00	00	07	25	02	12.5	02	11.76	02	9.09	13	15.11
المجموع الكلي	03	100	28	100	16	100	17	100	22	100	86	100

الجدول 2: يبين القدرة على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات

إن الملاحظ للجدول أعلاه يرى أن الاتجاه العام للجدول كان ممثلا في الفئة التي ترى أنها قادرة على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات بنسبة تعادل 84.88%، تصدرتها المديرية والأمانة العامة بنسبة كاملة وهي 100%، وتذيلت الترتيب مديرية التجهيز والصيانة والأمن بنسبة 75 .%، ثاني فئة جاءت بعد الاتجاه العام للجدول هي العاملين الذين يرون أنه ليس بمقدورهم توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات، بنسبة مؤوية تساوي 15.11% تصدرتها مديرية التجهيز والأمن والصيانة بـ 25%، وحلت أخيرا المديرية والأمانة العامة بنسبة 00.%

يمكن تفسير قدرة العاملين على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات بكون أن العديد من الموظفين والإطارات من المكتبيين قد خضعوا إلى دورات تكوينية في مجال الاتصال، من بينها الدورة التدريبية في مجال الاتصال الداخلي، والتي تم إجراءها لمدة 03 أيام في الفترة الممتدة من 08 إلى 15 ديسمبر 2015 من تأطير أكاديمية PIGIER موجه للمدراء، ورؤساء مصالح المكتبة الوطنية والتي قسمت المتكونين على شكل فوجين، ونظرا لعدم تلبية بعض المسئولين لمتابعة التكوين، تم تعويضهم بإطارات مكتبية. (التقرير السنوي لمصلحة التكوين بالمكتبة الوطنية الجزائرية لسنة 2016) في مقابل ذلك يمكن تبرير عدم قدرة بعض العاملين على توفير المعلومات ربما بحكم طبيعة المعلومات التي تتميز في بعض الحالات بالحساسية والسرية، والتي لا يمكن للموظفين الوصول إليها وتوفيرها بتلك السهولة، وبالتالي صرحوا بعدم قدرتهم على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. في مقابل ذلك فإن توفير المعلومات لا يعني الاستفادة منها مباشرة إذ يجب إتباع مجموعة من الخطوات، "... إن هذه الوضعية تفرض على المؤسسة أن تكون في حالة ترصد دائم ومستمر من أجل توفير المعلومات الكافية واللازمة – وذلك بالرغم من كثرتها وتنوعها – والتي تحتاجها المؤسسة ضمن نشاطاتها، ولكن لكي يكون لهذه المعلومات التي تقوم المؤسسة بتجميعها فعالية بالنسبة لمتخذي القرارات في المؤسسة لابد من تنظيمها،" (خالد قاشي، 2017، ص 16) أي يجب تنسيق جهود جميع الأطراف الفاعلة من أجل جمع

المعلومات الضرورية من مختلف المصادر والوصول إلى معلومة أساسية تساهم في إثراء معارف أصحاب القرار.

3.6. قدرة موظفي المكتبة على توفير المعلومات الكافية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات من قبل المسئولين: إن اتخاذ القرارات يخضع أساسا لمدى توفر المعلومات الكافية، لكن هذا الأمر لا يكفي إذ يشترط على هذه المعلومات أن تساهم في اتخاذ القرارات وهذا يرتبط بالأساس بطبيعة المعلومات، إضافة إلى توقيت إيصالها ومدى عمق تحليلها، لذلك قمنا بالربط بين (القدرة على توفير المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات) وجاءت النتائج كما يلي:

القدرة على توفير المعلومات ومساهمتها	المساهمة							
	تساهم بدرجة كبيرة		تساهم		لا تساهم		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	23	31.50	40	54.79	10	13.69	73	100

الجدول 3: يوضح القدرة على توفير المعلومات الكافية ومساهمتها في اتخاذ القرارات

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه نجد أن الاتجاه العام للجدول كان ممثلا في الفئة التي ترى أنها قادرة على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات بنسبة 100%، وقد مثلتها الفئة التي ترى أن هذه المعلومات تساهم أو تساهم بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات وهذا بنسبة إجمالية قدرها 86.29%. إن هذه المعطيات جاءت لتفسر مدى إسهام المعلومات الموفرة من طرف العاملين بالمكتبة الوطنية الجزائرية في اتخاذ القرارات، فحتى إذا كانت المعلومة متوفرة يبقى السؤال مطروح حول مساهمة هذه المعلومة في اتخاذ القرارات، فيمكن أن نعلل النسبة الموضحة في الجدول أعلاه بكون معظم المعلومات التي تصل لأصحاب القرار هي نتيجة لتعليمات وأوامر أصدروها للموظفين العاملين تحت وصايتهم، فهي إذا أوامر نابعة من تخطيط مسبق وتهدف إلى الوصول إلى معلومة معينة، لكن في مقابل ذلك يمكن تفسير النسبة التي ترى أن المعلومات التي يوفرونها لا تساهم في اتخاذ القرارات بحكم أنه ليست كل المعلومات المتوفرة تخدم بالضرورة القضية التي هم بصدد معالجتها، فيمكن أن يقدم موظف معلومات ليست لها علاقة بالموضوع أو أنها منقوصة إذا ما كان المصدر والأداة التي استعملها تشوبها النقائص.

4.6. وجود عملية التشاور بين المسؤولين والموظفين في المكتبة في إطار تأدية الوظائف والمهام: يعد الاتصال بين مختلف الأطراف من بين العوامل المساهمة في نجاح عملية اتخاذ القرارات، إذ يعد من آليات التشاور التي تستعمل من طرف الموظفين في العديد من الحالات، ومن أجل معرفة تشاور المسؤولين مع الموظفين من عدمه قمنا بإدراج السؤال رقم 04 من الاستبيان والذي يقول: هل يقوم مسؤولك المباشر باتخاذ بعض القرارات النهائية بعد التشاور معكم؟ وجاءت النتائج كما يلي :

التشاور	المديرية										المجموع	
	المديرية والأمانة العامة		التجهيز والأمن والصيانة		الإدارة والوسائل العامة		الاتصال والبحث		المعالجة والتطوير وحفظ الوثائق			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نادرا	03	100	23	82.14	15	93.75	13	76.47	22	100	76	88.37
دائما	00	00	01	3.57	00	00	04	23.52	00	00	05	5.81
أبدا	00	00	04	14.28	01	6.25	00	00	00	00	05	5.81
المجموع الكلي	03	100	28	100	16	100	17	100	22	100	86	100

الجدول 4: يبين مدى تشاور المسؤولين مع الموظفين بغية اتخاذ القرارات

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الاتجاه العام قد مثلته الفئة التي ترى أنه نادرا ما يتم تشاور المسؤولين مع الموظفين وهذا بنسبة 88.37%، في الوقت الذي تصدرت فيه المديرية والأمانة العامة الترتيب بنسبة 100%،ثاني فئة بعد الاتجاه العام للجدول مثله الاقتراحان اللذان يريان أن تشاور المسؤولين مع الموظفين بغية اتخاذ القرارات يكون دائما أو لا يتم أبدا وهذا بنسبة 05.81 % لكل منهما.

إن العملية الإدارية هي عملية متداخلة الأطراف تصب كلها في إطار واحد وهو تحقيق أهداف المؤسسة، هذا الأمر لا يتم إلا من خلال جملة من القرارات التي تتخذ في مختلف المستويات الإدارية التنظيمية في المؤسسة، وكلما كبرت المؤسسة كلما زادت الحاجة لاتخاذ قرارات أكثر فعالية وأكثر تأثيرا، "ازدادت أهمية القرار الإداري مع ازدياد حجم النشاط الذي تقوم به الأجهزة الإدارية، إذ يعتبر القرار الإداري أهم عناصر العملية الإدارية،" (السيد خليل هيكل، 1974، ص 04) ويعد التشاور بغية اتخاذ القرارات من أهم العناصر الواجب توفرها في هذه العملية، خاصة وأن تبادل الأفكار والآراء يسمح بإحاطة متخذ القرار بكل المعطيات والمستجدات المحيطة بالعملية، لذلك فيمكن تبرير إجابات المبحوثين التي كانت لها حصة الأسد والذين يرون أنه نادرا ما يتم مشاورتهم من طرف المسئولين يرجع أساسا إلى طبيعة القرارات المتخذة، فإذا كانت قرارات مستعجلة وحساسة يتوجب اتخاذها دون إهدار الوقت وبالتالي استحالة الرجوع إلى الموظفين، والعمل بنوع من الارتجالية في اتخاذ القرارات بهدف إيجاد حل للوضع القائم، من جهتهم قد أكد المسؤولين الذين أجرينا معهم مقابلات على أن المسؤول في بعض الحالات يوضع في موقف حرج من طرف السلطات العليا وخاصة المدير العام أو حتى وزارة الثقافة ما يلزمه بالسرعة في اتخاذ القرار، غير أن هذا الأمر لا يعني أنه لا يأخذ برأي عدد ولو كان قليل من الموظفين الذين يعملون تحت وصايته بحكم علاقتهم المباشرة بقضية الحال أو درايتهم بحيثياتها. مما سبق لا يسعنا القول سوى أن التشاور ورغم أهميته واعتباره أحد عناصر عملية اتخاذ القرارات غير أنه يمكن الاستغناء عنه في بعض الحالات بحكم ظروف معينة تستلزم اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.

5.6. العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بالتشاور بين الموظفين والمسؤولين: يقول خليفة، عبد العزيز عبد المنعم "يعد القرار الإداري آلية الإدارة الفعالة، لتسيير نشاطها حيث تمكن به مرافقتها العامة، من إسداء خدماتها للمنتفعين بها تحقيقا للمصلحة العامة،" (خليفة عبد العزيز عبد المنعم، 2016، ص 04) وبهدف حصر العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرارات في المكتبة أدرجنا السؤال رقم 05 في الاستبيان والذي يقول في نصه: ما هي العوامل المؤثرة في صنع القرار حسب رأيكم؟ وربطناها بنتائج السؤال رقم 04: هل يقوم مسؤولك المباشر باتخاذ بعض القرارات النهائية بعد التشاور معكم؟ وتبرز النتائج في الجدول التالي:

التشاور	العوامل									
	العوامل البشرية		العوامل التنظيمية		التنظيمية + البشرية		جميعها		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نادرا	04	100	11	73.33	14	77.77	47	95.91	76	88.37
دائما	00	00	02	13.33	01	5.55	02	4.08	05	5.81
أبدا	00	00	02	13.33	03	16.66	00	00	05	5.81
المجموع الكلي	04	100	15	100	18	100	49	100	86	100

الجدول 5: يبين علاقة تشاور المسؤولين بالعوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات

من خلال المعطيات أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام للجدول كان ممثلا بالفئة التي ترى أنه نادرا ما يتم التشاور معهم من أجل اتخاذ القرارات والتي حضيت بنسبة 88.37%، لتحل ثانيا الفئة التي ترى أنه دائما يقوم المسؤولين بالتشاور مع الموظفين رفقة الفئة التي ترى أنه لا يتم التشاور مع الموظفين أبدا و هذا بنسبة متساوية قدرت بـ 05.81 % لكل منهما.

يمكن تفسير هذه المعطيات بكون أن العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة على عملية التشاور بين المسؤولين والموظفين بحكم ذهنيات بعض المسؤولين، والتي تغلب عليها النزعة التسلطية على حساب الجانب المهني، إضافة إلى التفاوت في المستوى في بعض الحالات بين الموظفين و المسؤولين الذين لا يجدون حسب رأيهم إضافة يمكن تقديمها من قبل الموظفين في إطار اتخاذ القرارات، كما أن شخصية المدير تلعب دورا كبيرا في هذا الإطار، "حيث يعتبر أن عواطف المدير وقيمه وتاريخه ونوع العمل الذي يقوم به والأعمال السابقة التي مارسها، وكذلك اتجاهاته والخلفية الاجتماعية والنفسية التي يعيشها كلها. عوامل تؤثر في فاعلية القرار الذي يقوم باتخاذه. وكذلك مدى قدرته على التوقع والابتكار وتحمل المسؤولية وقدرته على ضبط النفس، وخاصة في وقوع الأزمات وقدرته على الاستفادة من المعلومات المتوفرة. والخبرة التي يتمتع بها كلها جميعا عوامل تساعد المدير في اتخاذ قرارات مناسبة." (نواف القاضي راكان، 2017، ص 58) وبطبيعة الحال فإن توفر هذه النقاط تبين مدى رغبة المسؤول في التشاور مع الموظفين والذين بدورهم لهم تأثير على العملية من عدة جوانب، " من حيث قدرتهم على المشاركة. أو

أسلوب تفكيرهم وعرض الحلول، كلها تساعد في فاعلية القرارات المتخذة" (نواف القاضي راكان، ص 59) فحتى لو أن الموظف لا يملك المؤهلات الكافية للمشاركة في اتخاذ قرار معين إلا أنه يمكن التشاور معه والأخذ بوجهة نظره حول الموضوع، حتى تكون لديه دراية بحيثياته وبالتالي إذا تم إشراكه في صنع القرار فإن هذا سيساهم في رفع الروح المعنوية له والاستفادة من قدراته في حال ما إذا وجد ضمن المورد البشري المكلف بعملية التنفيذ .من جهة أخرى فإن للعوامل التنظيمية أيضا تأثير على عملة التشاور في اتخاذ القرارات وبالأخص القرارات التنظيمية، "إذ نجد أن عملية اتخاذ القرارات تشمل كافة جوانب التنظيم الإداري في المؤسسة،" (السميح عبد المحسن بن محمد، 2009، ص 250) فعلى سبيل المثال فإن تعدد المستويات الإدارية يستدعي بالضرورة التشاور بين كل الموظفين العاملين في هذه المستويات سواء العليا أو الدنيا حتى يتم إحاطتهم بكل الأحداث والظروف خاصة إذا ما كانت على مستوى الهيكل الذي يتبعون له إداريا. إن المنظمة الإدارية الناجحة تعني النجاح في عمليات اتخاذ القرار، وتحقيق الكفاءة والمهارة حيث أن التوقيت المناسب لاتخاذ القرار أو عدم اتخاذه أو تأجيله كل ذلك يقود إلى القرار الناجح. وهي ومثلت مرحلة إسهام متطور في صنع القرارات الإدارية إضافة إلى الدور الذي لعبته في ترشيد وتطوير السلوك التنظيمي، إذ اهتمت بالتنظيمات الغير رسمية وركزت على متغيرات متعدد لعل أبرزها الهيكلية والسلوكية إضافة إلى البيئة المحيطة بالمنظمة. (أحمد يوسف دويدين، 2014، ص 83) بمعنى أنها أولت الأهمية البالغة للتنظيم الإداري بكل حيثياته، ويقول السميح عبد المحسن بن محمد في ذات السياق: "فعملية اتخاذ القرارات تشمل من الناحية العملية كافة جوانب التنظيم الإداري،" (السميع عبد المحسن بن محمد، ص 250) إذا اتخاذ القرار يتم على مستوى هرم التنظيم الإداري كمدير المكتبة مثلا، الذي يخطط ويضع الإستراتيجيات الكبرى لعمل المؤسسة رفقة كادر بشري مؤهل على غرار المجالس التوجيهية ومجالس الإدارة، إضافة إلى المدراء العامين المساعدين مثلما هو الحال في المكتبة الوطنية الجزائرية، مرورا بالأمين العام الذي يمثل الدرجة الثانية في السلم الإداري، وصولا إلى المدراء ورؤساء الدوائر والمصالح، إلى غاية آخر عنصر في المؤسسة والذي هو بمثابة السلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ القرارات التي تصلهم على شكل تعليمات وأوامر وتوجيهات في بعض الحالات، دون أن ننسى السلطة المكلفة بالمتابعة والمراقبة والتقييم التي نجدها متواجدة في كافة أجزاء التنظيم بغية السهر على التنفيذ الجيد للقرارات.

6.6. التصرف المنهجي من قبل المسؤولين لمواجهة الظروف الطارئة: تكمن فعالية حل المشكلات الإدارية والتسيير الجيد للمكتبة ومصالحها في منهجية وسرعة اتخاذ القرارات إزاء الأحداث والظروف المتوقعة وغير المتوقعة،وفي هذا الإطار قمنا بإدراج السؤال السادس من الاستبيان والذي يقول: هل يتحرك المسؤولون بشكل منهجي وسريع لمواجهة أحداث وظروف غير متوقعة؟ وخلصت نتائجه إلى ما يلي:

التحرك بشكل منهجي وسريع	المديرية										المجموع	
	المديرية العامة والامانة		التجهيز والامن والصيانة		الادارة والوسائل العامة		الاتصال والبحث		المعالجة والتطوير وحفظ الوثائق			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	02	66.66	12	42.85	09	56.25	14	82.35	11	50	48	55.81
لا	01	33.33	16	57.14	07	43.75	03	17.64	11	50	38	44.18
المجموع الكلي	03	100	28	100	16	100	17	100	22	100	86	100

الجدول6: يوضح تحرك المسؤولين بشكل منهجي وسريع لمواجهة الأحداث والظروف

من خلال الإطلاع على الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول قد مثلته الفئة التي ترى أنه يتم التحرك بشكل منهجي وسريع لمواجهة الأحداث والظروف الغير متوقعة وهذا بنسبة قدرت بحوالي 55.81%، وقد مثلتها أساسا مديرية الاتصال والبحث بأعلى نسبة وقدرت بـ 82.35% ومديرية التجهيز والأمن والصيانة بأدنى نسبة وهي 42.85 %، أما ثاني فئة جاءت بعد الاتجاه العام للجدول هي الفئة التي ترى أنه لا يتم التحرك بشكل منهجي وسريع وهذا بنسبة 44.18 %، مثلتها مديرية التجهيز والأمن والصيانة بأعلى نسبة وهي 57.14% ومديرية الاتصال والبحث بأدنى نسبة قدرت بـ 17.64%.

يمكن تفسير هذه المعطيات بأنه من سمات القيادي مهما كانت درجة مسؤوليته أن يتمتع بالسرعة والفعالية في عمله بغية اتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها " قسمت القرارات الإدارية إلى أنواع متعددة منها: تقسيمها من حيث التكوين إلى قرارات بسيطة وقرارات تدخل في عمل مركب، ومن حيث الآثار إلى قرارات فردية وأخرى تنظيمية، وقرارات كاشفة ومنشئة، وكذلك تقسيمها من الناحية الموضوعية إلى قرارات فردية وتنظيمية، ومن الناحية الشكلية إلى قرارات مكتوبة وشفهية"(جواد المطلق؛ محمد، العطي، 2015، ص 13) هذا التنوع في القرارات يستلزم تنوع في طرق التعامل معها مع ضرورة توفر عنصر السرعة، لتحقيق النتائج المرجوة في ظل الوضع القائم، لكن في مقابل ذلك يجب أن يتجنب التسرع، "من أهم أنواع متخذي القرارات في المنظمة، سواء كان مدير أو وكيل أو معلم أو مشرف، وطريقة كل نوع في اتخاذ القرارات، المتسرع: يتصف هذا النوع من متخذي القرار بنفاذ الصبر وحب المخاطرة، كما يتمتع بشخصية قوية إضافة إلى أنه لا يهتم كثيرا بالمعلومات، قراراته متسرعة وقد تؤدي خيبة أمل أحيانا." (زياد حمد القطارنة، 2016، ص 130) فيفهم من هذا النوع من متخذي القرار أن السرعة سيف ذو حدين، إما أن تساهم في الوصول إلى الغاية المرجوة من اتخاذ القرار إذا كان صائبا ومبنيا على معلومات ومعطيات دقيقة، وإما الفشل وبالتالي عدم تحقيق الهدف الذي نسعى للوصول إليه من خلال القرار المتخذ، وهنا يمكن أن نستنتج الفرق بين مصطلحين وهما السرعة والتسرع، فالأول في غالب الأحيان ما تكون نتائجه صائبة عكس النوع الثاني. إضافة إلى ذلك فإن المسؤول مهما كان منصبه فهو محدد بالمدة الزمنية التي هو ملزم فيها باتخاذ القرار، ففي بعض الحالات تكون هنالك حالات إستعجالية تستلزم اتخاذ قرارات إستعجالية، وهنا تبرز كفاءة المسؤول من خلال حسن تصرفه مع الوضع (عمر أحمد همشري، 2001، ص 256) أما بالنسبة للفئة الثاني

من المسؤولين في المكتبة الوطنية الجزائرية والتي لا تتحرك بشكل منهجي وسريع لمواجهة الأحداث والظروف الغير متوقعة، فيمكن تبرير نتائج الجدول أعلاه انطلاقا من تقسيم المسؤولين إلى قسمين أساسيين، القسم أو النوع الأول وهو المسؤولين هم الذين يتميزون بنوع من التعقل الزائد إن صح القول، وهم الذين يحسبون لأي قرار ألف حساب قبل الإقدام على اتخاذه، ثاني قسم هو المسؤولين ضعيفي الشخصية أو الغير أكفاء، فمن المسؤولين ممن صادفناهم بالمكتبة الوطنية الجزائرية يتضح عليهم من خلال حواراتنا معهم وآراء موظفيهم أنهم تنقصهم الجرأة في اتخاذ القرارات نتيجة لخوفهم من عدم نجاعتها.

7.6. أقدمية الموظفين في المنصب وأثرها على عملية جمع المعلومات واتخاذ القرارات بالمكتبة: بغية معرفة مدى مواجهة جمع المعلومات لمشاكل وعراقيل قمنا بطرح السؤال 07 من الاستبيان والذي جاء كالآتي: هل تواجه عملية جمع المعلومات لأجل اتخاذ القرارات مشاكل وعراقيل؟ وخلصت نتائجه إلى ما يلي:

تواجه عملية جمع المعلومات مشاكل وعراقيل		فترة العمل بالوظيفة الحالية "فترات الاقدمية"						المجموع	
		اقل من 5 سنوات		05 – 15 سنة		من 16 – 25 سنة			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تواجه	جميعها	02	50	39	54.16	03	50	44	51.16
	نقص المعلومات	01	25	16	22.22	02	33.33	19	22.09
	تشتت المعلومات	00	00	13	18.05	00	00	13	15.11
	عدم ملائمة المعلومات	01	25	02	2.77	01	16.66	04	4.65
المجموع الجزئي الاول		04	50	70	97.22	06	100	80	93.02
لا تواجه		04	50	02	2.77	00	00	06	6.97
المجموع الجزئي الثاني		04	50	02	2.77	00	00	06	6.97
المجموع		08	%100	72	%100	06	%100	86	%100

الجدول رقم 07: يوضح علاقة مواجهة جمع المعلومات للمشاكل بالأقدمية في الوظيفة

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام قد مثلته عينة الدراسة التي ترى أنها تواجه مشاكل وعراقيل أثناء القيام بجمع المعلومات بغية اتخاذ القرارات وهذا بنسبة إجمالية تقدر بـ 93.02% مؤكدة لها الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 16 و 25 سنة بنسبة 100% ، ثاني إجابة بعد الاتجاه العام للجدول فهي للعينة التي ترى أنها لا تواجه مشاكل وعراقيل أثناء عملية جمع المعلومات وهذا بنسبة 06.97%، مثلتها الفئة التي تقل خبرتها في الوظيفة عن 05 سنوات بنسبة قدرت بـ 50 % لتليها الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها بين 05 و 15 سنة بنسبة 02.77% . إن عملية جمع المعلومات مرحلة مهمة في العمل الإداري وتزداد هذه الأهمية إذا ما ارتبطت بعنصر آخر أهم وهو اتخاذ القرارات الإدارية، " ازدادت أهمية القرار الإداري مع ازدياد حجم النشاط الذي تقوم به الأجهزة الإدارية، إذ يعتبر القرار الإداري أهم عناصر العملية الإدارية،" (السيد خليل هيكل، ص 04) وبما أن عملية جمع المعلومات من بين مراحل عملية اتخاذ القرارات فإنها تعد مرحلة بالغة الأهمية نظرا لما توفره من معطيات حول القضية المراد

معالجتها أو المشكلة المراد حلها، "إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا." (عبد الله رابح سرير، ص 61) أما إذا رجعنا للمعطيات التي لدينا فيمكن تفسيرها بكون الأغلبية من عينة الدراسة تواجه مشاكل وصعوبات في جمع المعلومات بسبب جملة من العوامل، منها المتصل بالعملية الاتصالية ومنها المرتبط بالجانب التنظيمي للمكتبة، فبالنسبة للعملية الاتصالية نجد أنه من مبادئ الاتصال كفاية المعلومات، بمعنى وصول القدر الكافي من المعلومات للمتلقي وهو في حالتنا هذه صانع القرار في المكتبة، من موظف أو رئيس مصلح وصولا إلى المدير العام شريطة أن تكون معلومات دقيقة وتحقق الغاية المطلوبة، في مقابل ذلك يستحسن تفادي الحشو والإطناب حتى لا يتم التشويش على جوهر الرسالة. (ناصر قاسيمي، 2011، ص 69) خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإحصائيات والتقارير التي لا تحتمل أي خطأ. إضافة إلى ضرورة تجزئة هذه المعلومات "إذ أن كثرة المعلومات المتناقلة وتزاحمها أثناء عملية الاتصال قد تشعر الفرد بالاضطراب." (عمر أحمد همشري، ص 206) بمعنى تنظيمها في دفعات لتصل إلى المستفيد منها، زيادة على ذلك ملائمتها مع الوضع القائم، فمثلا في المكتبة لا يعقل أن يعطي موظف في مصلحة المستخدمين لرئيسة المصلحة معلومات حول رصيد المكتبة وخصائصه لأنها لا تهمها لا من قريب ولا من بعيد (معن محمود عياصرة، 2015، ص 176) .كل المشاكل التي سبق ذكرها تشكل حاجزا يحول دون توفر الظروف الملائمة لجمع المعلومات لاتخاذ مختلف القرارات، وهي تواجه جميع الموظفين مهما كانت سنوات أقدميتهم.

7. نتائج الدراسة: من خلال استقراءنا لنتائج الجداول وتحليلها تحليلا منطقيا مبني على أسس علمية توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-عدد كبير من المسؤولين يشركون الموظفين العاملين تحت وصايتهم في مناقشة القرارات المتخذة من طرفهم وهذا ما يؤكده 91.86% من عينة الدراسة، ويرجع ذلك أساسا إلى مرونة تعامل المسؤولين مع الموظفين العاملين تحت وصايتهم.
-جل العاملين بالمكتبة الوطنية من المبحوثين لديهم القدرة على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات، وهذا ما تؤكده نسبة 84.88%، ويعود ذلك إلى التكوين المستمر الذي يخضع له الموظفين بالمكتبة على غرار الدورة التدريبية في مجال الاتصال الداخلي والتي تم إجراءها بين 08 و 15 ديسمبر 2015.
-معظم المستجوبين الذين لديهم القدرة على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات يرون أنها تساهم في اتخاذ القرارات بنسبة تقدر بـ 86.29%، وهذا يعد تأكيدا على قدرتهم المهنية والمعرفية في العمل، والأداء المتميز للبعض منهم.
-نادرا ما يتشاور المسؤولون مع موظفيهم بغية اتخاذ القرارات وهذا بنسبة 88.37% ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة القرارات المتخذة، فإذا كانت قرارات مستعجلة وحساسة يتوجب اتخاذها

دون إهدار الوقت وبالتالي استحالة الرجوع إلى الموظفين، والعمل بارتجالية في اتخاذ القرارات بهدف إيجاد حل للوضع القائم.

-تعد العوامل البشرية من أبرز العوامل المؤثرة على تشاور المسؤولين مع موظفيهم وهذا حسب 100% من عينة الدراسة التي ترى أنه نادرا ما يتم التشاور معهم، ويعود ذلك أساسا إلى ذهنيات بعض المسؤولين وتغلب النزعة التسلطية لهم على حساب الجانب المهني وهو ما يعد أمرا نفسيا بالدرجة الأولى.

-أكثر من نصف عينة الدراسة (ما يعادل 55.81%) من عينة الدراسة ترى أن المسؤولين يتحركون بشكل منهجي وسريع في مواجهة الأحداث، وهذا أمر طبيعي لارتباطه في بعض الحالات بظروف مهمة تستدعي السرعة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى أن من صفات القائد الجيد الحزم والسرعة في التصرف.

-أغلبية عينة الدراسة تواجه مشاكل وصعوبات في جمع المعلومات وهذا بنسبة 93.02% ويعود ذلك لجملة من العوامل، منها المتصل بالعملية الاتصالية ومنها بالجانب التنظيمي للمكتبة، خاصة ما تعلق بتوزيع المصالح حسب الهيكل التنظيمي الذي يعرض العملية الاتصالية في عديد الحالات إلى صعوبات كثيرة.

8. اقتراحات وتوصيات: لأجل تدارك النقائص السالفة الذكر ارتأينا اقتراح جملة من النقاط والتي يمكن الأخذ بها لعل أبرزها:

-الاستفادة من خبرات وتجارب المكتبات الوطنية العالمية الرائدة ومحاولة أقلمة نظم اتخاذ القرارات التي تعتمدها في المكتبة الوطنية الجزائرية.

-مراجعة القانون الأساسي للمكتبة الوطنية بما في ذلك الهيكل التنظيمي للمكتبة حتى يواكب التطورات الحاصلة في مجال المكتبات.

-السعي نحو تطبيق نظام آلي متكامل لتسيير المكتبة والاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرارات، إضافة إلى الطرق الإحصائية الكمية.

-اعتماد رزنامة مضبوطة للتكوين المستمر للعاملين بالمكتبة الوطنية من أجل مخرجات إدارة علمية ذات جودة.

-تعيين مدير عام معين بمرسوم تنفيذي، من أجل أن تكون له صلاحيات واسعة تمكنه من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالكفاءة المناسبة.

-اتخاذ جملة من القرارات الحساسة وذات الأهمية والتي لا يمكن الخوض فيها إلا إذا كان هنالك مدير عام يتمتع بكامل الصلاحيات التي يخولها له القانون من خلال تعيينه في منصبه بمرسوم تنفيذي على غرار العمل على اقتناء نظام تسيير آلي متكامل للمكتبة.

9. الخاتمة:

تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في المكتبة الوطنية الجزائرية من خلال ضمان سير المصالح المختلفة والوظائف التي تتم في كل المستويات الإدارية وخاصة المسؤولين منهم وفي

الوقت المناسب، غير أن نقص المعلومات التي تصل إلى أصحاب القرار من أبرز الصعوبات التي تواجههم، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسات في العصر الحديث، بحيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل وظروفه وإمكاناته وقيوده، وبما أن صحة القرار تبنى على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذه، فإن متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة ومصادر الحصول عليها، والعمل على جمعها وتحليلها وتحديثها باستمرار.

بدراستنا لموضوع اتخاذ القرارات في المكتبة الوطنية الجزائرية نكون قد سلطنا الضوء على جزء من العملية الإدارية في مؤسسة ظلت تعاني المشاكل والصعوبات، غير أن مثل هذه الدراسة ودراسات أخرى تصب في سياق تحسين واقع المكتبة الوطنية الجزائرية ويمكن أن تبين معالم خارطة طريق يتبعها القائمين على هذه المؤسسة سواء المسؤولين بها أو الوزارة الوصاية المتمثل في وزارة الثقافة، حتى يتم سد الثغرات والنهوض بالمكتبة لتصل لمصاف المكتبات الوطنية العالمية.

قائمة المراجع

1. أحمد بدر (1998)، مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات، دار المريخ، الرياض، السعودية.
2. أحمد يوسف دويدين (2014)، إدارة التغيير والسلوك التنظيمي Change : &Developing Organisation Management، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
3. التقرير السنوي لمصلحة التكوين بالمكتبة الوطنية الجزائرية لسنة 2016.
4. جمال الدين لعويسات (2005)، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
5. جواد مطلق؛ محمد، العطي (2015)، القرار الإداري السلبي وأحكام الطعن فيه دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
6. خالد قاشي (2017)، المعلومات التسويقية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. خليفة عبد العزيز عبد المنعم (2016)، الأسس العامة للقرارات الإدارية مقومات وعيوب القرار الإداري نفاذ وتنفيذ القرار الإداري وانقضاؤه، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر.
8. زياد حمد القطارنة (2016)، أساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. السميح عبد المحسن بن محمد (2009)، دراسات في الإدارة الجامعية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.
10. السيد خليل هيكل (1974)، القانون الإداري الأمريكي، مجلة العلوم الإدارية، (ع.1)
11. عبد الله رابح سرير (2011)، القرار الإداري، دار الأمة، الجزائر.

12. عمر أحمد همشري (2001)، الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر، الأردن.
13. مصطفى عليان ربحي وآخرون (2000)، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
14. معن محمود عياصرة ؛ أحمد محمد بني مروان (2015)، القيادة والرقابة والاتصال الإداري، ط.2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
15. مقابلة مع ثلجي، محمد مدير الاتصال والبحث بالمكتبة الوطنية الجزائرية بتاريخ 07 فيفري 2019 على الساعة العاشرة صباحا.
16. ناصر قاسيمي (2011)، الاتصال في المؤسسة: دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17. نواف القاضي راكان (2017)، أثر العوامل والأساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. Beatrice Kovacs (1990), The Decision-Making Process for Library Commections, Greenwood Press, London.
19. Boon, L.E ; &Kuriz. D.L (2002), Management ", 4 thed, MC Graw , Hill , Inc, Now , York.
20. Earnest A. Archer (1980), how to make decision**,** Management review American Management association, USA.
21. Lynn Kidman (2001), Developing Decision Makers, Innovative Print Communication Ltd, New Zealand.
22. Ronald, N tylor (1984), Behavior Decision Making, Glenview Illirois Scott Foresmen and Company, Chicago.

تحليل خطاب: معالجة القضية الفلسطينية من قبل الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية

د. سيدهادي برهاني، استاذ مساعد كلية الدراسات العالمية، جامعة طهران–ايران
أ.يوسف غرباوى، ماجستير الدراسات العالمية جامعة طهران–ايران
أ.سعاد سيلاوى، ماجستير الدراسات العالمية جامعة طهران–ايران

Persian-Speaking Foreign Media's Treatment of Israel/Palestine Question: A Discourse Analysis

Seyed Hadi Borhani, Assistant Professor, Faculty of World Studies, University of Tehran, Iran
Yousef Gharbavi, Master of World Studies, University Tehran, Iran
Soad silavi, Master of World Studies, University Tehran, Iran

ملخص: تُقَدِّم الدراسة تحليلًا نقديا لخطاب الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية في تغطية القضية الفلسطينية خلال شهر أيار/مايو 2018، مُمَثَّلًا بمصدرين خبريين هما، بي بي سي فارسي واذاعة فاردا. حيث استعانت الدراسة بمنهج تحليل المضمون على الضوء نظرية الأجندة أو الأولويات والتحليل النقدي للخطاب للتعرف على محددات تغطية الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية للقضية الفلسطينية وسياقاته عبر دراسة الخريطة المعجمية وإستخراج إحصاءات مسحية من مواقع هذه الوسائل الإعلام ية، كما تم تحليل الأساليب المستخدمة في صياغة الأخبار وشرح مجموعة من التقنيات ودلالات المصطلحات لتغطية الأحداث، وتناولت الدراسة أهداف هذه الوسائل الإعلام ية في تغطيتها بما في ذلك تحديد الصورة التي أرادت أن تقديمها عن طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال تحليل نماذج خبرية عن أهم الأحداث في العينة الزمنية للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن خطاب الإعلام الفارسي الأجنبي، حسب المصدرين المعنيين، لم يكن موضوعيا ومحايدا في تغطيته للقضية الفلسطينية وكان منحازا لطرف على حساب الطرف الآخر وهو الفلسطيني من خلال الاعتماد على المصادر والمعجم اللغوي الإسرائيلي متبنية الرواية الإسرائيلية في سرد الأحداث. وهو ما يفسر وجود إطار متبع لهذه الوسائل الإعلام في التغطية الإعلام ية؛ حيث قامت هذه الوسائل بالتركيز على إيجابيات أحد اطراف النزاع وإهمالها في عند الطرف المقابل، في الوقت التي سعت إلى تقديم صورة عن الحقائق على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الخطاب النقدي، الإعلام الفارسي، القضية الفلسطينية.

Abstract: The study engages in a critical analysis of the Persian-language foreign media discourse on the Israel/Palestine question. The study employs the content analysis, as the main method, in an analysis that is informed, theoretically, by the agenda theory and critical analysis of the speech. This analysis is conducted with a view to identify the determinants of foreign media coverage in Persian language - represented by two news sources, the BBC Farsi and Radio Farda - and its contexts through examination of the lexical map and survey statistics extracted from the virtual sites of these media outlets. It also analyses techniques and terminology used to cover the relevant events. The study examines the objectives of these media outlets in their coverage, including identifying the image they try to present of both sides of the Israeli-Palestinian conflict, by analyzing news samples of the most relevant events during the sample time of the study i.e. May 2018.

The analysis of the sample, in this study, does not support that Persian-language foreign media discourse is balanced and neutral in its treatment of the Israel/Palestine question, favoring one party at the expense of the other, the Palestinian, by relying on the sources of the Israeli dictionaries and lexicon as well as adopting the Israeli narrative in reciting the events. This bias can suggest the existence of an ideological/political framework in the media coverage, where they tend to produce, alsmost, only positive notions of one party to the conflict while adopting a different tendency towards the other.

Keywords: critical discourse, Persian media, Palestinian cause.

المقدمة:

أدركت الأنظمة والقيادات السياسية أهمية الإعلام وتأثيره على سير الأحداث في العالم في العصر الحديث مطلع القرن الماضي فجاء الاهتمام بهذا الحقل على قدر دوره في المجتمعات ولقد تم إنشاء شريكات إعلامية ضخمة توازي ميزانيتها ميزانية دول بأكملها والهدف منها هو الهيمنة على الرأي العام العالمي ورسم الصورة النمطية التي تخدم مصالح أصحابها في أذهان الجماهير، فمن الأنظمة التي اهتمت بصياغة الرأي العام العالمي منذ عقود هي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي كانت مشاريعها عابرة لحدودها الجغرافية وكانت تتعامل مع مختلف الشعوب في مختلف القارات لذا قامت بإنشاء منصات إعلامية مطبوعة وصوتية ومرئية وذلك بغية صياغة خطاب يتلائم مع أهدافها في العالم.

وقد تركت المشاريع التي تبنتها الدول الكبرى في القرن الماضي أزمات أثرت على مصير حياة الملايين من البشر ولا يزال العالم يدفع ضريبة تبعات هذه المشاريع وقد أصبحت تؤثر على العلاقات الدولية بشكل كبير فوصلت إلى مرحلة متقدمة من التعقيد حيث بات من الصعب إيجاد حل نهائي لها. فمن هذه المشاريع هو مشروع إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين من قبل المنظمة الصهيونية العالمية بداية مطلع القرن المنصرم والتي رعت بريطانيا هذا المشروع فكان تحت إشرافها وبطبيعة الحال كان الإعلام حاضرا لتصوير هذا المشروع وشارك بدوره في تكوين عقلية تتقبل هذا المشروع لدى شعوب المنطقة.

إن التنوع القومي والإثني في منطقة الشرق الأوسط دفع بأصحاب المشاريع من الدول الكبرى بإنشاء محطات إعلامية متعددة اللغات فكان منها العربية والفارسية و... التي غطت ولا تزال تغطي القضايا المصيرية ذات أهمية إقليمية ودولية. ومن هذه القضايا التي شغلت الرأي العام العالمي هي القضية الفلسطينية التي تتصدر العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام بشكل يومي، فمن هنا تأتي أهمية الدراسات الإعلام ية المتعلقة بالعلوم السياسة وبالخطاب الإعلام ي لوسائل الإعلام التي أُنشئت لهذا الغرض وما لها من أثر على سير الأحداث وتغيير الموازنات في الصراعات القائمة، و من بين هذه الوسائل الإعلام ية تلك الناطقة بالفارسية التي لها جمهور كبير في العالم حيث يفوق المتحدثون بهذه اللغة 100 مليون نسمة في عدد من البلدان من بينها إيران التي تعتبر أحد أكبر الدول في منطقة الشرق الأوسط ولها علاقة وثيقة بالقضايا الاقليمية منها القضية الفلسطينية، لذا آثرنا إختيار دراسة الأخبار المكتوبة لبعض من هذه الوسائل الإعلام ية الناطقة بالفارسية كـ(بي بي سي فارسي و اذاعة فاردا) تجاه هذه القضية المصيرية في العالم. هذا الاختيار يأتي من موقع و أهمية قوتين عالميتين، بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية، في الشرق الأوسط و تاثيرهما الافت علي مصير القضايا في المنطقة. وقد إهتم الإعلام الناطق بالفارسية بالقضية الفلسطينية، وفرد لها مساحات واسعة في التغطيات اليومية، حيث يغطي هذا الإعلام بعض الموضوعات في القضية الفلسطينية ويتغافل عن بعض آخر وقد يعتمد على مصادر بعينها دون أخرى وهذا الأمر يجعل من تغطيتها في إطار معين وتوجه خطاب خاص من شانه ان يخدم طرفا على حساب آخر في هذا الصراع المتجدد.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل خطاب بعض وسائل الإعلام الأجنبي الناطق باللغة الفارسية نحو القضية الفلسطينية للكشف عن المسارات المتبعة من قبل هذه الوسائل الإعلام ية لتغطية الأحداث المتعلقة بالشأن الفلسطيني و"الاسرائيلي"، والوقوف على أوجه الاتفاق، والاختلاف المتعلقة بهذه القضية، وتحليل مضمون الأخبار والتقارير لتبين الهدف المنشود لهذه الوسائل الإعلام ية، من خلال رصد بعض فئات من انتاجاتها أو ما تنقله عن باقي المصادر. في ضوء مشكلة الدراسة، وأهدافها تم بلورة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو: كيف يتناول الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية القضية الفلسطينية؟

بالنسبة إلى منهج البحث، تم الاعتماد في هذا البحث على نظرية وضع الأجندة أو ترتيب الأولويات التي تعرف بـ (The Agenda - Setting Theory)، وقد تم اختيارها لأنها الأنسب لدراستنا إذ أنها تتوافق مع ما نسعى إليه في هذه الدراسة من خلال تحليل مجتمع الدراسة والعينة

لها، و تهتم الدراسات التي تجرى وفق نظرية وضع الأجندة بترتيب القضايا والموضوعات في الوسيلة الإعلام ية ومدى التركيز عليها وإبرازها من حيث الإهتمام وايصالها إلى الجمهور، وهذا الأمر يبين أهميتها في هذا الحقل، لذا شبه كوسيكى[1] وهو من أفضل المناهج لتحليل الأخبار (حمادة بسيوني، 2008، ص 181)،«دراسات وضع الأجندة بمستوياتها المختلفة بالقشرة الخارجية للموضوع التي تحوي بداخلها ما هو أكثر قيمة وأهمية قاصدة دراسات الأطر الإعلام ية»،(انتصار سالم، 2009م:ص85). والأجندة الإعلام ية «نقصد بها قدرة المواد الإخبارية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة على معرفة وتحديد القضايا المهمة خلال فترة زمنية معينة»،(ليلى بولكعيبات،2012م:ص105). وأحد التعاريف النظرية تقول،«العملية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات التي تقدم الأخبار والمعلومات باختيار أو التأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة لتغطيتها دون أخرى، ومعالجة هذه القضايا وتناولها بالكيفية التي تعكس اهتمامات هذه المؤسسات وأولويات المسئولين الحكوميين ومتخذي القرار والصفوة»،(وسام نصر،2003، ص3).

وفيما يخص تحليل خطاب للتغطية الإعلام ية كانت نظرية تحليل الخطاب النقدي منهج نورمان فاركلوف هي الأنسب في تحليل محتوى مواد مجتمع الدراسة والعينات اذ يعتبر منهج تحليل الخطاب من المناهج الفعالة في علوم اللغة والإتصال والإعلام والإجتماع فهو يعالج العلاقة بين اللغة والقوة والسلطة وتأثيرها على المجتمعات ومن خلاله يمكن الوقوف على أسباب ودواعي إستخدام اللغة والإعلام لصناعة الإيدئولوجيات وبثها للجماهير، فضلا عن تبيين وتفسير الأساليب المستخدمة في عملية أدلجة اللغة والإعلام . وكانت بدايات توظيف منهج تحليل الخطاب محدودة بأمور توصيفية تهدف إلى التعرف على الأيديولوجية والجوانب الفكرية التي تشكل الخطاب، غير أن «منهج تحليل الخطاب تطور فيما بعد ليشمل أيضا الجوانب الظاهرة والكامنة في الخطاب وما توحي به من دلالات ومعاني، ورصد الحجج والبراهين، وتحليل القوى الفاعلة وغير ذلک من الأساليب التي تمكن من بلورة صورة عميقة وشاملة عن الخطاب»،(عبدالعزيز بركات، 2009م: ص3-4) فقد تعددت الدلالات والمفاهيم الخاصة بالخطاب بتعدد مجالات الدارسين وتخصصاتهم؛ مما أدى إلى فرض كل حقل معرفي مسلماته وإشكالياته على المفهوم،(عبدالله أحمد، 2017).

لقد عالجت العديد من الدراسات العربية وغير العربية موضوع الإعلام تجاه القضية الفلسطينية ومقارنتها مع بعضها البعض للوقوف على ماهية السياسات والايديولوجيات التي تحرك هذه القنوات ووسائل الإعلام سواء كانت محلية أو دولية، منها دراسة جامعية عنوانها "دور الإعلام الصيني في القضية الفلسطينية 2001- 2016"، التي نال عنها الباحث أسامة زايد درجة الماجستير في الإعلام من جامعة الزقازيق المصرية. حيث سعى أسامة زايد، في أطروحته، إلى معالجة كيفية تناول الإعلام الصيني للقضية الفلسطينية بوجه عام، وقضايا المعنية والتي تشمل؛ حل الدولتين والقدس والمستوطنات واللاجئين، سواء من خلال وسائل الإعلام المقروءة أو

[1]- Kosicki

المسموعة أو المرئية (أسامه زايد، 2018). دراسة اخري، "المعالجة الإعلام ية للقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام الكويتية"، تناول المعالجة الإعلام ية للقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام الكويتية الراديو والتلفزيون والصحافة، من خلال تحليل مضمون لعدد من نشرات الأخبار في الراديو والتلفزيون، (حسين أبوشنب،1986م). قام فاروق صالح في "معالجة صحيفة لوموند الفرنسية لتطورات قضية السلام العربي الإسرائيلي" (١٩٩٩) إلي التعرف على كيفية معالجة صحيفة لوموند الفرنسية لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وأسلوب دراسة الحالة، والأسلوب المسحي، بهدف جمع المعلومات، وخلصت الدراسة إلي أن صحيفة لوموند قد رافقت عملية السلام وأيدته بصورة كبيرة، باعتباره يضع نهاية لأطول صراع في القرن العشرين. هناك عدد أخر من البحوث و التحقيقات العلمية في هذا المجال (راجية قنديل،1976; نجوى حسين خليل، 1979; أحمد النجار،1997; Modin- Joanne-B، 1987) و لكن وبعد التنقيب في الدراسات الإيرانية لم نعثر على دراسة تقيم واقع الإعلام الفارسي تجاه القضية الفلسطينية ناهيك عن عقد مقارنة بينه وبين الإعلام الفارسي الذي يبث من خارج إيران.

هذا البحث يسعى إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي، عن طريق تحليلين، الكمي و الكيفي، في قسمين المقبلين من المقالة وهما سمات محتوي القضية الفلسطينية، كقسم الأول من المقالة، الذي يتطرق إلى أهم نتائج البيانات الإحصائية في محتوى الموضوعات التي تناولتها وسائل الإعلام محل الدراسة والقسم الثاني والأخير، وهو تحليل الخطاب (الإعلام ي)، يشتمل على تحليلين لموضوعين معنيين: "مسيرات العودة" و "نقل السفارة الأمريكية إلى القدس". وأما "النتيجة" فتكون محصلة هذا البحث والنتائج التي يتم التوصل إليها بالإضافة إلى اشارات وتوضيحات مقتضبة تنبع من تحليلات الباحث.

1- سمات محتوى القضية الفلسطينية في وسائل الإعلام محل الدراسة

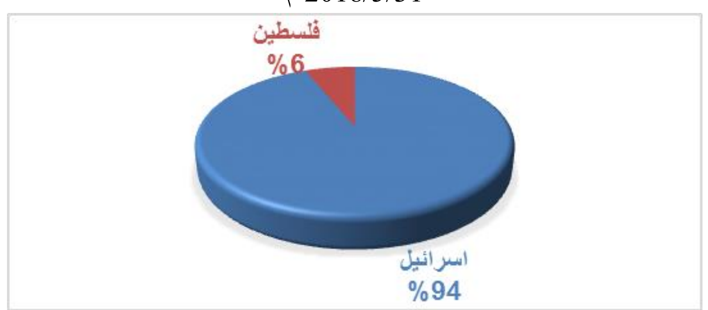
في هذا الجزء نتطرق إلى أهم نتائج البيانات الإحصائية في محتوى الموضوعات التي تناولتها وسائل الإعلام محل الدراسة في المدة ما بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م؛ وذلك للوقوف على أهم خصائص هذه الوسائل الإعلامية وتبيين وتوضيح موقفها تجاه القضية الفلسطينية وكذلك من أجل تحليل الخطاب في ما هو قادم نحتاج إلى معلومات تمهد الأرضية التي نستند إليها في تحليل المضمون لهذه المصادر الإعلامية. فضلا عن الخطاب الإعلام ي الأول الذي يمكن أن نستخلصه من هذه الرسوم والبيانات والذي من شأنه أن يرسم العقيدة الجماهيرية التي تم توجيهها حول القضية في أذهان متابعيها، وبالتي الاطلاع على كيفية صياغة الرأي العام الفارسي وتشكيله تجاه هذه القضية المصيرية في المنطقة والعالم.

ولجأت الدراسة للاعتماد تحليل المضمون لمعالجة البيانات الإحصائية التي توصلت إليها، ويعرض هذا المبحث نتائج فئات الموضوعات ومصادر وسائل الإعلام محل الدراسة، وهي على النحو الآتي: **أولا:** توزيع الموضوعات والنسب المئوية في وسائل الإعلام محل الدراسة. **ثانيا:** توزيع المصادر والنسب المئوية في وسائل الإعلام محل الدراسة.

إن الخطاب العام لوسائل الإعلام محل الدراسة تجاه القضية الفلسطينية تظهر النسب المئوية للتغطية التي شغلت هذه الوسائل في الأعوام الماضية من خلال المسح الكلي في المواقع التابعة لهذه الوسائل تبين لنا حجم التغطية لكلا الشأنين الفلسطيني و"الاسرائيلي" إن صح التعبير. وقد عمدت هذه الوسائل الإعلام ية إلى استخدام الدعاية والترويج لطرف على حساب الطرف آخر وهذا مخالف لقواعد ونظم التغطية الإعلام ية تجاه قضية تهم الرأي العالم العربي والعالمي.

وفيما يلي استعراض لبعض الرسوم البيانية لهذه الوسائل الإعلام ية التي مارست التغطية للأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية لكن بداية وقبل كل شيء كان علينا أن نبين مدى إهتمام وسائل الإعلام محل الدراسة بالشأنين الفلسطيني و"الإسرائيلي" من القضية الفلسطينية حتى تتكون لدينا خلفية عن مدى إهتمام هذه الوسائل بجوانب الصراع، وعلى هذه الأساس نستطيع أن نحصل على إستنتاجات مبدئية حول الصورة التي تسعى هذه الوسائل إلى إيصالها للعالم، وأما المعيار الذي اتبعناه في تمييز التغطية للشأنين الفلسطيني والإسرائيلي هو أن يكون أصل الخبر متعلق بذلك الشأن وأن يخلو الخبر من صلات أخرى تتعلق بالشأن الآخر، فالمخططات أدناه تبين النسب المئوية لتغطية القضية الفلسطينية التي لوحظت في نشاط هذه الوسائل الإعلام ية على مواقعها للفترة ما بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م؛ وهي كالآتي:

رسم بياني 1-1 يوضح النسب المئوية لتغطية قناة "بي‌بي‌سي فارسي" للفترة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



رسم بياني 2-2 يوضح النسب المئوية لتغطية اذاعة "راديو فاردا" للفترة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



1-1- توزيع الموضوعات والنسب المئوية في وسائل الإعلام محل الدراسة

توضح الدراسة في هذا الجزء مدى اهتمام الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية بتناول القضية الفلسطينية، عن طريق نتائج العدد الإجمالي لموضوعات والنسبة المئوية لهذه القضية في وسائل الإعلام محل الدراسة بشكل كامل، وكذلك مدى اهتمام كل وسيلة إعلامية على حدة من حيث عدد الموضوعات والنسبة المئوية التي تناولت القضية الفلسطينية، ومن خلال المسح الذي قمنا به وسائل الإعلام محل الدراسة في المدة ما بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م؛ ومن ثم حصر جميع الموضوعات الواردة وسائل الإعلام محل الدراسة التي جاءت في إطار القضية الفلسطينية، سواء أكانت موادَّ خبرية أم تحليلية، أم تفسيرية، أم استقصائية. وفيما يلي عرضها بالتفصيل إجمالي عدد الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام محل الدراسة:

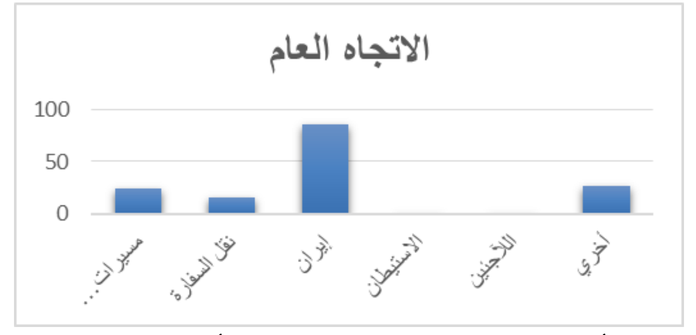
الجدول رقم 1-2 - عدد الأخبار والنسب المئوية لتغطية وسائل الإعلام محل الدراسة من2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م

اسم المصدر	مسيرات العودة	نقل السفارة	ايــران	الاستيطان	اللاجئين	أخرى
بي‌بي‌سي فارسي	10	9	24	1	0	16
النسبة	16.67%	15%	40%	1.67%	%0	26.67%
راديـــو فــــاردا	14	7	35	0	0	11
النسبة	20.9%	10.45%	52.24%	%0	%0	16.42%
الاتجاه العام	24	16	58	1	0	27
مجموع النسبة	19.05%	12.7%	46.03%	0.79%	%0	21.43%

تشير بيانات الجدول السابق إلى النتائج الآتية:

أ. الاتجاه العام لوسائل الإعلام محل الدراسة

رسم بياني 3-2 يوضح النسب المئوية لمواضيع التغطية الخبرية لوسائل الإعلام محل الدراسة للفتـرة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



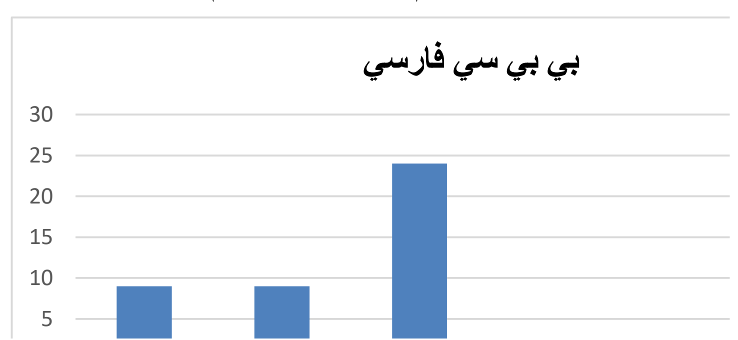
جاء موضوع إيران والأخبار المتعلقة بإسرائيل في المرتبة الأولى في تغطية المتعلقة بالقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام محل الدراسة بواقع 58 تكراراً وبنسبة 46.03%، وجاء في المرتبة الثانية المواضيع العامة غير التي تم اختيارها بواقع 27 تكراراً وبنسبة 21.43%، تلاه في المرتبة الثالثة موضوع مسيرات العودة بواقع 24 تكراراً وبنسبة 19.05%، وفي المرتبة الرابعة فقد جاء موضوع نقل السفارة الى الأمريكية الى القدس بواقع 16 تكرارا وبنسبة

12.7%، ولم تبرز أي نسبة لفئة الاستيطان واللاجئين إلا تكرار واحد للاستيطان في هذه التغطية بواقع تكرار واحد ونسبة 0.79%، في وسائل الإعلام محل الدراسة.

ب: على مستوى كل وسيلة الإعلام ية على حدة

بي بي سي فارسي: جاء موضوع إيران والأخبار المتعلقة بإسرائيل في المرتبة الأولى للقضايا التي اهتمت بها بي بي سي فارسي بواقع 24 تكراراً وبنسبة 40%، وجاء في المرتبة الثانية الموضوعات العامة غير التي اخترناها "الأخرى" بواقع 16 تكراراً وبنسبة 26.67%، ثم جاء في المرتبة الثالثة موضوع مسيرات العودة بواقع 10 تكراراً وبنسبة 16.67%، جاء في المرتبة الرابعة موضوع نقل السفارة الأمريكية بواقع 9 تكرارات وبنسبة 15%، ثم في المرتبة الخامسة فقد جاء موضوع الاستيطان بواقع 1 تكرارات وبنسبة 1.67%، ولم تبرز أي نسبة لفئة اللاجئين في بي بي سي.

رسم بياني 4-2 يوضح النسب المئوية لمواضيع التغطية الخبرية في بي بي سي فارسي للفترة بين /2018/5 م وحتى 2018/5/31 م



راديـــو فـــاردا: جاء موضوع إيران والأخبار المتعلقة بإسرائيل في المرتبة الأولى للقضايا التي اهتمت بها راديـــو فـــاردا بواقع 35 تكراراً وبنسبة 52.24%، وجاء في المرتبة الثانية الموضوعات موضوع مسيرات العودة بواقع 14 تكراراً وبنسبة 20.9%، تلاه في المرتبة الثالثة الموضوعات العامة غير التي اخترناها "الأخرى" بواقع 11 تكراراً وبنسبة 16.42%، وموضوع نقل السفارة الى الأمريكية الى القدس بواقع 7 تكرارات وبنسبة 10.45% في المرتبة الرابعة، ولم تبرز أي نسبة لفئة الاستيطان واللاجئين، في راديو فاردا.

رسم بياني 5-2 يوضح النسب المئوية لمواضيع التغطية الخبرية في إذاعة فاردا للفترة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



2-1- توزيع المصادر والنسب المئوية في وسائل الإعلام محل الدراسة

تبين الدراسة في هذا الجزء نسبة المصادر التي يعتمد عليها الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية في تغطيته للقضية الفلسطينية، عن طريق نتائج العدد الإجمالي للمصادر والنسبة المئوية لها، وكذلك مدى اهتمام كل وسيلة إعلامية على حدة من حيث عدد المصادر والنسبة المئوية التي تم الاعتماد عليها في الخطاب الإعلام ي، فمن خلال المسح الذي قمنا به لوسائل الإعلام محل الدراسة في المدة ما بين2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م ومن ثم حصر جميع المصادر التي اعتمدت عليها في تغطية القضية الفلسطينية، حيث تم تقسيم إلى مصادر إلى عدة خيارات منها التغطية من خلال المراسل التابع لهذه الوسائل الإعلام ية أو أنها مصادر إسرائيلية أو فلسطينية الخ... وفيما يلي عرضها بالتفصيل إجمالي عدد المصادر التي اعتمدت عليه وسائل الإعلام محل الدراسة في تغطية القضية الفلسطينية:

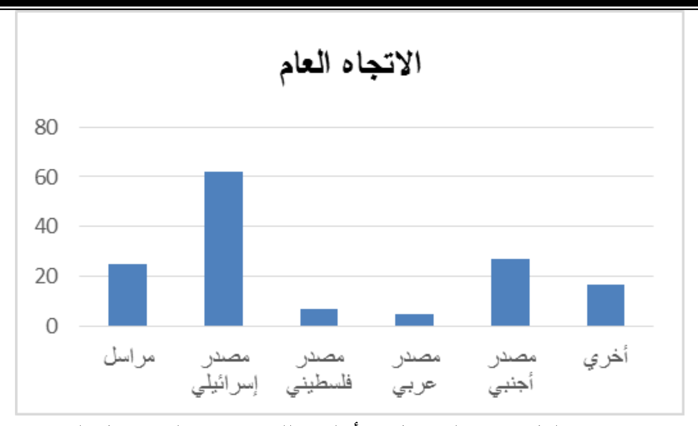
الجدول رقم 2-2 - عدد المصادر والنسب المئوية لتغطية وسائل الإعلام محل الدراسة من 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م

اسم المصدر	مراسل	مصدر اسرائيلي	مصدر فلسطيني	مصدر عربي	مصدر أجنبي	أخرى
بي‌بي‌سي فارسي	11	27	3	3	14	7
النسبة	16.42%	40.3%	4.48%	4.48%	20.9%	10.45%
راديـــو فــــاردا	14	35	4	2	13	10
النسبة	18.42%	46.05%	5.26%	2.63%	17.11%	13.16%
الاتجاه العام	25	62	7	5	27	17
مجموع النسبة	17.48%	43.36%	4.9%	3.5%	18.88%	11.89%

تشير بيانات الجدول السابق إلى النتائج الآتية:

أ. الاتجاه العام لوسائل الإعلام محل الدراسة

رسم بياني 6-2 يوضح النسب المئوية لمصادر التغطية الخبرية لوسائل الإعلام محل الدراسة للفترة 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م

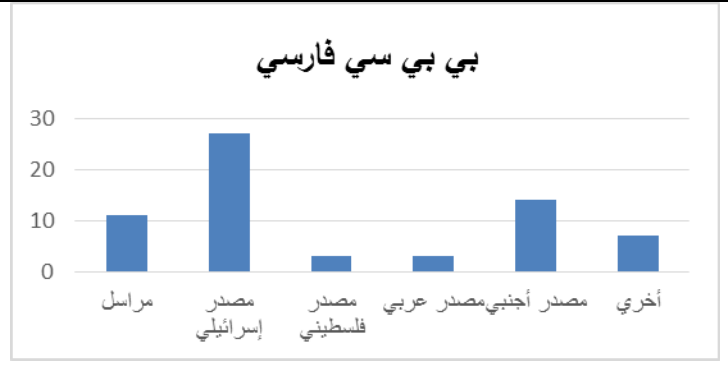


جاءت المصادر الإسرائيلية في المرتبة الأولى للمصادر الصحفية لموضوعات القضية الفلسطينية في وسائل الإعلام محل الدراسة بواقع 62 تكراراً وبنسبة 43.36%، وجاءت المصادر الخاصة بوسائل الإعلام "المراسل" بالمرتبة الثانية بواقع 25 تكراراً وبنسبة 17.48%، وجاءت المصادر الأجنبية في المرتبة الثالثة بواقع 27 تكراراً وبنسبة 88%.18، وجاءت متعددة المصادر "الأخرى" في المرتبة الرابعة بواقع 17 تكراراً وبنسبة 89%.11، وجاءت المصادر الفسطينية في المرتبة الخامسة بواقع 7 تكراراً وبنسبة 4.9%، في النهاية جاءت المصادر العربية بالمرتبة السادسة بواقع 5 تكراراً وبنسبة 3.5%، وهذه النسب تعكس التوجه العام لوسائل الإعلام محل الدراسة في خطابها الإعلام ي تجاه القضية الفلسطينية.

ب. على مستوى كل وسيلة الإعلام ية على حدة

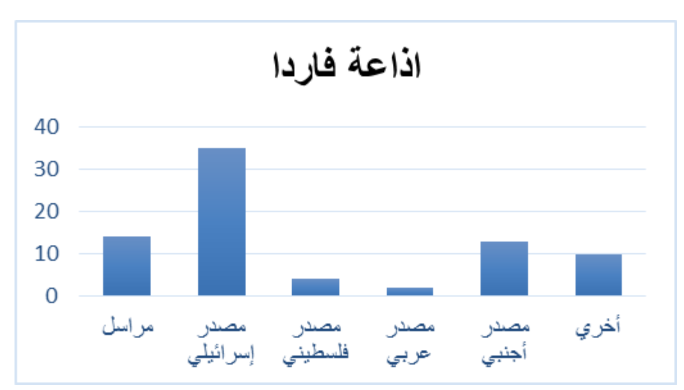
بي بي سي فارسي: جاءت المصادر الإسرائيلية في المرتبة الأولى للمصادر التي اهتمت بها بي بي سي فارسي بواقع 27 تكراراً وبنسبة 41%، وجاءت المصادر الأجنبية في المرتبة الثانية بواقع 14 تكراراً وبنسبة 21%، أما المصادر الخاصة بها "المراسل" فجاءت في المرتبة الثالثة بواقع 7 تكراراً وبنسبة 17%، وجاءت متعددة المصادر "الأخرى" في المرتبة الرابعة بواقع 7 تكراراً وبنسبة 11%، وجاءت كل من المصادر الفلسطينية والعربية في المرتبة الخامسة بواقع 5 تكراراً وبنسبة 5%، لكل منهما في الترتيب.

رسم بياني 7-2 يوضح النسب المئوية لمصادر التغطية الخبرية في بي بي سي فارسي للفتـرة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



راديـــو فـــاردا: جاءت المصادر الإسرائيلية في المرتبة الأولى للمصادر التي اهتمت بها اذاعة راديو فاردا بواقع 35 تكراراً وبنسبة 45%، وجاءت المصادر الخاصة بها "المراسل" في المرتبة الثانية بواقع 14 تكراراً وبنسبة 18%، وجاءت المصادر الأجنبية في المرتبة الثالثة بواقع 13 تكراراً وبنسبة 17%، أما متعددة المصادر "الأخرى" فجاءت في المرتبة الرابعة بواقع 10 تكراراً وبنسبة 13.68%، وجاءت المصادر الفلسطينية في المرتبة الخامسة بواقع 4 تكراراً وبنسبة 5%، وفي ذيل المصادر جاءت المصادر العربية في المرتبة السادسة بواقع 2 تكرارا وبنسبة 3%.

رسم بياني 8-2 يوضح النسب المئوية لمصادر التغطية الخبرية في إذاعة فاردا للفتـرة بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م



2-الخطاب الإعلام ي تجاه القضية الفلسطينية:

ان أهمية دراسة الخطاب الإعلام ي لوسائل الإعلام الناطقة بالفارسية خارج إيران والتي تهتم بالقضايا المصيرية لشعوب المنطقة ضروري من أجل فهم سياسات الأنظمة التي تسيطر على العديد من الملفات الشائكة منذ عقود وذلك يساعدنا على فهم إستمرارة هذه الملفات وبقاءها دون حلول، لأن هذه الأنظمة لا تنطلق من مبادئ أصحاب القضايا بل قد تكون في الاتجاه المعاكس لها

وهي تدعي الحياد فبالتالي تأثر على مجتمعات المنطقة وتغير القناعات مع مرور الزمان لتتماشى مع أجندتها ولتصبح سياساتها مقبولة لدى الرأي العام، لذا تسعى هذه الدراسة في هذا الجزء، بعد أن ناقشنا المعلومات التعريفية والإحصائية والتاريخية عن وسائل الإعلام محل الدراسة، إلى تسليط الضوء على الخطاب الذي تتبناه كل من (بي بي سي فارسي وإذاعة راديو فاردا) تجاه القضية الفلسطينية وعلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المحطات في الشعوب الناطقة بالغة الفارسية، وإثبات موقف الجهات التي تقف خلفها من تأييد ومساندة لطرف على حساب الطرف الآخر حتى تبلغ مرحلة المناصرة له في الصراع، ويوضح هذا الفصل كيفية تناول وسائل الإعلام الفارسية في الخارج لهذا الصراع، بالتركيز على الفترة الدراسة ما بين 2018/5/1 م وحتى 2018/5/31 م، "وذلك بعد المرور على أحداث النصف الأول من عام 2018 فقد كان شهر أيار/مايو حافل بالأحداث التاريخية التي سلجها تاريخ هذا الصراع القديم الجديد، حيث اتجهت أغلب تغطيات الوكالات الإخبارية العالمية إلى فلسطين، وانشغلت بالتحاليل اليومية عن الأحداث هناك، وأهم الأحداث التي يمكن الإشارة إليها في تلك الفترة هي أحداث "مسيرات العودة" وتصاعد الاشتباكات بين "الفلسطينين والجيش الإسرائيلي" وقضية "نقل السفارة الأمريكية" من تل أبيب إلى مدينة القدس، مما أدى إلى عودة القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية والإقليمية، بعد أن غيبتها أحداث "الربيع العربي" خلال الأعوام الماضية.

وعن تعريف الخطاب الإعلام ي قيل «مجموعة الأنشطة الإعلام ية التواصلية الجماهيرية: التقارير الإخبارية، والافتتاحيات، والبرامج التلفزية، والمواد الإذاعية، وغيرها من الخطابات النوعية»،(بشير ابريز،2015، ص87). حيث يعالج تحليل الخطاب التعابير اللغوية في المحتوى فيقوم بوصفها وشرحها، بالإضافة إلى أنّ تحليل الخطاب يدرس الدلالات في النص وصولا إلى الغاية التي يبتغيها الخطاب المطروح، وذلك عن طريق التعرّف على ما يتضمنه المحتوى أو المادة من إشارات أيدئولوجية وافتراضات فكريّة، فالهدف من تحليل الخطاب هو معرفة الرسائل في الخطاب ومعرفة مقاصده وأهدافه، من خلال الاستنباط والتفكير حول المادة الإعلام ية والظروف التي نشأت فيها. وقد عرف "سفرين" تحليل الخطاب على «أنه الفن الذي يدرس اللغة باعتبارها نشاطا راسيا في مقام ومنتجا لوحدات تتجاوز الجمل باعتبارها استعمالا للغة لغايات اجتماعية تعبيرية»،(دومنيك منغنو، شارودو باتريك،2008، ص44). ويعد تحليل الخطاب مدخلا منهجيا هاما لدراسة وتحليل الرسالة بصورها المختلفة بما في ذلك النصوص المكتوبة والمنطوقة (كالتحليلات والتعليقات الإخبارية، الأحاديث المباشرة، المقال الصحفي... الخ)، و«يفترض تحليل الخطاب أي جزء من أجزاء الخطاب يسهم في تقديم جانب معين من صورة العالم أو الواقع، ويعكس أفكارا معينة، أو يعبر عن علاقة من نوع ما بين الأطراف المشاركة في الخطاب، ومن خلال التحليل يمكن رصد أساليب الخطاب في التعبير عن صورة العالم وما يقع به من أحداث وما يشتمل عليه من علاقات متشابكة، كما يمكن رصد الأفكار الرئيسية والفرعية التي يتضمنها»،(عبدالعزيز بركات، 2013، ص304).

2-1 مسيرات العودة:

خرج الفلسطينيون في غزة باستمرار في أيام جُمعٍ متتالية ما يقارب الشهر والنصف حتى 15 من مايو/أيار 2018؛ حيث تحل ذكرى النكبة في هذا اليوم. وقامت وسائل الإعلام العالمية بتغطية هذا الحدث الذي بات يتصدر أكبر المنصات الإعلام ية في العالم. وبدورها قامت وسائل الإعلام الفارسية فى الخارج بتغطية هذا الحدث الأسبوعي الذي يخلف كل جمعة العشرات من الفلسطينيين ما بين قتيل وجريح، لكن كما هو واضح من خلال التحليل الإحصائي الذي أُجري على هذه المنصات الإعلام ية في الفصل السابق تبين أن التغطية لا ترقى إلى الحدث من حيث الكَم والكيف؛ حيث قدمت المصادر صورة مغايرة لواقع الأحداث وانحازت إلى الجانب الإسرائيلي على حساب الحقيقة ومبدأ الحياد في التغطية الموضوعية للأحداث.

والإعلام الناطق بالفارسية في الغرب عندما يتناول موضوع "مسيرات العودة" على منصاته، عادةً يكون الخبر إما خليفة لخبرٍ يتعلق بأحداث تخص حركات الفلسطينية، أو يكون الخبر ضمن إطار الرواية والرؤية ‘‘الإسرائيلية’’؛ وذلك من أجل الربط بين الأحداث وتوجيه المسئولية تجاه طرف آخر وإسقاطها عن الجيش الإسرائيلي. وهنا نأتي بنماذج من تغطية بعض هذه المنصات الإخبارية لمسيرات العودة في شهر أيار/ مايو من عام 2018.

أ. بي بي سي فارسي: عنونت قناة بي بي سي فارسي في موقعها في 27 من أيار/مايو خبرا حول مسيرات العودة، وجاء كالتالي: "مقتل فلسطينيين اثنين على حدود غزة". وقناة بي بي سي عادة ما تكون مصادرها في الأحداث التي تتعلق بالقضية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي فقط، سيما الأحداث المتعلقة بالاشتباك بين الطرفين، فيكون المصدر هو الجيش الإسرائيلي. ولذلك يكون تبنّي الرواية الإسرائيلية من أهم وأبرز الإشكاليات في مصداقية مثل هذه المحطات الإخبارية. والأمر الآخر الذي يمكن مشاهدته في هذا الخبر هو حذف الفاعل في العنوان، وحذف الفاعل أو فصله عن الفعل قد يؤدي إلى حجب أو تخفيف أثر الفعل من قبل الفاعل والظرف الذي وقع فيه الحدث. تقول في أحد أخبارها:

« **دو فلسطینی در مرز غزه کشته شدند**

مقامات اسرائیلی در غزه می‌گویند زمانی که تانک‌های اسرائیلی در جنوب غزه به مواضع گروههای مسلح فلسطینی آتش گشودند، دو فلسطینی کشته شدند. /این حادثه در نزدیکی شهر رفح رخ داد ./ ارتش اسرائیل گفت بعد از اینکه سربازان متوجه یک وسیله انفجاری نزدیک مرز شدند تانک شروع به شلیک کرد./ همچنین شنبه شب (۲۶ مه) ، نیروی هوایی اسرائیل یکسری حملات هوایی بر مواضع حماس در جنوب غزه انجام داد./ این حمله هوایی در پاسخ به حمله کوچکی بود که فلسطینی‌ها در مرز انجام دادند. آنها سپس به غزه بازگشتند.» ،(http://www.bbc.com/persian/world-44270133).

نشاهد أن معد الخبر ينبري بعد العنوان مباشرة للتبرير حيث يشرح أن الدبابات الإسرائيلية فتحت النار على مواقع للفصائل المسلحة الفلسطينية بعد اكتشافها لجهاز متفجر على مقربة من الحدود. ويحاول الخبر أن يبين بأن إسرائيل ملتزمة بقوانين الاشتباك حيث لا ترغب بسقوط مدنيين في

المواجهات، وبالتالي هي لا يتحمل المسؤولية وإنما تقع المسؤولية على الضحايا أنفسهم، أو إن حماس هي من تتحمل المسؤولية لأن لها مواقع معادية للكيان الإسرائيلي. والفعل هنا يأتي كردة فعل للجيش الإسرائيلي وليس اعتداء، ويستمر الخبر بسرد خليفات أخرى عن غارات جوية على مواقع لحركة حماس في جنوب غزة وهذه الغارات تأتي للرد على عمليات نفذها فلسطينيون تسللوا الى داخل "الأراضي "الإسرائيلية"" بحسب زعم الجيش الإسرائيلي.

ونقرأ في الخبر أيضا:

«تنش بين اسرائيل و فلسطين در مرز غزه از ماه مارس شدت يافته است؛ بيش از صدها نفر معترض فلسطينى در اين خشونتها كشته شدند ./ آنها خواهان حق برگشت به سرزمين‌هايى هستند كه با تاسيس اسرائيل در سال ۱۹۴۸ از دست داده‌اند.» ،(http://www.bbc.com/persian/world-44270133).

هنا في هذه الفقرة يتم الربط بين العمليات العسكرية على الحدود بمسيرات العودة حيث تصاغ الجمل لخدمة التوازن بين الأفعال، فمن خلال استخدام كلمة "إسرائيل" و"فلسطين" قد يصور للمتلقي بأن "التوتر" القائم بين المتظاهرين والجيش الاسرائيلي هو بين دولتين متكافئتين في العدة والعتاد، لكن الحقيقة غير ذلك وأن الطرف الفلسطيني هم متظاهرون محاصرون منذ أعوام يرفعون شعارات سلمية مطالبين بحقهم المكفول دوليا بالعودة للأراضي التي احتلت عام 1948 و1967.

من خلال الصياغ يفهم أن المئات من الفلسطينيين سقطوا قتلى بسبب "العنف" دون الإشارة إلى الفاعل بشكل مباشر، وهذه الصياغة مضللة لحقائق واضحة وهي انتهاكا للمهنية والموضوعية الإعلام ية بعد تصوير حقيقة معروفة على أساس أنها أعمال عنف متبادل كما تسعى القناة الترويج له؛ فالفلسطينيون لم يسقطوا قتلى، بل لقد أطلقت النار عليهم عن عمد، وهنا أيضا حذف الفاعل وذلك لغرض حجب أو إخفاء من قام بهذا الأمر، والتركيز على العنف المتبادل بين الطرفين دون تبيين هوية الجلاد والضحية.

ب. إذاعـــة "فـــاردا" الفــارسيــة: وفي خبر آخر عن مسيرات العودة من موقع إذاعة "فاردا" الفارسية حيث اهتمت بهذا الحدث وعنونت: "قتيل وعشرات الجرحى في الأسبوع السابع للمظاهرات الاحتجاجية لأهالي غزة (سكان غزة)"، وكسابقاتها افتتحت هذه المنصة الخبر بتبنّي الخطاب الإسرائيلي حيث المصدر كانت الجهة إسرائيلية.

« **يک كشته و ده‌ها زخمى در هفتمين تظاهرات اعتراضى ساكنان غزه/** اسرائيل مى‌گويد كه فلسطينيان اين جمعه نيز به قصد لطمه زدن به جداره امنيتى حائل، به زيرساخت‌ها آسيب زدند و در صدد لطمه زدن به نظاميان اسرائيلى در مرز بودند. / فلسطينيان ساكن غزه، جمعه ۲۱ ارديبهشت با تظاهرات در پنج بخش در امتداد مرزهاى اين باريكه با اسرائيل، اقدام اعتراضى «بازگشت» را براى هفتمين جمعه پى در پى ادامه دادند؛ در اين تظاهرات، دستكم يک فلسطينى كشته و ده‌ها تن ديگر زخمى شدند./ به گزارش منابع بيمارستانى در غزه، فلسطينى كشته شده يک مرد ۴۰ ساله از ساكنان نزديک به خان يونس در جنوب غزه بود./ بر اساس آمار منابع فلسطينى، با احتساب آسيب‌هاى جانى اين جمعه، شمار كشته‌هاى فلسطينيان در هفت

هفته گذشته به ۵۴ تن افزايش يافت و تعداد زخمی‌ها از هشت هزار و ۶۰۰ تن فراتر رفت./ اسرائيل می‌گويد كه فلسطينيان اين جمعه نيز به قصد لطمه زدن به جداره امنيتی حائل، به زيرساخت‌ها آسيب زدند و در صدد لطمه زدن به نظاميان اسرائيلی در مرز بودند./ فلسطينيان تظاهرات «بازگشت» را از «روز زمين» در طول مرزهای غزه با اسرائيل آغاز كرده و گفته‌اند كه آن را تا «يوم النكبه»، به مدت يک ماه و نيم، ادامه خواهند داد./ فلسطينيان سالروز استقلال اسرائيل را برای خود روز فاجعه يا «يوم النكبه» می‌نامند. اين مناسبت امسال در هفتادمين سال تشكيل اسرائيل، با دوشنبه ۲۴ ارديبهشت مصادف است.»، (https://www.radiofarda.com/a/one-dead-dozens-hurt-by-Israeli-fire-in-Gaza-border-protest/29221927.html).

ما ان نفتتح الخبر حتى نرى في مقدمته تبريرا واضحا لما يقوم به الجيش الإسرائيلي في مواجهة المسيرات في قطاع غزة، وبطبيعة الحال لن يتحقق ذلك إلى من خلال نقل صورة سلبية للمتظاهرين على الحدود فلذا نقرأ في مقدمة الخبر:"هذه الجمعة أيضا حاول الفلسطينيون الأضرار بالحاجز الأمني الفاصل والبنى التحتية، من أجل الاعتداء على الجنود الإسرائيليين في الحدود". وبعد أن ذكر إحصائيات ضحايا المسيرات يعاود مرة أخرى ليذكر براوية الجيش الإسرائيلي أن الفلسطينيين حاولوا الأضرار بالحاجز الفاصل بالحدود والاعتداء على حرس الحدود.

راديو فاردا نظرا للخطاب الذي يتبناه ينطلق من موقف الراوي للرواية الإسرائيلية لذا عند ذكره أسباب الاحتجاج في مسيرات العودة يبرهن للمتلقي بأن المتظاهرين ليسوا سوى أناس معترضين على دولة مستقلة مجاورة لهم وهذا ما جاء في النص بالضبط حيث يتظاهر الفلسطينيون علي امتداد حدود "دولة إسرائيل" في ذكرى استقلالها، وسؤال هو مِن مَن استقلت إسرائيلي؟! ليردف الخبر بتأكيد آخر مباشرة بعد هذه الفقرة حيث يقول "بمناسبة ذكرى تأسيس دولة إسرائيل" وكأن أمر الاستقلال أو التأسيس لإسرائيل أمر طبيعي حدث قبل 70 عام دون وقوع العشرات من المجازر وعمليات التهجير القسرية للسكان الأصلين.

«در حالی كه شمار شركت‌كنندگان در تظاهرات اين جمعه حدود ۱۵ هزار تن برآورد شده، اما اسماعيل هنيه، رئيس دفتر سياسی حماس، گفت فلسطينيان دوشنبه مانند يک «رود روان» حضور خود را برای مخالفت با صهيونيسم نشان می‌دهند. صهيونيسم، جنبش ملی‌گرايی قوم يهود است كه اسرائيل بر اساس آن تشكيل شد./ اسماعيل هنيه، كه در شش جمعه گذشته نيز در جمع تظاهركنندگان مرزی شركت كرده بود، در حالی كه خود قلاب سنگ، ظاهراً برای پرتاب سنگ به سوی نظاميان اسرائيلی در آن سوی مرز در دست داشت، اين را نيز گفت كه فلسطينيان سه‌شنبه نيز در روز انتقال سفارت آمريكا به قدس (اورشليم) تظاهرات بزرگ خود را ادامه خواهند داد. به گفته او، «ترامپ و نتانياهو نمی‌توانند هويت قدس را كه عربی و اسلامی است، تغيير دهند.» ،(https://www.radiofarda.com/a/one-dead-dozens-hurt-by-Israeli-fire-in-Gaza-border-protest/29221927.html).

في فقرة أخرى من الخبر يأتي المحرر بإحصائية عن عدد المشاركين في المسيرة دون ذكر المصدر، مع محاولة لتجاهل وتنفيد ما صرح به رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية حيث قال سيشارك الفلسطينيون يوم الاثنين "لن يتوقف هذا الشلال البشري الهادر" لمعارضة الصهيونية ومن ثم يوضح معد الخبر بأن الصهيونية هي حركة يهودية قومية على أساسها قامت إسرائيل.

2-2 نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

شغل موضوع اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي الإعلام العالمي في شهر أيار/مايو 2018، حيث تباينت ردود الأفعال العالمية على القرار الأمريكي وكذلك التغطيات الإعلام ية ما بين مؤيد ومستنكر، حيث تناولته على صفحاتها الرئيسية وصفحات الرأي والتحليل. ولم تكن المرة الأولى التي تقوم أمريكا أو بعض الدول الداعمة للكيان الإسرائيلي إتخاذ مثل هذه القرار في تاريخ القضية الفلسطينية، إلا أن بعض وسائل الإعلام والحديث بالأخص عن وسائل الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية التي كثيرًا ما تقع -لأسباب مختلفة- في سلسلة من التحريفات الإعلام ية لحقائق القضية الفلسطينية حيث تبنت الخطاب الإسرائيلي بشكل واضح مع رفعها شعار الحيادية والمهنية في تغطيتها للأهم القضايا المصيرية في العالم.

تعتبر الطريقة التي اتبعها الإعلام الفارسي في التكتم الكثير من الحقائق لقضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس مشابهة كثيرًا لطريقة تناول الإعلام الإسرائيلي في تغطية هذا الحدث وتم تصوير قرار الرئيس ترامب على أنه فعل من أفعال البطولة الخاصة بالرئاسة الأمريكية، حيث توالت بعد ذلك سقطات إعلامية حرّفت حقائق حول القضية الفلسطينية.

ومن أجل تحليل خطاب هذه الوسائل الإعلام ية حول القرار الأمريكي القاضي بنقل السفارة إلى القدس خصصنا هذا المبحث لتحليل بعض النماذج الخبرية التي تناولت هذا الحدث والبداية كانت مع بي بي سي فارسي:

بـــي بـــي ســـي فارســـي: في بعض الأحيان تحاول المحطات الاخبارية عند تغطية لصراع ما أن تظهر نفسها كمحايد من خلال عدم قول الحقيقة التي تدين الطرف الذي تقف بجانبه في الصراع، وذلك من خلال ابراز صورة محايدة لدى تغطية الحدث و تقوم بإظهار صورة متساوية للمتصارعين في حين ما يدين الطرف الذي تقف بجانبه المحطة بشكل جلي وواضح للعيان وهذا ما يمكن وصف بالتلاعب بالافكار؛ هنا في هذا الجزء من البحث عرضنا خبر من بي بي سي فارسي حول التغطية الإعلام ية لأحداث نقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس حيث جاء في العنوان:

« **همزمان با افتتاح سفارت آمریکا در بیت‌المقدس، بیش از ۵۵ فلسطینی در مرز غزه کشته شدند/** همزمان با افتتاح سفارت آمریکا در اسرائیل در شهر بیت‌المقدس، تظاهرات ده‌ها هزار فلسطینی در مرز غزه به خشونت کشیده شده و به گفته مقام‌های فلسطینی تا کنون ۵۵ فلسطینی کشته و ۲۷۰۰ نفر دیگر زخمی شده‌اند./ امروز مرگبارترین روز غزه از زمان جنگ سال ۲۰۱۴ بود. شمار کشته‌های فلسطینی از آغاز اعتراضات مرز غزه در حدود یک ماه و نیم

پیش تا امروز به حدود ۱۰۰ نفر رسیده است./ تصاویری که از این تظاهرات منتشر شده نشان‌دهنده استفاده گسترده از گاز اشک‌آور علیه معترضان فلسطینی است. مرز باریکه غزه و اسرائیل منطقه‌ای تحت تدابیر سخت امنیتی است و واکنش ارتش اسرائیل به ناآرامی‌ها در این منطقه تندتر از مناطق دیگر است.» ،(http://www.bbc.com/persian/world-44116668).

وقد عنونت بي بي سي فارسي أن 55 فلسطينيا قتلوا بالتزامن مع فتح السفارة الأمريكية على حدود غزة وهو عنوان قد يكون فيه نوع من الحياد لولا معارضة الموقع لعدد نقاط منها:

أولا: حذف الفاعل: في الحديث عن مقتل الفلسطينيين عندما يكون الجيش الإسرائيلي هو الفاعل، فهناك أسلوب في تغطية وسائل الإعلام محل الدراسة يجب أن نبين معالمه ليكون إطارا لتقيم بعض الأخبار التي يبدو عليها "الحياد المصطنع" وهو كثير الإستعمال من أجل تمويه القارئ أو تضليله عند قراءة الخبر وهذا الأسلوب يستخدم في قضايا يكون فيها أحد الأطراف التي تحاول وسائل الإعلام أن تغطي على إدانته بشكل من الأشكال إما من خلال تقليل أهمية الحدث، أو القاء اللوم على الضحية أو إخفاء بعض الحقائق وتجاهلها، فالخبر أعلاه من هذا النوع وسنحاول ان نكشف بعض النقاط التي تثبت هذا الأمر.

ثانيا: تغيير صياغة الأفعال: وورد في مقدمة الخبر أنه وبالتزامن مع فتح السفارة الإمريكية في الاراضي المحتلة، اندلعت على حدود قطاع غزة أعمال عنف شارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين، حيث لقي 55 فلسطينياً حتفهم وأصيب 2700 آخرين دون ذكر الأسباب والكيفية التي قتل فيها هؤلاء الفلسطينيون، وفي هذا السياق يؤكد دي روجي أن موقع "بي بي سي أونلاين" يشير للاسرائيلي بأنه (قُتِل-killed) بينما الفلسطيني أنه (مات-died) وأنه يصيغ كلمتي اغتيال و مجازر بين شرطتين، وأكد أن أفعال القتل الإسرائيلية تصاغ على أنها انتقام مبرر، بينما لمقاومة الفلسطينية هي ارهاب في حين لا يطبق هذا على العدوان الاسرائيلي،(De Rooij, Paul:2002).

ثالثا: تبرير جرائم إسرائيلية ومحاولة شرعنتها: ترصد بي بي سي فارسي صور المظاهرة والإشتباكات وتعكسها في نصوص الأخبار ولا ترى إلا تلك الصور التي يستخدم فيها غاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين الفلسطينيين، وبمعنى أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس واستخدام العنف يكون تحت ضوابط المطلوبة، في حين تخفي صور الأشلاء والدماء التي تناثرت بسبب قناصة الجيش. ثم توضح أن قطاع غزة تخضع لإجراءات أمنية صارمة، وذلك لأسباب عدة سبق وأن بينتها في خطابها المنحاز للكيان الإسرائيلي.

«ریاض منصور، نماینده تشکیلات فلسطینی در سازمان ملل متحد و همین طور کویت خواهان تشکیل فوری جلسه شورای امنیت برای توقف "کشتار سبعانه" فلسطینی‌ها شده است./ بنیامین نتانیاهو، نخست وزیر اسرائیل در واکنش به درگیری‌های امروز غزه گفته است هر کشوری حق دفاع از مرزهای خود را دارد و اقدام اسرائیل را "دفاع از خود" توصیف کرده است./ راج شاه، سخنگوی کاخ سفید هم حماس را مقصر دانسته است./ آقای شاه مقام های حماس را متهم کرد که با اقدامات خود منجر به بروز این درگیری ها شده است./ آقای شاه در

مصاحبه مطبوعاتی کاخ سفید گفت: "مسوولیت این مرگ ها صرفا با حماس است... حماس به عمد این اقدامات تحریک آمیز را انجام می دهد"./ سخنگوی کاخ سفید همچنین برخلاف دولت های فرانسه و بریتانیا از دعوت از اسرائیل به خویشتنداری خودداری کرد.»‘(.(http://www.bbc.com/persian/world-44116668

كما ذكرنا آنفا تسعى بي بي سي أن تظهر نفسها بدور المحايد في تغطية الأحداث لذا قد تأتي في بعض الأحيان بمصادر من كلا الطرفين لكن كما هو واضح أن المصادر التي تأييد الرواية و الخطاب الإسرائيلي هي أكثر بكثير من المصادر الفلسطينية فعلى سبيل المثال في هذا الخبر بعد العديد من الفقرات والمقاطع التي تحمل الخطاب الإسرائيلي يظهر في وسط الخبر، سطر واحد للخطاب الفلسطيني وهو هزيل ولا صولة له في هذا الكم الهائل من التعتيم والتضليل الممنهج، فهذان الخطابان يفقدان التوازن وترجح الكفة لصالح الخطاب الإسرائيلي، وعلى سبيل المثال أيضا جاءت دعوة "رياض منصور"، ممثل السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكذلك الكويت، إلى تشكيل اجتماع مجلس الأمن على الفور لوقف ارتكاب «المجازر» ضد الفلسطينين كما ماجاء بالخبر، لكن بي بي سي بعد هذا الخطاب الفلسطيني القصير اردفت تصريحين من مصدر "إسرائيلي" وآخر أمريكي بإسهاب وبشكل مطول للرد على هذا الخطاب الفلسطيني المقتضب، فإذا نظرنا الى الخطاب فلسطيني هو دعوة من مندوب"السلطة الفلسطينية" ودولة الكويت والرد عليه كان من رئيس الوزراء الإسرائيلي و من أمريكا، فهل هناك أي توازن بين الطرفان من حيث الحضور والتأثير على الساحة الدولية!؟؛ والجدير بالذكر أن بي بي سي تستخدم للطرف الفلسطيني عبارة "الفسطينيون" كدلالة على مجموعة من الناس يعيشون في قطاع غزة ولكن الجانب الإسرائيلي فستخدم له عبارة "إسرائيل" موصوفة بعبارات أخرى كـ"الدولة" أو ماشابهها ولم نشاهد تم إستعمال كلمة "فلسطين" للدلالة على دولة أو وطن للشعب الفلسطيني.

وهذا السياق واضح في هذه الفقرة: "قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رداً على الاشتباكات الأخيرة في غزة أن أي دولة لها الحق في الدفاع عن حدودها ووصف ماتقوم به إسرائيل بأنه دفاع عن النفس/فيما ألقى المتحدث باسم البيت الأبيض راج شاه باللوم على حماس/واتهم السيد راج شاه مسؤولي حماس بالتسبب في إندلاع هذه الاشتباكات/ وقال شاه في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض تقع مسؤولية هذه الوفيات فقط على عاتق حماس... حيث أنها تقوم عمداً بهذه الأعمال الاستفزازية/هذا ولقد رفض المتحدث باسم البيت الأبيض، على عكس الحكومتين الفرنسية والبريطانية، دعوة إسرائيل إلى ضبط النفس/. وأما بالنسبة للمقاومة الفلسطينية التي تتحمل المسؤولية كلها في الأحداث الجارية من وجهة نظر بي بي سي لا نرى أي صوت لها ولم تذكر أي تصريح لها سوى الإدانة والتهجم عليها وهذا يعتبر إقصاء تام لجهة أو لخطاب تدور حوله كل التغطيات والأحداث. لكن في المقابل فإن إسرائيل هي نجم المشهد البطولي التي تأدي دور البطل والضحية في آن واحد؛ وإكمالا للتأييد الدولي لها تأتي دولا لها ثقلها في موازين القوى كفرانسا وبريطانيا تدعوان إسرائيل إلى ضبط النفس وتحمل الإعتداءات التي تتعرض لها وفق خطاب بي بي سي.

إذاعة "راديو فاردا" الفارسية: يبدأ الموقع الخبر بعنوانه العريض "افتتاح السفارة الأمريكية في القدس"

«**سفارت آمریکا در اورشلیم گشایش یافت/** سفارت آمریکا در اسرائیل روز دوشنبه ۲۴ اردیبهشت رسما در اورشلیم (بیت‌المقدس) گشایش یافت./ آیین گشایش این سفارتخانه همزمان با هفتادمین سالگرد تاسیس کشور اسرائیل با حضور هیات نمایندگی اعزامی آمریکا به اورشلیم برگزار شد./ انتقال سفارت آمریکا به اورشلیم، بعد از هفتاد سال کار سفارت در تل آویو، بر اساس تصمیم پانزدهم آذر دونالد ترامپ، رئیس‌جمهوری آمریکا، انجام شد./ این رخداد که برای اسرائیل «یک روز بزرگ تاریخی» محسوب می‌شود، در سایه تشدید بحران با فلسطینی‌ها قرار گرفت.».

https://www.radiofarda.com/a/f4_us_embassy_opening_ceremony_jerusalem/29226065.html

ولا يخفى ما في هذا العنوان من برودة أو محاولة تهدئة الأجواء والتخفيف من حدة الضجة التي رافقت عملية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. لم يقل الخبر إن السفارة انتقلت من تل أبيب إلى القدس بل افتتحت أبوابها في القدس وكأنه خبر عادي وليس فيه انتهاك على شعب بأكمله. كما يحمل العنوان مغالطة مفرداتية إن جاز التعبير وهي استخدام مفردة "اورشليم " بدل "القدس". ومن المعروف إن الشعب الإيراني بمختلف توجهاته لا يستخدم كلمة أورشليم عند الحديث عن القدس وإنما يذكر التسمية العربية والإسلامية، ويتساءل القارئ عن ماهية أسباب جنوح الموقع عن استخدام مفردة معروفة والإصرار على استخدام مفردة غير مألوفة وغريبة؟ وأين تلك المهنية في مخاطبة المتابع بما يفهمه ويدركه أم إن واقع الإملاءات هو الذي يتحكم في ما تنشره هذه المواقع من أخبار وعناوين وأسماء.

وإدراكا لهذه الحقيقة وخوفا على السمعة واستمرارية المتابعة من قبل المخاطب الإيراني يذكر الخبر القدس بين قوسين في مقدمة الخبر بعد أن يقدم اسم " أورشليم" في الحديث عن العاصمة الفلسطينية القدس المحتلة.

وفي تفاصيل الخبر نقرأ إن السفارة الأمريكية تفتح أبوابها في العام السبعين من تأسيس "دولة إسرائيل" بحضور وفد أمريكي حضر إلى القدس. ويوضح الخبر إن هذه الخطوة جاءت بعد سبعين سنة من قيام "دولة إسرائيل" وهو ما يعني إن هذه الخطوة قد تكون متأخرة كثيرا حيث جاءت بعد سبعين سنة وبالتالي فإنها ليست بالعمل الخطير أو المفاجئ كأنها تريد أن تقول إن نقل السفارة جاء بعد صبر دام سبعين عاما.

كما ينبه الخبر على اعتراض الفلسطينيين والمسيرات التي شهدتها قطاع غزة للتنديد بهذه السياسة الأمريكية. علما إن الموقع لا يذكر فلسطين كدولة وإنما يكتفي بذكر " فلسطيني ها" أي الفلسطينيين هو ما يعتمده الغرب والأمريكيين في خطاباتهم وبياناتهم عن القضية الفلسطينية.

ويواصل الخبر بالحديث عن غضب فلسطيني غير مسبوق ثم يعطي معلومة وهي سقوط عشرات القتلى (الشهداء) وآلاف الجرحى دون ذكر الفاعل وهي اسرائيل وكأن هؤلاء الفلسطينيون قد قتلوا بسبب غضبهم غير المسبوق وليس إسرائيل وقناصوها المنتشرين على القطاع الحدودي بين غزة والأراضي المحتلة.

ثم تبين حسب إحصائيات إسرائيل إن عدد المتظاهرين بلغ أربعين ألفا انتشروا في 12 نقطة حدودية. وهذه النسبة من المتظاهرين هي نسبة عالية وبالتالي تشكل خطرا على إسرائيل ما يعطيها المبرر لقتل هذا العدد الكبير من المتظاهرين السلميين.
كما يعطي معلومات عن الفلسطينيين في القدس وإغلاق المحال التجارية اعتراضا على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس كما ينقل حدوث اشتباكات مع قوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وكل هذا ليصور الشخصية الفلسطينية وهي تمارس العنف بحق القوات "الإسرائيلية".

« در موجی کم سابقه از تظاهرات خشمگینانه فلسطینیان در این روز دهها فلسطینی کشته و هزار تن دیگر از آنها زخمی شدند./ شمار تظاهرکنندگان فلسطینی در امتداد مرزهای غزه با اسرائیل حدود چهل هزار تن ارزیابی شد که به گفته سخنگوی ارتش اسرائیل، در دوازده منطقه از این مرزها تجمع کردند./ فلسطینی‌های شرق بیت‌المقدس نیز با بستن محل‌های کسب و کار و موسسات خود به انتقال سفارت به اورشلیم اعتراض کردند اما صدها فلسطینی کرانه باختری، در نقاط اصطکاک با نیروهای اسرائیلی درگیر شدند.»،
https://www.radiofarda.com/a/f4_us_embassy_opening_ceremony_jerusalem/29226065.html

ولو أردنا معرفة كيفية تبرير هذه المواقع لصالح اسرائيل ما علينا إلا إن نقرأ فقرة واحدة حول هذا الموضوع وهي تجسد سياسات المواقع الإخبارية الفارسية في الخارج تجاه القضية الفلسطينية. نقرأ في هذه الفقرة ما يلي:

« ارتش اسرائیل به فلسطینیان هشدار داده بود که از خشونت دوری کنند و در صدد ورود به بخش مرزی نباشند؛ اما این فراخوانی‌ها پاسخی نگرفت. همزمان، ارتش اسرائیل به بخش‌هایی از مرز شمالی غزه در جبالیا حمله کرد.»
https://www.radiofarda.com/a/f4_us_embassy_opening_ceremony_jerusalem/29226065.html)

وترجمته كالتالي: لقد حذر الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين من ممارسة العنف وضرورة الابتعاد وتجنب الاقتراب من الحدود، إلا إن هذه المطالبات لم تجد آذانا صاغية، لذا وبالتزامن مع هذا الواقع هاجم الجيش الإسرائيلي مناطق في شمال غزة.
نشاهد في فقرة واحدة ما يلي:
-إسرائيل تحذر قبل أن تستهدف فبالتالي تعذر.
-الفلسطينيون هم من يمارسون العنف ويحاولون الاعتداء على الأراضي الإسرائيلي من خلال عبور النقاط الحدودية.
-تحذيرات إسرائيل لم تجدِ نفعا ولم يستمع إليها الفلسطينيون.
-بعد نفاذ جميع السبل لتجنب الهجوم تضطر إسرائيل في ظل الاعتداءات الفلسطينية لشن هجمات على مناطق شمال غزة.
بعد ذلك نشاهد عنوان فرعيا يقول **"رسالة مصورة لدونالد ترامب"**

«**پیام ویدئویی دونالد ترامپ/**دونالد ترامپ نیز در پیامی ویدئویی که در این مراسم پخش شد، یادآوری کرد آمریکا نخستین کشور جهان بود که هفتاد سال پیش اسرائیل را به رسمیت شناخت./ آقای ترامپ گفت گشایش سفارت آمریکا در اورشلیم می‌بایست بسیار زودتر اتفاق می‌افتاد. وی افزود: اورشلیم توسط ملت باستانی یهود به عنوان پایتخت خود اعلام شده بود و این شهر جایگاه دولت، دیوان عالی عدالت اسرائیل، اقامتگاه رئیس‌جمهوری و نیز دفتر و خانه نخست‌وزیری است./ رئیس‌جمهوری ایالات متحده اظهار داشت: «اسرائیل یک ملت با اراده ملی و حق حاکمیت است و مانند هر ملتی اختیار تعیین پایتخت خود را دارد...حقیقت ساده این است که پایتخت اسرائیل، اورشلیم است./ دونالد ترامپ در پیامش بر ادامه اشتیاق برای رسیدن به صلح، ضمن حفظ اماکن مقدسه اورشلیم، شامل حرم شریف، تاکید کرد و گفت عزم ملت یهودی خلل‌ناپذیر است و آمریکا همواره دوست اسرائیل و شریک صلح این کشور است.»

https://www.radiofarda.com/a/f4_us_embassy_opening_ceremony_jerusa (lem/29226065.html

يشرح الخبر هذه الرسالة وما جاء فيها من شرعنة اسرائيل وإعطائها الحق في أن تعلن القدس عاصمة تاريخية لليهود وإنها مقر للحكومة والمحكمة العليا الإسرائيلية ومقر إقامة رئيس الجمهورية وكذلك مكتب ومنزل رئيس الوزراء وبالتالي فهو شيء طبيعي أن تنقل واشنطن سفارتها إلى هناك.

ثم يطري الخبر على رسالة ترامب مستشهدا بأقوال مسؤولين أمريكيين كما يؤكد هؤلاء المسؤولون في الوقت نفسه ضرورة الحفاظ واحترام الأماكن المقدسة ناسيا أو متناسيا الاعتداءات الإسرائيلية بحق مسجد الأقصى وسكان بيت المقدس من تهويد وتهميش.

النتيجة:

لقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج العامة التي تتعلق بخطاب وسائل الإعلام الأجنبي الناطق بالفارسية في تغطيتها للقضية الفلسطينية وأخرى خاصة تتعلق بالمبحثين المذكورين التي تم تحليل بعض النماذج الخبرية عنهما، وهنا أتينا على ذكر بعضها:

استنتاج عام للإحصاءات: مجال توزيع الموضوعات و النسب المِئوية كما يلي: فقد اتفقت وسائل الإعلام محل الدراسة في ترتيب أولويات من حيث التغطية والموضوعات أن موضوع "إيران" جاء في المرتبة الأولى.

وقد اختلفت وسائل الإعلام محل الدراسة في ترتيب أولويات الموضوعات التي تم تغطيتها في القضية الفلسطينية في موضوع واحد، حيث جاء موضوع مسيرات العودة في المرتبة الثانية.

مجال توزيع المصادر و النسب المِئوية كما يلي: **وقد** اتفقت وسائل الإعلام محل الدراسة في ترتيب أولويات المصادر حيث جاءت المصادر الإسرائيلي في المرتبة الأولى.

لقد اعتمدت وسائل الإعلام محل الدراسة على المصادر والرواية الإسرائيلية بشكل أساسي في تغطيتها للقضية الفلسطينية، كما أن تحليل الخطاب الإعلام ي لهذه الوسائل الإعلام ية يوضح لنا أن هذه المصادر خرقت الكثير من البنود الموضوعية التي ترفعها في الشعارات لتغطية الأحداث

فهي تهمل العديد من الأخبار التي تضع الطرف الفلسطيني ضحية إسرائيل، كملفات الأسرى والشهداء والجرحى، و... الخ.

سعت وسائل الإعلام هذه تجاهل بعض المصطلحات والتركيز على أخرى، كتجاهلها لمصطلحات "الاحتلال" و"الاستيطان" و.. واستعمال المصطلحات والتسميات التي تتبناها إسرائيل، نحو تسمية المدن والأماكن كـ-اورشليم- وحذف بعض العبارات التي من شأنها أن تدين إسرائيل كعبارة –المستوطنة- و.. لغرض تجاهل وإخفاء بعض المعلومات في تغطية القضية الفلسطينية لتصبح الأحداث غير واضحة والصورة غير كاملة، ويعتبر ذلك من الأساليب التي تنتهك الموضوعية لهذه الوسائل الإعلام ية.

وقد سعت وسائل الإعلام محل الدراسة أن تظهر إسرائيل على أنه "دولة" متقدمة وقوية تساهم في تقدم العالم، وفي المقابل تحاول هذه الوسائل تجريد فلسطين من المواصفات التي تدل على أنها "دولة" لشعب تعرض للإحتلال وفي نفس الوقت فإنها تندد "بالعنف الفلسطيني" الذي ما لبث حتى يهدد أمن "الأبرياء" من المستوطنين! في حين تتكلم بحذر ولغة مخففة جدًا عندما تتحدث عن إستخدام العنف الإسرائيلي لا بل تستجدي العذر للجنود الإسرائيليين الذين يطلقون النار على المتظاهرين.

في ما يتعلق بمسيرات العودة: أكثر التفاصيل التي نالت اهتمام هذه المحطات في قضية مسيرات العودة هي "الاعتداءات" التي يتعرض لها الجيش الإسرائيلي على الحدود مع قطاع غزة.

وهناك تعمد واضح بتضخيم التهديد الذي يمكن أن تسببه مسيرات العودة للكيان الإسرائيلي وبالتالي يصحبه تغيب واضح لضحايا مسيرات العودة الفلسطينيين. تبرير صريح لقتل المتظاهرين على يد الجيش الإسرائيلي. و لقد القت المسؤولية الكاملة على حركات الفلسطينية سيما حركة حماس في وقوع الضحايا في مسيرات العودة.

أما موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: قد سعت المحطات الى شرعنة القرار الأمريكي في نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس الشريف. كما حاولت التأكيد على أحقية اليهود لتكون "أورشليم" عاصمة "الدولة الإسرائيلية" من خلال الروايات التاريخية الدينية وعدم ذكر الحق الفلسطيني في هذه المدينة. وكان هناك تركيز على الجانب الدعائي الذي تقوم به أمريكا إسرائيل لتشجيع البلدان الأخرى على اتخاذ الخطوات المماثلة لنقل سفاراتهم إلى القدس.

وبالتالي سعت هذه الوسائل الإعلام ية للتقليل من أهمية الإدانات الدولية-العربية والإسلامية- ضد القرار الأمريكي الذي واجه ردود أفعال كثيرة على الصعيدين الرسمي والشعبي.

كما خلصت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام محل الدراسة لديها انحياز واضح تجاه الخطاب الإسرائيلي بصورة عامة مع وجود بعض الفروق بينها فمثلا بي بي سي فارسي تركز على الجانب المسلح للفلسطينيين أكثر من القدرة "الدفاعية" إن صح التعبير لإسرائيل. بينما راديو فاردا على القدرة "الدفاعية" لإسرائيل، بينما بي بي سي فارسي وراديو فاردا لم تلبثا حتى تهاجما المتظاهرين وتنسبهم إلى الحركات الفلسطينية.

قائمة المراجع:

1. إبريز، بشير (2015)، استثمار اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، مجلة اللغة العربية"، العدد الثالث والعشرون، المجلس الأعلى للغة العربية، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

2. أبوشنب، حسين (1986)، المعالجة الإعلام ية، للقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام الكويتية، دراسة وتحليل، رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

3. أحمد النجار (1997)، الصحافة العربية وقضية السلام العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام ، كلية الآدب، جامعة الزقازيق.

4. انتصار، محمد السيد سالم (2009)، دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، مصر.

5. باتريك شارودو (2008)، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة:عبد القادر المهيري- حمادي صمود، دار سناترا، تونس.

6. بركات، عبدالعزيز (2012)، مناهج البحث الإعلام ي الأصول النظرية و مهارات التطبيق، ط1، القاهرة، دارالكتاب الحديث، القاهرة.

7. حمادة، بسيوني (2008)، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

8. عبد الله، أحمد، تحليل الخطاب (موقع إلكتروني). http://hekmah.org

9. فاركلوف، نورمان (2009)، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة:طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

10. فاروق صالح، هناء (1999)، معالجة صحيفة لوموند الفرنسية لتطورات قضية السلام العربي الاسرائيلي في الفترة من 91-96، رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

11. قنديل، راجية (1979)، الصراع العربي الإسرائيلي في صحيفة الجيروزاليم بوست، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

12. ليلى بولكعيبات (2012)، انتقاء الأخبار في وسائل الإعلام: خدمة هادفة للمجهول أم إستراتيجية للتلاعب بالعقول، مجلة العلوم الإنسانية عدد 38، جامعة قسنطينة-الجزائر.

13. المشاقبة، بسام (2014)، مناهج البحث الإعلام ي وتحليل الخطاب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

14. موقع بي بي سي على شبكة الإنترنت https://www.bbc.com/persian

15. موقع راديو فاردا على شبكة الإنترنت https://www.radiofarda.com

16. نصر، وسام (2003)، أجندة اهتمامات المواقع الالكترونية للجهات المعنية بشئون المرأة المصرية-دراسة مقارنة، المجلد التاسع، العدد الثاني، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

17. De Rooij, Paul. (May 16. 2002). “Worse than CNN? BBC News and the Mideast” Retrieved on 5 Th Nov. from: http://www.counterpunch.org/rooij0516.html .
18. Modin- Joanne-B, political Cartoons and the perceptions of Arab-Israeli conflict.PHD, USA, City university of New York,1987.

الزواج بعد الطلاق للرجل-المشاكل (الاقتصادية والنفسية والاجتماعية) وبعض الخصائص الاجتماعية

أ.ربى أبو طربوش، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قطر- قطر

Marriage after divorce for men – social characteristics and (economic, psychological and social problems)

Ruba N. Abu Tarbush, Department of Social Sciences, Qatar University- Qatar

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى بعض الخصائص الاجتماعية وهي(العمر، طبيعة العمل المستوى التعليمي، ومع من يعيش حاليا، وحضانة الأطفال، مدة الزواج الأول للرجال المتزوجين زواج ثان، وأهم الأسباب التي دفعت الرجل للزواج الثاني و التعرف على توقيت الزواج وهل تم قبل الطلاق من الزواج الأول ام بعده، إضافة إلى التعرف إلى أهم المشاكل الاقتصادية، النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الرجل بعد الزواج الثاني، حيث تم استخدام المنهج الوصفي واستخدام استبانة لعينة من الرجال المتزوجين بعد طلاق ولديهم أطفال من الزواج الأول وعددهم (100) رجل، ومن النتائج التي توصلت لها الدارسة بان (58%) من المشاركين قد تزوجوا قبل حصول الطلاق من الزواج الأول لاعتقادهم باستحالة إعادة الحياة الزوجية بينهم وان معظمهم لجا لأهل الزوج أو الزوجة لحل الخلافات في الزواج الأو ل، وتبين وجود مشكلات اجتماعية بدرجة متوسطة للمحور الاجتماعي والنفسي والتي يعاني منها الرجل حيث انها في الجانب الاجتماعي كان متوسطها (2.21)، يليها المشكلات النفسية بمتوسط (2.14)، بينما كانت منخفضة في محور المشكلات الاقتصادية بمتوسط (1.60)، وعلى ضوء الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات منها تأهيل المطلقين بعد الطلاق .

الكلمات المفتاحية: الزواج الأول، بعد الطلاق.

Abstract: The study aimed to identify some of the social characteristics such as age, nature of work, custody of children, the duration of the first marriage for divorced men whom remarried, the most important reasons that prompted men to enter their second marriage, identifying the timing

of marriage if it happened before or after divorce. Also, this study included some comparisons between some social characteristics related to the wife in the first marriage and the one in the second marriage. These comparisons are mainly focusing on method of acquaintance, marriage, educational level, age, social status, work. In addition to the mentioned comparisons, the study tried to identify problems faced by divorced men during their second marriage, including the economical, psychological, and social problems. This study is based on Descriptive research method and the use of a questionnaire for a sample of a group of 100 remarried men, and these men are having children from their first marriage.

Keywords: first marriage, after divorce.

المقدمة:

يعتبر الطلاق حسب النظريات الاجتماعية مشكلة تهدد الأسرة وكيانها وينعكس ذلك على الأسرة كنظام اجتماعي ويترك آثارا نفسية واجتماعية وتربوية وقد يحصل الطلاق بناء على رغبة احد الزوجين بسبب حكم قضائي أو بسبب ضغوط خارجية أو قد يحصل بشكل ودي وباتفاق بينهما، وبغض النظر عن أسباب الطلاق فانه يعد من ضمن الأحداث الحياتية الضاغطة (stressful event) حيث قد يتعرض كلا الزوجين أو احدهما لضغط نفسي واجتماعي بحيث إذا تعدى الحدود الطبيعية وقدرة الشخص على التحمل بالتالي قد يعاني من مظاهر الاضطراب وسوء التوافق لاحقا والذي قد يظهر في اضطرابات انفعالية واستخدام الحيل الدفاعية غير السليمة لإخفاء حقيقة معاناة تواجهه، استغراق في أنشطة أو سلوكيات ليست ذات هدف واختلاق مواقف وتصورات وأوهام وإثارة الغضب أو أن يسلك عادات اجتماعية ضارة بالصحة والشخصية كالإفراط في التدخين واستخدام العقاقير ويعاني بعض المطلقين من اضطرابات النوم والأكل والإحباط والقلق والاكتئاب والوحدة والصراع النفسي وتدني اعتبار الذات والشعور بالذنب وتأنيب الضمير قد يصل إلى لوم الذات وكراهية النفس والمحيطين من حوله وقد يصل إلى إيذائهما وأحيانا يشعر احد الأطراف مشاعر عدوانية تجاه الطرف الآخر بينما تسيطر على بعضهم مظاهر الانسحاب الاجتماعي وتنتاب الكثير منهم مشاعر مضطربة ومختلفة منها الإحساس بانعدام معنى الحياة والعجز والسلبية كما قد يمر البعض منهم بتجارب الرفض الاجتماعي (فهد عبد الرحمن البهان وعيسى محمد الناصر،2011، ص 193).

ولقد تعرض المجتمع الأردني لتغيرات في مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية والتي رافقتهما بالتالي تغيرات في معدلات الزواج والطلاق حيث تشير دائرة الإحصاءات العامة بتقريرها الصادر عام 2018 أن (58026) حالة زواج لمطلقين ذكور تمت خلال الأعوام من 2014-2018 من أصل 392359) حالة زواج مسجلة وكان اكبر تكرار للزواج ضمن الفئة العمرية من 25-29 (3372) حالة زواج عام 2018، تليها الفئة العمرية (من 30-34) سنة (2591) حالة،

وعند الرجوع للتقارير الإحصائية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومقارنتها تبين أن الفئات العمرية بين (29-25) هي الأعلى تكرارا بين حالات الزواج بعد الطلاق يليها (30-34) سنة، تليها أيضا الفئة العمرية بين (39-35) ثم (44-40) سنة، وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات المنشورة لا تشير للطلاق فيما إذا كان قبل الدخول أو خلال المدة بعد الزواج .

الشكل التوضيحي رقم 1: عقود الزواج المسجلة حسب خصائص مختارة 2014-2018

خصائص مختارة	2014	2015	2016	2017	2018
الجنس والحالة الزواجية السابقة					
ذكر					
لم يسبق له الزواج	62251	61790	62077	59449	52693
متزوج	6329	6417	6220	5616	5567
مطلق	11386	11849	11982	11528	11281
أرمل	1243	1317	1064	1107	1193
الجنس والعمر					
ذكر					
19-18	*977	*995	**334	**299	**284
29-20	53271	52876	53933	51239	45710
49-30	24303	24594	24145	23108	21689
+50	2658	2908	2931	3054	3051

المصدر: دائرة الإحصاء الأردنية -.http://dosweb.dos.gov

إن العمل كأخصائية اجتماعية مع المطلقين والمطلقات لمدة عشر سنوات قد ساعد الباحثة على ملاحظة ما يعانيه الرجل المطلق بعد الطلاق من تخبط وعدم اتزان يجعله غير قادر على اتخاذ قرار بالزواج مرة ثانية بطريقة مدروسة، وملاحظة معاناته أيضا بعد الزواج الثاني سواء بالتعبير الصريح أو غير الصريح خاصة عندما يكون أب حاضن لأطفال، وهذه الفئة بحاجة ماسة لمن يقدم لهم المساعدة على التكيف أو مواجهة مشاكل عديدة تظهر بعد الزواج، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة بان يتم تسليط الضوء على مشكلة الزواج الثاني للرجل المطلق، لمعرفة تأثير هذه المشكلة على الذكور تحديدا ومدى الحاجة لبرامج إرشادية للمطلقين وبرامج إرشاد زواجي عموما.

مشكلة الدراسة:

سبق وقد تمت الإشارة لازدياد عدد حالات الطلاق والمطلقين في المجتمع الأردني بحيث قد يصبح المطلقون عرضة للعديد من مظاهر سوء التكيف النفسي والاجتماعي، إن الاهتمام بدراسة الرجال المطلقين ومتابعة أوضاعهم بعد الزواج جاء انطلاقا من خلال خبرة ميدانية في العمل مع العديد من قضايا الطلاق على مدار سنوات لدراسة الآثار التي ترتبت عن الطلاق والزواج مرة

أخرى ومدى التكيف بعد مدة، حيث لوحظ أن البعض يسيء استخدام الطلاق-والذي شرعه الله كأسلوب علاجي للخلافات الزوجية التي يتعذر ويستحيل استمرار الحياة الزوجية كما أن ارتفاع معدلات الطلاق السنوية في المجتمع قد يكون سببه عدة أسباب منها سهولة اللجوء للطلاق والقانون في مواجهة المشكلات الزوجية وضعف الإقبال على الاستشارات الأسري ة كذلك الاتجاه نحو العولمة و الفردية.

وعلى الرغم بان تجربة الطلاق تجعل الفرد عرضة لسوء التكيف إلا أن ذلك ليس من الضروري أن يعاني الجميع من ذلك حيث أن هناك العديد من العوامل التي تتدخل في تحديد العلاقة بين الطلاق وعدم التكيف أهمها مدى الشعور بالأمن في علاقة المطلقين بالشريك السابق، ومدى التعاون بين الطرفين عندما تتوافر ظروف تتيح هذا التعاون دون ضغط أو إجبار، إضافة إلى ان التكيف يكون مرتفع كلما مرت فترة أطول على حدوث الطلاق وكلما قل مستوى الصراع بينهما كما يتأثر أيضا بمواردهم الشخصية والدعم الاجتماعي وكفاءة علاقاتهم الاجتماعية كما يزداد التكيف بمدى تقديرهم لذاتهم ووجود علاقة مشبعة مع أطفالهم (فهد عبد الرحمن البهان وعيسى محمد الناصر،2011، ص 195).

ومع المرور بتجربة الطلاق وانهيار الأسرة يحدث تغيير في الأداء الوظيفي ومكوناته وتضطرب أهداف الفرد إضافة إلى ما يرتبط بالطلاق من مشكلات وصراعات يصبح الفرد اقل قدرة على اتخاذ القرار الصحيح والمناسب وغير قادر على مواجهه المشكلات بحلول فعالة وتظهر مشكلات من نوع جديد وتسوء المقاصد (محمد عبد المنعم الحسين، 2009، ص 319) لذلك تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المشكلات التي يعاني منها الرجل بعد الطلاق والزواج الثاني، حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1.ما هي أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للرجال المتزوجين زواج ثان؟

2.ما هي أهم الأسباب التي دفعت الرجل للزواج الثاني والتوقيت الذي تم فيه؟

3.ما هي أهم المشاكل الاقتصادية النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الرجل بعد الزواج الثاني والتي لها علاقة بالزواج الأول؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة باعتبار أن الرجال المتزوجين بعد طلاق يمثلون إحدى شرائح المجتمع الذين يعانون من مشاكل وضغوطات في حياتهم، لذا تأتي هذه الدراسة للتعرف على أسباب الزواج الثاني بعد الطلاق من وجهة نظر المطلق، كذلك لتسليط الضوء على أهم المشاكل التي تواجهه في هذا الزواج، وذلك للتعرف أكثر على الآثار التي يتركها الطلاق والفشل في العلاقة الزوجية الأولى على حياة الرجل الجديدة، علما أن الدراسات السابقة وخاصة العربية حول هذا الموضوع قليلة وتتناول أثار الطلاق على كلا من المرأة والرجل، كما قد تساعد المقبلين على الزواج في الاهتمام بالنظر للحياة الزوجية المقبلة بجدية أكثر وقد تفتح المجال أمام المرشدين والأخصائيين لمساعدة الرجل المطلق من خلال وضع برامج إرشادية للتخفيف من خبرة المشكلات الناجمة والاهتمام بوضع برامج إرشادية خاصة للأزواج الذين تعرض زواجهم لازمة لمساعدتهم على تجاوزها، وتعد هذه الدراسة مساهمة وإضافة للأدبيات التي تتعلق بموضوعي الزواج والطلاق

حيث لوحظ وجود نقص متعلق بموضوع الدراسة نتيجة الصعوبات والخصوصية للنظام الأسري في المنطقة العربية عموما.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة التعرف إلى ما يلي:

1-بعض الخصائص الاجتماعية للرجال المتزوجين زواج ثان.

2-أهم الأسباب التي دفعت الرجل للزواج الثاني والتعرف على توقيت الزواج قبل /بعد الطلاق

3-أهم المشاكل الاقتصادية، النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الرجل بعد الزواج الثاني.

مفاهيم الدراسة:

الزواج الثاني: علاقة اجتماعية بين زوجين مقبولة ومعترف بها شرعا واجتماعيا من قبل أفراد المجتمع ومن خلالها يمكن إنشاء أسرة (الجلابنة، 2006، ص9) والمقصود به في هذه الدراسة الزواج الذي تم أثناء انفصال الزوجة الأولى واستمر لغاية الآن، أو الذي تم بعد طلاق الزوجة الأولى.

الطلاق: هو النهاية الشرعية والمقبولة اجتماعيا لزواج فاشل (محمد الجلابنة، 2006، ص 9).

المشاكل: يمكن تعريف المشاكل إجرائياً بأنها الصعوبات التي تعرقل أو تعيق الرجل في زواجه الثاني، سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية.

صعوبات الدراسة: واجهت الباحثة الصعوبات التالية في الدراسة أهمها:

-اعتبار الموضوع خاص بالنسبة لأفراد العينة، وبالتالي أثر على فترة إجراء الدراسة حتى تم الحصول على 100 مشارك.

-لا توجد دراسات عربية أو محلية كافية عن موضوع البحث.

الإطار النظري للدراسة:

إن عملية الطلاق أمر صعب يمر به الزوجان خلاله هذه الفترة بخمس مراحل من الناحية النفسية أساس للطلاق وقد تستمر على مدى ثلاث سنوات ولكنها تختلف من شخص لأخر وهي ما يلي:

1- مرحلة إلقاء اللوم على الشريك الآخر واتهامه انه سبب المشاكل الماضية والحاضرة والمستقبلية: فينشغل كلا من الرجل والمرأة بعلاقته الزوجية الماضية، والميل إلى إحياء بعض الأمور التي حدثت خلالها، وفي هذه المرحلة يتشكل لدى الفرد صورة سلبية حول نفسه فيكون هشا ضعيفا شديد التأثر لما يجري حوله، وتبدو عليه أعراض الاكتئاب والإحباط ويعاني من الكسل والخمول ويكون شديد الغضب، وهذه الصفات تعتمد اعتمادا كليا على الطرف المبادر للطلاق، فالمبادر يسعى إلى التقليل من الضغوطات إلى جانب قرار الطلاق الذي اتخذه وشعوره بالعجز والإحباط، وهي مشاعر يحاول إخفائها والتظاهر كان شيئا لم يحدث، ولذلك يصفه الطرف غير المبادر انه شخص عنيد ومكابر، وأما الشخص الغير مبادر لقرار الطلاق فانه يشعر بعدم التصديق والإنكار المستمر للحقيقة ومقاومة حقيقة الطلاق، وقد تنفذ طاقته حيث يشعر في النهاية انه لا يملك سلطة على قرار الطلاق، ويشعر باليأس وفقدان السيطرة على ما يجري حوله، أما ردة فعله فتتراوح بين أمرين تولي زمام الأمور، أو إعطاء الطرف الأخر التصرف والتحكم كونه صاحب المبادرة، وهذه المرحلة صعبة للغاية بسبب التغيرات الجذرية التي تطرأ والخسارة والخوف من المجهول وهي الأكثر صعوبة لدى المطلقين.

2- مرحلة الحزن والخسارة: وتركز على الاعتراف بانتهاء الزواج والشعور بالحزن الشديد الذي يجعل الفرد غير قادر على تمالك نفسه وينظر للمستقبل بعين التشاؤم ويعتبره مستقبل عديم الفائدة وعديم المعنى، ويصبح المطلق شديد الحساسية من التعليقات التي توجه له وتفسير معظم التعليقات الغامضة على أنها انتقادات، وأكثر ما يحتاجه المطلق الدعم العاطفي، كما يجد صعوبة في التركيز على أعماله بسبب انشغاله بمشاعره ومشاكله ويواجه صعوبة في التعامل مع أطفاله والشعور بالتقصير في تربية الأبناء، ما يحتاجه المطلق في هذه المرحلة الطاقة والقوة لمواجهة مشاعره ومشاكله الخاصة دون الاهتمام بالأطفال واستخدام الأطفال كحجة تساعده على انتقاد الشريك، أما بعض المطلقين يتمالكه مشاعر الرفض تجاه الأبناء لوجود التشابه بين الأطفال والشريك السابق ويكون كلا الشريكين على أبواب التسليم بانتهاء العلاقة مع صعوبة اتخاذ القرارات طويلة الأمد.

3- مرحلة الشعور بالغضب : حيث الإحساس بالخيانة من قبل الشريك والشعور بالغضب، ويزعج الأقارب والأصدقاء وينصب الغضب على الشريك السابق ويأمل المطلق من القاضي الحكم على الشريك السابق انه هو السيئ وأحيانا يغضب الأهل الأطفال خاصة عند ذكرهم الشريك السابق وإضافة إلى مشاعر الغضب والشعور بالخوف من المستقبل لكن مع مرور الوقت تبدأ النواحي الايجابية بالظهور إذ يصبح المطلق قادر على القيام بواجباته الأبوية أو الامومية ويصبح أكثر قدرة على تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم ويظهر المطلق بطاقة أعلى من المراحل المبكرة والشعور بالثقة بالنفس.

4-مرحلة الشعور بالوحدة: حيث يمر بمرحلة يتفرد في اتخاذ القرارات بشكل أفضل من المراحل السابقة، ولهذا تزيد طاقة وثقة المطلق بنفسه وتتحسن نظرته لنفسه.

5-مرحلة إعادة الانسجام: حيث يشعر المطلق بالقدرة على السيطرة على حياته من جديد والنظرة الايجابية لمستقبله والقدرة على التخطيط والالتزام من جديد والنظرة الايجابية لمستقبله وتكون إجراءات الطلاق قد وصلت لنهايتها، إلا أن المطلقين يتقبلون حقيقة إنهاء زواجهم ويواصلون حياتهم من جديد على الرغم من ان شعور الحب والحنين تجاه الشريك متواصل (ايناس المصري،2007، ص16).

أما ردات الفعل الطبيعية للطلاق فقد صنفها كلاينك 1991 كما يلي بعد اكتساب المطلق خبرة في المعاناة:

1-المشاعر: من المشاعر التي يخبرها المطلق الحزن والشعور بوهن العزيمة والاكتئاب والرغبة المفاجئة بالبكاء والإحباط والشعور بالذنب لأنه لم يتمكن من منع الطلاق، والقلق والشعور بالوحدة والصدمة وعدم التصديق خصوصا إذا كان مفاجئا وغير متوقع، والشعور بالإرهاق والشعور بالراحة، وبعض حالات الطلاق هي خليط من الحزن والراحة 2- رد الفعل الجسدي: المشاعر السابقة الذكر تؤثر على أجساد المطلقين مثل الشعور بفراغ في المعدة،ضيق في الصدر،عدم القدرة على التنفس جفاف في الفم نقص في الطاقة ضعف في العضلات الم في الصدر وغير ذلك من مضاعفات وأعراض .

3- الأفكار: بعد المرور بخبرة الطلاق يراود المطلق مجموعة من الأفكار منها عدم التصديق والشعور بالتشويش واختلاط الأمور وعدم التركيز والاستغراق في التفكير في الطلاق من دون سواه والتظاهر للعودة للماضي وان شريكه السابق لا يزال موجودا...الخ.

4-السلوك : من حيث اضطرابات في النوم وتتأثر أنماط الأكل فالبعض يزيد من أكله والبعض الأخر يجد صعوبة في الأكل والانسحاب الاجتماعي وقد يجد نفسه خاملا أو كثير الحركة (ايناس المصري، 2007، ص 17).

كما يصور كارتر وماكجولدريك Carter and MacGoldric دورة الانفصال والطلاق من خلال نموذج يوضح مراحل التوافق والمهام التي يجب إكمالها خلال مراحل مختلفة من عملية الانتقال، والتي تضمن الانفصال والزواج مرة ثانية، و إذا لم يتم إكمال مهمة ما في احد هذه المراحل فان ذلك قد يؤدي لمشكلات في التوافق لدى أعضاء الأسرة وبالتالي الحاجة للإحالة للعلاج أو الإرشاد الأسري .

جدول (1): دورة الانفصال والطلاق

المرحلة	المهمة
1. قرار الطلاق	- تقبل كل واحد لدوره في فشل الزواج.
2. التخطيط للانفصال	- تطوير خطة للوصاية على الأطفال، الزيارات، الأمور المالية،بصورة تعاونية. - التعامل ومواجهة رد فعل الأسرة الأصلية لخطة الانفصال.
3. الانفصال	- الحزن على فقدان الأسرة الكاملة. - التكيف مع التغييرات في علاقة الوالد بالطفل والزوجين مع بعضهما. - تجنب النقاشات الزوجية أن تتدخل بتعاون الزوجين. - البقاء على اتصال مع الأسرة الممتدة. - القضاء على الشكوك بشان الانفصال والالتزام بالطلاق.
4- مرحلة ما بعد الطلاق	- الاحتفاظ بترتيبات مرنة بشان الوصاية والموارد والنفقات بدون تحويل النزاع إلى الأطفال. - التأكد من الاحتفاظ وتعزيز كلا الوالدين للعلاقة الجيدة مع الأطفال. - إعادة تأسيس علاقات مع الأصدقاء وإيجاد شبكة اجتماعية جيدة.
5-الدخول في علاقة جديدة	- إكمال الطلاق العاطفي من العلاقة السابقة. - تطوير التزام بزواج جديد.
6-التخطيط لزواج جديد	- التخطيط لعلاقات والدية مشتركة متعاونة مع الشريك السابق. - التخطيط للتعامل مع صراعات ولاء الأطفال حول الأب أو الأم الطبيعية وزوج الأم أو زوجة الأب. - التكيف مع عملية توسع الأسرة الممتدة.
7.إنشاء أسرة جديدة	- تنظيم العلاقات داخل الأسرة لإفساح مساحة للعضو الجديد -المشاركة في الذكريات والتاريخ الحياتي للسماح بدمج جميع الأفراد الجدد

المصدر (جهاد علاء الدين، 2010، ص 54)

وتزداد المشاكل بين الزوجين المطلقين للمرة الثانية وتصبح أكثر سوءا تزداد سوءًا إذا تم الزواج مرة أخرى ولديه مشاكل من الزواج الأول لم يتم العمل على حلها أو التخفيف من شدتها، خاصة

إذا تم اتخاذ قرار للزواج مرة ثانية بهدف نسيان تجربة الزواج الأول وفيما يلي بعض الأسباب التي قد تؤدي إلى ظهور مشاكل في الزواج الثاني للرجل أو المرأة :

1.اتخاذ قرار الزواج بعد الطلاق بطريقة مستعجلة وغير مدروسة من قبل الرجل أو المرأة وعدم اختيار الشريك المناسب والتغاضي عن الاختلافات الكثيرة بين الطرفين قبل الزواج وذلك لأسباب عدة كالعناد مع الزوجة الأولى أو للحفاظ على الشكل الاجتماعي والتعرض لضغوط شديدة من الأقارب للزواج بسرعة بعد الطلاق

2.قد يكون الهدف من الزواج الثاني البحث عن السعادة التي لم يجدها في الزواج الأول لذا يقوم ببذل جهد كبير من خلال توفير كل ما يمكن من أسباب لإنجاح هذا الزواج الا انه دائم المقارنة مع حياته في الزواج الأول أو بين الشريك في الزواج الأول والشريك في الزواج الثاني وقد تظهر مشاعر الندم والحزن على العلاقة السابقة وتؤدي لظهور مشاكل بين الزوجين في الزواج الثاني.

3.لجوء المطلقين إلى الكذب وتشويه صورة الطرف الآخر من التجربة السابقة في بداية الزواج الثاني بحيث يبدو بصورة الضحية ولا يتضح الأمر إلا بعد الزواج ويكتشف الطرف الآخر ذلك إضافة إلى الوقوع في الأخطاء نفسها للمرة الثانية في تعامل الرجل أو المرأة مع الأزواج الجدد وعدم تغيير أسلوب التعامل السابق.

4.الزواج للمرة الثانية في نفس مكان الزواج الأول وذلك قد يؤدي للشعور بمراقبة الآخرين أو تدخلات من الجيران أو الأهل إذا كان في نفس محيط العائلة

5.العمل على إثارة المشكلات لإفشال الحياة الزوجية الجديدة للمطلق من قبل مطلقته أو العكس وذلك باستخدام وسائل وأساليب عديدة كإطلاق الإشاعات عن الآخر أو استخدام أطفالهما في إزعاج الآخر بطرق عدة.

6.التخوف من أبناء المطلقين من الزواج الأول وتأثيرهم السلبي على الزواج الثاني وذلك من خلال ما يلي:

-معاناة الأبناء من مشكلات نفسية بسبب زواج الأم المطلقة أو الأب المطلق والعيش مع زوجة الأب أو زوج الأم وعدم التكيف في الحياة الجديدة التي فرضت عليهم وبالتالي تظهر مشكلات اجتماعية وجسمية وصحية مرتبطة بالحالة النفسية التي لديهم كالرسوب والجنوح والتبول اللاإرادي.

-فرض النظام في البيت من قبل الزوجة الثانية على أبناء زوجها أو العكس من قبل زوج الأم يعد من أكثر المشكلات شيوعا في هذه الأسر.

-تصبح المشكلة أكبر إذا كان أبناء المطلقين من فئة المراهقين ذلك أن الاستفزاز والتحدي لديهم غالبا ما يكون واضح كما يتدخلون في حياة الزوجين ويقومون بعدة محأو لات لإفشال الزواج الثاني وتقوم الزوجة الثانية مع أبنائها بالتوحد ضد زوجها وكذلك الزوج وابناؤه وتظهر التحزبات في البيت وهذا أخطر تهديد للزواج الثاني(محمود النجيري، 2002، ص 81)

بالتالي نجد أن تجربة الزواج للمرة الثانية بالنسبة للرجل والمرأة تعد تجربة جديدة قد تكون تجربة ناجحة أو قد تتعثر بسبب المتغيرات والظروف المحيطة بهما فقد يمر الرجل بهذه التجربة وهو

صغير السن أو قد يكون في سن كبيرة، وقد يكون لديه أولاد من زواجه الأول، وقد لا يكون لديه أولاد، كل هذه المتغيرات تحمل في طياتها متغيرات مزدوجة بالنسبة له ويتطلب أن يتعامل معها بحكمة وصبر و إلى تعاون ومساندة من المجتمع الذي يعيش فيه(ليلى ايديو، 2013، ص18).

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تنأو لت الطلاق في مختلف المجتمعات والمجتمع الأردني خصوصا، إلا إنه لم توجد دراسة متكاملة تتناول مرحلة ما بعد الطلاق وتحديدا الزواج الثاني للرجل بعد الطلاق، حيث أن أغلب الدراسات التي بين أيدينا تناقش أسباب الطلاق بشكل عام وآثاره وخصائص المطلقين، لذا فقد تم مراجعة هذه الدراسات التي تقترب أهدافها نوعا ما مع أهداف هذه الدراسة.

الدراسات المحلية: دراسة البكار (2000) بعنوان"مشكلة الطلاق في مدينة عمان خلال الفترة من عام 1997-2000" وهدفت إلى التعرف على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية التي ترتبط بإقدام الزوج على الطلاق أو إقدام الزوجة على ذلك والتعرف أيضا على معدلات الطلاق بحد متغير الزمن الذي يمر بعد الزواج وقبل وقوع الطلاق ومعرفة اثر قانون الخلع على ارتفاع معدلات الطلاق وتم تصميم استبانة وزعت على أفراد العينة والبالغ عددهم 218 حالة طلاق في مناطق مختلفة من العاصمة عمان،وأظهرت النتائج ان سوء اختيار الشريك ومشاركة الآخرين في السكن كانت من أهم الأسباب التي آدت للطلاق وارتفاع معدلاته، وان قانون الخلع لعب دورا في ارتفاع معدلات الطلاق خاصة عام 2002، وان مشكلة الطلاق تتركز في الفئة العمرية 25- 35، وان قصر الحياة الزوجية والمتمثلة بسنة واحدة يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى الطلاق، وان نسبة الطلاق تركزت في ذوي الدخول 300.

دراسة القيسي والمجالي (2000) أسباب الطلاق في محافظة الكرك دراسة ميدانية هدفت إلى التعرف إلى متغيرات لها علاقة بحدوث الطلاق في محافظة الكرك وشملت متغيرات العمر عند الزواج والدخل ومكان الإقامة وعدد سنوات الزواج وطريقة الاختيار للزواج وفترة الخطوبة والتجانس وتكرار التوتر والأسباب الدافعة لحدوث الطلاق والتي ظهر وجود علاقة بينها وبين ظاهرة الطلاق في حين أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين المهنة وحدوث الطلاق ولقد أجريت الدراسة على (224) مطلقة ومطلق منها (160) مطلقة و (64) مطلق وأشارت النتائج إلى سيطرة الاتجاه التقليدي في الاختيار الزواجي وان وجود الأبناء يعد عاملا مهما في بقاء الأسرة وان تدخل الأهل هو السبب الأساسي في حدوث المشكلات الزوجية كما تبين أن الطلاق محنة فردية واجتماعية ومعاناة المطلقين تستمر حتى بعد حصول الطلاق وأن الآثار النفسية هي الأكثر وضوحا في التأثير سلبا على مفهوم الذات.

دراسة إبراهيم (2003) حول" إجراءات الطلاق داخل المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعليا "حيث تم إجراء الدراسة على عينة من 90 مطلق ومطلقة، وهدفت للتعرف على سلوك الزوجين وأهلهما أثناء سير إجراءات الطلاق، ودور كلا من القاضي والمحامي والقوانين في إجراءات سير عملية الطلاق، وإما فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تبين ان الطلاق يكون في سن العشرينات للزوجة والثلاثينات للزوج، وان فترة التعارف غير كافية بين

الزوجين وشكلت إحدى الأسباب لتدخل الآخرين في زواجهم مما أدى لحصول الطلاق، وان فترة الزواج لا تستمر أكثر من 7 سنوات، كذلك أشارت أن القضاة لديهم اعتقاد بأن لجوء الطرفين للمحكمة يعني انتهاء الحياة الزوجية بينهما واستحالة عودتهما لبعضهما، وان للمحامين دور غير فعال بل مسيء أحيانا في إجراءات الطلاق.

وقدم الجلابنة دراسة في (2006) حول" ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون الأسباب والآثار حيث أجرى الدراسة على عينة مكونة من 226 مطلق ومطلقة (113 ذكور و113 إناث)، وقد قام بتصميم استبانه مكونة من 85 فقرة، واختار مجتمع الدراسة محافظة عجلون خلال عام 1999-2004، وتوصلت الدراسة إلى إن أساليب الإصلاح والتوجيه المعتمدة أساليب تقليدية، وانه لا يوجد مؤسسات رسمية أو غير رسمية تعنى بالإرشاد الزواجي، كما بينت أن المطلقة تعاني أكثر من المطلق من الإجراءات المتبعة في المحكمة، وان المكان الذي يلتقي فيه المطلقين أطفالهم في المحافظة غير مريح لهم، كما أشار إلى أن العادات والتقاليد في المجتمع تحمل المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج لذلك تواجه صعوبة في التكيف بعد الطلاق، إضافة إلى ضعف في وسائل التوجيه والإرشاد للمطلقين.

ودراسة المصري (2007) "بعنوان الضغوط النفسية والدعم الاجتماعي لدى المطلقين والمطلقات" والتي هدفت للتعرف على الضغوط النفسية وعلاقتها بالدعم الاجتماعي وتكونت عينة الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات في مدينتي عمان والزرقاء وبلغ عددهم 708 في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية استخدمت عينة عشوائية من 40 سيدة مطلقة حيث أظهرت النتائج وجود ضغوط نفسية لدى المطلقين والمطلقات بدرجة متوسطة وان درجة الضغوط النفسية لدى المطلقين الذكور اقل مقارنة مع الإناث المطلقات، إضافة إلى أن الإناث حصلن على دعم اجتماعي اكبر مقارنة مع الذكور وأشارت النتائج إلى وجود اثر للبرنامج التدريبي المستخدم في هذه الدراسة على المطلقات ومساعدتهن للتعامل مع الضغوط النفسية وقد أو صت هذه الدراسة بإجراء دراسة للتعرف على اثر برنامج التدريبي المستخدم في هذه الدراسة على المطلقين الذكور.

الدراسات العربية: دراسة (كسال،1986) بعنوان "الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله وأثاره" على عينة عددها 105من المطلقين والمطلقات حيث بلغ عدد المطلقات في العينة 60 و45 مطلق في الفترة (1985-1983) و قد أشارت إلى الزواج الثاني في دراستها، حيث تبين أن معظم المطلقين المشاركين في الدراسة قد أعادوا الزواج الثاني بنسبة 29.79% مقابل نسبة 25.71% منهم لم يقوموا بإعادة الزواج وان الفترة التي قضاها المطلق بدون زواج قد تراوحت بين (5-1) سنوات، وان هناك تسامحا من قبل المجتمع الجزائري تجاه الرجل في مسالة إعادة زواجه بعد الطلاق مقارنة بالنساء المطلقات، وان ما نسبته 51.43% منهم يعتبر نفسه سعيد في زواجه الثاني وانه قد تعلم من تجربته الأولى، لذا فقد استنتجت بعرضها للنتائج بان "الطلاق يؤدي إلى تكوين الأسرة من جديد و إلى نجاحها في غالب الأمر، خصوصا إذا لم يكن له أطفال من زواجه الأول "وأشارت إلى أن الرجل المطلق الجزائري لا يحبذ الارتباط بسيدة مطلقة.

أما دراسة النبلاوي (1991) بعنوان "ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دراسة انثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية" هدفت الباحثة من إجراء هذه الدراسة إلى الاهتمام بكافة الأبعاد الأساسية في تناول موضوع الطلاق واختيار المقولة الأساسية في بحوث الطلاق على انه ظاهرة حضرية موطنها الوسط الحضري والتي ترتبط ارتباط وثيق باليات التغير الاجتماعي في المجتمع، ولقد بحثت الباحثة ظاهرة الطلاق في الريف المصري حيث أشارت في دراستها للزواج الثاني فقد أشارت إن فرص المطلقات اكبر من الأرامل بإعادة الزواج، وان التفكير في الزواج الثاني يبدأ بالحنين للشريك السابق، حيث أشارت إلى إحدى الحالات الذكور الذين قابلتهم وعبر عن حنينه لزوجته الأولى بعد الطلاق، وان مسالة إعادة الحياة الزوجية كانت تعتمد على العلاقة بين الأسرتين بعد الطلاق وقرار أسرة الزوجة بالتحديد، كذلك أشارت إلى أن المرأة أيضا قد تشعر بمشاعر الحنين لزوجها الأول حتى وان تزوج، وان من احد المظاهر التي تعبر عن ذلك في "الطبقة الدنيا" الذهاب لبيت أهل الزوج بحجة أن يشاهد الأطفال والدهم، حيث أن هذا السلوك غير معتاد على المستوى المجتمع، وأضافت إلى أن سرعة زواج احد الأطراف تقع حائلا في إعادة الحياة الزوجية بين الأطراف.

دراسة الثاقب (1999) اتجاهات المطلقة نحو المطلق والأبناء في المجتمع الكويتي حيث هدفت إلى تسليط الضوء على العلاقة بين المطلق والمطلقة، وذلك من خلال التعرف على شعور المطلقة نحو المطلق. وتحقيقا لهذا الهدف تم اختيار عينة البحث من المطلقات للسنوات 90 – 91 – 92 . وبلغ عدد أفراد العينة اللاتي تمت مقابلتهن 258 حالة موزعة على جميع المحافظات والمناطق في الكويت، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة. واستخدمت لغرض الدراسة استبانة احتوت على 245 سؤالا. وأظهرت النتائج بأن شعور المطلقة نحو المطلق له علاقة ذات لدلالة إحصائية بأثر الصدمة، ومكان الإقامة، وعمر المطلقة، والمذهب الديني، والصلة بالمطلق، وتكرار الانفصال، ونمط الطلاق، كذلك بأن إمكانية التغير والعودة إلى المطلق لها علاقة ذات دلالة إحصائية بأثر الصدمة، ومن المقترح الطلاق، ومن أصر على الطلاق، وتصور الحياة مع المطلق، كذلك أن موقف المطلقات نحو معيشة الأطفال الآن مقارنة بما بعد الطلاق له علاقة ذات دلالة إحصائية بنمط الطلاق، والسبب الرئيس للطلاق، وممارسة المطلق للشعائر الدينية، وعمل المطلق، والمعرفة قبل الخطبة، وأعمار الأبناء

دراسة الشراري (2007) حول "الطلاق في محافظة القريات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003-2007" والتي هدفت للتعرف على واقع الطلاق في محافظة القريات وظروفه وإجراءاته وتكلفته وهدفت للتعرف إلى مستويات وأسباب الطلاق والتعرف إلى العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المسؤولة عن هذه المستويات،حيث تكونت عينة الدراسة من جميع حالات الطلاق التي توصل إليها الباحث عن طريق سجل المحافظة خلال الفترة بين عام 2003-2007 وبلغت 234 حالة طلاق واستخدم المنهج الوصفي التحليلي واستخدم استبانه للحالات التي تمت مقابلتها.وقد خلصت الدراسة إلى انه كلما زاد السن وزادت فترة الحياة الزوجية كلما كان الطلاق اقل و إلى ارتفاع نسب الطلاق لدى حملة الشهادات الجامعية وارتفاع النسب المئوية للطلاق عند العاطلين عن العمل والذين يعملون وقد يعود لعدم كفاية الدخل.

أبو اسعد (2010) الفرق في الشعور بالوحدة والتوجه الحياتي بين المتزوجين والعازبين والأرامل، من مستويات اقتصادية مختلفة هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على الفرق في الشعور بالوحدة والتوجه الحياتي بين المتزوجين والعازبين والأرامل، من مستويات اقتصادية مختلفة، تألفت عينة الدراسة من 304 فرداً (40-30) سنة من محافظة الكرك واستخدم مقياسي الوحدة النفسية لراسل وبابلو كوترون (1980، Russel, D., Peplau, L. A., & Cutron, C. E.) والتوجه الحياتي لشاير وكارفر(1985) وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق بين المتزوجين والعازبين والأرامل في الشعور بالوحدة النفسية والتوجه الحياتي، وفروق في المستوى الاقتصادي في التوجه الحياتي حيث تبين أن الأزواج والعزاب أقل في الشعور بالوحدة النفسية من المطلقين، وأن المتزوجين أيضاً أقل في الشعور بالوحدة النفسية من الأرامل، كما تبين وجود تفاعل بين الحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي في الشعور بالوحدة النفسية والتوجه الحياتي، ولم يكن هناك فروق تعزى إلى الجنس.

دراسة الطلاع والشريف (2011) الرضا الزواجي لدى المتزوجات للمرة الثانية وعلاقته ببعض المتغيرات في محافظات غزة حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الرضا الزواجي لدى المتزوجات للمرة الثانية في محافظات غزة مع التعرف على درجة اختلاف الفروق في الرضا الزواجي باختلاف كل من العمر:،عمل الزوجة، مستوى دخل الأسرة، عدد سنوات الزواج الثاني، عدد الأبناء، المستوى التعليمي للزوجة، وأجريت الدراسة على عينة من (200 من المتزوجات، (100) متزوجة للمرة الأولى، و(100) متزوجة للمرة الثانية، واستخدام مقياس الرضا الزواجي إعداد الباحثان، وتوصلت الدراسة إلى أن مجال الرضا الاقتصادي حصل على أعلى نسبة مئوية، قدرها65.21%، وتلاها علي التوالي مجال التواصل الوجداني بنسبة مئوية (64.46 %)، ومن ثم مجال الرضا الجنسي بنسبة مئوية (61.00%) كما توصلت نتائج الدراسة إلي وجود فروق دالة بين الزوجات المتزوجات للمرة الثانية والمتزوجات للمرة الأولى لصالح المتزوجات للمرة الأولى في مجالات: الرضا الاقتصادي، التواصل الوجداني، قضاء الوقت لصالح الزوجة الأولى، كذلك توصلت نتائج الدراسة إلي وجود فروق دالة إحصائياً لدى الزوجات المتزوجات للمرة الثانية، تعزى لمتغير العمر في مجالين، هما: الرضا الجنسي لصالح العمر 35 سنة فأقل، والمشكلات الأسري ة لصالح العمر أكبر من 35 سنة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا لدى الزوجات المتزوجات للمرة الثانية، تعزى لمتغير عمل الزوجة في مجالي: الرضا الاقتصادي ذلك لصالح الزوجة العاملة والرضا الجنسي لصالح المرأة التي لا تعمل، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً لدى الزوجات المتزوجات للمرة الثانية، تعزى لمتغير دخل الأسرة في مجال الرضا الاقتصادي والجنسي لصالح الأكثر دخلاً، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً لدى الزوجات المتزوجات للمرة الثانية، تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج الثاني في مجالات: الرضا الاقتصادي،التواصل الوجداني، و المشكلات الأسري ة وفي الدرجة الكلية للمقياس، لصالح أكثر من 3 سنوات وبينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً لدى الزوجات المتزوجات للمرة الثانية، تعزى لمتغير عدد

الأبناء في مجالي: التواصل الوجداني وقضاء الوقت لصالح 3 أبناء فأقل، والمشكلات الأسري ة لصالح أكثر من 3 أبناء، وقضاء الوقت لصالح 3 أبناء فأقل.

دراسة الناصر والبهان(2011) التوافق مع الطلاب في المجتمع الكويتي: دراسة مقارنة بين عينة من المطلقين والمتزوجين، هدفت إلى رصد التوافق وتحليله لدى عينة من المطلقين الكويتيين مع المقارنة بعينة أخرى من المتزوجين وأجريت الدراسة على عينة عددها (250) جميعهم من الكويتيين الين كانت أعمارهم بين (55-20)سنة بمتوسط (32.1) سنة وانحراف معياري (7.4) وقد استخدمت الدراسة مقياس التوافق الذي كان يشمل ثلاث أبعاد: التوافق الانفعالي، التوافق في إطار العلاقات القرابية أي في إطار العلاقة بالأسرة الأصلية، التوافق في إطار العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة الأصلية وتم جمع البيانات من خلال المقابلة المباشرة مع المفحوصين وتلخصت أهم النتائج بانخفاض التوافق الذاتي لدى المطلقين وانه لا يوجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة وأما من حيث توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية فقد كشفت الدراسة عن توافق متوسط (63.4%) وعدم وجود فروق جوهرية بين تلك المجموعات من حيث متوسطات الدرجة على البنود بحسب متغيرات الجنس والسن ومحافظة الإقامة لكن هناك فروق جوهرية بين المجموعات بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل حيث يزداد التوافق الأسري بين المطلقين الأقل تعليما والمطلقين الأقل دخلا لكن التفاعل بين الجنس والدخل كشف أن الإناث المطلقات هن الأكثر توافقا مقارنة بالإناث المطلقات الأقل دخلا وفيما يتعلق بتوافق علاقة المطلقين بالمجتمع أظهرت الدراسة عن انخفاض مؤشر التوافق وفروق جوهرية بين مجموعات عينة المطلقين بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة إذ أن توافق العلاقات الاجتماعية خارج دائرة الأسرة الأصلية يزداد بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور الأصغر سنا والأقل تعليما والمقيمين في المحافظات الخارجية مقارنة بمجموعة المطلقين الإناث والأكثر سنا والأعلى تعليما والأعلى دخلا والمقيمين في المحافظات الخارجية.

الدراسات الأجنبية: وجدت العديد من الدراسات التي قامت بدراسة موضوع البحث من زوايا متعددة منها دراسةBuehler وآخرون (1986) هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الزواج مرة أخرى والضغوطات من الزواج السابق والطلاق و إعادة الزواج وأهلية الزوجين السابقين حاليا، وقد صنفت الضغوطات المتعلقة بالطلاق على أنها اقتصادية، مشاكل السكن، قانونية، مشاكل في العلاقة بين الأب وأطفاله أو الزوجة السابقة، وتقدير الذات على عينة من 125 ثنائي مطلقين، أي 250 العدد الإجمالي قسمت إلى أربع مجموعات الأولى لم يتزوج أي منهما المجموعة الثانية فقط الزوج قد تزوج بعد الطلاق والمجموعة الثالثة فقط الزوجة التي تزوجت بعد الطلاق أما المجموعة الرابعة فقد كان كليهما قد تزوجا بعد طلاقهما باستخدام تحليل التباين وجد بان الضغوطات المتعلقة بالطلاق وتقدير الذات والرضا الوالدي لم يكن لها علاقة بالزواج مرة أخرى بينما وجدت علاقة بين القدرة الاقتصادية.

فقد أشار Lown and Dolan(1988) في دراسة استطلاعية لهم حول "الصعوبات المالية في إعادة الزواج مرة أخرى" أن الأزواج الذين تم زواجهم مرة أخرى خاصة الذين لديهم أطفال من زواج سابق يواجهون صعوبات تكون أحيانا مجهولة ومعقدة بالنسبة لزواجهم الأول، وأنهم لم

يكونوا مستعدين لها و لا يجدون الدعم والتوجيه الكافي، مما قد يجعلهم يمرون بحالات من الإحباط وعدم الاستقرار، وان هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لدراسة ديناميات الجوانب المالية للزواج من جديد، وان المرشدين بحاجة للبدء في مساعدة الأزواج وتطوير استراتيجيات إدارة للتعامل مع حالات فريدة من نوعها.

دراسة Solomou and other (1998) على عينة بلغت (2041)من الأفراد البريطانيين حول الطلاق والوضع الاجتماعي الراهن والرفاه الاجتماعي لهم من الذين يبلغون 65 فما فوق، تبين ان 9%من العينة كانوا أشخاص مطلقين وثلثيهم أعادوا الزواج مرة أخرى، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين تجربة الطلاق في وقت سابق وانخفاض ملكية المنزل لكلا الرجال والنساء،وان لا دليل على وجود اثر للطلاق على صحتهم التي هي بالعموم جيدة لكن تم ربط الطلاق بمستويات اقل من العلاقات الاجتماعية والرضا الاجتماعي ولكن ليس من قبل الذين تزوجوا مرة أخرى ونسبة قليلة من الرجال الذين لم يتزوجوا لم يظهروا نقصا في الدعم الاجتماعي لهم، لكنه قل عند الذين ظلوا عزابا طيلة حياتهم ولم يتزوجوا.

دراسة Megan M. Sweeney(2002) إعادة الزواج بعد الطلاق هل له علاقة بمن بادر بالطلاق لزواج من جديد بحث هذا البحث في الطرق التي يمكن أن تترابط بها قرارات البدء وإنهاء العلاقات. باستخدام بيانات من المسح الوطني للأسر في لوس انجلوس منها (752) امرأة مطلقة و (436) رجل مطلق، وهدف البحث إلى التعرف فيما إذا كانت معرفة من بادر بطلب الطلاق يعطي وضوحا أكثر عن مدى قدرته لاحقا للزواج والدخول في علاقة جديدة،حيث تشير الأبحاث والنظريات السابقة للطلاق إلى أن المبادرين بالطلاق قد يدركون احتمالات تالية للزواج أو قد يكونون أكثر استعدادًا عاطفياً للزواج من غير المبادرين لطلبه،وأشارت النتائج إلى أن البادئين بطلب الطلاق يميلون إلى الدخول في علاقة جديدة بسرعة أكبر من غير المبتدئين، على الرغم من أن هذا الفارق يتناقص إلى حد كبير بعد 3 سنوات من الانفصال. كما وجدت أن وضع المبادر لطلب الطلاق يعد مؤشراً أقوى على الزواج من جديد والدخول في علاقة بين النساء الأكبر سناً نسبيًا مقارنة بالنساء الأصغر سناً، مما يشير إلى أن النساء الأكبر سناً قد يرجح أن يؤخرن إنهاء الزواج غير المرضي حتى تكون فرص تكوين علاقة أخرى جيدة دراسة Phelps (2002) حول التكيف بعد الطلاق وعلاقات التعاون بين الطرفين حيث هدفت إلى دراسة التكيف بعد الطلاق وعلاقته بمدى التعاون بالقضايا المشتركة بين المطلق والمطلقة على 61 حالة طلاق وتم استخدام مقياس فيشر للتوافق مع الطلاق وأخذت بالاعتبار المتغيرات الديموغرافية ومدى التعاون والمشاركة بين الطرفين ومن أبرز النتائج كانت أن تكيف المطلقين يزداد كلما مرت فترة أطول على حدوث الطلاق وكلما انخفض مستوى الصراع بين الطرفين وكلما أدرك احد الطرفين أن الطرف الآخر يبدي تعاونا أو تفهما بشان القضايا المشتركة، كما كشفت أن تكيف المطلقين مع مرحلة الطلاق يزداد كلما زاد التعاون بينهما في الجوانب المشتركة وكلما قل اتصالهما بشان القضايا الخاصة بكل طرف بمعنى عدم تدخل المطلقة في الأمور التي تخص زوجها السابق وعدم تدخل المطلق في الأمور التي تخص زوجته السابقة

كما أجرى بوم Baum (2003) بحث أشار فيه إلى الطرق التي يعبر بها الرجال عن حزنهم بعد الطلاق، بينت انها تختلف عن تلك التي تستخدمها النساء، حيث يبدؤون بالتعبير عن حزنهم في فترة متأخرة مقارنة مع النساء، و يشعرون بالحزن على فقدان البيت والأطفال أكثر من فقدان الزوجة، ويميلون للتعبير عن حزنهم من خلال تصرفات معينة وليس من خلال كلمات وتعابير صريحة عن هذا الحزن.

دراسة (2003) Deborah L. & Sharkin. درست العلاقة بين متغيرين التوافق ووجود معنى في الحياة حيث كانت العينة 119 شخص من المطلقين والمطلقات واستخدم الباحثان مقياس التوافق مع الطلاق ومقياس المعنى في الحياة ومقياس حاسة الترابط ومقياس التحرر العاطفي تجاه القرين السابق وأخذت بعين الاعتبار متغيري الجنس والمستوى التعليمي حيث أن الدراسة بحثت في هذه المتغيرات على أساس أنها منبئة للصحة النفسية لدى المطلقين، ومن أهم نتائج الدراسة انه لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين من حيث التوافق لكن المطلقات قد عبرن عن إدراك أكثر ايجابية لظروفهن بعد الطلاق أكثر من ما عبر عنه الرجال المطلقون علما أنهن عبرن عن خبرات مؤلمة تعرضن لها أثناء فترة الزواج منها الإساءة النفسية والانفعالية والجسدية وعن التكيف الوالدي بعد الطلاق في الأسرة التركية قام كلا من Yilmaz, & Hurol(2005) بدراسة للتعرف على أهم العوامل التي تؤدي لهذا التوافق خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة مع الأطفال والدعم الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية لحالات الطلاق ومن ابرز تلك النتائج كانت أن توافق المطلقين يزداد كلما كانوا على علاقة قوية مع أطفالهم وكلما ارتفع الدخل المالي والدعم الاجتماعي وان كلا من متغيري السن المتقدم والتعليم الأعلى والمبادر لطلب الطلاق ووجود علاقة عاطفية مع طرف جديد بعد الطلاق تسهم في زيادة التوافق بينما وجدت أن هناك متغيرات لا ترتبط بالتوافق لدى المطلقين وهي مدة الزواج، وعدد الأطفال، والعضوية في جمعيات مدنية ومدة الطلاق .

دراسة (2006) Esra Bir-Akturk & Hurol Fisiloglu هدفت هذه الدراسة مقارنة الرضا الزواجي للمتزوجين بين حالات اجتماعية متعددة (الزواج لأو ل مرة، زواج بعد طلاق، زواج بعد الترمل) وعلاقتها بالجنس كما هدفت للتعرف على اثر وجود الأطفال من الزواج السابق وعلاقته بالرضا الزواجي، وتم استخدام مقياس DASوالمعلومات الديموغرافية لعينة من المتزوجين بلغت (339)، 116 منهم متزوجين لأو ل مرة و223 متزوجين مرة ثانية وتم استخدام استبانة لغرض تحقيق هدف الدراسة واستخدم مقياس الرضا الزواجي (DAS) Spanier,1967 و الذي يقيس درجة التوافق بين الزوجين على القضايا المشتركة ودرجة الانسجام في العلاقة الزوجية وتم استخدام اختبارAnova لتحليل النتائج والتحقق من الفرضيات وأظهرت النتائج ان الرضا الزواجي بين الرجال أعلى منه بين النساء كما لم تظهر فروق ذات أهمية في الرضا الزواجي بين المتزوجين لأو ل مرة أو بعد الطلاق أو بعد الترمل، الا انه ينخفض عندما يكون الأطفال في حضانة احد الأطراف أو مقيمين معهم، كما أظهرت أن مدة الزواج، والدخل ووجود الأطفال من زواج سابق عوامل مهمة تؤثر في مدى الرضا عن الزواج الثاني بين المتزوجين مرة ثانية .

دراسة Ya´rnoz-Yaben (2013) الصفح والتكيف بعد الطلاق والدعم من الزوج/الزوجة السابق/ة في اسبانيا حيث هدفت إلى التعرف علاقة الصفح أو الغفران عن الزوج السابق وعلاقته في التكيف مع الطلاق ومدى الدعم الذي يتلقيه من الشريك السابق وقام الباحث بدراسة متغيرات التعليم، الدخل، عدد الأطفال من الزواج السابق والفترة التي مضت على الطلاق، وقد استخدم الباحث ثلاث مقاييس ضمن الاستبانة التي تم توزيعها على عينة 223 من المطلقين الآباء (93) و (130) من الأمهات المطلقات وهي مقاييس الدعم الذي قدم من الشريك السابق مقياس التسامح للشريك السابق، ومقياس التكيف مع الطلاق، وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن التكيف مع الطلاق بشكل ايجابي قد يؤدي إلى شعور بالتسامح نحو الشريك السابق بشكل أقوى إضافة إلى التعليم والفترة التي مضت على الطلاق كما أن الدعم من الشريك السابق عامل قوي في الشعور بالتسامح، كما أظهرت تحليل النتائج ما يلي:

1- الوالدان المتكيفان بشكل جيد بعد الطلاق والأكثر تعليما أكثر تسامحا من الذين واجهوا صعوبات في التكيف بعد الطلاق والغير متعلمين تعليما كافيا

2- الوالدين الأكثر تسامحا بينهما كانا اقدر على الاعتراف بوجود التعاون والدعم المتبادل فيما بينهما لتجاوز أزمة الطلاق وان الوالدين اللذين تلقيا دعم من الشريك السابق كانوا على استعداد اكبر للصفح والمغفرة من الذين لم يتلقوا أي دعم

3- مدى تكيف كلا الزوجين مع مرحلة الطلاق هو عامل أساسي في مشاعر الصفح والغفران تجاه الشريك السابق

دراسة Shefr and Jensin (2013) فرص الزواج مرة ثانية والاختيار الزواجي والعواقب الاقتصادية :قضايا اجتماعية حيث اهتمت الدراسة بفئة المطلقات كون أن تجربة الطلاق تؤدي إلى انخفاض في الموارد المالية والاجتماعية كما يؤثر على الناحية النفسية والجسدية للفرد وهدفت الدراسة إلى مقارنة ما بين السيدات المستفيدات من الرعاية الاجتماعية والأمهات والمرأة الفقيرة مع فئة النساء المطلقات وفرص زواجهن مرة أخرى، كما هدفت إلى التعرف إلى صفات الرجال الذي ترتبط به المرأة من ناحية العمل والتعليم ووظيفته وكيف تؤثر هذه المتغيرات على جودة الزواج الثاني وأظهرت النتائج التي تم استخدام المسح الوطني للشباب 1979 على 252 سيدة مطلقة جرى متابعة أوضاعهن الاجتماعية من عام 1979-2008 وباستخدام المنهج المقارن بان الزواج مرة ثانية له آثار اقتصادية ايجابية على المرأة ولكنه يعتمد على نجاح اختيار الزوج لكنها تقل بين السيدات المطلقات ومعهن أطفال ويعشن ظروف اقتصادية صعبة

تعليق على الدراسات السابقة : يلاحظ أن الدراسات العربية لم تتناول الزواج الثاني والظروف التي تم فيها واهم الصعوبات والمشاكل التي يتعرض لها الزوجان سواء ذكر أم أنثى في هذا الزواج ومدى ارتباطها بتجربة الطلاق والزواج الأول، على الرغم من تزايد عدد حالات الطلاق والتغيير الذي يحصل في الأسرة عند الطلاق وإعادة الزواج مرة أخرى، خاصة في الأسر العربية، ولوحظ أن الاهتمام بهذه الظاهرة كان اكبر في المجتمعات الغربية وان دراسات عديدة اهتمت بها حيث أن البعض منها اعتمد على المنهج المقارن من خلال دراسة متغيرات معينة والبعض الآخر يعتمد المقارنة بين المطلقين وغير المطلقين و قد اتفق البحث الحالي مع معظم

الدراسات السابقة من حيث المنهج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، كما يتفق البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة من حيث الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة جمع معلومات و اختلف البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في بيئة البحث وعينة البحث حيث تم تطبيقه مع رجال متزوجين ومروا بتجربة طلاق ولقد استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث، وفي بناء الإطار النظري والمنهجي للبحث، بالإضافة إلى تطوير أداة البحث، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة، والمراجع ذات الصلة.

منهج الدراسة: هذه الدراسة استطلاعية وصفية هدفت إلى التعرف على أهم الأسباب التي دفعت الرجل للزواج الثاني واهم المشاكل أو الصعوبات التي تواجهه وعلاقتها بالزواج الأول، لذا فقد اعتمد إجراء الدراسة على المنهج الوصفي، ويرجع ذلك بالأساس لطبيعة ظاهرة البحث، وخصوصية مجتمع الدراسة نفسه، ومعايشة الباحثة لمجتمع الدراسة لفترة زمنية طويلة.

عينة الدراسة :تم اختيار عينة غير احتمالية (قصدية) مكونة من (100) رجل وضمن الشروط التالية :1)أن يكون متزوجا وقت الدراسة بعد الطلاق.2) قد حصل الطلاق/ أو الانفصال بينه وبين الزوجة الأولى.3) لديه أطفال من الزوجة الأولى، وتمت الدراسة من خلال طريقة و "snow ball"إضافة إلى أن بعض المشاركين كانوا ممن تعاملت معهم الباحثة سابقا وتعاون أيضا عدد من الأصدقاء المحاميين الشرعيين في الوصول للعينة المطلوبة وقد تمت الدراسة بين الأعوام 2015-2017.

أدوات جمع البيانات: تم تصميم أداة للدراسة على شكل استبانة المعدة مسبقا لغرض البحث، تتكون من قسمين، الأول ويتعلق بالبيانات الشخصية ومعلومات عن الزواج الأول والثاني أما القسم الثاني فتم تصميمه على مقياس ليكرت الثلاثي واحتوت على فقرات تبين المشاكل الاقتصادية وعددها(11) والنفسية (13) والاجتماعية (13). وقد تم عرض الاستبيان على عدد من المتخصصين الذين ابدوا ملاحظات وجرى تعديلها لتصبح بشكلها النهائي وتم تجريب الأداة على 18 حالة مطلق للتحقق من وضوح الأسئلة ومطا بقتها مع المقصود من السؤال وقد تم جمع البيانات من خلال استخدام الاستبيان ولقد تم التأكيد على سرية المعلومات بعد تعريف المبحوثين بالدراسة وأهدافها، والتأكيد على إن المعلومات ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط، وان لهم الحق في التوقف أو عدم الإجابة عن أي سؤال في أي وقت، مع مراعاة وضوح الأسئلة، وملائمتها لثقافة المجتمع الأردني.

إن العمل مع فئة المطلقين لمدة طويلة قد ساعد في اكتشاف المشاكل التي يتعرضون لها كون الرجال في مجتمعنا لا يسمحون لأحد بالاطلاع على خصوصياتهم خوفا من نظرة المجتمع والزوجة الأولى لهم، لذا يصعب على أي باحث معرفة ما تتعرض له هذه الفئة من مشاكل دون أن يكون على دراية بالكثير من التفاصيل والقضايا الخاصة بهم، لذا فقد كان يتم شرح الدراسة وأهدافها والتركيز على الخصوصية والسرية في الإجابة عن الأسئلة، و تم استبعاد 52 استبيان لعدم تعبئتهم بالشكل المطلوب، والبعض لم يكمل وطلب الانسحاب بعد قراءة بعض الأسئلة خاصة التي تتعلق بالجانب النفسي والاجتماعي وبرروا ذلك بعدم رغبتهم في تذكر ماضي وحياة سابقة انتهت من وجهة نظرهم.

الأساليب الإحصائية :تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الثلاثي بحيث تم اعتبار المتوسطات الحسابية وإعطائها الدرجات التالية : (1-1.66منخفض، 1.67-2.33 متوسط، 2.34-3مرتفع) **عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:**

السؤال الأول: ما هي الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للرجال المتزوجين بعد طلاق؟

نجد ان أعمار المشاركين كانت بين (24-51) سنة بمتوسط أعمار (34.4) سنة وبذلك تتفق مع دراسة البكار (2000) ودراسة الناصر و البهان (2011) ودراسة إبراهيم (2003) في ان الفئة التي يكون بها نسبة طلاق للرجال هي في الثلاثينات.

جدول رقم (1) : توزيع المبحوثين حسب المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أساسي	11	11.0
ثانوي	26	26.0
دبلوم	14	14.0
جامعي	35	35.0
دراسات عليا	14	14.0
المجموع	100	100

يلاحظ في الجدول رقم (1) أن الذين يحملون شهادة جامعية قد بلغ (35) مشارك بينما (26) يحملون شهادة الثانوية العامة، وإما شهادة الدبلوم (14)، وإما حملة شهادة دراسات عليا قد بلغ مجموعهم (14)، بينما(11 شخص قد أكملوا المرحلة الأساسية وتتفق هذه النتائج مع دراسة الشراري (2007) بان الطلاق يرتفع بين حملة الشهادات الجامعية.

جدول (2) : توزيع المبحوثين حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
قطاع حكومي	25	25.0
أعمال حرة	26	26.0
قطاع خاص	42	42.0
لا اعمل حاليا	7	7.0
المجموع	100	100.0

من الجدول رقم (2) نجد ن معظم المشاركين يعملون في القطاع الخاص بنسبة(42%)، يليه قطاع الأعمال الحرة بنسبة (26%)، يليه القطاع الحكومي (25 %)، بينما اختار(7%) لا اعمل حاليا .

الجدول (3): مع من يسكن المشاركين وقت الدراسة

السكن حاليا	التكرار	النسبة المئوية
مع الزوجة الثانية وعائلتي(أهلي) بدون أطفالي من الزواج الأول	14	14.0
مع الزوجة الثانية بدون أطفالي من الزواج الأول	65	65.0
مع الزوجة الثانية وأطفالي من الزواج الأول	19	19.0
مع أطفالي من الزواج الأول وعائلتي(أهلي) والزوجة الثانية	2	2.0
المجموع	100	100.0

يتضح من الجدول أن (65 %)من المشاركين يعيشون مع الزوجة الثانية بدون الأطفال من الزواج الأول، بينما(19%) يعيشون مع الأطفال والزوجة الثانية حيث أن الحضانة مع الأب أو بعض الأطفال في حضانة الأب، كما أن 14% منهم يعيش مع العائلة أو احد أفراد العائلة بالإضافة إلى الزوجة الثانية، و 2% فقط منهم يعيش مع الزوجة الثانية والأطفال من الزواج الأول وعائلة الزوج أو احد الأفراد منهم .

جدول رقم (4): حضانة الأطفال من الزواج الأول

حضانة الأطفال	التكرار	النسبة المئوية
الأم	50	50.0
الأب	21	21.0
والدة الأم	18	18.0
والدة الأب	9	9.0
آخرين	2	2.0
المجموع	100	100.0

الجدول السابق يوضح بان الأطفال في حضانة الأم بلغ 50% بينما 21%منهم بحضانة الأب و18% بحضانة أم الأم و9% بحضانة أم الأب بينما 2 % في حضانة آخرين (خالة أو عمة)

السؤال الثاني: ما هي أهم الأسباب التي دفعت الرجل للزواج الثاني والتوقيت الذي تم فيه؟

كانت الإجابات كما يلي حيث كان من الممكن اختيار أكثر من اختيار:

-التدخل من قبل أهل الزوج أو الزوجة في شؤون الزوجين وحياتهما (78)

-اختلاف في الطباع واهتمامات كلا من الطرفين وعدم وجود توافق (66) تكرار

-مشاكل مالية / اقتصادية (58)

-الشك في سلوك احد الزوجين والغيرة (27)

-الفرق في المستوى الاجتماعي والتعليمي بين الزوجين (15)

وبذلك تتفق مع دراسة المجالي (2000) بان السبب الأساسي في الطلاق كان تدخل الأهل في الحياة الزوجية ودراسة إبراهيم (2003) من أن تدخل الأهل كان بسبب قصر مدة التعارف بين الزوجين قبل الزواج

جدول (5) مدة الزواج الأول

مدة الزواج الأول	التكرار	النسبة المئوية
اقل من سنة	18	18.0
من سنة – 3 سنوات	31	31.0
3-5 سنوات	28	28.0
5 سنوات واكثر	23	23.0
المجموع	100	100.0

بالنسبة لفترة الزواج الأول فيتضح من الجدول بان المدة قد تراوحت بين السنة والثلاث سنوات بنسبة 31% يليها من 3سنوات إلى الخمس سنوات بنسبة بلغت 28%، بينما مدة الزواج من خمس سنوات وأكثر بلغ عددها 23% واقل من سنة بلغ 18% وذلك يتفق مع دراسة البكار

(2000) ودراسة إبراهيم (2003) والشراري (2007) حيث أن قصر الحياة الزوجية يكون سبب في الطلاق وكلما زادت فترة الحياة الزوجية كلما كان الطلاق اقل

جدول (6): حصول الزواج الثاني قبل /بعد الطلاق

الزواج الثاني تم قبل/بعد وقوع الطلاق من الزواج الأول	التكرار	النسبة المئوية
قبل وقوع الطلاق	58	58.0
بعد وقوع الطلاق	42	42.0
المجموع	100	100.0

من الجدول نجد بان ما مجموعه (58%) من الحالات كان الزواج الثاني قد حصل قبل الطلاق من الزواج الأول بينما 42% منها كان قد تم بعد الطلاق، وان من (42%) من الحالات التي تمت بعد الطلاق كان 26 شخص قد أقدم على خطوة الزواج للمرة الثانية بعد الطلاق بأشهر بمعدل 4.3 أشهر، بينما 16 شخص منهم قرر الزواج مرة ثانية بعد مرور أكثر من سنة على الطلاق بمعدل(2.8) سنة.

وعن السبب الذي دفع الرجل للزواج مرة ثانية فقد قام المشاركين باختيار أكثر من إجابة:

- الاعتقاد بان الزواج الأول كان قد انتهى بسبب الخلافات التي حصلت قبل الزواج الثاني واستحالة العودة لبعضهما (66 تكرار).

-بسبب إلحاح من الأهل والمقربين بضرورة الزواج مرة أخرى (57 تكرار)

-بسبب وجود الأطفال في حضانة الأب ورفض الأم اخذ حضانتهم (23 تكرار)

-كوسيلة ضغط على الزوجة الأولى(7 تكرار)

جدول رقم: (7) اللجوء لجهات للنصح والمساعدة قبل وقوع الطلاق

هل لجأت لجهات لمساعدتك قبل الطلاق	التكرار	النسبة المئوية
نعم	81	81.0
لا	19	19.0
المجموع	100	100.0

معظم المشاركين بنسبة (81%) كان قد لجأ لجهة أو أكثر لمساعدته في حل الخلاف قبل حصول الطلاق بينما (19%)منهم فقط لم يرغب باللجوء لجهة تساعده قبل حصول الطلاق، وكانت في بعض الحالات تتعدد الجهات التي يلجأ لها الرجل من اجل إعادة الحياة الأسري ة والصلح حيث (72) شخص لجا لأهل الزوج أو الزوجة، بينما(38) من المشاركين أرسل احد الوجهاء والأشخاص المعروفين مجتمعيا للصلح بين الزوجين،بينما طلب(35) شخص تدخل صديق أو صديقة مقربة لأحد الزوجين، وأيضا (25) منهم طلب مساعدة مركز مشاهدة الأطفال بينما طلب (17) مساعدة من القاضي الذي ينظر بطلب قضية الطلاق (9) محامي احد الأطراف. وتتفق الدراسة بان معظم المبحوثين لم يلجؤون لمراكز متخصصة في الإرشاد الزواجي قد يكون ذلك لعدم معرفتهم بها وقد يكون كما ذكرت دراسة إبراهيم (2003) باستحالة عودة الحياة الزوجية بسبب لجوء احد الأطراف للمحكمة كما يلاحظ ان عدد الذين طلبوا تدخل المحامين في المساعدة بإعادة الحياة الزوجية قليل كما تتفق مع دراسة الجلابنة (2006) إلى ضعف وسائل التوجيه والإرشاد للمطلقين وان أساليب الإصلاح لا تزال أساليب تقليدية

بالنسبة للمدة التي مضت على الطلاق للمشاركين عند اعداد الدراسة كانت كما يلي: 27 شخص مضى على طلاقه ما معدله (5.93 شهر)، بينما بلغ معدل الفترة للأشخاص الذين مر على طلاقهم أكثر من سنة معدل عدد السنوات(3.8) سنة وعددهم 73 رجل.

السؤال الثالث: ما هي أهم المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الرجل بعد الزواج الثاني والتي لها علاقة بالزواج الأول؟

جدول (8) : المشاكل الاقتصادية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	التزم بدفع النفقة لأطفالي	2.79	.409	مرتفع
2	اضطررت للاستدانة بسبب نفقات الزواج الثاني والطلاق	2.63	.485	مرتفع
3	الطلاق شكل عبئا ماليا علي	2.32	.790	متوسط
4	تساعدني زوجتي الثانية ماليا	2.09	.818	متوسط
5	سعيت للبحث عن عمل إضافي لسد نفقاتي	2.07	.856	متوسط
6	غيرت اثاث بيتي في الزواج الثاني	1.86	.766	متوسط
7	لم يساعدني اهلي ماديا بعد الزواج الثاني	1.71	.782	متوسط
8	قمت بتغيير مكان سكني إلى مكان آخر في الزواج الثاني	1.63	.917	متوسط
9	اشعر باني مقصر ماديا تجاه أطفالي من الزوجة الأولى	1.33	.570	منخفض
10	نقلت أطفالي لمدرسة اقل تكلفة	1.27	.601	منخفض
11	وضعي المادي تحسن بعد الزواج الثاني	1.13	.367	منخفض

نجد من الجدول أن عبارتي "التزم بدفع النفقة لأطفالي"، و"اضطررت للاستدانة بسبب نفقات الزواج الثاني والطلاق" كانتا أعلى متوسط حيث كانتا على التوالي (2.79، 2.63) كما أنهم قد اقروا بان تكاليف الطلاق أثرت على زواجهم الثاني وعلى وضعهم الاقتصادي بشكل عام، حيث أن عبارة "الطلاق لم يشكل عبئا ماليا علي" كان متوسطها (2.32)، كذلك "عبارة وضعي المادي تحسن بعد الزواج الثاني" كان متوسطها منخفضا (1.13) أي انه قد يكون لا يزال يعاني من تبعات الطلاق سببه تكاليف إضافية مثل "تغيير السكن" التي كان متوسطها (1.69) بدرجة متوسطة و"تغيير أثاث البيت" أو جزء منه وليس كاملة حيث أن متوسط العبارة كانت (1.86) بدرجة متوسطة كما أن معظم المشاركين لا يشعرون بالتقصير ماديا تجاه أطفالهم من الزوجة الأولى (1.33) بدرجة منخفضة، ولم يقم معظمهم بنقل الأطفال لمدارس اقل تكلفة (1.27) وقد يكون السبب لصغر عمر الأطفال أو لوجودهم بمدارس حكومية وان معظمهم في حضانة الأم،

ومن العوامل التي ساعدت الرجل على تجاوز محنة وصعوبات الزواج الأول ماديا مساعدة الزوجة الثانية ماديا بمتوسط بلغ(2.09)ومساعدة الأهل للمطلقين كانت متوسطة (1.71) وكان المتوسط الحسابي للمحور(1.60)وهي درجة منخفضة ولا تتفق هذه النتائج مع دراسة Buehler(1986)، ودراسة Lown&Dolan(1988) التي أكدت أن الأزواج الذين تم زواجهم مرة ثانية يواجهون صعوبات لا يكونوا مستعدين لها،ودراسة Solomou&others (1988) التي وجدت علاقة بين ما بين تجربة الطلاق في وقت سابق وانخفاض ملكية المنزل.

جدول (9): المشاكل النفسية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	افكر بزوجتي الأو لى وأتمنى العودة اليها	2.71	.456	مرتفع
2	أتضايق من التفكير بان زوجتي الأو لى قد اقترنت أو ستقترن بشخص اخر	2.65	.479	مرتفع
3	ألوم نفسي على حدوث الطلاق/الانفصال	2.60	.492	مرتفع
4	اقارن بين زوجتي الحالية والسابقة في نواحي كثيرة	2.42	.496	مرتفع
5	اصبحت اشعر بالغضب اكثر بعد زواجي الثاني	2.32	.790	متوسط
6	اشعر بالخوف من تكرار تجربة الطلاق مرة أخرى	2.24	.726	متوسط
7	أشعر بحالة من الضعف أمام زوجتي الثانية بسبب زواجي الأول	2.23	.709	متوسط
8	اشعر بالحزن	2.19	.748	متوسط
9	أنا إنسان غير سعيد بزواجي الثاني	1.75	.642	متوسط
10	اشعر بنظرات شك وريبة من زوجتي الحالية تجاهي في بعض المواقف	1.72	.780	متوسط
11	اشعر بالرضى عن طريقة تعامل زوجتي الثانية مع اطفالي من زواجي الأول	1.71	.686	متوسط
12	لا يوجد توافق بيني وبين زوجتي الثانية	1.70	.674	متوسط
13	أحس بالذنب تجاه زوجتي الأولى	1.59	.683	منخفض

يتضح من الجدول أن من اقل الآثار النفسية التي يشعر بها الرجل في زواجه الثاني شعوره بالذنب تجاه الزوجة الأولى بمتوسط بلغ (1.59)، لكنه في نفس الوقت "أفكر بزوجتي الأولى وأتمنى العودة إليها" حصلت على درجة مرتفعة (2.71)، و"عبارة أتضايق من التفكير بان زوجتي الأولى قد اقترنت أو ستقترن بشخص آخر"(2.65)، وأيضا "ألوم نفسي على حدوث الطلاق/الانفصال"(2.60) وقد يكون بسبب وجود الأطفال، كما انه يقارن بين زوجته الحالية والسابقة في نواحي كثيرة (2.42)، بينما العبارات الأخرى حصلت على درجات متوسطة وهي كالتالي: "أصبحت اشعر بالغضب أكثر بعد زواجي الثاني"(2.32)،"اشعر بالخوف من تكرار تجربة الطلاق مرة أخرى"(2.2) "أشعر بحالة من الضعف أمام زوجتي الثانية بسبب زواجي الأول"(2.23)،"اشعر بالحزن"(2.19)، وفيما يتعلق بعلاقته مع زوجته الثانية فقد كانت العبارات: "اشعر بنظرات شك وريبة من زوجتي الحالية تجاهي في بعض المواقف" (1.72)

"اشعر بالرضى عن طريقة تعامل زوجتي الثانية مع أطفالي من زواجي الأول" (1.71)، وعن رضاه عن الزواج الثاني كانت الإجابة على العبارة "أنا إنسان غير سعيد بزواجي الثاني متوسطها" (1.75) وعبارة "لا يوجد توافق بيني وبين زوجتي الثانية(1.70)، اما المتوسط الحسابي للمحور فكان (2.14) وهي درجة متوسطة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Baum(2003) التي أشارت أن الرجال يبدؤون بالتعبير عن حزنهم في فترة متأخرة مقارنة مع النساء ويشعرون بالحزن على خسارة حضانة الأطفال والبيت أكثر من خسارة الزوجة، ودراسة Deborah L.&Sharkin(2003) من حيث ان الرجال المطلقون اقل إدراكا وإيجابية لظروفهم بعد الطلاق من النساء و تتفق مع دراسة Akturk& Fisiloglu (2006) التي أظهرت ان الرضا الزواجي ينخفض عندما يكون الأطفال في حضانة احد الأطفال أو مقيمين معهم وتتفق مع دراسة كسال(1986) في شعور الرجل بالسعادة في الزواج الثاني وانه تعلم من تجربته الأولى، ودراسة النبلاوي (1991) بوجود حنين للشريك السابق بعد الطلاق

جدول (10): المشاكل الاجتماعية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	لا اجد أحدا للتحدث اليه عن مشاكلي	2.74	.441	مرتفع
2	يقوم اطفالي بنقل معلومات لزوجتي السابقة عن حياتي	2.63	.485	مرتفع
3	زوجتي السابقة تقوم بإثارة المشاكل مع اسرتي	2.57	.498	مرتفع
4	علاقتي مع اطفالي من زواجي الأول ليست جيدة	2.45	.657	مرتفع
5	لا اكتفي بالوقت الذي اقضيه مع اطفالي	2.36	.823	مرتفع
6	اشعر بالخجل عند سؤالي عن تجربتي الأو لى والثانية في الزواج من قبل الاخرين	2.31	.734	متوسط
7	اشعر بفقدان السيطرة على تربية اطفالي	2.23	.815	متوسط
8	أجد صعوبة في التواصل مع زوجتي السابقة	2.20	.841	متوسط
9	أتجنب مناسبات اجتماعية خوفا من المشاكل التي لها علاقة بزوجتي السابقة	2.04	.803	متوسط
10	أحاول أن اظهر أنني سعيد بزواجي الثاني أمام الآخرين	1.98	.778	متوسط
11	سبب الطلاق مشاكل نفسية واجتماعية لأطفالي من الزواج الأول.	1.89	.815	متوسط
12	أتواصل مع الآخرين بشكل أفضل بعد زواجي الثاني	1.69	.720	متوسط
13	لدي وقت كافي للتواصل مع أصدقائي بعد الزواج الثاني	1.69	.800	متوسط

في الجدول السابق نجد بان الرجل من ناحية اجتماعية تواجهه مشكلة في علاقته مع أطفاله بعد الطلاق حيث بلغ متوسط الفقرة (2.45)، كما انه لا يجد ان الوقت الذي يقضيه مع أطفاله كافيا من حيث المشاهدة القانونية أو الاستزارة بمتوسط بلغ (2.36) والعبارتين كانتا مرتفعتين من

حيث الدرجة يليها عبارة متوسطة الدرجة حول أطفاله أيضا حيث انه يشعر بفقدان السيطرة على تربية أطفالي بدرجة متوسطة (2.23)، كما "ان الطلاق سبب مشاكل نفسية واجتماعية لأطفالي من الزواج الأول" بنسبة أيضا متوسطة (1.89) أما فيما يتعلق بعلاقاته فقد كانت "عبارة لا أجد أحدا للتحدث إليه عن مشاكلي" (2.74) من أعلى المتوسطات في المحور وقد يكون ذلك بسبب النظرة المجتمعية للرجل المطلق على انه الأقل تأثرا بتجربة الطلاق ووجود مساندة اجتماعية له اكبر، أو بسبب عدم معرفتهم بالجهات التي يمكن اللجوء إليها لطلب الاستشارة واعتقادهم أنها مخصصة للسيدات أو الإناث حيث أن اغلب الزوجين في القضايا التي تم التعامل معها في السابق كانت لديهم معلومات ضئيلة حول الجهات التي تقدم استشارات عائلية وحتى لو كانت موجودة في المحكمة فقد كانوا يشعرون بعدم الثقة بالتعامل معهم وعدم الشعور بالحيادية في النظر لقضيتهم، وقد يكون سبب ذلك الوضع النفسي الذي يمر به الطرفان في هذه المرحلة وبالتالي يقع على عاتق الاختصاصي الأسري عبء كسب ثقة الطرفين من خلال امتلاكه لمهارات تواصل ومفاوضات عالية وإعطائهم الوقت الكافي للشعور بالراحة والثقة، إضافة إلى أن بعض الرجال عبر أنهم كانوا يتحفظون على التعبير عن مشاكلهم أو مشاعرهم بسبب عدم وجود أخصائيين ذكور.

بينما العبارات التالية كانت متوسطة الدرجات: "اشعر بالخجل عند سؤالي عن تجربتي الأولى والثانية في الزواج من قبل الآخرين"، درجة متوسطة (2.31)، تليها عبارة "أحاول أن اظهر أنني سعيد بزواجي الثاني أمام الآخرين"(1.98) وعبارة "أتواصل مع الآخرين بشكل أفضل بعد زواجي الثاني"(1.69)، "الدي وقت كافي للتواصل مع أصدقائي بعد الزواج الثاني" (69.1)، وحول مشاكله مع الزوجة الأولى فقد كانت كما يلي : "يقوم أطفالي بنقل معلومات لزوجتي السابقة عن حياتي" (2.63) وعبارة "زوجتي السابقة تقوم بإثارة المشاكل مع أسرتي" (2.57) بدرجة مرتفعة، بينما "عبارة أجد صعوبة في التواصل مع زوجتي السابقة" (2.20)، "أتجنب مناسبات اجتماعية خوفا من المشاكل التي لها علاقة بزوجتي السابقة"(2.04) درجات متوسطة بينما المتوسط الحسابي للمحور بلغ(2.21) درجة وهي متوسطة.

وتتفق النتائج مع دراسة Yaben (2013) من أن التكيف مع الطلاق بشكل إيجابي يؤدي للشعور بالتسامح نحو الشريك السابق وان الدعم الذي يتلقاه منه يساعده على الشعور بالتسامح ودراسة Yilmaz&Hurol (2005) بان التكيف الوالدي بعد الطلاق يزداد كلما كان المطلقين على علاقة قوية مع أطفالهم وحصلوا على دعم اجتماعي ومع دراسة Phelps(2002) في أن عدم تدخل الطرفين بشؤون بعضهما الخاصة وإبداء التفاهم حول قضايا مشتركة كما تتفق مع دراسة الناصر والبهان (2011) بأنه لا توجد فروق جوهرية بين المطلقين والمتزوجين فيما يخص توافق العلاقة بالأسرة الأصلية حيث أن عينة المطلقين كان لديهم توافق أعلى من المتزوجين وحول مستوى العلاقة خارج الإطار الأسري فقد أظهرت الدراسة أن العلاقة لا تختلف بين المتزوجين والمطلقين ما قد لا تتفق مع دراسة أبو اسعد (2010) بان المتزوجين والعزاب اقل من الشعور بالوحدة النفسية من المطلقين على اعتبار أن الرجال في الدراسة هم متزوجين أما ما ورد في دراسة المصري (2000) أن الرجال لا يحصلون على دعم اجتماعي مقارنة مع الإناث بعد الطلاق فقد اختلفت معها، حيث أن الدعم يكون من قبل الأهل و الأصدقاء كبيرا بعد الطلاق

أو أثناء الانفصال، ألا انه قد يخف بعد مرور فترة من الطلاق والزواج الثاني، وتتفق معها في التوصية بدراسة للتعرف على اثر برنامج تدريبي للتعامل مع الضغوط النفسية بعد الطلاق للمطلقين الذكور.

أهم نتائج الدراسة: بعد تحليل نتائج الدراسة لعينة عددها(100) رجل مطلق ولديه أطفال من زواج سابق ومتزوج، اتضح أن متوسط عمر المشاركين (34.4) سنة وهي الفئة التي نسبة طلاق الرجال حسب الإحصاءات تكون نسبة مرتفعة كان معظمهم من حملة الشهادة الجامعية ومعظمهم يعمل في قطاع خاص، يسكنون اغلبهم مع الزوجة من زواج ثان بعد طلاق بدون الأطفال من الزواج الأول، حيث أن معظم الأبناء كانوا في حضانة الأم بنسبة بلغت(50%) بينما كان (21%) منهم في حضانة الأب.

أما عن أسباب الطلاق في الزواج السابق التي ذكرها المشاركون في الدراسة كان أهمها تدخل الأهل التدخل من قبل اهل الزوج أو الزوجة في شؤون الزوجين وحياتهما، ومدة الزواج السابق كانت(1سنة - 3 سنوات) ومن المعروف أن هذه الفترة يكون الزواج يمر بحالة من المد والجزر لذا يجب التوعية حول السنوات الأولى في الزواج أكثر، كما كان من الممكن تفادي الطلاق في الزواج الأول لولا تدخلات أهل الزوجين، ولحاجتهم للإرشاد والإصلاح بينهم بطريقة حيادية، خاصة ان معظم الأزواج المطلقين كانوا يلجؤون للزواج الثاني قبل صدور قرار الطلاق مما يجعله قرار متسرعا،حيث كان الزوج يلجا إلى الخطبة أو الزواج قبل وقوع الطلاق بنسبة (58%) وقدم المشاركين أسباب لذلك كانت اغلبها "الاعتقاد بان الزواج الأول كان قد انتهى بسبب الخلافات التي حصلت قبل الزواج الثاني واستحالة العودة لبعضهما"، كما لجا (81%) منهم لجهات لحل الخلاف بينهم وبين الزوجة الأولى إلا أن اغلبها كان ضمن نطاق العائلة من أهل الزوج أو أهل الزوجة أو كان يتم من خلال الأصدقاء، وإما اللجوء لجهات متخصصة فكان اقل حيث كان اغلبه يتم من خلال مركز مشاهدة الأطفال كدار ضيافة الطفل والإرشاد الأسري التابع لاتحاد المرأة الأردنية، بعد ان يكون الانفصال أو الطلاق قد حصل ومنهم من لجا للقضاة والمحامين أيضا .

كما أو ضحت النتائج أن المشكلات كانت أعلى في الجانب الاجتماعي يليها في الجانب النفسي وكانت منخفضة في الجانب الاقتصادي.

التوصيات: في نهاية هذه الدراسة تتقدم الباحثة بالتوصيات التالية:

-إجراء دراسات عربية ومحلية تتناول الزواج الثاني للرجل والمرأة.

-توعية الأسرة وتعريفها بالجهات المختصة التي يمكن اللجوء إليها في حال وقوع خلافات وتوترات بين الزوجين قبل وقوع الطلاق.

-إيجاد برامج لتدريب الكادر الوظيفي في المؤسسات المختلفة لزيادة التأهيل في مجال الإرشاد الزواجي الأسري.

-عدم البدء بإجراءات الطلاق من قبل القضاة الشرعيين الا بعد استنفاذ كافة الوسائل للوصول للصلح.

-العمل على توظيف مرشدين اجتماعيين ذكور في المحاكم الشرعية للإصلاح بين الزوجين.

-تأهيل المطلقين بعد الطلاق ومساعدتهم على فهم أسباب الطلاق الذي وقع بينهم، وسبل تقبل المطلقين والأبناء لواقع الطلاق وتكييفهم في حياة ما بعد الطلاق.

-تثقيف المجتمع المحلي بأهمية الاختيار الزواجي السليم وضرورة وجود توافق بين الزوجين من خلال تصميم برامج موجهة لإكساب مهارات الحياة الزوجية وأساليب التعامل بين الزوجين خاصة بين الأسر التي حصل بها الزواج الثاني ويوجد لديهم أطفال.

قائمة المراجع:

1. احمد ابواسعد (2007)، الإرشاد الزواجي الأسري، عمان: دار الشروق.
2. إيناس المصري (2007)، الضغوط النفسية والدعم الاجتماعي لدى المطلقين والمطلقات ومدى فاعلية برنامج تدريبي للتعامل مع الضغوط النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
3. جهاد علاء الدين(2010)، نظريات وفنيات الإرشاد الأسري ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
4. سالم الشمسي (2000)، ظاهرة الطلاق: الأسباب والآثار الاجتماعية: دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
5. سليم القيسي وقبلان المجالي (2000)، أسباب الطلاق في محافظة الكرك -دراسة ميدانية، مجلة مركز البحوث التربوية –جامعة قطر،9 (18) :214-173.
6. سوزان ابراهيم (2003)، إجراءات الطلاق داخل المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
7. عاصم البكار (2004)، مشكلة الطلاق في مدينة عمان خلال الفترة 1997-2002: دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
8. عايدة النبلاوي (1991)، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي-دراسة انثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، الجمهورية العربية المصرية.
9. عبد الله الشراري(2006)، ظاهرة الطلاق في القريات، المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
10. فهد عبد الرحمن الناصر وعيسى محمد البلهان (2011)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 37(142): 208-135.
11. ليلى ايديو (2013)، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل مقاربة سوسيونفسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ع(11):64-45.
12. محمد الجلابنة (2006)، ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون: الأسباب والآثار. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

13. محمد عبد المنعم الحسين(2009) الآثار النفسية والجسمية ومشكلات التفاعل الاجتماعي على الطلاق: دراسة مقارنة بين مجموعتين من المطلقات المصريات والكويتيات دراسات عربية في علم النفس) مج 8، ع (2) : 368-315)

14. محمود النجيري (2002)، هل الزواج الثاني نجاح أم فشل؟، مجلة الوعي الإسلامي 39، (444): 82 -80.

15. مسعودة كسال(1986)، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله وأثاره. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاجتماعية، الجزائر.

16.Akturk, Esra Bir (2009) Marital Satisfaction In Turkish Remarried Families: Comparison Among Stepchildren And Contributing Factors, Journal of Divorce & Remarriage, Journal of Divorce & RemarriageVolume 50, Issue 2, January 2009, pages 119-147

17.Baum,N. (2003),The male way mourning:with,what and how.Clinical social work jornal,31(1),37-50.

18.Buehler,Cheryl and others,(1986) Remarriage Following Divorce: Stressors and Well-Being of Custodial and Noncustodial Parents,Journal of family issues Volume: 7 (4), page(s): 405-420

19.Cynthia Ann Phelps. (2002), "Divorce Adjustment and the Coparenting Relationship: An Exploration of the Relationships Between Time, Adjustment, Communication, and Interaction". Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences, 61 (1),P. 365.

20.Deborah L. & Bevvino, Bruce S. Sharkin. (2003), "Divorce Adjustment as a Function of Finding Meaning and Gender Differences, Journal of Divorce & Remarriage, 39 (3-4): 81-97.

21.Elizabeth M. Dolan and Jean M. Lown (1988), Financial challenges in remarriage. Lifestyles,9(1):73-88.

22.Esin A. Yilmaz & Hurol Fisilogiu (2005), "Turkish Parents" post-Divorce Adjustment: Perceived PowerL Control Over Child- Related Concerns, Per- ceived Social Support, and Demographic Characteristics",Journal of Divorce **&** Remarriage, 42, (3-4): 83-107.

23.http://dosweb.dos.gov.الاردن. دائرة الإحصاءات العامة

24.Kevin Shafer, and Todd M Jensen (2013), "Remarital Chances, Choices, and Economic Consequences: Issues of Social and Personal

Welfare," The Journal of Sociology & Social Welfare: Vol. 40: Iss. 2, Article (6)77-101

25.Sagrario Ya´rnoz-Yaben (2013), Forgiveness, Adjustment to Divorce and Support from the Former Spouse in Spain. Journal of Child and Family Studies**,**24(2):289–297.

26.Sweeny, Megan (2002), Remarriage and the Nature of Divorce: Does it Matter Which Spouse Chose to Leave? ,Journal of Family Issues, 23 (3): 410-440.

27.Wendy Solomou and others (1998), Divorc, Current Marital Status And Well-Being In An Elderly Population,Int J Law Policy Family, 12 (3): 323-344.

أزمة التنمية في العالم الإسلامي ـ قراءة في فكر مالك بن نبي-

أ.الفتني صديقة، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر

The development crisis in the Islamic world - a reading in the thought of Malik binnabi -

Elfetni sadika, Researcher, University of mohamed khider biskra- Algeria

ملخص: نهدف خلال هذه الدراسة النظرية إلى البحث في موضوع أزمة التنمية في العالم الإسلامي وفق تصور العالم الجزائري مالك بن نبي، من حيث التشخيص واقتراح الحلول، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا المنهج التحليلي وذلك من خلال قراءة وتحليل وتفسير أفكاره حول موضوع أزمة التنمية بالعالم الإسلامي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل أبرزها أن أزمة التنمية في العالم الإسلامي حسب مالك بن نبي ساهمت في وجودها عدة عوامل داخلية وخارجية، كما تتداخل فيها عدة عوامل على المستوى الماكروسوسيولوجي - الأنظمة الاجتماعية -، والمستوى الميكروسوسيولوجي - الأفراد -، وعلى هذا الأساس تتطلب التنمية ضرورة الاستثمار في العنصر البشري والاهتمام بالعمل الجماعي، مع الاعتماد على مرجعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول المسلمة، والتزامها بقواعد الدين الإسلامي ومبادئه.

وأخيرا قمنا بطرح جملة من التوصيات لعل أبرزها ضرورة التعريف بشخصية مالك بن نبي والاهتمام بأفكاره من خلال تنظيم ملتقيات علمية سواء على مستوى الجامعات أو غيرها من المؤسسات الرسمية الأخرى، إضافة إلى ضرورة توفر إرادة سياسية ومحاولات حقيقية من أجل تطبيق أفكاره التنموية والاستفادة منها فعليا.

الكلمات المفتاحية: التنمية، القابلية للاستعمار، التكديس، الفكرة الدينية، العلاقات الاجتماعية.

Abstract: This theoretical study deals with the topic of development crisis in the Islamic world as envisaged by the Algerian intellectual "Malik Binnabi" in terms of determination and proposal of solutions. To this end ,we have used the analytical approach through reading and

analyzing and interpreting his ideas about the topic of development crisis in the Islamic world.

The most important result reached by this study is that : "Malik Binnabi" argues thatthe development crisis in the Islamic world is exacerbated by both external and internal factors ,in addition of other factors on the macro sociological level – social systems – and the micro sociological level – individuals- As such, the development requires investing in the human resources and giving more attention to the collective work ,and relying on a reference which takes into account the specificity of Islamic nations and their adherence to the Islam's rules.

Finally, we have suggested a set of recommendations like the necessity of identifying "Malik Binnabi" and giving more interest to his ideas by organizing scientific meetings in universities or other official organizations ,in additions to the need for a political will and real efforts in order to practice his ideas and benefiting from it really.

Key words: The development, Colonisability , accumulation ,the religious idea, social relations.

مقدمة

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين باختلاف تخصصاتهم واتجاهاتهم، خاصة وأن التنمية تعد هدفا تسعى مختلف دول العالم لتحقيقه بما تحتويه من أبعاد سياسية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية وأخلاقية، وقد ظهرت بذلك العديد من النظريات والمقاربات التي تناولت موضوع التنمية، فسارعت الدول في تطبيق النماذج المقترحة والتي لاقت نجاحا على المستوى البيئة الاجتماعية التي انطلقت منها وطبقت فيها.

ويعتبر موضوع التنمية أيضا ذا أهمية كبيرة بالنسبة لدول العالم الإسلامي التي لازالت لهذا اليوم تعاني من العديد من الأزمات والمشاكل الداخلية التي حالت دون تحقيقها للتنمية المنشودة، كما باءت كل محاولات العالم الإسلامي بالفشل جراء اعتمادها على استعارة نماذج تنموية من دول غربية، والواقع يثبت ذلك فلا زالت دول العالم الإسلامي تتخبط في أزمات التنمية إلى اليوم.

وفي هذا الطرح سنركز على أبرز المفكرين في مجال الحضارة على مستوى العالم الإسلامي والعربي، وهو المفكر والعالم الجزائري مالك بن نبي، مركزين على طرحه النظري وتناوله لموضوع أزمة التنمية التي اجتاحت العالم الإسلامي بعدما كانت الحضارة الإسلامية من أعرق

الحضارات وأكثرها تطورا قديما. "فقد كان مالك بن نبي مفكر حضارة؛ دارسا لمشكلاتها، متأملا في أبعادها، حيث لا يمكن لأي باحث في الفكر الإسلامي المعاصر، وخاصة في الدراسات الحضارية، أن يتجاهل دراسات مالك بن نبي الذي كرس حياته لتحليل الظاهرة الحضارية محاولا فهم أسباب النشأة والقيام وعوامل الانحطاط والزوال، فقد درس الظاهرة الحضارية كمشكلة بأبعادها المختلفة، محاولا بمنهج تحليلي تركيبي نقدي أن يفكك عناصرها ويضع منهجا لفهمها ويحل إشكالاتها" (البشير قلاتي، 2016، ص 381).

إشكالية الدراسة:

تشكل أزمة التنمية أحد أهم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم؛ حيث تعاني مجتمعاتنا واقع تخلف كبير على جميع المستويات، زاد من هوة تخلفه وتأخره عن اللحاق بركب التقدم الحضاري العالمي، وفي إطار مقاربات مالك بن نبي حول مشكلات الحضارة فإنه تتلخص إشكالية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمة التنموية في العالم الإسلامي، وكذا الوقوف على أهم الطرائق والوسائل الكفيلة بالخروج منها وفق منظور وأفكار مالك بن نبي، وبالتالي سنعمل على دراسة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

-كيف فسر مالك بن نبي أسباب أزمة التنمية في العالم الإسلامي؟

-ما هي أهم المعطيات التي اقترحها في سبيل الخروج من هذه الأزمة؟

أهداف الدراسة: يتجلى الهدف من هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على النقاط التالية:

-التعرف على أسباب أزمة التنمية في العالم الإسلامي من منظور العالم مالك بن نبي.

-التعرف على آليات معالجة أزمة التنمية في العالم الإسلامي وفق ما يقترحه بن نبي.

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية الدراسة في مدى الإضافة التي تقدمها سواء على الصعيد العلمي أو المجتمعي، وسواء على مستوى الموضوع الذي تتناوله أو النتائج التي توصلت إليها، وعليه تكمن أهمية دراستنا في الآتي:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع التنمية الذي تتناوله، وكذا أهمية الفكر الذي يطرحه فيلسوف الحضارة مالك بن نبي من حيث معالجته لمشكلة التنمية في العالم الإسلامي.

- كما وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال استغلال نتائجها الكيفية التي تمكننا من التعرف على أسباب أزمة التنمية في عالمنا الإسلامي وكذا التعرف على أبرز الآليات التي يمكن اعتمادها من أجل الخروج من هذه الأزمة.

منهج الدراسة: سنعتمد في معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها على المنهج التحليلي، وذلك بعد جمع المعلومات و تحليلها وتفسيرها وكذا استنباط النتائج فيما يتعلق بموضوع أزمة التنمية في العالم الإسلامي وفق تصور مالك بن نبي.

المحور الأول: التعريف بالعالم الجزائري مالك بن نبي:

اتفق الكثير من الدراسين لفكر مالك بن نبي على انه أحد عباقرة الفكر العربي الحديث بلا منازع ، ولد سنة 1905م بقسنطينة من أسرة مسلمة محافظة، تلك المدينة الممزوجة بالثقافتين العربية الإسلامية والثقافة الغربية، حيث استطاع أن يستفيد من هاتين الحضارتين كما استفاد من علمائها أمثال الشيخ عبد المجيد، والشيخ مولود، والشيخ بن باديس، وهذه الشخصيات البارزة أصحاب العمائم وأصحاب الانتماء، وجد فيهم روافد الحضارة الإسلامية حتى قضى حياته مجاهدا في سبيلها، ومن جانب آخر كان متأثرا بالمدرسة الفرنسية لعلاقتها الوطيدة بأساتذته.

بدأ حياته في التأليف في بداية الأربعينيات حيث أعاد كتابة مخطوطه الأول **المعجزة القرآنية** الذي احرق بفعل الحرب العالمية الثانية والغارات الجوية، ونشر كمذكرة في الجزائر سنة 1946، ليتوالى عمل التأليف والجهد الفكري بنشر الكتاب الذي ضمن شهرته وهو شروط الحضارة.

عرف الترحال بين دول المشرق فزار القاهرة ولبنان حيث ألقى فيهما عند محاضرات وندوات وفي أواخر 1956م، ساهم بتعريف كفاح الشعب الجزائري، وقام بنشر دراسة بعنوان **"نجدة الجزائر"**سنة 1957، ثم وجه ملتقيات أيديولوجية للطلبة المسلمين، من 1957م إلى 1962م، توفي في 31 أكتوبر 1973م، وترك ورائه مجموعة من المؤلفات التي تناولت قضايا العالم المتخلف، وألف سلسلة من الكتب تحت عنوان مشكلات الحضارة(يوسف يحياوي، 2017، ص 208).

المحور الثاني: تفسير مالك بن نبي لأزمة التنمية في العالم الإسلامي: من خلال تشخيص وتحليل مالك بن نبي لواقع المجتمعات الإسلامية فقد توصل إلى جملة من المبررات والتفسيرات التي جعلت العالم الإسلامي حبيس التخلف، ويعاني من أزمة التنمية في كافة المجالات الاجتماعية، وهو يرجع ذلك لعدة أسبابها لعل أبرزها يتمثل في الآتي:

1- القابلية للاستعمار: أشار مالك بن نبي إلى مفهوم القابلية للاستعمار كمفهوم تحليلي لواقع المسلمين، ما بعد الموحدين عموما، وذلك بسبب التخلف الذي عم في البلاد، فقد استكان المجتمع إلى الراحة، ولا ترجع هذه الحالة الانهزامية إلى الاستعمار، بل هناك كما يقول بن نبي عامل آخر ينبعث من داخل الفرد، الذي يقبل على نفسه تلك الصبغة، والسير في تلك الحدود الضيقة التي رسمها الاستعمار، وحدد له فيها حركاته وأفكاره وحياته. وانعكست عليه في مختلف الأبعاد الأخلاقية، النفسية، العقلية، الاجتماعية والاقتصادية(ميهوب العابد، 2012، ص 139)، فقد كان غرض الاستعمار أن يترك في ميدان الثقافة في العالم الإسلامي، جرحى وصرعى لا تقوم لهم

قائمة، وينصب في أرجائه عقولا لا تدرك إلا ما يريد لها هو أن تعرف، وقد ظفر العدو فينا بما كان ينبغي ويريد(مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، 2000، ص 21)، والمجتمع الإسلامي بالتحديد أصبح يعاني من انتقام النماذج المثالية لعالمه الثقافي الخاص به من ناحية، ومن ناحية أخرى من الانتقام الرهيب الذي تصبه الأفكار التي استعارها من أوروبا، دون أن يراعي الشروط التي تحفظ قيمتها الاجتماعية، وقد أورث ذلك تدهورا في قيمة الأفكار الموروثة، وتدهورا في قيمة الأفكار المكتسبة، وقد حملا ضررا كبيرا في نمو العالم الإسلامي أخلاقيا وماديا (مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2002، ص 159)، فمفهوم القابلية للاستعمار يشير إلى حالة نفسية تتميز بها المجتمعات المسلمة، توضح الخضوع والانصياع التام أمام نماذج وأيديولوجيات خارجية، تجعل أفراد المجتمعات المسلمة يستصغرون أنفسهم أمامها، فيظنون دوما أنهم غير قادرين على الإنتاج والمنافسة والتقدم، في المقابل هم مولعون بالدول الغربية ويقتنعون بكل أفكارها ومنجزاتها، بل ويعتبرون كل منجزاتها مثالية، وهذه الأفكار والقناعات الناتجة عن القابلية للاستعمار فعلا لن تشجع العالم الإسلامي على المقاومة والنهوض من جديد، وبناء أنفسهم بأنفسهم، طالما هم مجرد تابعين، ومستهلكين غير منتجين، فالمغلوب دوما مولع بتقليد الغالب على حد تعبير ابن خلدون، والقابلية للاستعمار تعجز الأفراد، مما ينعكس طوعيا على نشاطهم الفكري والعملي، وبالتالي التأثير على مجتمعهم الذي يبقى حبيس التخلف.

وتعتبر الأفكار المميتة التي تولدت عن خذلان المسلمين للأفكار المطبوعة، وقد أطلق عليها بن نبي اسم الأفكار المميتة أو القاتلة ذلك لما تحمله من عدم التناسق والتجانس بين الذهنيات، حيث يتم نقلها من إطارها الثقافي للعالم الغربي لتزرع في أوساط مجتمعاتنا، وتلقن لعقول أبنائنا مما يؤدي إلى تسمم العقول واضطرابها حيث يولد حالة من الاضطراب كما يشبه حالة التجلط التي تحدث لجسم يحقن بدم من فصيلة مختلفة, فتؤدي الأفكار المميتة إلى حالة الشلل الذهني وحالات الاستسلام وربما اليأس وهو مظهر القابلية للاستعمار.

أما الأفكار المميتة فتؤدي إلى حالة من الاغتراب والتبعية والشعور بالنقص والقصور والارتماء في أحضان الأخر في أفكاره وسلوكه، وهو من أشد مظاهر الاستعمار، وكان للأفكار المميتة أثارها على عقل المسلم فيما يعانيه من أزمة متعددة الجوانب حيث المشكل يكمن في العقل نفسه، ومن ذلك أصبح أسير السطحيات وكثير التسرع في الأحكام، حتى أضحى عاجزا عن إدراك حقيقة الظواهر فغفل عن فهم آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة، فاكتفي باستظهارها شكليا دون فهم محتواها. لما اصطدم بحضارة الغرب انشغل بمعرفة الحصول عليها دون أن يكلف نفسه عناء البحث في كيفية إبداعها(فازية بوثلجة، 2019، ص 58)**.** ويطغى بشكل جلي على المجتمعات الإسلامية شيوع الأفكار الميتة والمميتة، فمن بين مظاهر القابلية للاستعمار أن تأخذ وتستعير المجتمعات المسلمة نماذج ثقافية وفكرية من البلدان الغربية، دونما تقنين وتمحيص فالبيئة الاجتماعية الإسلامية تختلف كل الاختلاف عن البيئة الغربية، وباستعارتها لأنماط ثقافية غربية فإنها بذلك قد استعارت مجرد أفكار ميتة تنتهي صلاحيتها عند بداية استخدامها في بيئة غير بيئتها الأصلية، أما بالنسبة للأفكار المميتة فهي الأفكار الشائعة في البلدان المسلمة، والتي

خرجت عن مسارها الحقيقي الأصيل، وأصبحت تأثر على عقلية الفرد المسلم حيث أنها تساهم في ظهور الكثير من التناقضات الداخلية، والتي تساهم بشكل أو بآخر في تعطيل المجتمع وانحرافه عن الوجهة الحقيقية لبناء الحضارة، فهناك علاقة جد وطيدة بين الأفكار الميتة والمميتة، فعندما تطغى الأفكار الميتة على المجتمعات الإسلامية، تساهم في انحراف هذه المجتمعات عن أصولها وأفكارها الثابتة فتنتج بذلك أفكار مميتة تصارع الأفكار الأصيلة المحلية بالمجتمعات، وتصبح بذلك المجتمعات الإسلامية في تحدي حقيقي يتأرجح بين الأفكار الميتة الخارجية، والأفكار المميتة الداخلية.

ويظهر أن مالك بن نبي لم يكن رافضا تماما للأفكار الغربية، بل أنه يعيب اهتمام المثقفين فقط بقشورها وبأفكارها الميتة دون النافعة، وهذا ما أثار تساؤله، فهو لم يستغرب من حقيقة وجود أفكار ميتة في الثقافة الغربية، بقدر استغرابه من ميل المثقفين والنخبة المسلمة نحو هذه الأفكار بالضبط، وهو يعتبر أن ما يحدد خيار هذه النخبة لا يكمن في مضمون الثقافة الغربية، بل في مضمون الوعي الذي حدد خيارا لهذه النخبة بإرادة منها أو بغير إرادة.

وهو يرى أن هناك خيار لأن الثقافة الغربية ليست كلها أفكار ميتة لأنها ما تزال تبعث الحياة في حضارة تنظم حتى الآن مصير العالم، وليس العنصر الميت في تلك الثقافة الغربية سوى نوع من النفايات، وإذا كان العالم الإسلامي يأخذ من هذه الحضارة إلا الأفكار الميتة، فلا ينبغي أن يلوم أحد غيره، لأن مثل هذه الأفكار لا تفرز إلا التعفن، والعقول السطحية في العالم الإسلامي تخلط بينها وبين الثقافة الغربية (مالك بن نبي، تأملات، 2002، ص ص 149 - 150)، فلا يمكن أن نعيب على مجمل الثقافة الغربية، بل أن نختار ما نستعيره منها، وهذا هو الإشكال، فالمجتمعات المسلمة لا تأخذ سوى القشور دون إعطاء أي اهتمام للأفكار المفيدة فعلا والمناسبة لنا كمسلمين، والتي يمكن تكييفها مع خصوصية المجتمعات الإسلامية، حيث توجد الكثير من الأفكار التي لا تتناقض مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإسلامي وهي الجوانب التي يمكن أن نستفيد منها حقا، فيمكن للمجتمعات الإسلامية أن تستفيد من تجارب العالم الغربي في مختلف الميادين الاجتماعية، بحيث يمكن جعلها كنقطة انطلاق نبدأ فيها من حيث انتهى العالم الغربي، أو أن نحذو حذوه ونتبع نهجه بما يتلاءم مع خصوصية المجتمعات الإسلامية.

2- تمزق شبكة العلاقات الاجتماعية: وهي حالة تنتج عن سيادة النزعة الفردانية التي عكست معيار القيام، وتعارض مصالح الأفراد والجماعات فيما بينها، الذي أحدث الاصطدام الداخلي وقضي على العمل التكاملي الجاد وأدى إلى إهدار الكثير من الطاقات الاجتماعية، وصرفها فيما لا جدوى منه (ميهوب العابد،2012، ص 144)، وتتفكك شبكة العلاقات الاجتماعية بمجرد ظهور أعراض التخلف، وتبدأ هذه الإنفكاكات في التطور إلى أن تأخذ صورة العلة التي تنخر تماسك الجسد الاجتماعي، وبما أن الأفكار تساهم بشكل فعال في عمليات البناء فإن فعالياتها تتوقف على سلامة ومتانة شبكة العلاقات الاجتماعية(يوسف أزروال، 2019، ص 51).

وعندما تتفشى في المجتمع ظاهرة الانفصال بين الأفراد، ويحاول كل إنسان العمل أو التفكير أو التخطيط بمفرده، حينها يمكن أن نعلم سبب الداء: استيلاء"الأنا" وتحكمها في الفرد، وبالتالي تغييب الروح الجماعية التي كانت سائدة في فترة من الفترات في الشعوب الإسلامية والتي كانت أساس كل نشاط أو عمل، وبغياب الروح الجماعية تفسد العلاقات الاجتماعية، "والعلاقات الاجتماعية تكون فاسدة عندما تصاب الذوات بالتضخم، فيصبح العمل الجماعي المشترك صعبا أو مستحيلا، وعقدة "الأنا" أصبحت سيطرتها تفوق كل عقدة، واكتسحت كل المجالات لا المجال الاجتماعي وحده، فنحن حين نقوم بدراسة أمراض مجتمع معين، من مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية... فإننا في الواقع ندرس "أمراض "الأنا" في هذا المجتمع وهي الأمراض التي تتجلى في فاعلية شبكته الاجتماعية، هذه العقدة تسببت في فساد مجتمعات عديدة، "وكل علاقة فاسدة بين الأفراد تولد فيما بينهم عقدا كفيلة بأن تحبط أعمالهم الجماعية، إما بتصعيبها أو باستحالتها"(صالح بوعزة، 2015، ص 297-298). فلا يمكن أن نتصور مجتمع متطور لا يسوده التعاون والعمل الجماعي بين أفراده، فإذا طغت النزعة الفردية بين أفراد المجتمعات الإسلامية، وكان فيه تسبيق المصلحة الشخصية على المصلحة العامة فإن التنمية لن تتحقق، فتنمية البلدان تتحقق فقط عندا يكون هناك عمل جماعي وعلاقات متماسكة، وتكامل وظيفي بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاجتماعية المختلفة، وهذا ما ينقص المجتمعات الإسلامية خاصة في ظل غياب التخطيط الإستراتيجي الشامل.

3- الخلل الموجود في العوالم الثلاث (الأشياء- الأشخاص - الأفكار): يرى بن نبي أن هذه الصعوبات والمشكلات الاجتماعية – بما فيها أزمة التنمية - مردها إلى الفرد المثقف (عالم الأفكار) والمرتبط أساسا بالثقافة والعامل ورجل المصنع (عالم الأشياء) والمرتبط بالسياسة، وذلك حينما نتحدث إلى السياسيين، فالقضية منوطة أولا بالثقافة التي تكون عالم الأفكار وتحدد علاقتنا به، وبالسياسة التي تكون عالم الأشياء وتحدد علاقتنا به، و الجدير بالذكر هنا أن الثقافة بما تقوم به من توجيه للطاقات الفردية تعمل على تحقيق بناء الفرد في الداخل بالنسبة إلى مصلحته، ولتحقيق مكانه في المجتمع بانسجام تلك المصلحة مع مصلحة المجتمع، أما السياسة فهي توجيه للطاقات الاجتماعية لتحقيق بناء المجتمع في الداخل وتحقيق مكانه في الخارج، فالفرد الصالح حينما يشارك في بناء المجتمع، فان عمله هنا يعود إليه في صورة ضمانات اجتماعية تكفل له طاقاته الفردية، فهناك تكامل بين السياسة والثقافة(صالح بوعزة، 2015، ص 310)

ولا يتحقق هذا التوفيق والتكامل إلا عن طريق الفرد كونه موجها للطاقات الاجتماعية، وبالتالي فإن مصدر المشكلات والصعوبات هو تكوين الفرد (عالم الأشخاص) والإنسان لا يتغير بوصفه كائنا حيا في حدود التاريخ، وإنما يتغير بوصفه كائنا اجتماعيا تغيره الظروف، وحسب- مالك بن نبي – فانه يجب على العالم أن ينظر إلى المشاكل الاجتماعية من زاوية الفعالية والمنطق العملي وليس يعني هذا أن نغفل الجوانب الروحية في الإنسان(صالح بوعزة، 2015، ص 310-311).
إن ما يعاب على المجتمعات الإسلامية هو محاولتها تحقيق التنمية من دون الاهتمام بالأفراد بشكل أساسي، فالتنمية عبارة عن عملية بناء تبدأ من القاعدة المتمثلة في بناء الأفراد وتكوينهم،

أي أن يكون الإصلاح على المستوى الميكروسوسيولوجي، بدل أن تكون الإصلاحات والتخطيطات الاجتماعية على المستوى الماكروسوسيولوجي، أي على مستوى المؤسسات والهياكل والأنساق، فإن عدم الاهتمام بالمورد البشري وتكوينه من الناحية الثقافية والفكرية والمعرفية، يجعل المجتمعات الإسلامية حبيسة استعارة النماذج التنموية الغربية، والاعتماد في تجسيدها والتخطيط لها من قبل أفراد غرباء عن البيئة الاجتماعية الإسلامية.

إن الواقع الاجتماعي الإسلامي يزخر بالعقول المفكرة والمبدعة، لكنها لا تلقى اهتماما وتشجيعا من الدولة، كما ولا تعطى لها فرصة إثبات ذاتها في المشاريع التنموية المختلفة، في المقابل نجد الكثير من العقول المهاجرة الإسلامية التي أثبتت ذاتها في الدول الغربية، والشركات العالمية القوية في المجالات المختلفة، وحتى لا نبتعد كثيرا فإن العالم الذي نخصه بالحديث في هذا المقال - مالك بن نبي - يعتبر عالم وأحد العقول المفكرة، ذات الإسهام القيم في مجال التنمية والحضارة، والذي يشهد له العالم، لكنه غريب بين أهله، ولا تتخذه الدول الإسلامية مرجعا للوقوف بنفسها من جديد. وبالتالي لا تستطيع المجتمعات الإسلامية بناء عالم الأشياء بنفسها، دون رعاية وتكوين عالم الأشخاص، والاستثمار فيهم بما يخدم المجتمع، ويحقق التنمية في الأخير.

4- التكديس: إن التكديس ظاهرة اجتماعية تظهر في المجتمعات في مراحل تخلفها، لأنها في هذه المرحلة لا تفكر ولا تنظم أعمالها طبقا لأفكار وقوانين، وإنما تكدس الأشياء، والمجتمعات التي دخلت في مراحل التخلف الحضاري، تختل الموازين عندها، فتسيطر الأشياء على الإنسان، وينزلق الإنسان نحو الشهوات، ويغرق بذلك المجتمع في فوضى الأشياء والتكديس(ميهوب العابد، 2012، ص 144). إذا حاولنا ربط عامل التكديس بعامل شيوع الفردانية في المجتمعات الإسلامية، فإن التكديس يصبح أمرا لابد منه، فإذا كانت المصالح الشخصية لدى الأفراد أولى من المصالح العامة للمجتمع، فإن الاجتهاد يقل، والإنجازات الفعالة تختفي، ويحل الكم محل النوع، والتكديس بدل البناء، كون الأفراد تبدأ وتنتهي اهتماماتهم في تسريع وتيرة الوصول إلى أهدافهم في امتلاك الأشياء من شهادات، مراكز، سيارات، منازل... ، ولا يهمهم كيف السبيل إلى ذلك، بل المهم أن تتحقق أهدافهم، وما يساعد على ذلك هو المجتمع الذي لا يهتم بالعقول المفكرة والكفاءات الحقيقية.

ويرى مالك بن نبي في مثال له عن الجزائر كبلد مسلم بقوله أنه لو قارنا نتائج سير مجتمعنا بسير المجتمع الياباني، الذي عانى من ويلات الاستعمار أيضا، فإن الغريب أن هذا المجتمع الذي نهض بعدنا بعشر سنوات قد سار إلى الحضارة ووصل إليها، وأصبح خلال أربعين سنة دولة قوية، بينما إذا وازنا إنتاجنا الحضاري بإنتاج اليابان فإنه لا مجال للمقارنة، ويبرر مالك بن نبي ذلك بأن القانون الذي طبقه المجتمع الياباني في سيره ليس هو القانون الذي طبقناه في سيرنا.

فبينما خطط المجتمع الياباني تخطيطا علميا وفنيا في سيره للحضارة، وقام ببناء مجتمع متحضر، أي أنه دخل الأشياء من أبوابها، وطلب الأشياء بوصفها حاجة، ودرس الحضارة الغربية بالنسبة

لحاجاته وليس شهواته، فلم يصبح من زبائن الحضارة الغربية يدفع أمواله وأخلاقه لها، بينما نحن فقد أخذنا منها كل رذيلة، وأحيانا نأخذ منها بعض الأشياء الطيبة.

فيرى مالك بن نبي بأن مجتمعات تميل إلى التكديس ويظهر ذلك في تناسخ الأفكار دون إنتاج جديد، أو جديد نافع، فالتكديس لا يعطينا حلولا وإنما فقط تعطينا تلميحات لقضايا جزئية معينة، وهذا ليس بالحل الصحيح الذي يقتلع المرض من جذوره (مالك بن نبي، تأملات، 2002، ص ص 166-167). فالمجتمعات الإسلامية لم تستطع تحقيق التنمية، وذلك لأنها لم تعتمد على التخطيط العلمي في بناء نفسها، بل اقتصرت جهودها في استعارة النماذج التنموية الغربية، دون مراعاة خصوصية بيئتها الاجتماعية والثقافية من جهة، ودون مراعاة أن استعارة أشياء الحضارة لا تعني أن الدول متحضرة من جهة أخرى، كما ولا تركز المجتمعات الإسلامية على جوهر المشكلات التنموية والعوامل الداخلية والخارجية المتدخلة في ظهور تلك الأزمات، بل دائما تهتم بالقشور وتعطي حلولا سطحية، وإصلاحات ترقيعية فقط.

كما يرى بن نبي من ناحية الكيف أن الحضارة لا يمكن أن تبيع جملة واحدة الأشياء التي تنتجها، أي أنها لا يمكن أن تبيعنا روحها وأفكارها وثرواتها الذاتية، وأذواقها، هذا الحشد من الأفكار والمعاني التي لا يمكن لمسها، ونجدها في الكتب والمؤسسات، ولكن بدونها تصبح كل الأشياء التي تبيعنا إياها فارغة، دون روح، وبغير هدف. أما من الناحية الكمية فلن تكون لدينا القدرة على أن نشتري العدد الهائل من الأشياء التي تصنعها، لأنه لن نجد رأس المال الذي ندفعه فيها، وإن توفر المال فهو لا يعتبر حضارة بل تكديس لأشياء الحضارة فقط (مالك بن نبي، شروط النهضة، 1986، ص 43)، ففي ظل التطور العلمي والعالمي المتسارع، يجعل المجتمعات الإسلامية بعيدة كل البعد من الدخول في التنافس مع الدول المتقدة، ومجاراتها في منجزاتها، بل تكتفي المجتمعات الإسلامية باقتناء أحدث إصداراتها واختراعاتها لمحاولة مسايرة تطورات العصر، لكن تبقى المجتمعات الإسلامية مجرد تابعة ومستهلكة، طالما لم تعتمد على نفسها في صناعة نفسها وأشيائها، كما ويظهر أن الدول الغنية من المجتمعات الإسلامية يمكنها اقتناء منتجات الحضارة، بينما المجتمعات الفقيرة منها لا يمكنها ذلك، فالأمر يتوقف على مدى امتلاك رأس المال المادي فقط لا غير، لكن تبقى المجتمعات الإسلامية الغنية في إطار التكديس وليس البناء، طالما تستورد أشيائها من العالم الغربي، ولا تنتجها بنفسها.

5- غياب الفاعلية: ويرى مالك بن نبي بهذا الخصوص أن المجتمع الإسلامي ينقصه المنطق العملي، ويعتبره أمرا متوقعا، لأن العجز في الأفكار، يخلق أو ينتج في المجال النفسي عجزا في المراقبة الذاتية، وفي مراجعة النتائج، ففكرنا لا يقيم علاقات بين النشاطات والجهود والوسائل من ناحية، ونتائجها من ناحية أخرى، وباعتبار أن المجتمع البشري عبارة عن جهاز تحويل الطاقات الاجتماعية، فإن هذا الجهاز بقدر ما يكون أكثر جودة، بقدر ما تكون نتائجه أفضل، فالطاقات الاجتماعية ترضخ لقوانين النسق الاقتصادي بالخصوص، والذي يحتم أن يكون الإنتاج متفوقا على الاستهلاك دائما(مالك بن نبي، فكرة كامنلوث، 2000، ص ص 59-60). وواقع المجتمعات الإسلامية يظهر قصورا واضحا في الإنتاج وهذا طبعا كمبرر لميل هذه المجتمعات نفسها إلى

اللجوء إلى الاستيراد وتكديس منتجات الحضارة الغربية، وبطبيعة الحال فإن ضعف الإنتاج يمكن رده إلى سوء التخطيط والتسيير الذي يرتبط بشكل واضح بعالم الأشخاص والأفكار فإذا كان هناك عجز في هاتين الأخيرتين فكيف نتصور أن يكون الإنتاج في مختلف الخطط المطبقة والأعمال المنجزة، فالمنطق العملي يحتم أن تقوم النشاطات في المجتمع الإسلامي، وفق منطق عقلاني تتصف نتائجه بأن تكون العوائد أضعاف الخسائر، وأن يكون الإنتاج أضعاف الاستهلاك.

ويرى مالك بن نبي أنه بتحليلنا لبعض النشاطات النموذجية في المجتمع الإسلامي، فإننا نلاحظ أن التبديد هو الغالب في الكثير من الأحيان على العوائد والمحصول، وهو مظهر من مظاهر اللافاعلية التي تعزى إلى العجز في أفكارنا، وهذا العجز يمنح تبريرات خاطئة، حيث أن الأفراد يفسرون محدودية النتائج لا بسببها الحقيقي المتمثل في التبديد، بل بسبب ثانوي وهو الفقر. وهنا يرى مالك بن نبي أننا لا نعاني اللافاعلية فحسب، بل ونخترع ترهات لتبرير عدم فاعليتنا(مالك بن نبي، فكرة كامنلوث، 2000، ص ص 61-62). فتبريرات الأزمة التنموية في المجتمعات الإسلامية لا ترد إلى مصدرها الحقيقي، بل تقدم في ذلك تبريرات شكلية، وكما يقال إذا عرف السبب بطل العجب، وهذا هو الذي يجعل المجتمعات الإسلامية حبيسة الأزمة التنموية، فهي لا تقف على جوهر المشكلات ولا على جوهر عواملها.

ويرى مالك بن نبي أن المجتمع المتخلف ليس موسوما حتما بنقص الوسائل المادية والأشياء، وإنما بافتقار الأفكار، ويتجلى بصفة خاصة في طريقة استخدامه للوسائل المتوفرة لديه، بقدر متفاوت من الفعالية، وفي عجزه عن إيجاد غيرها، وعلى الأخص في أسلوبه في طرح مشاكله أو عدم طرحها على الإطلاق، عندما يتخلى عن أي رغبة ولو مترددة بالتصدي لها (مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2002، ص 26)، وقد حدد مالك بن نبي شكلين من الأمراض النفسية التي تجتمع في المجتمع الإسلامي، والمتمثلة في ميل المسلم في تقويمه للأشياء إما للغلو فيها أو للحط من قيمتها، ويتمثل هذا في نوعين من الأمراض، فإما أن الأمور سهلة جدا ولا تحتاج إلى تعب، وكذا إلى فكر والحل بسيط، وإما أن الأمور مستحيلة، وهي كالتالي:

أ: مرض السهولة: وأبرز مثال على عقدة (السهولة): قضية فلسطين، فقد قيل: إن إخراج اليهود سيتحقق بعد أشهر، ولو نفخنا عليهم نفخة واحدة لطاروا، ولكنهم في الحقيقة لم يطيروا، وهناك من يظن أنه بخطبة رنانة تحل مشاكل المسلمين، وبعضهم يكره أن تدعوه إلى تفكير عميق في موضوع ما من الموضوعات لأنه يميل إلى السهولة ويكتفي بتفسير سطحي، وعندما تخطط السياسة طبقا لمبدأ السهولة فإنها سوف تجتذب إليها الناس ممن يقدرون الأشياء بناء على سهولات الحاضر لا على صعوبات المستقبل (صالح بوعزة، 2015، ص 207). فشيوع مرض السهولة بين أفراد المجتمعات المسلمة يجعلها لا تبذل الجهد الكافي للخروج من أزمتها التنموية، فلا يمكن أن نتصور أي تنمية دون أن تكون فيها مشقة وجهد بشري، وخسائر مادية، والوقت المطلوب، فأي تخطيط إستراتيجي يتطلب الفاعلية والنشاط والوقت والمال حتى يمكن من خلاله تحقيق الأهداف المنشودة منه.

ب: مرض الاستحالة: وقد يحدث العكس، فيرى المسلم أن الأمور مستحيلة ويقف أمامها عاجزا، وهي في الحقيقة غير مستحيلة ولكنه يضخمها عمدا حتى لا يتعب نفسه في الحل، وقد تجد اليوم بعض المسلمين الذين ينتظرون معجزة الرجل الوحيد كأن يأتي صلاح الدين آخر ليوحد شتات المسلمين من جديد ويعتقدون استحالة أية محاولة لاستئناف حياة إسلامية.(فازية بوثلجة، 2019، ص 61). إن مرض الاستحالة قد يكون مرده إلى عامل القابلية الاستعمار الذي سبق وتطرقنا إليه، والذي يجعل الفرد المسلم عاجزا عن الإنتاج، ويتقبل ويخضع للوضع المزري الذي يعيشه، فهو متشبع بثقافة اليأس والعجز، ومولع بالآخر الغربي، وبإنجازاته، فيكتفي بالتقليد والاستهلاك، بدل الإنتاج. إن عقدة الاستحالة إنما هي قناعات داخلية تثبط من عزيمة المجتمعات الإسلامية، وتضعف نشاطاتها، وتفقد ثقتها في نفسها وفي أفكارها، وهذا يعتبر مبررا كافي لجعل المجتمعات المسلمة تبقى حبيسة أزمتها التنموية.

فالمسلم في هذه الحالة يواجه عقدة نفسية، ساهم مالك بن نبي في تخليصه من هذه العقدة التي تجعل المرء يعزو تأخر حركة النهضة والنمو في مجتمعاتنا العربية إلى صعوبات في طبيعة هذه مشكلات، عوضا أن يعزوها إلى نفسه من الناحية العقلية في إدراكه لهذه المشكلات، ومن الناحية الأخلاقية في سلوكه إزاءها(صالح بوعزة، 2015، ص 308). فالتغيير الاجتماعي ينبغي أن يبدأ من الأفراد، ويظهر أن أفراد المجتمعات الإسلامية يعزون مشكلاتهم ويلقونها على عوامل خارجية بيئية وطبيعية، دون ردها لأنفسهم، باعتبار أن لهم دخل في ظهورها أو لهم دور في تفاقمها. فتبرير الأشياء بغير مبرراتها أو التهرب من تحمل مسؤوليتها لن يعطي حلولا حقيقية لمواجهة جوهر مشكلة التنمية في المجتمعات الإسلامية.

المحور الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة التنمية في العالم الإسلامي عند مالك بن نبي:

بناء على تحليل مالك بن نبي لواقع الأزمة التنموية في المجتمعات الإسلامية، فقد قام باقتراح جملة من الأفكار والحلول الكفيلة بإخراج العالم الإسلامي من هذه الأزمة بمختلف أبعادها ومجالاتها، وبما يضمن تحقيق التنمية الشاملة في الأخير، وتتمثل أهم اقتراحاته في التالي:

1- الاستثمار في العنصر البشري: انطلاقا من أن بناء الحضارة يبدأ من الإنسان (المورد البشري)، فقد جعل منه مالك بن نبي القيمة الاقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تتحقق خطة التنمية، ونقطة تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج، فالإنسان هو الذي يحدد القيمة الاجتماعية لكل الوسائل الموجودة المعروضة للإنجاز تحت يديه (صبرينة حديدان، 2019، ص 33).

فالقضية إذن بالنسبة للدول النامية ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، فمالك بن نبي توصل إلى أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يحد مصير الشعوب والدول، كما لاحظ أن التنمية في هذه الدول تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي، بينما تقدمت الصين اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي، هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان النامية وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت من الناتج الوطني الخام واعتمدت

على الاستثمار الاجتماعي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان والتراب والزمن، كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درسا تربويا لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع، والعالم النامي لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خططا اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب على الدول النامية في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارها متطابقة مع واقعها ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتمد على الاستثمار المالي (شعيب شنوف، 2010، ص ص 20-21). فالاستثمار في العنصر البشري يعد أهم أنواع الاستثمارات لأنه يعتبر من الأساسيات التنموية التي لا يزول نفعها على المدى البعيد، فالتخطيط الذي يشمل ويركز على العنصر البشري واليد العاملة المؤهلة يشكل قوة اقتصادية للدول تجعلها دولة منتجة تنافس الأسواق العالمية بمنتجاتها وإبداعاتها، ولا يتأتى الاستثمار في المورد البشري إلا من خلال نظام تربوي مخطط وهادف واستراتيجي، يتم من خلاله تكوين أفراد المجتمعات الإسلامية وتدريبها على المهارات اللازمة والمطلوبة لسوق العمل، فصناعة عالم الأشخاص يعتبر الانطلاقة الأساسية التي تمكن العالم الإسلامي من صناعة عالم الأشياء.

2- البناء بدل التكديس: وحتى يتجه العالم الإسلامي نحو البناء بدل التكديس ينبغي أن يكون ذلك من خلال:

أ- استثمار الثروة: وقد تطرق الاقتصاديون إلى هذا المشكل وخصوصا فيما يخص شروط التخطيط في اقتصاد السوق، فالبلدان النامية يمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والمواد الأولية الخام ورأس المال الاجتماعي، هذا الرصيد الاقتصادي لبلدان القارة الجنوبية، وكل قرض أو مساعدة من القارة الشمالية - محور الصناعة - لا يمكن أن تكون قاعدة يقوم على أساسها التخطيط، فالأمر يخص تحريك المال وتنشيطه من العمل والاستثمار وليس تكديس الثروة، فالمشكل متعلق بالمنهج الذي يحدد دور المال من أجل بناء الحياة الاقتصادية في إطار طابع شمولي وعادل لا في طابع إقطاعي وبذلك يكتمل توجيه رأس المال مع توجيه العمل لتحقيق الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي، عن طريق التخطيط الدقيق (شعيب شنوف، 2010، ص 23). فنجد الكثير من الدول الإسلامية الغنية بالثروات الطبيعية، والتي ترجع عليها بالعوائد المالية، فثروتها محصورة بما تملك من ثروات طبيعية، وليس استثمارا في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولا يمكن اعتبار هذه الثروة التي تغيب فيها الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية سوى مجرد تكديس للثروة لا غير.

فربط قضية العمل بقضية المال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية، لأن العمل مقيد بشروط مالية، فالمال مهيمن على تسخير العمل، ولم تتغير هذه الشروط إلا فيما يخص ملكية رأس المال، ولم تحاول هذه البلدان النامية البحث عن دور المال الأساسي، هذه العلاقات كانت ولا زالت منذ ظهور اقتصاد التبادل، وأصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتسيير عملية

التبادل وتقرر اختيار الذهب والفضة ونشأ المال ليقوم بدورين، فالدور الأول يتفرع عن عملية التوزيع بل عن عملية الإنتاج بحيث كان المنتج يقوم بعملية توفير أو تخزين جزء من عمله لمواجهة الحاجة المستقبلية الطارئة، ومهما كان سواء الذهب أو الفضة كان وسيلة لاختزان العمل أي أصبح المال مخزنا تماما كما تخزن الكهرباء، فيما يسمى بالمدخرات وهذا الجزء المخزن هو فائض العمل الحاجيات الضرورية (شعيب شنوف، 2010، ص ص 18-19). فإن التنمية في المجتمعات الإسلامية ينبغي أن تنطلق من الداخل، وذلك من خلال توسيع نطاق الاستثمارات بمختلف أشكالها، فالاستثمار في العنصر البشري الذي يكد في العمل ويسعى لتحقيق الجودة في الإنتاج، يتطلب الوسائل اللازمة وبيئة عمل مناسبة، وكل هذا لا يكون إلا من خلال وجود رأس المال المادي، فالمال والعمل يسيران في خطين متوازين، ولا يمكن أن تتحقق التنمية في العالم الإسلامي إذا أختل أحد هذين الشرطين، فلا يمكن أن نستثمر دون وجود رأس مال مادي، كما لا يمكن أن نجسد المشاريع دون عمل ونشاط.

ب- استثمار الأفكار: يرى مالك بن نبي أنه إذا ما تساءلنا بأي شيء أنهض الإنسان الألماني وضعية بلاده؟ نكون ملزمين بالجواب عن سؤالنا هذا بطريقة واحدة لا غير، وهي أن أفكاره فحسب، هي التي أتاحت له أن يحقق هذا النهوض، خاصة وأن حرب 1939- 1945، قد خربت عمليا عالم الأشياء بألمانيا، المصانع، المناجم، البنوك، المختبرات، فكل هذه الأشياء كانت قد دمرت وأتلفت.

وبالتالي لم تكن ألمانيا بعد سنة 1945 تمتلك أي مجموعة من الأشياء، ولكن تمتلك مجموعة من الأفكار، وقد كونت من خلال هذا الرأسمال كل حياتها الاجتماعية، واحتلت مجددا مكانتها السياسية في العالم. وتجربتها بالنسبة لنا تتيح أن نستخلص بطرقة علمية، أن قيمة المجتمع لا يعبر عنها بأشيائه بل بمجموعة أفكاره.(مالك بن نبي، فكرة كمنويلث، 2000، ص 53)، وهنا يرى مالك بن نبي أنه علينا أن نكتسب خبرتنا، أي أن نحدد نحن موضوعات تأملنا وألا نسلم بأن تحدد لنا، أي علينا أن نستعيد أصالتنا الفكرية، واستقلالنا في ميدان الأفكار حتى نحقق بذلك استقلالنا الاقتصادي والسياسي، فالمجتمع الذي لا يصنع أفكاره لا يمكنه على أي حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، ولا يمكن لمجتمع أن يتشيد بالأفكار المستوردة من الخارج (مالك بن نبي، القضايا الكبرى، 2002، ص 198)، إن عالم الأشخاص وعالم الأفكار وجهان لعملة واحدة عندما نتكلم عن الاستثمار في العنصر البشري، فالموارد البشرية تتميز بالتفكير الإبداعي، والقدرات المتميزة من الناحية العقلية والعملية، ولا يعتبر عالم الأشياء التي نوفرها لهؤلاء الأفراد سوى بيئة تحفيزية تتيح لهم الإبداع وتجسيد أفكارهم، وعليه ينبغي على المجتمعات الإسلامية أن تهتم بشكل أكبر بعلمائها ومبدعيها بما يتيح الاستثمار الأفضل في أفكارهم ومهاراتهم، حتى يمكن للمجتمعات المسلمة من أن تتخلص من أزمة التنمية، وتتمكن من السير في طريق الحضارة من جديد.

3- الالتزام بنظرية الاقتصاد الإسلامي: إن النظرية الاقتصادية الإسلامية تقوم على أساس من القيم الروحية والإنسانية وعلى مبادئ اجتماعية تعاونية مثل الإيمان، الحب، التعاون، الإخاء

والمساواة، فالحرية الاقتصادية أساسها اعتبار خدمة الإنسان وخدمة المجتمع عن طريق استثمار المال في كل مشروع مفيد حلال، غايتها نشر الرخاء في الأرض بين الناس والقضاء على الفقر حتى لا يبقى فقير جائع ولا بائس محتاج على وجه الأرض.

إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني النزعة، نبيل الهدف في غاياته وجوهره، وهو اقتصاد يقود المجتمع إلى التكامل والإيثار والخير والمسؤولية وتقرير الحقوق والالتزامات بين الناس، لكن الفرق واضح بين أسس الاقتصاد الإسلامي وبين واقع المسلمين، فليس من قبيل المبالغة إذا أكدنا أنه لا يوجد اليوم في العالم الإسلامي بلد متقدم. بالتأكيد هنا كبلاد غنية ولكن ليس ناتجا عن مجهود إبداعي أو إنتاجي، كذلك الذي نراه في بلدان آسيا الجنوبية الشرقية، أو كنتيجة نمو منتظم كذلك الذي يعيشها اليابان منذ قرون من الزمان. (سليمان ملوكي، 2013، ص 124). إن من شروط التخطيط أن يكون متوافقا مع البيئة الاجتماعية والثقافية لأي مجتمع، وباعتبار المجتمعات الإسلامية دينها الإسلام فكان الأجدر لها أن تتقيد بنظرية الاقتصاد الإسلامي، أولا لأنها تنسجم وخصوصية المجتمعات الإسلامية، ثانيا لما تتميز به من إيجابيات عكس النظريات الاقتصادية الأخرى، فلا ينبغي على المجتمعات الإسلامية أن تبقى رهينة النظريات الاقتصادية الغربية، فحتى التجربة لم تثبت أهميتها على المستوى المحلي في المجتمعات المسلمة، ولم نرى أي نهضة تنموية، بل ما زالت الدول الإسلامية تتخبط في أزماتها التنموية.

وإن من عدم الفعالية أن يحمل المسلم أفكارا صحيحة لكنه لا يستطيع تطبيقها في دنيا الواقع، فالمسلم يحمل القرآن ولكنه لا يستفيد منه كثيرا في التخطيط لنهضة قادمة، فعقلية ما بعد الموحدين تشله عن الإبداع، فهناك خلل في طريقة تفكيره، فعندما اكتشف ابن النفيس الدورة الدموية لم يستفد منها المجتمع الإسلامي لأنه لم يكن على المستوى الثقافي الذي يحيط هذا الاختراع بالرعاية، والمشكلة أن مجتمع ما بعد التحضر يسير إلى الخلف بعد أن انحرف عن طريق حضارته وانقطعت صلته بها(صالح بوعزة، 2015، ص ص 300- 301). نعم إن الدول الإسلامية توقن بأن القرآن ليس مجرد كتاب بل هو نهج للحياة بكل مناحيها، لكن المجتمعات المسلمة لا تسعى لفهمه فهما معمقا، ولا تسعى للاستفادة منه، فمن خلاله يمكن أن نحصل على كل الأجوبة التي نريد، وعن طريقه يمكن بناء مجتمع مستقر، مجتمع متقدم ومتحضر، وهذا ما كانت عليه الحضارة الإسلامية سابقا عندما كانت تستند على القرآن وتوجيهاته في كل الموضوعات الحياتية المختلفة.

بالإضافة إلى أن التزام المجتمع حسب بن نبي بالفكرة الدينية، والالتزام بالقواعد الدينية الإسلامية، فيواصل المجتمع الذي أخرجته الفكرة الدينية إلى النور تطوره ورقيه، وتكتمل شبكة روابطه الداخلية، بقدر إشعاع هذه الفكرة في العالم، ويرى بن نبي أنه باختفاء سلطة الفكرة الدينية ستشرع الغرائز في التحرر، لأن العقل لا يملك سلطة الروح على الغرائز، وبغلبة الغرائز على المجتمع تؤدي إلى تخلف المجتمع وانحطاطه(مالك بن نبي، شروط النهضة، 1986، ص ص 68- 69)، فكلما سادت الأخلاق الروحية في المجتمعات الإسلامية، وزاد الالتزام بها عن قناعة داخلية، كلما زادت قوة الضبط الذاتي للأفراد، فيلتزمون بالأخلاق المهنية، وإتقان العمل...و...

وكل الأمور التي يفرضها الإسلام على عباده، كلما سار المجتمع نحو النظام، والإنتاج، وساهم ذلك في تحقيق التنمية في النهاية.

4- ربط الفاعلية بالمنطق العملي: إن الدراسات التنظيمية الحديثة تركز على الفاعلية باعتبارها قيمة من القيم التنظيمية. وتعرف عموما على أنها: " القدرة على تحقيق الأهداف والتكيف مع البيئة بصورة تضمن النمو والتطور والاستمرار". وقد اهتم مالك بن نبي بفكرة الفاعلية اهتماما كبيرا، مبرزا أن تحقق الفاعلية في التاريخ الماضي والمستقبل المأمول هو نتاج معادلة اجتماعية-ثقافية تدفع بالإنسان (إنسان الحضارة) أن يتحرك عبر التاريخ مولدا نتائج تعود بالنفع على الفرد وعلى المجتمع. فقضية الفاعلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطق العملي، الذي جعل منها محكا للتمييز بين الصحة والصلاحية (سليمان ملوكي، 2013، ص 125)، فحتى تتمكن المجتمعات الإسلامية من الخروج من أزمة التنمية عليها تفعيل مبدأ الفاعلية، التي تمكنها من التأقلم مع المتغيرات الجديدة، فتكون مرنة وسهلة التكيف مع كل جديد، ويتجسد ذلك بشكل واضح من خلال التطبيق العملي لها، أي أن الفاعلية يظهر نفعها أكثر من خلال العمل والنشاط الفعلي، الذي يمكن من خلاله قياس مدى صلاحيتها.

وهو يرى أن أي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول انجازه بوسائل غيرهم معرض للفشل من الناحية العملية، وعليه فهو يقول بهذا الخصوص: "وعمليا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الظروف الاجتماعية، إذ لا أثر لهذه النظرية الاقتصادية إلا اتفقت مع تجربة اجتماعية معينة، ويقصد مالك بن نبي بالتجربة الاجتماعية المعينة كل خصوصية حضارية لأي أمة من الأمم، ويقدم الدليل على ذلك بما حصل لاندونيسيا التي تعد من أغنى بلاد الله، لكنها لم تقدر على الخروج من أزمتها الاقتصادية رغم أن واضع نظرية إقلاعها الاقتصادي كان أحد أكبر الاقتصاديين الألمان الذين قدموا عصارة خبرتهم الاقتصادية لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وهنا فإنه حسب مالك بن نبي فإن التجربة كانت ناجحة في ألمانيا لوجود مهندسها الدكتور Chakht، ولكنها فاشلة لأن الدولة هي اندونيسيا والشعب غير الشعب الألماني (سليماني ملوكي، 2013، ص 125)، فمتى انعدمت العلاقة بين أفكار البشر وواقعهم الاجتماعي فقدت هذه الأفكار وظيفتها في التطبيق العملي، ولم تعد فعالة. كما ويؤكد على أنه يجب علينا أن ننطلق في العمل بالاعتماد على قدراتنا الذاتية، والإمكانات المتاحة لنا، إذ ليس من المقبول أن نستثمر ما نرغب ونريده حتى بالوسائل التي هي في يد الغير. بل علينا أن نستثمر بالوسائل الموجودة في أيدينا (صبرينة حديدان، 2019، ص 37)، فعلى الرغم من فاعلية الأفكار الغربية في بيئتها الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يعني صلاحيتها في كل الأحوال باختلاف الزمان والمكان، بل ينبغي على المجتمعات المسلمة أن تصنع أفكارها بنفسها فهي أدرى بظروفها، وحاجاتها، وما يتناسب مع خصوصيتها الاجتماعية والثقافية، كما أن العديد من التجارب أثبتت عدم صلاحية الأفكار بمجرد تطبيقها في بيئة غير بيئتها، وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار.

5- العمل المشترك: لعل أبرز تجسيد لهذا المبدأ عند مالك بن نبي، هو مناداته باتحاد إسلامي، وحدة لها مبرراتها الجغرافية السياسية، السيكولوجية والفنية، التي هدفها توجيه العالم الإسلامي

وجهة تحقق التطور والتفوق. وهذا ما جسّده في كتابه: "فكرة كومنولث إسلامي" ولقد أقر مالك بن نبي في هذا الكتاب بالذات، أن مثل هذا المشروع لا يمكن إنجازه بطريقة فردية، بل انطلاقا من تضافر جهود هيئات عديدة، "... فتحقيق هذا النوع، لا يمكن أن يقوم به فرد منعزل، لأنه من مهام هيئة مشتركة من الأخصائيين، الذين يتقاسمون فيما بينهم المظاهر والقطاعات المختلفة لهذه المهمة، كل في دائرة اختصاصه. وعموما، فمبدأ العمل المشترك كان واردا في معظم كتابات مالك بن نبي مؤكدا بأن:" الفرد للمجموع، والمجموع للفرد" و يرتبط العمل المشترك عنده بما تحمله الجماعة من حركة إيجابية توجهها نحو تحقيق الغايات (صبرينة حديدان، 2019، ص 38). إن موضوع التنمية في المجتمعات الإسلامية لا يتطلب محاولات فردية، على الرغم من أهمية الفرد في تحقيق التنمية، لكن التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمعات الإسلامية تتطلب عملا مشتركا، وتكاملا وظيفيا يتجسد فعليا من خلال تعويض النقص في الأعضاء المشتركين، وإذا تحدثنا عن إتحاد إسلامي بين الدول المسلمة فهذا يعني أن يكون هناك تكامل في الجهود المبذولة للخروج من أزمة التنمية، وتكامل فيما بينها من خلال تعويض النقص، فهناك من الدول التي تملك ثروات طبيعية لكن لا تملك اليد العاملة، وهناك من تملك اليد العاملة لكن لا يتوفر لديها رأس المال للاستثمار واستغلال الموارد البشرية، ففكرة وجود إتحاد إسلامي أو عربي يجعل من الدول الإسلامية قوة تعتمد على نفسها، وتحقق اكتفاء ذاتيا، يجعلها في غنى عن استهلاك واستيراد منتجات العالم الغربي.

وبالتالي على المجتمع الإسلامي أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستقلال الفكري عن الغير، مع الأخذ في الحسبان حدود الإمكانيات الفردية لمواجهة الضرورات الداخلية والخارجية، والأخذ بالتجارب الأخرى للمجتمعات، فنحن لا نملك شروط الاقتصاد التكاملي، أي أن نستهلك ما ننتج دون الحاجة إلى الغير، كما هو الحال في أمريكا والصين وروسيا بدرجة أقل، فمالك بن نبي يرى أنه من الواجب تنظيم حياتنا الاقتصادية، على شروط تحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها، التي يمكن تطبيقها في حدود الوطن الواحد صعب، لكنه تنخفض الصعوبة كل ما تتسع رقعة التطبيق (ميهوب العابد، 2012، ص 150)، إلا أن نشاط المجتمع المشترك لا يتكون في بساطة من مجرد النشاطات الفردية، حتى ولو كانت هذه الأخيرة من نفس الجنس، وحتى ولو كانت متحدة كلها في نفس الاتجاه، إذ يجب أيضا تنظيمها في كنف النشاط الإجمالي حسب مخطط تنظيمي، يتولى تحديد فعالية هذا النشاط (مالك بن نبي، القضايا الكبرى، 2000، ص 100)، إن فكرة الإتحاد الإسلامي أو العربي ليست صعبة على المستوى النظري ولا على المستوى التطبيقي، فقط هي تحتاج إلى تخطيط دقيق، وتسيير فعال، يضمن الصيرورة الجيدة، والنجاح المتوقع منها.

6- بناء شبكة العلاقات الاجتماعية: يعد بناء شبكة العلاقات الاجتماعية أول عمل تاريخي يقوم به المجتمع، إذ أن ميلاده مرهون باكتمال وتلاحم هذه الشبكة داخل النسق الاجتماعي في إطارها الاقتصادي والسياسي والثقافي. وتخضع فاعلية الأفكار في أي مجتمع لشبكة العلاقات الاجتماعية، فكلما كانت أكثر متانة بين الأفراد، كان العمل فعالا ومؤثرا (ميهوب العابد، 2012،

ص 151)، فالمجتمع عبارة عن بناء ينقسم إلى مجموعة من الأنساق، وهذه الأخيرة مقسمة إلى مجموعة من التقسيمات والتفرعات وصولا إلى الحالات الفردية، وبين كل أشكال هذه التفرعات توجد العديد من العلاقات الوظيفية المتشابكة مشكلة في النهاية ذلك الكل المتماسك الذي يعبر عن وحدة المجتمع وترابطه.

وفي كتابه ميلاد مجتمع، أكد مالك بن نبي على أن الأساس في بناء المجتمعات بطريقة سليمة هو ذلك الذي أسماه:" شبكة العلاقات الاجتماعية" التي اعتبرها ضرورية جدا لأداء العمل المشترك، إذ ربط متانة هذه الشبكة وسلامتها بفاعلية الأداء، وقدرته على التأثير، "فكلما كانت شبكة العلاقات الاجتماعية أوثق، كان العمل فعالا ومؤثرا (صبرينة حديدان، 2019، ص 38)، فينبغي أن تسير هذه العلاقات في إطار إيجابي، أي وفق ما يخدم الصالح العام، ويخدم المجتمع، فالتنمية هي في حاجة إلى هذا النوع من العلاقات، أولا لأنها ضرورة اجتماعية تفرضها الطبيعة الإنسانية، ثانيا لكون الدول المتحضرة لم تحقق تطورها وتقدمها إلا من خلال بناء قاعدة من العلاقات المتشابكة، الخاضعة إلى التسيير المنظم والمدروس والإستراتيجي، بما يتلاءم مع ما تفرضه تحديات العصر والتغير المتسارع في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

ويستنتج مالك بن نبي فاعلية النشاط المشترك بين الأشخاص في المجتمع، والعلاقة بين هذه الشبكة وبين المجتمع، فإذا تطور مجتمع ما على أية صورة، فإن هذا التطور مسجل كما وكيف في شبكة علاقاته الاجتماعية، في صورة توتر أو ارتخاء في التوتر، أو في تفكك الشبكة نهائيا عند مرحلة أفول المجتمع (ميهوب العابد، 2012، ص 151)، فتختزل فاعلية العلاقات الاجتماعية فيما تنتجه على المستوى الكمي والكيفي في المجتمع، وبناء على هذه النتائج يمكن التنبؤ بما ستكون عليه التنمية في المجتمع، أي أن العلاقات على مستوى الأفراد والمؤسسات وفاعليتها تعتبر محددا ومعيارا لمدى سير المجتمع في طريق الصحيح للتنمية والتطور.

خاتمة

نخلص في نهاية هذا المقال إلى أن المفكر الجزائري وفيلسوف الحضارة مالك بن نبي قد قام بتشريح مفصل لواقع أزمة التنمية للعالم الإسلامي، وفق مقاربة اجتماعية تناول فيها العوامل الداخلية والخارجية المتسببة في تخلف المجتمعات الإسلامية، كما وقدم مالك بن نبي بناء على تحليله ورؤيته لواقع الأزمة التنموية في البلدان الإسلامية جملة من المقترحات الفعالة، والمناسبة لواقع مشكلات التنمية من جهة والمناسبة لخصوصيات المجتمعات المسلمة من جهة أخرى.

إن إسهامات مالك بن في مجال الحضارة ومواجهة أزمة التنمية لإنجاز معترف به، والدلالة على ذلك وجود الكثير من الدول المتقدمة التي سعت لتطبيق مقترحاته والسير على نهجه لتحقيق التنمية أمثال دولتي ماليزيا وإيران. لكن رغم أن المجتمعات الإسلامية والعربية بشكل خاص هي الأجدر بتطبيق مقترحاته، إلا أن هذا العالم الفذ وفيلسوف الحضارة لم ينال الاهتمام والتقدير الكافي في بلاده وفي العالم الإسلامي، فكيف نرضى التخبط في أزمات التنمية ومشكلات

الحضارة في عالمنا الإسلامي بينما العلاج بين أيدينا، بل ونتهافت على النماذج التنموية الغربية على الرغم من أن تجارب كثيرة قد أثبتت فشلها وعدم صلاحيتها على مجتمعاتنا الإسلامية.

ويمكن أن نوجز أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال كل ما تم طرحه في التالي:

-تتداخل العديد من العوامل الاجتماعية في بروز أزمة التنمية في العالم الإسلامي، وهذه العوامل بدورها تحتاج إلى جملة من الحلول لمواجهتها.

-إن أهم الحلول لمواجهة أزمة التنمية ينبغي أن تنطلق من خصوصية المجتمعات الإسلامية، وواقعها الاجتماعي، بل ويعتبر القرآن الكريم والسنة النبوية نهجا حقيقيا ومصدرا ينبغي أن نستقي منه كل الحلول، لأن القرآن نهج للحياة، وهذا ما نؤمن به كمجتمعات مسلمة.

-تسليط الاهتمام على المورد البشري كعنصر مهم لا ينتهي نفعه على المستوى البعيد، من خلال تكوينه معرفيا، وتدريبه مهاريا على أن يكون على قدر من المسؤولية الاجتماعية، وعلى قدر من الإبداع والتميز حتى يستطيع رفع التحدي للخروج من الأزمة التنموية.

-أن العجز والنقائص التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية تتطلب ضرورة التكتل والوحدة لسد ثغرات النقص وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، والتسريع من وتيرة التنمية ومواجهة أزماتها من جهة أخرى.

التوصيات: ومن خلال ما تقدم يمكن طرح بعض التوصيات في الآتي:

-ضرورة أن تلتزم المجتمعات الإسلامية بتشريع الدين الإسلامي دون غيره في مواجهة مشكلاتها الاجتماعية بشكل عام، وفي تحقيق تنميتها بشكل خاص، خاصة وأن أغلب مشكلاتنا المعاصرة ترتبط غالبا ببعدنا عن تعاليم الدين ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-ضرورة الاستفادة من العلماء والمفكرين المسلمين الذين يقدمون نماذج فكرية يربطون فيها بين الأصالة والمعاصرة، دون تغليب طرف عن الآخر في مواجهة أزمة التنمية في المجتمعات الإسلامية.

-ضرورة التعريف بشخصية مالك بن نبي والاهتمام بأفكاره من خلال تنظيم ملتقيات علمية سواء على مستوى الجامعات أو غيرها من المؤسسات الرسمية الأخرى.

-ضرورة تطبيق الأفكار التنموية لمالك بن نبي، وهذا لا يكون إلا من خلال إرادة سياسية حقيقية من أصحاب القرار وأصحاب السلطة الدولية العليا.

قائمة المراجع:

1.بشير قلاتشي(2016)، الأفكار الاقتصادية عند مالك بن نبي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد30، العدد2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، الجزائر.

2.سليمان ملوكي(2013)، النظرية الاقتصادية لدى مالك بن نبي، من خلال ثلاثية رأس المال، توجيه العمل، وتوجيه الوقت، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد6، العدد10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

3.شعيب شنوف(2010)، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي، حوار الأربعاء، المجلد1، العدد1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

4.صالح بوعزة(2015)، قراءة تحليلية لمقاربة مالك بن نبي في بناء الأفراد وإصلاح المجتمعات العربية في ظل العولمة الثقافية، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد6، العدد1، جامعة لمين دباغين، سطيف، الجزائر.

5.صبرينة حديدان(2019)، مقومات البناء الحضاري عند مالك بن نبي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد8، العدد1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

6.فازية بوثلجة(2019)، تشخيص القابلية للاستعمار عند مالك بن نبي وأثرها على الجانب النفسي للفرد، مجلة مشكلات الحضارة، المجلد8، العدد2، جامعة أبو قاسم سعد الله، الجزائر، الجزائر.

7.مالك بن نبي(2002)، القضايا الكبرى، دار الفكر، دمشق، سوريا.

8.مالك بن نبي(2002)، تأملات، دار الفكر، دمشق، سوريا.

9.مالك بن نبي، ترجمة: الطيب الشريف(2000)، فكرة كمنويلث إسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا.

10.مالك بن نبي، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو(2002)، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي. دار الفكر. دمشق، سوريا.

11.مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين(1986)، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا.

12.مالك بن نبي، ترجمة:عبد الصبور شاهين(2000)، الظاهرة القرآنية، دار الفكر، دمشق، سوريا.

13.ميهوب العابد(2012)، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد1، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14.يوسف أزروال(2019)، ظاهرة التخلف ومسألة التنمية: دراسة في ضوء فكر مالك بن نبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد8، العدد2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

15.يوسف يحياوي(2017)، مالك بن نبي: فكر يحتاج إلى تجسيد، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد5، العدد26، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

دور الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر
دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الجزائريين

د.عبيد طاوس، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر-

"The role of the popular movement in breaking and liberating the media in Algeria" A field studies on a sample of Algerian media professionals

Dr.ABID Taous, University of 20 August 1955 SKIKDA - ALGERIA

ملخص: حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التقصي حول مساهمة الحراك الشعبي في الجزائر في تحرر الإعلام بكل أنواعه وكسر هاجس الخوف والتردد، باعتبار أن المسيرات التي ملأت ربوع الوطن من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب عبر كل الولايات قد لقيت صدى كبير من طرف الرأي العام، مما أجبر السلطة على التنازل والرضوخ لأغلب المطالب الشعبية، حيث يعد انسحاب الرئيس من الترشح لعهدة خامسة وتقديم استقالته في الثاني من أفريل 2019 أعلى مكاسب الحراك، وقد تعرضت مختلف وسائل الإعلام في بداية الحراك إلى ضغوطات من طرف السلطة لتفادي تغطية الأحداث والتظاهرات السلمية، إلا أن قوة الحراك الشعبي قد أمد الإعلاميين الحماس والجرأة على كسر القيود والتحرر من الضغوطات التي تعترضهم، ومحاولة اغتنام الفرصة لإعادة تنظيم وإصلاح قطاع الإعلام.

من هذا المنطلق نسعى لإبراز الدور الذي لعبه الحراك الذي انطلق يوم 22 فيفري 2019 في تحرر الإعلام بعدما كانت حرية الصحافة مجرد حديث وشعارات تقال داخل القاعات، وهذا في محاولة للإجابة على التساؤل المركزي الذي تمحور حول: **هل ساهم الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر؟**، من خلال استعراض دراسة ميدانية تشمل بعض الإعلاميين الذين تم اختيارهم بطريقة قصدية، وهذا بالاعتماد على منهج دراسة حالة والاستعانة بالمقابلة والملاحظة كأداتين تتناسبان مع هذا النوع من الدراسات.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي، الإعلام، حرية التعبير، القيود.

Abstract: We tried, through this research paper to investigate the contribution of the popular movement in Algeria, to the liberation of the media of all kinds and break the obsession of fear and hesitation, considering that the marches

that filled the homeland from east to west and from north to south across all states were echoed by public opinion. This forced the authority to concede and submit to most of the popular demands, as the president's withdrawal from running for a fifth term and submitting his resignation on April 2nd, 2019 is the highest gains of the movement.
The strength of the popular movement has provided media professionals with enthusiasm and courage to break restrictions, and to be free from pressures facing them, and to try to seize the opportunity to reorganize and reform the media sector. From this standpoint, we seek to highlight the role played by movement, which was launched on February 22nd? 2019, in the liberation of the media after the freedom of the press was just talk and slogans being said in the halls, and this is in an attempt to answer the central question that revolved around: Did the popular movement contribute to breaking restrictions and liberating the media in Algeria?
By reviewing a field study that includes some media professionals who have been deliberated chosen, and this is based on the case study methodology and the use of interview and observation as two tools suitable for this type of studies.
Key words: popular movement, media, freedom of expression, restrictions.
مقدمة:
لقد انتشرت الاحتجاجات في السنوات الأخيرة عبر مختلف بروع الوطن، حيث نرى كل يوم نزو الآلاف من المواطنين إلى الشارع في مطالب تعلقت في مجملها على العموم بالجانب الاجتماعي، إلا أن تظاهرات 22 فيفري 2019 لم تكن كذلك، فلأول مرة في تاريخ الجزائر يخرج الملايين من المواطنين في كل الولايات يرفضون ترشح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة خامسة كأول مطلب لهم، وتواصلت المسيرات الحاشدة التي أراد النظام الفاسد التعتيم عليها من خلال ممارسة مختلف الضغوطات على وسائل الإعلام الخاصة والحكومية على حد سواء ومنعها من تغطية المظاهرات، بل ومعاقبة كل قناة تقوم بتتبع الأحداث كما حصل مع قناتي البلاد والشروق، وبعدما بدأ سقف المطالب يرتفع رضخت السلطة لصوت الشعب خاصة بعد أن اكتشفت قيادة الجيش المؤامرة التي تحاك ضده وضد الشعب ككل، مما اضطر الرئيس للانسحاب من الحياة السياسية بشكل نهائي، وهنا بدأت وسائل الإعلام تتناول مختلف المواضيع المتعلقة بالحراك الشعبي وتقوم بتغطية المسيرات والمظاهرات على المباشر، بل وتنتقد الجماعة التي كانت تحكم البلاد، فكانت الفرصة مواتية بالنسبة للإعلاميين من أجل المطالبة بتغيير قانون الإعلام وترقية ظروف ممارسة المهنة وحماية الصحافيين من الضغوطات المسلطة عليهم من طرف بعض المسؤولين، فصحيح أن الحراك الشعبي كانت بدايته صعبة على الإعلاميين لكن الإعلام بعد ذلك تحرر بشكل لافت

للانتباه، وتلك هي أول الخطوات للتحرر ورفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام، لذلك نحاول من خلال الدراسة الحالية إبراز دور الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر في دراسة ميدانية تقودنا إلى استجواب بعض الإعلاميين.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1.الإشكالية:

لقد أفرزت انتفاضة الشعب الجزائري التي انطلقت يوم 22 فيفري عبر كل الولايات تحولات وتغيرات مست العديد من المستويات السياسية الثقافية والاجتماعية وغيرها...، حيث سعى حراك مختلف شرائح المجتمع إلى إحداث تغيرات جذرية على مستوى التفكير الإنساني وهذا ما ألزم كل الطبقات على مسايرته ومواكبته، وكل هذا من أجل التوعية والإلهام بكل الحيثيات خاصة ما تعلق منها بالسياقين السياسي والإعلامي.

ومن أجل إيضاح الرؤية أكثر فقد اعتمد أفراد الحراك الشعبي على عدة استراتيجيات واليات ساعدت ومكنت من نشر فكرة الخروج إلى الشارع بالملايين في مسيرات سلمية والتأكيد على معاقبة المندسين والمشوشين، وهذا ما ضمنته في وسائط الكترونية لتلقى مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك نجاح وقبول كبير من طرف الرأي العام والشارع الجزائري، وحيث يبدو أن الحراك ضد الفساد قد حرك كل الشرائح من أول يوم، إلا أن وسائل الإعلام الجزائرية لم تنقل جل ما يحدث في الشارع الجزائري بكل التفاصيل طالما أنها الأكثر تأثيرا على الرأي العام من جهة، ومن جهة أخرى من واجبها عدم التأخر على القيام بمهامها في تغطية أكبر حدث داخل المجتمع وأعظم قضية تخص البلاد والأفراد، وبالرغم من أن الجزائر كغيرها من الدول تحتفل باليوم العالمي لحرية التعبير والصحافة المصادف ليوم 3 ماي من كل سنة، إلا أن وسائل الإعلام الخاصة والحكومية تعرضت لضغوطات من طرف السلطة الحاكمة،وتلقت أوامر لتفادي تغطية تظاهرات الحراك، وبعد أن التحقت بالانتفاضة غالبية النخب المثقفة بما فيها الموالية للنظام السياسي الفاسد والسائد في المجتمع الجزائري، ومع تواصل الحراك الذي حقق من المكاسب الكثيرة أولها توحيد الشعب بكل شرائحه، تغيرت وجهة نظر أغلبية وسائل الإعلام فأضحت تقر وتندد بضرورة إحداث التغيير في المجتمع الجزائري.

من هذا المنطلق كان توجهنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الحراك الشعبي ودوره في تحرر وسائل الإعلام في فترة 2019، فقمنا بصياغة التساؤل المركزي كالتالي.

كيف ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر فترة 2019؟

ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

- هل ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي؟
- هل دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث؟
- هل ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير؟

2.الفرضيات: جاءت الفرضية العامة على الصيغة التالية:**"ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر فترة 2019"**

وقد انبثق عن هذه الفرضية العامة فرضيات جزئية ثلاث تتمثل فيما يلي:

-ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي.
-دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث.
-ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير.

3.أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في تناولها موضوع الحراك الشعبي ومدى قدرته في التأثير على وسائل الإعلام لتقديمها الدعم والمساندة في فترة 2019، على اعتبار أننا عايشنا هذه الظاهرة عن قرب وهذا ما يسهل علينا الإحاطة بكل ما يدور حول الحراك.

4.أهداف الدراسة:

نحاول وصف وتحليل واقع الحراك الشعبي في المجتمع الجزائري والكشف عن مدى أهمية الطرق الاستراتيجيات المستعملة في الحراك لجذب اهتمام الرأي العام، لاسيما الوقوف على أهم الأسباب والتداعيات التي حفزت وسائل الإعلام الجزائرية على دعم الحراك الشعبي وكيف أصبح مواكبا له، والغاية هي تقديم إجابة حول التساؤل المركزي الذي يدور حول دور الحراك في تحرر الإعلام الجزائري، وهذا من خلال معرفة مساهمة الوحدة الوطنية ولحمة الشعب في مساندة الإعلام للحراك الشعبي، كذلك معرفة ما علاقة وقوف الإعلاميين على تغطية مختلف الأحداث نتيجة استمرار الانتفاضة والإصرار الشعبي على التغيير، ومعرفة مساهمة مساندة الجيش للحراك في تحلي الإعلام بالجرأة والتعبير بكل حرية وأريحية.

5.تحديد ومناقشة المفاهيم:

الحراك الشعبي: لا يزال مصطلح الحراك الشعبي يثير جدلية لبيرة من طرف الباحثين، حيث شهدت الدول العربية تنامي هذا المصطلح بشكل واسع، ويسمى الثورة السياسية كذلك.

وقد عرف "**محمد أبو منجل**" الحراك أو الثورة على أنه الاندفاع القوي والعنيف لقلب الأوضاع وتغييرها من السيئ إلى الأحسن(أسامة محمد أبو منجل، 2013، ص 13).

أي أن الحراك الشعبي عبارة عن آلية تدعوا من خلالها إلى التغيير، وقد أدركت المجتمعات العربية مدى خطورة ما تراهن عليه مختلف الشرائح، الأمر الذي جعلها غير مقتنعة بمفهوم الانقلاب العسكري وأصبحت تؤمن بأهمية التغيير السلمي والخيار الديمقراطي.

أما إجرائيا فالحراك الشعبي هو تلك الانتفاضة التي قام بها الشعب الجزائري بمختلف شرائحه احتجاجا على ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة، ومحاولة إسقاط جميع رموز النظام الفاسد.

الإعلام: عرف الباحث "**فرهاد حسن عبد اللطيف**" الإعلام على أنه مجموعة من الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والعلمية المؤدية للاتصال بالجماهير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار العمليات التعليمية، التثقيفية والإرشادية(فرهاد حسن عبد اللطيف، 2016، ص08).

أما إجرائيا فقد أردنا الوقوف على أهم وسائل الإعلام الجزائرية التقليدية، المتمثلة في التلفزيون، الجرائد والإذاعة، وهذا من أجل رصد معلومات حول موضوع البحث.

حرية التعبير: يقضي الميثاق التأسيسي لليونسكو على تعزيز حرية التعبير والدفاع عنها، وذلك من خلال إبداء الرأي والأفكار بكل حرية بكل ما يتعلق بالكلمة والصورة، وهذه الرسالة لقيت

دعم كبير من قبل الإعلام العالمي، وبموجبه يؤكد تمتع الأشخاص بحرية الرأي والإدلاء به، وهذا يمثل كذلك حرية وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والرقمي في نشر وتوزيع المعلومات والأخبار، ويشمل أيضا حرية الصحافة.(اليونسكو، 2017، ص 18)

أما إجرائيا فنشير إلى حرية التعبير بأنها كل شخص يملك الحرية في التعبير عن قناعاته وأفكاره عبر وسائل الإعلام، وتقديمها للجمهور من دون مضايقات ولا ضغوطات.

القيود: تباينت التعاريف التي تطرقت للمفهوم وتشير في معظمها إلى كل العناصر التي تحد أو تنقص أو تعرقل عمل شيء ما(Unesco, 2015, P37)

والقيود الإعلامية حسب **"ويليام روث" "William Ruth"**هي الضغوطات التي تؤثر على مجرى دور وسائل الإعلام في مراقبة مؤسسات الدولة بكل شفافية وحرية ومسؤولية اتجاه المجتمع، حيث تتحدد القيود في أنماط كثيرة، مثل القيود المتعلقة بالجانب القانوني، الثقافي، الاجتماعي...وغيرها، وهذه القيود تقلل من لعمل المهني الذي يمارسه الإعلام في التعامل مع مختلف القضايا السياسية، الثقافية، الاجتماعية...إلخ (جمال محمد عبد الحي، 2011، ص 69).

والتعريف الإجرائي للقيود في هذه الدراسة هي مجموعة العراقيل والضغوطات الممارسة من قبل أطراف معينة على الإعلام لتنقص من حريته وتصعب من مزاولة المهنة أثناء تغطية الأحداث أو تقديم معلومات وأخبار دون تشويه أو تحريف.

6.الدراسات المشابهة

الدراسة الأولى:(البداينة ذياب والحسن خولة، 2013، صص 14-40) دراسة الباحثة **"ذياب البداينة وخولة الحسن"**، بعنوان **"الخصائص الشخصية الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها على مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية"**

هدف البحث الكشف عن أثر الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، وكذا معرفة تلك الخصائص للحراك الشعبي، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام الأدوات المتطورة الخاصة بمدركات الفساد والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس الفساد "CPI" مع الاستعانة أيضا بتقنية الاستمارة لجمع البيانات والمعلومات.

وأسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج التي تؤكد وجود أثر للخصائص الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مدركات الفساد في المؤسسات الحكومية، وهذا في ضوء بعض المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة.

ـالأهداف الوطنية: وفيها تركيز على محاربة ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبيا والسعي نحو الإصلاح الشامل.

ـ استقلالية الحراك: تمثلت بعدم وجود إطار موحد منظم للحركات الشعبية أو قيادة عليا تنسيقية مع وجود تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحركات.

ـ الاستمرارية: يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة وأحيانا مظاهرات واعتصامات ليلية.

ـ النوعية: تم ملاحظة أن هناك مشاركة للمتقاعدين العسكريين في الحركات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين لأول مرة.

- الوسائط الالكترونية: والمتمثلة في تقنية الفايسبوك والتويتر أين يتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك والدعوة للقيام بالاعتصام، وزيادة الاحتجاجات ورفع الشعارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

- الاستجابة الشرطية: إذ كان هناك دعم من طرف الشرطة والسهر على توفير الأمن والسلامة للمحتجين.

- التنظيم: تم تقديم مبادرات شبابية داعية في تنفيذ حملات محاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح والاحتجاج والاعتصام بطريقة حضارية وسلمية والشعارات كانت "الحملة الأردنية للتغيير حابيين" و"الحملة الوطنية الأردنية للتغيير" و"الحملة الوطنية لمكافحة الفساد"

- الاستجابة الأمنية: برزت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك منها: شيطنة الحراك، والبحث عن مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

الدراسة الثانية:(براهيمي مريم، 2015، ص ص 351-365) دراسة **"براهمي مريم"** بعنوان "تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية اتجاه دول شمال إفريقيا"، حيث اتجهت الدراسة إلى الوقوف على أثر الحركات الشعبية التي عرفتها الدول العربية وتحديدا تونس، ليبيا، مصر على مصالح القوى الكبرى في المنطقة خاصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين، وهذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين حتى توقع بهذه الدول لتكون محل تنافس كبير قصد تحقيق أكبر قدر من المصالح، وبحكم أن منطقة شمال إفريقيا عرفت حالة من اللإستقرار في كافة المجالات ومع سقوط الأنظمة السياسية استوجب من الولايات المتحدة والصين البحث عن قوى سياسية أخرى حتى تستطيع التعامل معها في ظل الأوضاع الجديدة التي شهدتها المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج بناء على الدراسات المركزة في هذا البحث الى أن الصين عرفت استراتيجيات فعالة الأمر الذي جعلها محل اهتمام العديد من البلدان الغربية، وهذا في غضون إبرام اتفاقيات في جميع المستويات خاصة ما تعلق بالتفوق الاقتصادي، وفي هذا الصدد اعتبرت الصين ان التفوق الاقتصادي لا يكفي لبلوغ المصالح على المدى البعيد والمتوسط، وعليه يجب إعادة التفكير وتقييم سياساتها وتكييفها مع الظروف الدولية الراهنة كالاهتمام بالشؤون السياسية، العسكرية والأمنية للدول وهذا الشرط ضروري للاستمرار والتعاون، في حين لقيت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية انتقادا كبيرا كونها يطغى عليها طابع السيطرة والقوة، أي فرض العسكر على دول شمال إفريقيا والساحل وهذا وفقا للدراسات التي أكدت معاداة أمريكا من طرف العديد من المراكز، للاعتماد المفرط على الشؤون الأمنية والعسكرية وهذا ما يدل على مدى قدرتها في فرض التدخل في الشؤون السياسية والثقافية لمختلف الدول، كل هذا جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ منحى جديد وهو إعادة التفكير في انتهاج سياسة أخرى، والتي تتمثل في الاعتماد على القوة الناعمة لجذب اهتمام الشعوب لهذه المنطقة باعتبار أن الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية خاصة تونس، ليبيا، مصر نتج عن ذلك القضاء عن النظام الفاسد الذي كان يدعم الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسة الثالثة:(عبادة نور الهدى وطبيب شريفة، 2019، ص ص 231-242) دراسة **"نور الهدى عيادة وطبيب شريفة"** تحت عنوان "الحراك الشعبي العربي والوسائط الاتصالية والإعلامية الجديدة: حدود العلاقة 2019"

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن حدود دور الوسائط الاتصالية والإعلامية من خلال التعرف بداية على الأوضاع في العالم العربي من قبل والظروف المهيأة له، مع تحديد دور الوسائط، حيث توصلت الدراسة إلى استخلاص نتائج عدة:

- هناك مساهمة كبيرة للوسائط الجديدة في إحداث الحراك الشعبي العربي أين تم إبراز دورها من خلال الدعوة للتغيير في جوانب عدة.
- كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين، حيث أصبحت الساحات الافتراضية ساحات عمومية بديلة تنشط خارج النظام الاجتماعي والسياسي الحقيقي الذي طالما منع التظاهر والتجمعات بالقوة العسكرية وتحت ذريعة المصلحة الوطنية.
- كسر قبضة الدولة الخانقة التي طالما مارستها على وسائل الإعلام المختلفة سواء الرسمية أو الغير رسمية، فتحقق عبر هذه الوسائط تعميم الأخبار وسرعة وصولها.
- خلق التفاعل والتضامن بين الشعوب.
- وضع أطر سياسية محددة وواضحة، حيث كانت سابقا الاحتجاجات والمظاهرات تبدو في كثير من الأحيان بلا هدف وتغلب عليها الانقسامات والاختلافات في الرؤى والأهداف وكيفية التحالف وآلياتها، مما سهل على السلطة الحاكمة إفشالها، غير أنها أصبحت بفضل هذه الوسائط تعبر عن مطالب الشعوب دون وساطة من جهة معينة، أو حزب أو منظمة محلية أو دولية.
- ابتكار خطاب سياسي لمواجهة الخطاب الرسمي.
- الرد على الإعلام الرسمي عن طريق تسجيلات الفيديو الملتقطة للهاتف النقال، حيث أضاءت هذه الوسائط بعض القضايا التي عتم عليها الإعلام الرسمي لعدة سنوات شملت انتهاكات لحقوق الإنسان، ومضايقات على النشطاء والمدونين.
- القدرة على تنظيم الاحتجاجات وتنسيق المواعيد زمنيا ومكانيا.
- أصبح بإمكان المواطن العربي عبر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تزويده بخيارات متعددة، إذ يتلقى المعلومات ويوزعها، وبذلك فالسلطات العربية أصبحت رهينة التطورات التكنولوجية العالمية التي فرضت نفسها عليها بقوة.

التعقيب:

لقد تطرقت مجمل هذه الدراسات إلى موضوع الحراك الشعبي من زوايا مختلفة، وقد أجمع الباحثون على السلمية التي تميز بها الحراك في الأردن أو تونس، والأمر نفسه بالنسبة للحراك الشعبي في الجزائر، وقد أفضى إلى نتائج إيجابية عموما، حيث حصلت بعض التغييرات وأدخلت بعض الإصلاحات على أصعدة متعددة، كما اتفق الجميع على أن تكنولوجيا المعلومات قد لعبت دورا كبيرا في تنظيم المسيرات وتزويد المتظاهرين بالأخبار عن طريق تسجيل وتصوير الأحداث كما هي ثم نشرها عبر مختلف الشبكات الإلكترونية.

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة

1.حدود الدراسة: يعتبر تحديد مجالات الدراسة خطوة منهجية هامة في أي بحث سوسيولوجي، وقد اتفق الباحثون والمختصون في البحوث الاجتماعية على تحديد ثلاثة مجالات تتمثل في:

الحدود الجغرافية: هو المكان الذي تمت فيه هذه الدراسة بمعنى ذكر جميع الأماكن أو المؤسسات المعنية بهذه الدراسة وقد أجريت هذه الدراسة، وفي هذه الدراسة لم تقم الباحثة بزيارة مباشرة لمواقع معينة بل قامت بالاتصال بمجموعة من الإعلاميين عن طريق الفايسبوك.

الحدود البشرية: بالنظر إلى الخصوصية البيداغوجية للبحث وارتباطه بموضوع الإعلام، استلزم علينا تطبيق الدراسة على مجموعة من الإعلاميين.

الحدود الزمنية: المقصود به المدة الزمنية المستغرقة لإجراء الدراسة، حيث تطلبت الدراسة الميدانية مدة من الزمن تراوحت في حدود عشرين يوما وهذا خلال شهر سبتمبر 2019.

2.المنهج: تفرض طبيعة الموضوع على الباحث اختيار منهج معين من أجل الوصول إلى نتائج علمية موثوقة، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا والذي يهدف إلى معرفة العلاقة الموجود بين الحراك الشعبي في الجزائر وتحرر الإعلام، تمت الاستعانة بمنهج دراسة حالة، ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج استعمالا في العلوم الاجتماعية، ويسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث.

3.العينة: تعبر عن نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تمثله وتحمل صفاته المشتركة، هذا الجانب أو الجزء يغني الباحث عن دراسة المجتمع ككل، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل أفراد المجتمع، وقد وقع اختيارنا على عينة قصدية تتكون من تسع (09) إعلاميين تم الوصول إليهم بواسطة عينة كرة الثلج.

حيث تعرف هذه العينة على أنها "نوع من العينات غير العشوائية لجمع المعلومات، تستخدم لما يتعذر على الباحث معرفة جمهور البحث، بحيث يكون عدد مفردات هذا الجمهور قليل أو صعب الوصول إليه، فيبحث عن فرد أو اثنين، ثم بواسطة هذين الفردين يستطيع معرفة آخرين لتجانسهم في الصفة المراد دراستها، وبواسطة الأفراد الجدد يمكن جمع آخرين وهكذا" (محمد در، 2017، ص 315).

4.أدوات جمع البيانات:

المقابلة: هي تلك التي يسعى فيها الباحث إلى التعريف بكل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب، "كما تعرف المقابلة بأنها "الطريقة الأساسية لإزالة أي غموض، حيث تمكن من تحديد جوانب الموضوع الأساسية للبحث"(B. Gautier, 2003, P293) .

تم الاستعانة بتقنية المقابلة لما تتوفر عليه من مرونة وتزيد من اهتمام وراحة لدى المستجوبة، حيث بإمكانها سرد التفاصيل وسماع الكلام الذي لا يمكن إخراجه إلا عن طريق المحاورة، وكذا يمكنه من التعبير عن كل الأفكار العميقة، وتجدر الإشارة إلى أن المقابلات التي تمت عبارة عن محادثات هاتفية عن طريق الفايسبوك.

5.أساليب الإحصاء والتحليل:

تتنوع الأساليب والطرق التي يعتمد عليها الباحث في جمع وتحليل البيانات، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها بغرض الإجابة عن الإشكالية العامة ومختلف التساؤلات بغية تحقيق الهدف العام، وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأسلوب الكيفي، الذي يمثل قراءة كيفية للمعطيات الكمية أو هي ترجمة الأرقام المتحصل عليها إلى دلالات سوسيولوجية، ثم ربطها بالإطار النظري والإجابة عن مختلف تساؤلات الإشكالية البحثية بغرض استخلاص النتائج.

ثالثا: الحراك الشعبي في الجزائر وعلاقته بتحرر الإعلام

1.الحراك الشعبي في الجزائر:

1.1 الظروف التي مهدت للحراك الشعبي

بعد أن اقتنع الشعب الجزائري بحتمية التغيير الجذري لنظام طال أمده، انتظر الشارع الإعلان الرسمي لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة بعدما كانت هنالك شكوك في عدم ترشحه، وقد وضعت القوة الغير دستورية التي تقود البلاد حدا لتأويلات وتكهنات المحللين السياسيين وحتى المواطنين، وهذا يوم 10 فيفري تاريخ الإعلان الرسمي عن ترشح الرئيس لانتخابات أفريل 2019، وعلى غير العادة لم يلقى خبر ترشح "بوتفليقة" ترحيبا من غالبية الشعب عبر كل أنحاء الوطن دون استثناء منطقة عن أخرى، ففي مرحلة أولى حصلت مناوشات نذكر منها، تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس الملصقة على واجهة البلدية(مظاهرات خنشلة، فيفري 2019).

كذلك المسيرة الحاشدة التي نظمها سكان خراطة يوم 16 فيفري 2019.

ويمكن وصف هذا الحراك الشعبي في الجزائر بأنه "تاريخي"، فالمتتبع لسيرورة الفعل السياسي في هذا البلد خلال الثلاثين عاماً الماضية، يفهم عدد الحواجز التي تم كسرها ليصبح هذا الحراك واقعاً، كحاجز الخوف من السلطة، إذ تتفق مختلف الأدبيات التي حاولت أن تعالج موضوع نظام الحكم في الجزائر على الصبغة العسكرية التي يتميز بها، ليس منذ العشرية السوداء بل منذ استرجاع السيادة الوطنية(إسماعيل قيرة وآخرون، 2002، ص169).

وبعد ذلك وفي 22 فيفري خرج الشعب بالملايين في مظاهرات ومسيرات هي الأولى من نوعها في بلد المليون ونصف المليون شهيد ضد النظام ورموزه، هذه المسيرات التي قام بتأطيرها وتبنيها الشعب وحده رافضا استغلال الأحزاب والجمعيات الوضع لركوب هذا الحراك والتكلم باسمه.

فالأزمة التي أثارها إعلان ترشح "بوتفليقة" لولاية خامسة بينت حجم الفساد السياسي الموجود وأوقعت النظام في مأزق حقيقي، زاد تأزم الأوضاع تعدد الفاعلين داخل السلطة وصراع الأجنحة، أو ما يعبر عنه بعصب النظام ومراكز القوى في دوائر النظام، وفقدان العمليات السياسية مصداقيتها بالرغم من اعتماد آليات الانتخابات كمصدر للشرعية الشعبية (محمد السبيطلي، 2019، ص 06).

والحقيقة أن خروج الشعب بقوة إلى الشارع ليس رفض لشخص بوتفليقة، بل أيقن الجميع أن من يدير البلاد ويسيرها إنما هي عصبة من الانتهازيين استغلوا مرض الرئيس لينهبوا ثروات البلاد،

فضلا عن ذلك فقد تبين الأمر منذ البداية من خلال عزل بعض الشخصيات المعروفة بالنزاهة، وتداول مجموعة محدودة من الأشخاص من السلطة، فأغلب المسؤولين عمروا كثيرا في السلطة، فمثلا "عمار غول" أحد عناصر النظام الفاسد تقلد عدة مسؤوليات في عهد بوتفليقة على غرار وزير الصيد والموارد الصيدية، وزير الأشغال العمومية، وزير النقل...إلخ، أيضا "**أحمد أويحى**" تقلد عدة مناصب أعلاها رئيس الحكومة خمس مرات، وهنا رأى الشعب بضرورة تغيير هذا النظام الذي احتكر الحكم لسنوات طويلة دون أن يحقق نتائج مرضية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بل زادت معاناة الشعب وباتت الأوضاع تسير من السيئ إلى الأسوأ.

لا أحد يعي مستوى مشاعر القهر والحرمان التي تحركت تلقائيا فأدت إلى انتفاضة الملايين من الجزائريين في يوم واحد ضد العهدة الخامسة، كان يوم 22 فيفري 2019 الذي لبت فيه أغلب الشرائح نداءات شبكات التواصل الاجتماعي للخروج وكسر هاجس الخوف، من خلال مسيرات سلمية أيدتها فيما بعد قيادة الجيش وسهرت على تأمينها قوات حفظ الأمن من الشرطة والدرك، حتى تفوت الفرصة على كل حاقد للتغلغل داخل المسيرات وإخراجها عن طابعها السلمي، لذلك كانت المظاهرات والاعتصامات تنتهي قبل آذان المغرب، أي قبل حلول الظلام.

2.1 أهم مطالب الحراك الشعبي

كان أول المطالب الشعبية عند انطلاق المسيرات في 22 فيفري هو تخلي بوتفليقة عن فكرة الترشح لعهدة خامسة، وقد أثار نبأ ترشحه بشكل رسمي حالة من الغليان الغير مسبوق في الشارع، والسبب الوضع الصحي الذي وصل إليه بوتفليقة، إلى درجة أنه لم يلقي أي خطاب على الشعب منذ 2013، ووسط عدة تساؤلات حول رئيس عزل نفسه عن الشعب وخصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، وصار ينوب عنه بعض المسؤولين في المحافل الوطنية والدولية، وفي غمرة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 2014 وسياسة التقشف التي تأثر بها المواطن دون المسؤول، اجتمعت هذه العوامل من أجل وضع حد لتجاوزات كل شخص يختبئ وراء الرئيس، وإيجاد بديل عن السياسة العقيمة التي تتبعها السلطة.

وبعد تأكد الجميع من أن الحراك متواصل أعلن الرئيس سحب ترشحه من المعركة الانتخابية وضرورة تأجيل الانتخابات واقترح الذهاب لمرحلة انتقالية من خلالها أسقط حكومة "**أويحى**" وعين "**نورالدين بدوي**" رئيسا لحكومة لم يستطع تكوينها إلا بعد عشرين يوما، وعين"**رمطان لعمامرة**" وزيرا للخارجية ونائبا للوزير الأول، كما استدعى "**الأخضر الإبراهيمي**" من أجل المساهمة في الحوار مع جميع الأطراف السياسية وممثلي الحراك، إلا أن الشعب رفض هذه الحكومة جملة وتفصيلا كما رفض الإبراهيمي، وقد تمكن الحراك من إسقاط لعمامرة وتخليه عن منصبه، في وقت بدأ بعض المسؤولين يحضرون للفرار من البلاد على غرار "**علي حداد**" الذي قبض عليه عند الحدود التونسية، ورفعت الشعارات التي تدعوا الجيش إلى اتخاذ موقف اتجاه الحراك والمطالبة بتفعيل المادتين 07 و08 من الدستور،والتي تنص على أن السيادة للشعب، وجاءت بعدها مباشرة استقالة الرئيس رسميا يوم الثلاثاء 02 أفريل بعد خطاب قائد الأركان "**القايد صالح**" على أن أي بيان أو قرار يصدر من الجهات الغير دستورية التي سماها بالعصابة فهو مرفوض، وحذر من المماطلة ومحاولة إطالة عمر الأزمة.

ولا بد من لفت الانتباه إلى أن الموقف الذي اتخذته قيادة الأركان اتجاه الحراك كان نتيجة المؤامرة الدنيئة التي أرادت العصابة أن تحيكها ضد المؤسسة العسكرية وضد الشعب الجزائري ككل، وبدأت سلسلة الاعتقالات والمحاكمات تمس بعض أفراد النظام الفاسد على رأسهم "**السعيد بوتفليقة**" شقيق الرئيس و"**محمد مدين**" المدعو التوفيق رئيس جهاز المخابرات السابق، "**طرطاق بشير**" رئيس المخابرات، أيضا "**أحمد أويحى**" رئيس الوزراء و"**عبد المالك سلال** " رئيس الوزراء السابق وغيرهم.

2.الإعلام في الجزائر:

1.2 أنواع وسائل الإعلام:

التلفزيون: تتكون كلمة تلفزيون من جزئين، أصلها يوناني "**télé**" وتعني عن بعد، و"**vision**" وتعني الرؤية، ليكون استخدام هذا المصطلح هو تسجيل الصورة والصوت في مكان معين ويتم تحميلها في اللحظة نفسها إلى مكان آخر، ويشار بالتلفزيون إلى الجهاز الذي يستقبل صورا حية متحركة من مكان بعيد ليتم عرضها(وسام فاضل راضي، 2013، ص 141).

للتليفزيون أهمية خاصة بين وسائل الإعلام الجماهيري، حيث ينقل الكلمة والصورة المسموعة والمرئية فضلاً عن أنه يخاطب الأميين والمتعلمين على اختلاف مستوياتهم الطبقية والثقافية والتعليمية، كما يقدم للجماهير الأخبار من أماكن وقوعها وفور وقوعها باستخدام الأقمار الصناعية.

الإذاعة(الراديو): يعرفها "عبد الحافظ سلامة" بأنها الانتشار المنظم المقصود بواسطة المذياع لمواد إخبارية، يؤكد على أن المادة المذاعة تكون من نفس مجتمع الإذاعة بمختلف النظم الاجتماعية والثقافية والدينية والنشرات الإخبارية الخاصة بذلك المجتمع بحيث يكون هناك تأثير وتأثر بين أفراد المجتمع والبرامج المذاعة، والتي تبث في آن واحد وتلتقط من طرف المستمعين.(طه عبد العاطى نجم، 2009، ص 21).

الصحف: لها أهمية كبيرة وتشغل حيزا كبيرا داخل المجتمع لسيطرتها وتنوع المعلومات التي تقدمها، وهي عبارة عن مطبوعات ورقية يتم فيها كتابة الأخبار والمعلومات حول مختلف المجالات وكذا التعليق عليها وشرحها، وهذا بغرض نشرها وتقديمها للقراء من الجمهور(فضيل ليو، 2003، ص 48).

تعمد الصحافة المكتوبة إلى نشر الأخبار كل حسب أهميتها للتأثير على الجماهير، حيث تجعل الصفحة الأولى لبعض الأخبار التي تكتب بخط عريض وتشغل مساحة كبيرة في الصحيفة، أو الجريدة، بينما تكتب الأخبار التي تريد أن تحجبها على الجمهور في آخر الصحيفة بخط صغير وتشغل مساحة ضيقة، وهذا حتى لا تفقد الصحيفة مصداقيتها، إذ أنها لا تكذب صراحة، وهذا ما يعرف في الإعلام بنظرية ترتيب الأولويات.

الإعلام الإلكتروني: يعد مفهوما حديث النشأة لذلك تعددت التعاريف واختلفت بين الباحثين، وهو يمثل أحد النماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح بنشأة وتطوير وسائل الاتصال الإلكتروني بشكل آلي أو نصف آلي وهذا أثناء القيام بالعملية الإعلامية، من خلال استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكانياتها شكلا ومضمونا، ويشمل الإشارات والمعلومات والصور المتحركة(فتحي حسين عامر، 2018، ص 109).

2.2 وظائف وسائل الإعلام:

للإعلام أهمية كبيرة في المجتمع تتجلى من خلال الدور الذي يؤديه كالتأثير على الأفكار ومختلف أساليب الحياة، حيث أن وسائل الإعلام تعتبر مؤسسات اجتماعية تقوم بوظائف متعددة أهمها:

-التسلية: من خلال عرضها لبرامج كالأفلام، الرسوم متحركة على التلفزيون، حصص ترفيهية على الإذاعة، بعض الألعاب كالكلمات المتقاطعة على الجرائد والصحف.

-نقل الأخبار والمعلومات: تنقل مختلف وسائل الإعلام الأخبار التي تحدث على الصعيدين العالمي أو الوطني، وتخص جميع المجالات السياسية، الدينية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية.

-التعليم والتدعيم: غالبا ما يتعلم الأفراد الكثير من القيم والعادات، السلوك والمعاملة من وسائل الإعلام أكثر من المدرسة، مثل اللباس، أسلوب الحياة...إلخ، كما تقوم هذه الوسائل بدعم وتقوية سلوك الأفراد، وتعمل على تغيير بعض الآراء السلبية ومحاولة إقناع الجمهور (علي عبد الفتاح كنعان، 2014، ص 105).

-تقدم وسائل الإعلام للجمهور صورة عن الأحداث الحاصلة وتساعدهم على فهم ما يدور من حولهم، وغالبا ما يكون لها التأثير على الجمهور، كما أنها تخفف من حالات الاضطراب والتوترات التي تصيب الأفراد(حارث دوهان وعطا لله الرمحين، 2017، ص161).

أي أن الوظائف التي تقدمها وسائل الإعلام تتمثل أساسا في وظائف إعلامية إخبارية، وكذلك دعائية وتربوية تعليمية.

2.بعض الشهادات حول تحرر الإعلام الجزائري في ظل الحراك الشعبي

سنحاول من خلال هذه النقطة **أن** نستعرض بعض الشهادات لإعلاميين حول تحرر الإعلام من عدمه في ظل الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019، ومنها شهادة مجموعة من الإعلاميين خلال استضافتهم يوم الخميس 02 ماي 2019 في برنامج خاص على القناة الإذاعية الأولى يتناول رهانات الإعلام الجزائري في خضم الحراك الشعبي الجزائري، ومدى مساهمة هذا الأخير في رفع سقف حرية التعبير لدى الصحفي بالجزائر "الذي تخلى عن مهنة حارس البوابة إلى قائد رأي عام من خلال التزامه بأخلاقيات المهنة والاحترافية في تناول ما يحدث في الجزائر بعد 22 فيفري"(radio Algérie, 2019).

واتفق معظم المتحدثين على أن المتظاهرين الذين طالبوا الرئيس بوتفليقة للعدول عن ترشحه لعهدة خامسة قد حررت كل قاعات التحرير".

ويرى الأستاذ "**عمار عبد الرحمان**" أن الحراك ساهم مساهمة فعالة في رفع القيود على الإعلامي حتى تحول الصحفي الجزائري إلى رقم هام في المعادلة الشعبية للمرور السلس للجمهورية الثانية معتقدا أن "هناك تحررا من القيود ليس بالمفهوم العام ولكن الرفع بها إلى سقف عال جدا"، ومن جانبه أكد الإعلامي سيد "**أحمد روينة**" أنه لولا هذا الحراك لما تمكن إعلاميو القنوات العمومية من تغطية مثول عدة أسماء من المسؤولين السابقين أمام قاضي التحقيق ولو لا الحراك لما تم استضافة معارضين في التلفزيون العمومي "كسفيان جيلالي" على سبيل المثال"

ودعا الأستاذ "**عمار عبد الرحمان**" الإعلاميين إلى أن يسايروا الفترة الحالية بأكثر منطقية وأكثر جدية بعيدا عن تسريب المغالطات وقال "يجب أن تفتح البلاطوهات لكن ليس لأي كان حتى لا نروج

لثقافة اليأس أو ثقافات أخرى فالإشاعة والتضليل أصبحا موجودين في وسائل الإعلام الجزائرية من أجل خدمة بعض الأجندات".

كما أقر العديد من الصحفيين لصحيفة الموعد اليومي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، على أن الحراك أحدث تطورا في الصحافة، حيث ساهم في تحرير الأقلام وحرية التعبير، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع خلال الفترة السابقة، على غرار "**كمال عمارني**" صحفي مختص في الشأن السياسي بجريدة "**le soir d'Algérie**" الناطقة بالفرنسية،الذي أكد على أن الصحافة عانت كثيرا خلال سنوات العشرية السوداء، التي عاشتها الجزائر ما أدى إلى مقتل 107 صحفي، بداية "**بالطاهر جاووت**"، إضافة إلى مدير التلفزيون الجزائري، أما فيما يتعلق بتأثير الحراك الذي انطلق منذ 22 فيفري الماضي المطالب بالتغيير وتأسيس دولة ديمقراطية قائمة على أسس الحرية فقدأكد أنه كان إيجابيا وحررها نوعا ما لكون الصحافة لا تستطيع أن تكون خارج التطورات الحاصلة، ورفعت المراقبة الممارسة على التحرير مقارنة بالسابق، بالمقابل ظهرت منابر أخرى وبقوة تدعم طرفا على حساب طرف آخر، لتحقيق مصالحها الشخصية وظهر ذلك للعيان جليا(نادية حدار، 2019، ص 17).

وكشف بعض الإعلاميين من قناة "**دزاير تي في**" أن من حرر الإعلام في كل قاعات التحرير ليس الحراك فحسب بل تلك البرقية التي صدرت عن وكالة الأنباء الجزائرية التي قالت مباشرة إن المتظاهرين يطالبون رئيس الجمهورية بالعدول عن الترشح للعهدة الخامسة في وقت كنا نكتب فيه أنهم خرجوا من أجل التغيير السياسي "فإذا اعتبرنا أن الحراك لم يحرر الإعلام فهذا جحود وإن لم نقل إن نضال الإعلاميين لم يحرر الإعلام فهو جحود أيضا"، وأكد أن مالك القناة الخاصة التي يعمل فيها اجتمع مع الإعلاميين في أول أيام الحراك وقال لهم "أنتم صحفيون تحملوا المسؤولية لا تنقلوا إلا ما تقوله العدالة ولا تذكروا الأشخاص بأسمائهم".

وفي السياق ذاته، تقول "**حورية عياري**" صحفية بقناة الشروق إن القفزة التي عرفها المجتمع من خلال هذا الحراك الذي يدخل شهره الثالث، صاحبه تغير على مستوى قطاع الإعلام، لذا أعتقد أنه يجب إعادة النظر في القوانين المسيّرة للقطاع، وركزت الصحفية على إشكالية الإشهار، الذي وصفته بالنعمة التي تحولت إلى نقمة وأداة من أدوات تكبيل القطاع.

وفي ذات السياق يضيف "**أمين بلعمري**" صحفي بجريدة الشعب واصفا العلاقة بين الحراك وحرية الإعلام بالقول: "أتصور أنه والآن أن الإعلام قد تحرر بما يتفق مع الترسانة القانونية الموجودة، والملاحظ اليوم من انفتاح إعلامي لاسيما الإعلام العمومي الذي أصبح فضاء مفتوحا على النقاشات والآراء الحرة التي كانت مغيبة لسنوات، وعلى خلاف ذلك أصبحت هذه القنوات مفتوحة على الرأي والرأي الآخر تتم بكل مسئولية"(radio Algérie, 2019).

من جهتها "**فتيحة قردوف**" صحافية من جريدة "**صوت الآخر**" قالت بأن الحراك حرر الذي باشره الجزائريون في 22 فيفري الماضي حتى الصحافة بجميع أشكالها، بعدما كان الحديث في العديد من القنوات والصحف عن النظام ممنوعا، في حين تغير الوضع نوعا ما بعد الحراك، أين أصبح الحديث عن بعض أطراف النظام بمصطلح "العصابة" ودون أية ضغوطات أو تحفظات، كما يتطرق الصحفي إلى أمور كان الخوض فيها سابقا ممنوعا عن الكثيرين، وبهذا تحرر القلم الصحفي حتى

أصبحنا نشاهد مقدمات وأخبار تتطرق للمواضيع والأشخاص بنوع من الحرية(نادية حدار، 2019، ص 17).

وقد رأينا الكثير من الإعلاميين على القنوات الفضائية من خلال وقوفهم على المنابر والتحدث عن تحرر الإعلام الجزائري بفعل الحراك.

ولكن في الجهة المقابلة تقف فئة أخرى لا تعتقد بأن الحراك قد حرر الإعلام بشكل كبير، ولكن تحولت بعض الصحف إلى مناشير تحريضية على الرغم من سلمية الثورة الشعبية، واصطفت بعض المؤسسات الإعلامية وراء الجهة التي تعتقد أنها كسبت المعركة بعيدا عن أخلاقيات الممارسة الإعلامية.

في الصدد أكد **"إبراهيم قار علي"** عمدت الكثير من المؤسسات الإعلامية في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي إلى سياسة التعتيم في الصباح ثم التشويه في المساء، لتركب الموجة في صباح اليوم الموالي وبالطبع فقد كان يتم ذلك عن طريق التعليمات على الرغم من التشدق بالاستقلالية والاحترافية، ويرى أن المؤسسات الإعلامية التي سارعت للدفاع عن الجيش بعد استقالة بوتفليقة، هي نفسها التي كانت تدافع عن الرئيس ومحيطه، ويتابع إن الصحافة الجزائرية لا تمتلك خطا افتتاحيا وإنما خطا هاتفيا تتلقى من خلاله الأوامر والتعليمات... صحافة بدون مواقف، وتقف مع الواقف، ويؤكد بأن الإعلام الجزائري في حاجة إلى نفضه وإلى حراك يسمح بنفض ما وصفه بالذباب السمعي البصري والورقي من الجرائد والقنوات، ويحرر الساحة الإعلامية من مغتصبي الصحافة . (alqabas, 2019)

كما أكد لنا الإعلامي **"الصادق أمين"** من خلال محادثتنا معه باعتباره أحد أفراد العينة التي تمت دراستها بأن الحراك غير من المشهد الإعلامي في الجزائر، ولكن ليس بالصورة التي نقر فيها بوجود حرية إعلامية، والجزائر ليست وحدها في هذا، بل جميع الدول تعاني من آفة التعتيم على الأحداث وتضليلها، وأضاف بأن إعطاء الترخيص للقنوات الجزائرية إنما للرد على بعض المعارضين، ممن اتخذوا منابر في القنوات خارج الوطن على غرار **"المغاربية"**، لذلك لم يحن الوقت لأن نؤكد على أن الإعلام الجزائري قد تحرر.

رابعا: عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

1.في ضوء الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:تم تقديم وعرض النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للعينة في الجدول رقم1، حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم 01: يوضح الخصائص الديمغرافية للعينة

الحالة العائلية	الجنس	السن	الأقدمية في المهنة	المستوى التعليمي
متزوج (07) 77.77%	50% من أفراد العينة من جنس الذكور مقابل 50% من جنس الإناث	11.11% من أفراد العينة تقل أعمارهن عن 30 سنة، 22.22% تنحصر أعمارهن بين 30-40 سنة، و44.44% تنحصر بين 40-50 سنة، وأخيرا 22.22% يفوق 50 سنة	11.11% لديهم أقدمية بين 05-10 سنة، و22.22% لديهم أقدمية بين 10-15 سنة، و33.33% لديهم أقدمية بين 15-20 سنة، 33.33% لديهم أقدمية أكثر من 20 سنة	88.88% من أفراد العينة لديهم المستوى الجامعي، مقابل 11.11% لديهم المستوى الثانوي ولديه شهادة في الصحافة من أحد المراكز الخاصة
أعزب (01) 11.11%				
مطلق (01) 11.11%				
المجموع (09)				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات

2.في ضوء فرضيات الدراسة

1.2 الفرضية الأولى: التي مفادها **"ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي"**
من خلال النتائج تم التوصل إلى أن أغلب المبحوثين يؤكدون على أن المشاهد الرائعة التي رسمها المتظاهرون خلال المسيرات أيقظت فيهم روح الإحساس بالانتماء للوطن وحركت فيهم مشاعر الغيرة على مصالح البلاد، وكان ذلك بنسبة 55.55% ممن أقروا بأن الصورة التي شاهدوها أثرت فيهم كثيرا، مما دفع بهم إلى الخروج إلى الشارع جنبا إلى جنب مع الشعب، ومنهم من أطلق نداءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أجل خروج كل الطبقات والشرائح ضد العهدة الخامسة وضد النظام ككل، من جهته أحد الصحافيين أكد على أنه لم يكن يعتقد أن يكون التضامن والتآزر بين المواطنين بهذه القوة والعزيمة، في حين أقرت إحدى الإعلاميات بأن الشعارات التي كانت تدعوا للوحدة الوطنية قد أثرت فيها كثيرا، فبعدما كان التعامل بالجهوية والحزبية وغيرها من الشعارات التي تدعوا إلى التفرقة هي السائدة، أصبح التغني بالشعارات التي تدعوا إلى الوحدة مثل **"قوتنا في وحدتنا"** **"كلنا خاوة"** وغيرها.

كذلك صرح أحد الإعلاميين أنه انبهر بالتنظيم الجيد لمسيرات مليونية خاصيتها الأساسية هي السلمية، حيث بقيت كذلك رغم بعض الاستفزازات، ويضيف قائلا لذلك يجب أن نفرح ونفتخر بانتمائنا للوطن ولفخامة هذا الشعب، وقد أدرك بعض الإعلاميين أنه من غير المعقول أن تصمد أي سلطة أمام وحدة الشعب.

صحيح أن الإعلام الجزائري قد عاش وضعا صعبا في أول أيام الانتفاضة الشعبية ضد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة تحت شعار الاستمرارية في الإصلاحات، إلا أنها بالنسبة للشعب هي

استمرارية لنهب المال العام من طرف مافيا تغطت تحت جناحي الرئيس، فليس من المفاجئة أن يتعامل الإعلام الجزائري ببرودة تامة مع غليان الشارع الجزائري، وليس من الغريب أن تتجاهل وسائل الإعلام الجزائرية تغطية الحدث العظيم في ظل سلطة مارست كل أنواع القمع وتحاول باستمرار التعتيم على الأحداث الحاصلة، ولكن الأمر المفاجئ هو خروج بعض الإعلاميين الجزائريين على غير العادة من أجل تغطية المظاهرات ونقل الأحداث كما هي للرأي العام العربي والغربي، وهذا في مغامرة محفوفة بالمخاطر، وهذا ما حصل بالفعل لقناتي **"الشروق"** و**"البلاد"**، حيث تمت معاقبتها ومنعهما من الإشهار وتقليص طباعة جريدة الشروق...إلخ، من العقوبات التي فرضتها السلطة في مواجهة مختلف وسائل الإعلام التي واكبت الحراك.

ومن ناحية أخرى أدلى أغلب أفراد العينة على أن استياء الشارع من الإعلام في الجزائر قد حز في أنفسهم وأيقظ ضمائرهم، مما دفع بهم في أول الأمر إلى التغريد عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومناصرة الانتفاضة الشعبية وكذا المشاركة في المسيرات، حيث أكد العديد منهم على أنهم فكروا في الاستقالة من المهنة في حالة تعنت السلطة ومحاولاتها التضييق عليهم.

نعتقد بأن الجميع يتذكر يوم الخميس 28 فيفري 2019 عندما خرج المئات من الإعلاميين والصحافيين في وقفة احتجاجية سلمية دامت ثلاث ساعات، وهذا بساحة حرية الصحافة على ما أسموه بالقمع الذي تفرضه السلطة على الإعلاميين والصحافيين، حيث طالبوا بضرورة احترام قواعد الحياد والكف عن التضييق عن حرية التعبير، وهتفوا بشعار **"الجزائر حرة ديمقراطية"** إلا أن الشرطة استعملت القوة لفك الاعتصام وقامت باعتقال العشرات منهم بطريقة تتناقض مع تصريحات المسؤولين الذين أقروا بأن التظاهر السلمي حق دستوري.

2.2 الفرضية الثانية: التي مفادها **"دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث"**

كذلك توصلت النتائج التي أدلى بها المبحوثين على أن الضغط الذي فرضه الشارع ساهم كثيرا في كسر هاجس الخوف لديهم ولدى أغلب الإعلاميين، حيث أدت استمرارية الحراك وتوسع دائرة الاحتجاجات بشكل تم التأكد من خلاله على أن الشعب مصر في مواصلة الانتفاضة ضد العهدة الخامسة والمطالبة بضرورة التغيير الجذري، وكانت نسبة 88.88% ممن أكدوا على أن الإعلام الجزائري بادر إلى تغطية الأحداث وتتبعها عن قرب نتيجة تواصل المسيرات وعدم قدرة السلطة على خرق الصفوف وكسر عزيمة المتظاهرين، والواضح أن هذا النظام بدأ يتساقط أمام قوة الشعب، فقد تحاشت القنوات الحكومية نقل المسيرات التي عمت مدن البلاد بأسرها في النشرات الرئيسية، وكذلك بعض القنوات الخاصة المحسوبة على رموز النظام الفاسد مثل قناة **"النهار"**، وقد واجه الإعلام الجزائري انتقادات حادة من قبل الشارع خاصة السياسيين منهم بسبب تجاهل غالبية الصحف والقنوات الانتفاضة التي انطلقت يوم 22 فيفري، كذلك تعمد وسائل أخرى محاولة اختزال مطالب الشارع برفض ترشح الرئيس، إلا أن استمرار خروج كل الشرائح إلى الشارع قوى الحراك وأربك الإعلام كمؤسسة وليس كأشخاص، مما شجع بعض القنوات التراجع عن فكرة تجاهل الحراك وبادرت بتغطية الأحداث.

كما أرجع بعض المبحوثين مبادرة الإعلام إلى تغطية الأحداث والنزول إلى الشارع من أجل تصوير ونقل مختلف التطورات الحاصلة على الساحة، إلى كون الانتفاضة انتقلت إلى بعض المؤسسات الحساسة كمؤسسة سوناطراك، القضاء والمحامين، التعليم العالي...إلخ، إذ من غير الممكن أن تبقى المؤسسة الإعلامية مكتوفة الأيدي تؤدي دور المتفرج أو تسير ضد التيار، ومع تواصل الحراك غيرت بعض وسائل الإعلام الموالية للنظام تعاملها مع المسيرات لتمسك العصا من الوسط، ومن ثم مساندتها بشكل قطعي للمتظاهرين.

كذلك عبر بعض أفراد العينة أن الوقفات المتواصلة الجريئة والشجاعة الكبيرة التي أظهرتها مختلف الشرائح كان له تأثير على انضمام الإعلام للحراك وانحيازه له، إذ أنه في عز المسيرات المتتالية بدأت حركات احتجاجية واعتصام الإعلاميين داخل التلفزيون والإذاعة وكذا وكالة الأنباء الجزائرية، حيث أيقن الإعلام أن انتفاضة الشعب إنما هي محاولة استرجاع الفضاء العام وانتزاعه من أيدي السلطة الفاسدة، وقد تغلب الإعلام الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي في مقدمتها الفيسبوك على جميع القنوات الموالية للنظام حكومية كانت أو خاصة، لذلك اعتمد المتظاهرون على نقل الأحداث عن طريق هذه الشبكات مستغنين عن الإعلام الرسمي، فانتقل المواطن من مجرد متلق للخبر إلى مواطن صحفي يصنع الحدث، يعلق ويناقش ثم يرسل الأخبار من مصدرها، وهذا ما حصل عندما بدأت الدعوات بالإضراب الذي شمل جميع المرافق لمدة ثلاثة أيام عبر مختلف الولايات.

وقد أكد لنا بعض الإعلاميين أن استغلال المحتجين لشبكات التواصل الاجتماعي كأرضية خصبة لخلق إعلام بديل عن الإعلام الرسمي أو الإعلام التقليدي قد وجد رواجا واستحسانا عند كل الفئات، بل حتى الإعلاميين أنفسهم مما دفع بهم إلى البحث عن منصة داخل الحراك وإسماع أصواتهم.

3.2 الفرضية الثالثة:التي مفادها "ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير"

أما بالنسبة عن المواقف التي اتخذها الجيش إزاء المسيرات فقد عبر أغلب المبحوثين أن إعلان قائد الأركان وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب الحراك قد غير المعادلة ورجح الكفة، مما دفع بمعارضي الحراك إلى تغيير الوجهة والمطالبة بالالتفاف وراء مطالب الشعب، ولم يقتصر هذا التحول على الإعلام فحسب بل تعدى إلى أحزاب الموالاة والشخصيات المحسوبة على الرئيس بوتفليقة، ومن جهة أخرى أكد المبحوثون أن موقف الجيش في حماية الحراك السلمي والدفاع عن مطالبه الشرعية أعطى أريحية كبيرة لدى الإعلاميين، وجرأة ليست فقط في نقل الأحداث بل الحرية في التعبير والحوار، وقد كانت نسبة 88.88% ممن أقر بذلك.

ويضيف أحد المبحوثين أن خطاب قائد الأركان ووصفه للقوى الغير دستورية بالعصابة قد أعطى نفسا جديدا لكافة الشعب الجزائري بما فيهم الإعلاميين، فكانت نقطة تحول بالنسبة للإعلام الذي ظل خائفا طيلة عقود من الزمن، كما أقر بأن الإعلام ظل بعيدا عن ساحة الحراك يلعب دور المتفرج في البداية، ثم ما لبث أن كسر القيود التي فرضتها السلطة عليه مباشرة بعد اصطفاف الجيش إلى جانب الحراك ومغازلته للشعب،وهنا يجب أن نتذكر سلسلة الخطابات التي ألقاها قائد الأركان من مناطق عدة، تزامنا مع الزيارات التي كان يقوم بها إلى النواحي العسكرية مند انطلاق

الاحتجاجات، حيث تباينت لهجتها بين الوقوف على الحياد وعدم التدخل في السياسة، إلى انتهاج لغة التهديد والوعيد، ثم الاصطفاف إلى جانب الحراك ومساندة المطالب الشرعية للشعب بما يكفله الدستور، وهنا نشير إلى أن المؤسسة العسكرية خشيت هي الأخرى التصدع والانقسام لذلك وقفت في أول الأمر خارج خط الأزمة ولم تغامر بمساندة جهة دون الأخرى، تعبيرا على أنها تعمل وفقا لمهامها بعيدا عن الساحة السياسية، بل تسهر على تحقيق الأمن والاستقرار داخل البلاد، ولكن زادت نبرة قائد الأركان بعد ذلك من خلال خطاباته، حيث أكد على أن أمن البلاد خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ثم عاد لمغازلة الحراك مرة أخرى لما أيقن أن الانتفاضة متواصلة ضد النظام، حيث تحدث عن تناغم وتقاطع مصالح الشعب مع مصالح الجيش، وأن رؤى الجيش هي نفسها رؤى الشعب، وبعد المؤامرة الدنيئة التي قام بها شقيق الرئيس مع بعض الشخصيات لضرب المؤسسة العسكرية وضرب الحراك انحازت المؤسسة العسكرية إلى زاوية الحراك دون التدخل المباشر، وعرف هذا الموقف من خلال خطابات "**القايد صالح**" التي ألقاها كطلب تفعيل الماد 102 من الدستور، وكذلك من خلال المقالات التي أصبحت تنشرها مجلة الجيش.

لذلك يمكن اعتبار أن وقوف الجيش وانحيازه إلى الحراك قد ساهم في خروج بعض وسائل الإعلام عن صمتها وتجاهلها للحراك، وأعطى للصحافيين والإعلاميين الجرأة على انتقاد السلطة والتحدث بكل أريحية عن الأوضاع وقضايا الفساد التي كانت في عهد بوتفليقة.

وعلى هذا الأساس يتأكد صحة وصدق الفرضيات الثلاث.

النتيجة العامة:

بناء على عرض وتفسير البيانات ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء خصائص العينة وفي ضوء الفرضيات الثلاث، تم التحقق من صحة الفرضيات الفرعية لذلك يمكن إثبات الفرضية الرئيسية التي مفادها "ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر"، وبذلك تمت الإجابة على التساؤل المركزي الذي مفاده "هل ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر؟" ويمكن القول بأن الانتفاضة الشعبية في الجزائر التي أبهرت العالم بمواقف أقل ما يقال عنها أنها جريئة، كانت فرصة كبيرة سمحت للإعلام بكسر بعض القيود والتحرر منها ولكن بشكل نسبي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على موضوع ارتبط ارتباطا وثيقا بالحراك الشعبي في الجزائر، وهو موضوع تحرر الإعلام في ظل الحراك، هذا التحرر الذي تقابله مسؤولية في التعامل مع المواضيع الإخبارية من خلال تقديم معلومات صحيحة ودقيقة بكل نزاهة وحياد، إلا أن الإعلام الذي ضل يدافع على النظام السابق ويسايره جنبا إلى جنب منذ سنوات من خلال سياسات التضليل والتعتيم على الأحداث، بما فيها الأحداث المتعلقة بالحراك الشعبي حيث مارس هذا الإعلام التعتيم على إرادة الجزائريين في التغيير في أول الأمر، ولكن سرعان ما سارع لركوب موجة الحراك والاصطفاف إلى جانب الشعب، مما يؤكد على اللامهنية عند الأغلبية بدليل رجوع هذا الإعلام إلى التعتيم على الأحداث في الوقت الحالي، مثلما حصل مع السياسي "**طابو**" الذي أدخل السجن بتهمة غريبة وهي إضعاف معنويات الجيش، فعن أي حرية نتحدث بعدما دخل الجيش

المعركة السياسية ورفض النقد وفرض السيطرة؟، باعتبار أن اختلاف الأفكار وانتقاد الآراء هي ما يتغذى به رجال السياسة عموما، لذلك نعتقد بأن الحراك الشعبي في الجزائر قد حرر الإعلام بشكل نسبي وليس بصورة مطلقة.

قائمة المراجع:

1.أسامة محمد أبو منجل(2013)، الحراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية، المنهل للنشر والتوزيع، الأردن.

2.إسماعيل قيرة وآخرون(2002)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3.حارث دوهان وعطا لله الرمحين(2017)، أسس تأثير الدعاية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

4.حسن عبد اللطيف فرهاد(2016)، الإعلام الحكومي والرسمي، ط1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

5.ذياب البداينة وخولة الحسن(2013)، الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها على مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 5 رقم 12، مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث.

6.طه عبد العاطى نجم(2009)، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

7.عبادة نور الهدى وطبيب شريفة(2019)، الحراك الشعبي العربي والوسائط الاتصالية والإعلامية الجديدة: حدود العلاقة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد السادس.

8.علي عبد الفتاح كنعان(2014)، الإعلام والمجتمع، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

9.فتحي حسين عامر(2018)، الصحافة الإلكترونية "الخط صفر والمستقبل"، العربي للنشر والتوزيع، مصر.

10.فضيل ليو(2003)، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر.

11.محمد السبيطلي(2019)، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العربية السعودية.

12.محمد در(2071)، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

13.مريم براهيمي(2015)، تأثير أحداث الحراك الشعبي على السياسة الأمريكية والصينية اتجاه دول شمال افريقيا، مجلة المفكر، العدد 12،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14.نادية حدار(2019)، الحراك يحرر الأقلام الصحفية ويدمجها في الميدان... اليوم العالمي لحرية التعبير ... مناسبة للتقييم واستدراك النقائص لإنقاذ المهنة، جريدة الموعد اليومي، العدد 2466.

15.وسام فاضل راضي(2013)، الإعلام الإذاعي والتلفزيون: المفاهيم، الوسائل والمقاصد، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا.
16.ويليام روث(2011)، الإعلام الجماهيري العربي، الصحف، الإذاعة والتلفزيون في الشاشة العربية، عرض وتقديم جمال محمد عبد الحي، مجلة امماراباك، المجلد الثاني، العدد الرابع.
17.اليونسكو(2017)، الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام: تركيز خاص على وسائل الرقمية في عام 2015، اليونسكو للنشر والتوزيع.
18.B. Gautier, (2003), Recherche sociale de la problématique à la collecte desdonnées, presse de l'université du Québec, Canada.
19.Unesco, (2015),Tendances mondiales en matière de liberté d'expression et de développement, éditions UNISCO.
20.فيديو، إزالة صورة بوتفليقة وتمزيقها خلال مظاهرات في خنشلة، منشور بتاريخ 19 فبراير 2019، تمت مشاهدة الفيديو يوم 16 مارس 2019.
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190502/168647.html, 02/05/2019.
21.https://alqabas.com/654618/, 08/04/2019.

المُنَيْذِر الأفريقي... الصحابي الذي وطأت قدماهُ أرض الأندلس

أ.د برزان ميسر حامد الحميد، جامعة الموصل- العراق

أ.د.عبد الرحمن إبراهيم حمد الغنطوسي، الجامعة العراقية- العراق

The African almuntheri… the companion whose his feet stepped on the Andalusia land

Prof. Dr. Barzan moyasir hamid alhameed, Dept. of History, College of Education and Human Sciences, University of Mosul - Iraq

Prof. Dr. Abd urahman ibraheem hamd algantossi, Dept. of History, College of Education, University of Iraqi – Iraq

ملخص: حظيت بعض بلدان المشرق الإسلامي بنزول عدد من صحابة رسول الله(صلى الله عليه وسلم) على أرضها، بينما لم يصل إلى المغرب- أبعد الأقطار العربية عن موطن النبوة- إلاّ فئة قليلة منهم. ويذكر بعض المؤرخين أن الوالي عقبة بن نافع الفهري لما دخل المغرب كان برفقته عدد من الصحابة، بينما ذكر آخرون إن من بين الذين دخلوا مع القائد موسى بن نصير اللخمي في حملته التي عبر فيها البحر إلى الأندلس سنة 93هـ/712م، صحابي جليل يُعرف باسم المُنيذر الافريقي(حميتو،17،2010-145).

من هنا سنتناول في هذا الدراسة المتواضعة سيرة هذا الصحابي الجليل من حيث اسمه ونسبه وموطنه وصحبته لرسول الله محمد(صلى الله عليه وسلم) وما رواه عنه من أحاديث شريفة، ثم دخوله أرض مصر وافريقية، وعبوره بعد ذلك إلى الأندلس أثناء الفتوحات الإسلامية التي وقعت في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، لشبه الجزيرة الايبيرية(اسبانيا والبرتغال الحاليتين). مستخدمين المنهج التاريخي القائم على سرد الوقائع والأحداث التاريخية وربطها وتحليلها ومناقشتها للوصول إلى الحقيقة الواضحة المعالم تاريخياً، ومن خلال الرجوع إلى المصادر ذات العلاقة وكتب السير والتراجم.

الكلمات المفتاحية: المُنيذر، المُنذر، الافريقي، الأندلس، وطأت، قدماه، الصحابي .

Abstract: Some countries of the Islamic Levant had the descendence of a number of the companions of the Messenger of God (may God bless him and grant him peace) on their soil, while only a few of them had reached Morocco - the farthest Arab country from the homeland of the prophethood. Some historians mention that the governor, Aqba bin Nafeh al-Fihri, did not enter Morocco, accompanied by a number of companions, while others

stated that among those who entered with the leader Musa bin Naseer al-Lakhmi in his campaign in which he crossed the sea to Andalusia in the year 93 AH / 712AD, a great companion known as the Mundhir African.

From here we will discuss in this humble study the biography of this great companion in terms of his name, lineage, homeland and his companions to the Messenger of God Muhammad (may God bless him and grant him peace) and the honorable hadiths narrated from him, then he entered the land of Egypt and Africa, and then crossed him to Andalusia during the Islamic conquests that took place in The first AH / 7th century AD, of the Iberian Peninsula (present-day Spain and Portugal). Using the historical approach based on recounting facts and historical events to reach the historical reality clearly defined, and by referring to the relevant sources and biographies and translations.
Key words: Al-Munther, Al-Munether, the African, Al-Andalus, stepped foot, the companion .

مقدمة:

يعد موضوع الصحابة والتابعين وتابعي التابعين الذين دخلوا المغرب، أو عبروا إلى الأندلس من المواضيع المهمة التي لم يتطرق إليها الباحثون والمهتمون بالتاريخ الإسلامي ولا سيما تاريخ المغرب والأندلس، بشكل كافٍ، ومن هنا تكمن أهمية اختيار هذه الدراسة كي تغطي جانباً مهماً من جوانب التاريخ الإسلامي في تلك البقعة النائية من المعمورة.

وقد كان المسلمون قديماً يفخرون بدخول الصحابة بلدانهم واقطارهم، ويعتزون بذلك أشد الاعتزاز،وكان ذلك ايضاً سبباً في شهرة تلك الأقطار، لما كان في دخولهم إليها من بركة، فهم صحبة خير الورى سيدنا محمد(صلى الله عليه وسلم)، وجاهدوا معه حق الجهاد، حتى نصر الله دين الإسلام، وهم الذين اقتبسوا من مشكاة النبوة نور الهدايا والرشاد، ومن دلائل هذا الاعتزاز أنهم ألفوا الكتب في ذلك(العفاقي،2012،www.arrabita.ma).

ومن المعروف أن الغرب الإسلامي كان من البلدان التي تأخر الفاتحون المسلمون في الدخول إليها وفتحها بسبب بعد المسافة أولاً، ووعورة المنطقة جغرافياً ثانياً، ثم الفتن والاضطرابات التي شهدتها الخلافة الإسلامية في المشرق وعلى رأسها مقتل الخليفة عثمان بن عفان(رضي الله عنه) والنزاع الذي نشأ بين الإمام علي بن أبي طالب ومعاوية بن ابي سفيان(رضي الله عنهما) أثر ذلك، فضلاً عن المقاومة القوية والشرسة التي واجه بها بربر المغرب الفتوحات الإسلامية وهي المقاومة التي لم يشهد الفاتحون المسلمون مثيلاً لها في أي موضع آخر.

هذه الأسباب وغيرها اجتمعت وأدت بالتالي إلى تأخر فتح المغرب إلى ثلاثة أرباع القرن تقريباً من هجرة الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم)، فكان هذا التأخر بدوره سبباً في حرمان بلاد المغرب من

دخول عدد من صحابة رسول الله(صلى الله عليه وسلم) إليها، بخلاف ما حدث في نظرائها من بلدان المشرق الإسلامي وإفريقيا.

وتعد حملات عقبة بن نافع الفهري(63-50هـ/670-683م) هي الكبرى من نوعها في مجال الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، ومعه تمكن المسلمون من الوصول إلى أقصى نقطة في بلاد المغرب وهي مدينة طنجة التي فتحها القائد عقبة في حملته الثانية الكبرى ما بين 62-64هجرية(السامرائي وآخرون، 72،1988-79).

غير أن الفتح الإسلامي لم يثّبت أقدامه في المغرب الأقصى إلاّ بعد استشهاد القائد عقبة ومجيء الوالي حسان ابن النعمان الغساني(63هـ/683م)،الذي أرسى أسس دعائم الفتح الإسلامي في المغرب(السامرائي وآخرون،79،1988-92)، ثم من بعده القائد موسى بن نصير، الذي أصبح في عهده المغرب بلداً إسلاميا، وأبناءه عبدالله وعبد العزيز وعبد الاعلى ومروان، من بين اقوى الجنود في الجيش الإسلامي الذي فتح الأندلس سنة (92هـ/711م) عندما عبرت أول حملة منظمة إلى هناك بقيادة مولاه طارق بن زياد النفزي.

وعند دخول الفاتحين المسلمين إلى طنجة وفتح الأندلس من بعد ذلك، أصبحت طنجة مركزاً مهماً في الخريطة الإسلامية من جهة المغرب، فكانت مقصداً ومعبراً نحو الأندلس لأعداد كبيرة من العرب المسلمين القادمين من أرض الخلافة. ومن بين الداخلين إلى أرض الأندلس ضمن حملة القائد موسى بن نصير،الصحابي الجليل المُنيذر الافريقي(رضي الله عنه)(العفاقي،2012،www.arrabita.ma) موضوع بحثنا.

إسمه ونسبهُ:

هو المُنيذر الافريقي هكذا ورد أسمه في المصادر التاريخية وكتب السير والتراجم، وأنه دخل الأندلس لا يُعرف له نسب ولا سلف. فأسمه كما ورد هو تصغير المنذر، قال ابن عبد الملك:((كل من ذكر هذا الرجل فيما وقفتُ عليه فإنما سماهُ المُنيذر على لفظ تصغير منذر))(ابن عبد الملك، 2012، ص285). ويُفسر ابن بشكوال نقلاً عن الرازي،علة تصغير الاسم فيقول: ((يُقال فيه المُنيذر لكونه من أحداث الصحابة رضي الله تعإلى عنهم))(ابن بشكوال، 1989، ص899).

أما موطنه الأصلي، فهو يُنسب إلى افريقية، ولذلك يقال فيه: المُنيذر الافريقي، والبعض الآخر نعته باليماني، مما يفيد أن افريقية(تونس الحالية) هي دار هجرته، وليست موطن أسرته، ومولده، وهذا ما أكدته وأفادت به الشواهد المصاحبة لأخباره- وإن كانت وجيزة جداً- (العفاقي،2012،www.arrabita.ma)، بينما ذكره الإمام الحافظ أبو علي ابن السْكنفي كتابه"الحروف في معرفة الصحابة"، باسم المنيذرا لثُّمالي(نقلاً عن العفاقي،2012،www.arrabita.ma).

وفي الترجمة التي عقدها له ابن عبد الملك المراكشي في " الذيل والتكملة"، ثمة خبر يمكن أن يُستأنس به في معرفة أصل هذا الصحابي، فقد ذكر: ((ووقع في نسختي من "الحروف" لأبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السّكن بخط القاضي الراوية العدل الضابط ابي عبد الله محمد بن احمد بن محمد بن يحيى بن مفرَّج القرطبي، ما نصه: (ذِكْر المْبتَدِر اليماني)، على لفظ اسم الفاعل مِنْ

ابْتَدَرَ وَجْودَ ضبطه في إسناد الحديث كذلك، وجعله يمانياً كما ذكرته(ابن عبد الملك، 2012، ص285).

وإذا سلّمنا أنّ (المُبتَذِر) مُصحَّف من(المُنيذر)،فأن اللفظة الثانية:(اليماني) قد تشير إلى الأصل البعيد لهذا الصحابي، ومما يُرجّح الأصل اليمنيأو(اليماني) للمترجَم قولُ بعضهم: إنه (من مذحِج، ويقال من كندة)(ابن عبد الملك،2012، ص285)، وهما قبيلتان يمانيتان مشهورتان(كحالة،998،1997-1062،1000-1063). وهذا ما يؤكد الأصل اليماني للمُنيذر موطنه الأصلي، وليس ليبيا أو تونس،وزاد الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته- نقلاً عن ابن السّكن- (المُنيذر:(مُصغَّراً) الأسلمي، ويُقال الثُّمالي)(ابن حجر العسقلاني، 1995، ص179).

ويبدو أن النسبة هنا إلى بعض فروع القبيلتين المذكورتين قبل هذا، وفي كلتا الحالتين، سواءً كان من بني أسْلَمَ أو من ثُّمالة-وهما قبيلتان قحطانيتان من الازد-فإن ذلك يؤكد الأصل اليمني أو اليماني للمتَرجَمْ (العفاقي،2012،www.arrabita.ma) أي الصحابي المُنيذر.

صحبته للنبي محمد" صلى الله عليه وسلم":

كان المُنيذر الافريقي أحد صحابة رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، وقد أكد هذه الصحبة غير واحد من العلماء والمحدثين، وهناك من يذكر أنه كان حلاقاً لخير الأنام محمد بن عبد الله(عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم)، ولكن كتب الحديث لم تسند ذلك، فقد أورد الإمام مسلم في صحيحه حديث عن النبي(صلى الله عليه وسلم) عن انس ابن مالك قال: ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر، ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر))(صحيح مسلم، 1991، ص55). وفي الصحيحين عن كعب بن عجرة ((أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم، محرماً فقمل رأسه ولحيته، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فدعا الحلاق فحلق رأسه))(المقدسي، 2006، ص70)، ولكن لم يذكر اسم أو اي دلالة عن "المُنيذر".

والحقيقة التي تجدر الإشارة إليها، ان هذه الصحبة قد أكدها فعلاً الكثير من العلماء والمحدثين في كتبهم، ولعل من أشهرهم الإمام البخاري(رضي الله عنه) الذي ذكره بقوله: ((هو صاحب النبي صلى الله عليه وسلم))(البخاري،د،ت،75). وابن قانع بقوله: ((صاحب النبي صلى الله عليه وسلم))(ابن قانع، 2008، ص105).

كما أدرجه ابن عبد البر الاندلسي في عِداد الصحابة بقوله: ((وكان صاحباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم))(ابن عبد البر، 1992، ص1483)، ونقل ابن حجر العسقلاني عن ابن يونس قوله: إنه((رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم))(ابن حجر العسقلاني، 1995، ص179) وعرّفه بالمُنيذر الافريقي، ومُنيذر تصغير للمُنذر كما أسلفنا، ومنهم من قال بالتصغير بسبب حداثته في الصحبة.

روايته للحديث:

لقد أشار البخاري في تاريخه الكبير، أنّ أبو المُنيذر وذكره بالكُنية، صاحب رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، وكان قد حدّث بأفريقية عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) حديثاً حين قال: ((من قال رضيتُ بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً، فأنا الزعيم لآخذن بيده فأدخله

الجنة))(البخاري، دس، ص75)، وهذا الحديث هو الوحيد الذي رواه عن رسول الله، ورويَّ عنه ولا يُعرف له غيره.

أما ابو جعفر احمد بن رشدين، فقد ذكره في كتابه "مسند الصحابة" بقوله:((المُنيذر اليماني إما من مذحج أو غيرها، وذكر عنه الحديث ذاته))(نقلاً عن المقري، دس، ص6).

في حين ذكره ابن السّكن في كتابه "الحروف في معرفة الصحابة" وقال: إنّ ((المُنيذر اليماني من مذحج، ويقال من كندة وله حديث واحد، فخرج حديثه عند أهل مصر، وارجوا أن يكون صحيحاً، وليس هو المشهور))(نقلاً:عن ابن حسن، دس، ص7)، وهذا ما أكده ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب(ابن عبد البر الاندلسي، 1992، ص1485)، وابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة(ابن حجر العسقلاني، 1995، ص180).

وروى المؤرخون ومنهم ابن عبد الملك، انه (أي الصحابي المُنيذر) دخل مصر، ولهم (أي لأهل مصر) عنه حديث، ثم سكن افريقية(ابن عبد الملك، 2012، ص284).
والحديث الذي يرويه المُنيذر الإفريقي، نجده في كتب المشارقة الآنفة الذكر، كما نجده في أسانيد الأندلسيين والمغاربة، قال المقري في ترجمة المُنيذر: ((وذكر ابو علي بن السّكن في "الصحابة"، وقال: رويّ عنه حديث واحد))(المقري، دس، ص6)، وقد وقف ابن عبد الملك على أصل هذا النقل، ولكن في كتاب آخر لإبن السّكن المذكور قال: ((ووقع في نُسختي من "الحروف" (أي كتاب الحروف في معرفة الصحابة)لأبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، فقال: ((روي عنه حديث واحد، وأرجوا أن يكون صحيحاً))(ابن عبد الملك، 2012، ص184). قيل فيه: ((إن له صحبة، وليس بمشهور، فخرج حديثه عند اهل مصر... حدثنا يحيى بن غيلان الاسلمي قال: حدثنا رشدين بن سعد، عن حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن المُنيذر الافريقي صاحب النبي(صلى الله عليه وسلم)، وكان يسكن افريقية،عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، قال: من قال رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً، فأنا الزعيم لآخذن بيده فأدخله الجنة)). والحديث أورده الألباني في سلسة الأحاديث الصحيحة(الألباني، 1996، ص421).

الرواة عنه :

ذكر السيوطي في كتابه "لب الألباب" أن عبد الرحمن الحُبُلي هو الراوي الوحيد عن المُنيذر الافريقي، والحُبُلي بضم الحاء المهملة والباء الموحدة، نسبةً إلى حي في اليمن يسكنه قوم من الأنصار، يقال لهم: بنو الحُبُلي(السيوطي، 1991، ص24)، بينما يذكر ابن بشكوال ان ابن عبد البر روى عنه حديثاً سمعه من رسول الله(صلى الله عليه وسلم)(ابن بشكوال، 1989، ص900).

دخوله مصر وأفريقية:

ذكر ابن عبد الملك – نقلاً عن عبيد الله محمد بن الربيع- أنّ المُنيذر:(دخل مصر ولهم عنه حديث،ثم سكن افريقية(ابن عبد الملك، 2012، ص184)(ابن الاثير، جس، ص490)، وقد سمّاه المُنذر، وهذا القول كرره السيوطي في "حسن المحاضرة"(السيوطي، 1967، ص239)، وقد نصَّ كل من ابن عبد البر، والمنذري، وابن قانع، والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم،على (سكناه افريقية)،أو (نزوله بها)، أو أنه(كان يكون بها).

وبعد أن أقام المُنيذر مدة من الزمن في مصر- ويبدو انها لم تكن طويلة- غادرها مع الفاتحين إلى افريقية التي فتحها المسلمون سنة 55هجرية، وإستوطنها زمناً طويلاً حتى صار اسمه لا يُذكر إلاّ منسوباً إلى هذا البلد، وقد عُرفَ بإسم: المُنيذر الإفريقي.

دخوله الأندلس :

يعد المنيذر الأفريقي، أو اليماني كما ذكره بعض الحفّاظ، أو الثُّمالي كما ذكره ابن السكن وابن رشدين، أو الاسلمي كما نعته السيوطي، الصحابي الوحيد الذي وطأت قدماهُ أرض الأندلس، غازياً مع القائد موسى بن نصير اللخمي سنة (93هـ/712م)، وأنكر غير واحد دخول أحد من الصحابة إلى الأندلس.

وقد ذكر المقري في نفحه: ((أن الداخلين إلى الأندلس من المشرق قوم كثيرون لا تُحصر الأعيان منهم، فضلاً عن غيرهم، ومنهم من اتخذها وطناً، وصيرها سكناً، إلى ان وافته منيته، ومنهم من عاد إلى المشرق بعد أن قُضيت بالأندلس أُمنيتُه))(المقري، دس، ص5).

فمن الداخلين إلى الأندلس المُنيذر الذي يقال انه صحابي رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)(المقري، دس، ص5).

قال ابن الابار في التكملة:((المُنيذر الافريقي، له صحبةً، وسكن افريقية، ودخل الأندلس))(ابن الابار، 1995، ص203)، ونقل الرشاطي عن عبد الملك بن حبيب قال: دخل الأندلس من الصحابة المُنيذر الافريقي ولم يتابع عبد الملك على ذلك، فإنه لم يتجاوز افريقية، ولم يذكره أحد غيره(نقلاً عن المقري، دس، ص5)، بينما أنكر غير واحد دخول احد من الصحابة إلى الأندلس كما أسلفنا.

وذكر الحجاري أنه من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وأنه دخل الأندلس مع موسى بن نصير غازياً(نقلاً عن الانصاري الطرابلسي، دس، ص42).

وأشار إليه ابن قانع في "معجم الصحابة" بقوله: ((صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان ينزل افريقية، ثم ذكر الحديث الذي رواه عن رسول الإنسانية (صلى الله عليه وسلم)(ابن قانع، 2008، ص105)، أي أن افريقية دار هجرته وليست موطن أسرته ومولده، ثم انتقل بعد ذلك إلى الأندلس ليعود منها بعد مدة إلى طرابلس الغرب وفيها يقضي بقية عمره.

عودته إلى طرابلس الغرب ووفاته فيها:

بعد عبوره (رضي الله عنه) ورحمه الله ،البحر إلى الأندلس ضمن حملة القائد موسى بن نصير سنة 93هـ/712م، عاد وعاش بقية حياته في طرابلس(عاصمة ليبيا الحالية) إلى أن توفاه الله جلّ علاه، وفيها دُفن، ولم تذكر لنا المصادر التاريخية متى عاد، وفي أي سنة توفاه الله ، وهو معروف لدى أهل طرابلس، وقبره يتبركون به ولا يختلفون فيه،وقد حملت المقبرة التي دفن فيها، أسمه(مقبرة سيدي مُنيذر) وهي تقع في وسط العاصمة الليبية طرابلس(الانصاري الطرابلسي، دس، ص42)، وتعد من أقدم المقابر الإسلامية في ليبيا والتي تعود لأكثر من الف عام، وظلت تستخدم دهراً طويلاً من الزمن.

وقد وجد منقوشاً على قبرٍ عتيق في المقبرة التي تضم جثمان هذا الصحابي الجليل، وربما يكون قبره هو، بيتان من الشعر اذكرهما:

هي في جواريكَ يا مُنيذر فأجِمها

ومِنْ المروءةِ أن يُعز الجارُ

حاشا لفَضلكَ يا رفيقُ محمدٍ

مِن أنْ تَمسَ مجَاوريكَ النارُ(الانصاري الطرابلسي، دس، ص42).

وفي فجر الأحد 15 ذو القعدة 1434هجرية الموافق 20سبتمبر 2013 ميلادية، تم نبش القبر من قبل جماعة مجهولة الهوية ونقل الجثمان إلى مكان مجهول.



المقبرة التي تضم جثمان الصحابي الجليل(المُنْيذِر الافريقي)
طرابلس- ليبيا

خاتمة:

ويمكن أن نثبت فيها ابرز النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة :

-عُرف بالمُنيذر لكونه من أحدث الصحابة (رضي الله تعالى عنهم) أو لحداثة صحبته لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، والبعض الآخر نعته باليماني، مما يفيد أن افريقية (وهي التي تسمى حالياً بتونس) دار هجرته ،وليست موطن أسرته، ومولده، وهذا ما أكده عدد من العلماء والمحدثين والمؤرخين.

-إن المُنيذر الافريقيهو الصحابي الوحيد الذي دخل الأندلس ضمن حملة القائد موسى بن نصي رسنة 93هـ/712م، وهذا ما أكدته بعض المصادر التاريخية وكتب السير والتراجم التي عقدت الترجمة لهذا الصحابي الجليل.

-روى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حديثاً واحداً حدّثه عنه أهل مصر وذكره بعض الحفاظ في كتبهم، ولا يُعرف له غيره، وأبو عبد الرحمن الحُبُلي أو الجُبُلي هو وحده من روى هذا الحديث عن الصحابي المُنيذِر (رضي الله عنه).

-قبل أن يعبر البحر إلى الأندلس ضمن حملة القائد موسى بن نصير كانت له رحلة إلى مصر إلا أنه وعلى ما يبدو لم يلبث هناك طويلاً فغادرها مع الفاتحين إلى افريقية موطن هجرته التي اقترن أسمه بها.

-عاد (رضي الله عنه) من الأندلس إلى طرابلس من أراضي ليبيا الحالية ولم تذكر لنا المصادر متى عاد، وفيها عاش بقية حياته، ثم توفي فيها ودُفن، وعرفت المقبرة التي دفن فيها باسمه، وهو معروف ومشهور لدى أهل تلك البلاد.

قائمة المراجع:

1.ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن ابي بكر القضاعي البلنسي(1995)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق:عبد السلام الهراس،ج2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.

2.الألباني، محمد ناصر الدين(1416هـ/1996م)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها، ط1، مج6، ق1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية.

3.البخاري، الحافظ ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي(دس)، التاريخ الكبير، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، ج4، ق2، رقم الترجمة:2221، دائرة المعارف العثمانية، د.م.

4.ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري(1989)، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ط1، تحقيق: ابراهيم الابياري، ج3، دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان.

5.ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني(دس)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، ج4، د،م.

6.ابن حجر العسقلاني، الامام الحافظ احمد بن علي،(1995م)، الأصابة في تمييز الصحابة، ط1، دراسة وتحقيق وتعليق:عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، قدم له وقرّظه: محمد عبد المنعم البرّي، وعبد الفتاح ابو سنة، وجمعة طاهر النجار،ج6، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

7.ابن حبيب، عبد الملك السلمي الاندلسي(1429هـ/2008م)، كتاب التاريخ، ط1، اعتنى به: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان.

8.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(1991)، لب الألباب في تحرير الأنساب، ط1، تحقيق: محمد احمد عبد العزيز، اشرف احمد عبد العزيز، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

9.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(1967)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ج1، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة- مصر.

10.ابن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، (1412هـ/1992م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، د، م.

11.ابن عبد الملك المراكشي، ابو عبد الله محمد بن محمد الانصاري الاوسي، (2012)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ط1، حققه وعلق عليه: احسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد معروف، ج5، السفر5، دار الغرب الاسلامي، تونس.

12.ابن قانع، ابو الحسين عبد الباقي، (2008)، معجم الصحابة، ضبط نصه وعلق عليه:ابو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، ج3، مكتبة الغرباء الاثرية، د، م.

13.المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، (2006)، عمدة الاحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الانام محمد عليه الصلاة والسلام مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، ط1، الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر.

14.المقري، احمد بن محمد التلمساني، (د، ت)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: احسان عباس، مج3، دار صادر، بيروت- لبنان.

15.النيسابوري، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (1991)، صحيح مسلم، ط1، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

16.الانصاري الطرابلسي، احمد بك النـــائب، (د، ت)، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ط1، دار الفرجاني، طرابلس- ليبيا.

17.ابن حسن، أبي عبدالله سيد بن كسروي، (د، ت)، هدي القاصد إلى اصحاب الحديث الواحد، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

18.حميتو، عبد الهادي، (2010)، الصحابة الكرام في المغرب بين الحقيقة التاريخية والموروث الشعبي، بحث منشور ضمن أعمال ندوة: الصحابة الكرام في تراث الغرب الاسلامي، طنجة- المغرب.

19.السامرائي، خليل ابراهيم وآخرون، (1988)، تاريخ المغرب العربي، ط1، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل- العراق.

20.العفاقي، رشيد، (2012)، لمحة من سيرة المُنيذر الافريقي، الصحابي الذي دخل الاندلس، مركزعقبة بن نافع للدراسات والابحاث حول الصحابة والتابعين، تونس، (www.arrabita.)

21.كحالة، عمر رضا، (1997)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج3، ط 8، مؤسسة الرسالة، د، م.

فعالية الاتصال داخل الأسرة في الوقاية من التفكك الأسري

د. قليل محمد رضا، جامعة إبن خلدون – تيارت – الجزائر

The efficiency of communication within the family in protecting from the family dissociation

Dr.GUELLIL MOHAMMED REDA, Ibn Khaldoun University Tiaret- Algeria

ملخص: يهدف هذا الموضوع إلى توفير قدر الكافي من المعلومات والبيانات عن أهمية الاتصال داخل الأسرة في الوقاية من التفكك الأسري باعتبار أن التفكك الأسري يعد من أشد المشكلات والقضايا التي تواجه النظام الأسري ، فهو حالة تشير إلى توتر أو تصدع يطرأ على نسق الأسرة وهو أيضا انهيار للوحدة الأسرية جراء عدة عوامل وأسباب.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عن مفهوم الأسرة، خصائصها ومفهوم الاتصال داخل الأسرة أشكاله وأساليبه، محاولا في هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات بخصوص ماهية التفكك الأسري من خلال إعطاء تعريفات مختلفة وأهم الأسباب المؤدية إلى التفكك الأسري ثم توضيح أهم أشكاله. حاولت كذلك من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء مجموعة من فنيات الاتصال داخل الأسرة وأهم طرق العلاج والوقاية من التفكك الأسري.

الكلمات المفتاحية: التفكك الأسري، النظام الأسري، نسق الأسرة، الاتصال داخل الأسرة، العلاج والوقاية من التفكك الأسري.

Abstract : This study aims at providing the an enough amount of data and information about the importance of communication with the familial dissociation as it is considered among the most frequent problems and issues that families encounter. It represents an irritation or a dissociation that occurs on the family system as it also is a collapse of the family unity a result to many factors and reasons. The study also aims at highlighting the concept family, its characteristic, and the meaning of communication within a family, its forms and ways. In this research we try to give answers to many interrogations in what concerns the essence of family dissociation throughout giving different definitions and the major causes leading to the family dissociation as well as illustrating its main forms.

We tried through our present study to provide a set of communication techniques within a family and the main ways of therapy and prevention from family dissociation.

Key words: Family dissociation , Family system, communication within a family therapy and prevention from family dissociation.

مقدمة:

يتفق الباحثون على أن للأسرة الأثر الواضح في تكوين شخصية الفرد منذ مولده إلى مرحلة شبابه، كما تؤثر في نماء بدنه وعقله ونفسيته وسلوكه(محمد رضا قليل، 2015، ص283).

وتنبع أهمية الأسرة من دورها التربوي والنفسي والاجتماعي والثقافي، فهي البيئة الاجتماعية الأولى التي تحتضن الأبناء منذ ولادتهم والتي تعتبر مجتمعا مصغرا يتفاعل أعضائها فيما بينهم وفقا لعلاقات تربطهم بعضهم البعض، كما يعرفها Minuchin (1967) بأنها نسق يعمل داخل السياقات الاجتماعية تميّزه الدينامكية والصيرورة العلائقية والتبادل المستمر بين أفراد الأسرة والمحيط الاجتماعي(داليا مؤمن، 2008، ص135).

إن المشكلات النفسية الناتجة عن التفكك الأسري غالباً ما تنعكس أو يكون لها صدى على أفراد الأسرة خاصة الأبناء، فكثيرا ما تجدهم يعانون من اضطرابات متكررة، دائمة كالقلق والاكتئاب والخوف، أو على شكل اضطرابا سلوكية معرفية كالتأخر الدراسي والهروب من المدرسة، أو على شكل اضطرابات سلوكية كالغيرة والأنانية والشجار وعدم الاتزان الانفعالي، وقد يتسبب في هذا التفكك عامل أو عدة عوامل متشابكة تساهم في الأسرة وروابطها وبالتالي يؤثر على علاقات أفرادها بعضهم مع بعض، ويختلف رد فعل الأسرة اتجاه هذه الأزمات حسب مستواها الثقافي والاجتماعي والأخلاقي فبعضها يتغلب عليها وتعود الأسرة إلى حالتها المتوازنة وبعضها الأخر ينجح نسبياً وبعضها يفشل في إعادة التوازن مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتضخمها وسواء حدث هذا أو ذلك فإن هذه الأزمات تترك أثارها على حياة الأسرة وتؤثر فيها (محمد رضا قليل، 2018، ص36).

تأثر الأسرة في سلوك الأفراد في المجتمع الأكبر وفي تشكيل وبناء شخصيات أفرادها، فهي مناخ نفسي وكيان عاطفي لجماعة صغيرة تكوّنت إراديا لإشباع الاحتياجات النفسية والسلوكية للإنسان ولتحقيق أفضل مستوى ممكن من الصحة النفسية لأفرادها(عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، ص76)

تعد العلاقات الأسرية شبكة من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة، وكلّما كانت العلاقات جيّدة في مسارها الطبيعي ساد جو الأسرة الوفاء والترابط والتماسك بين أعضائها، أما العكس فيسودها جو من التنافر والتناحر وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية من قبل الآباء والأبناء(محمد رضا قليل،2018،ص30)

هذه الدراسة تحمل في طياتها العديد من التساؤلات تتمحور حول التطرق إلى أسباب التفكك الأسري وما هي أهم الحلول والأساليب المقترحة لعلاج هذه الظاهرة. وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من التطرق إلى تعريف الأسرة وخصائصها، كذلك التطرق إلى الروابط

والعلاقات الأسرية التي تسهم في تحقيق التوافق داخل الأسرة، ثم التطرق إلى ماهية التفكك الأسري وذلك من خلال إبراز أهم أسباب وأشكال هذا التفكك، وفي الأخير توضيح أهداف العلاج الأسري وأهم الأساليب الوقائية من التفكك الأسري.

أولا: ماهية الأسرة:

تعريف الأسرة :

مصطلح الأسرة اختلف فيه الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية في تعريفه إلاّ أن هناك شبه اتفاق على مصطلح العائلة أو الأسرة، حيث يتضمن كلّ منهما الزوج والزوجة والأطفال وتعد الأسرة نظام اجتماعية وهي من أهم الجماعات التي يتكوّن منها المجتمع خاصة، وقد اجتمعت تجارب العلماء على أهمية الأسرة في رسم شخصية أطفال الغد(أحمد محمد مبارك الكندري، 1996، ص24).

يعرفها Bourdieu من الناحية الاجتماعية " كمجموعة من الأفراد المتصلة المترابطة فيما بينها بالقران أو أكثر خصوصية بالتبني (قرابة)، ويعيشون تحت سقف واحد (المعاشة)"(Bourdieu,1993, p91).

الأسرة مصدر إشباع الحاجات الأولية للطفل منذ صغره، فهي بمثابة مجتمع مبسّط يسعى إلى التطوير العاطفي للطفل والسعي إلى بلوغ النضج، يتمثل في نمو الفرد في علاقته مع المجتمع.ويتفق علماء النفس والاجتماع على أن الأسرة هي البيئة القاعدية التي تتبلور فيها شخصية الأفراد من خلال التنشئة الاجتماعية التي يقدمها الوالدين، وبتأثير التفاعلات بينهم وبين أبنائهم(Winnicott, 1999, p357).

أما تعريف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة(ناصر أحمد الخولة، وعبد المالك رستم رسمي، 2010، ص 24).

خصائص الأسرة :

للأسرة عدّة خصائص تتبلور أهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد ومن أبرزها(أحمد محمد مبارك الكندري، 1996، ص25) :

أ- مصدر لإشباع الحاجة للأمن والطمأنينة والعلاقات الوجدانية: أساس نجاح لعملية التنشئة الأسرية والصحة النفسية للطفل هي العلاقات الوجدانية، فهي المظهر الأول للاستقرار والاتصال والاستمرار.

ب- مصدر لنموذج قوة وتوحد: يعد الوالدان بالنسبة للطفل نموذجا للقدوة و الاقتداء في السلوك بالنسبة.

ت- مصدر للخبرات وناقلة للقيم والمعايير الثقافية والاجتماعية: تهدف الجماعة على الاحتفاظ على عاداتها ومعاييرها وسلوكياتها وقيمها لنقلها إلى أعضاء الصغار والناشئين فيمثلونهم بسلوكياتهم وأفكارهم وبتعاملهم مع الآخرين.

مفهوم العلاقات الأسرية :

يمكن إبراز دور الأسرة من حيث طبيعة العلاقات الموجودة بين أفرادها والمتمثلة في التماسك والترابط أو التفكك والتفرق والتسامح أو الرفض والكراهية والتسلطية والتواد أو التعاونية. إضافة إلى الأدوار الاجتماعية في تشكيل وبناء شخصيات أفرادها، حيث إن لذلك أثر في سلوك الأفراد في المجتمع الأكبر(محمد رضا قليل، 2018، ص30).

تعد العلاقات الأسرية شبكة من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة، وكلّما كانت العلاقات جيدة في مسارها الطبيعي، ساد الأسرة جو الوفاء والترابط والتماسك بين أعضائها، أما العكس فيسودها جو من التنافر وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية من قبل الآباء والأبناء(عبد المجيد منصور، وزكرياء أحمد الشربيني، 2000، ص26).

حسب Freud تعرّف الروابط العائلية على أنها روابط حب التي تحمل نزوات ليبيدية التي تسجّل عندنا جميعا(حب بين رجل وامرأة فيكوّنون أسرة ثم حب بين الأولياء اتجاه أبناءهم ثم حب بين الإخوة بعضهم البعض)، هذه الرابطة الأولية، رابطة استثمار الآخر في الربط العاطفي والحب هي ضرورية(Chouvier,2014).

أكدت الدراسات اللاحقة على ضرورة إقامة روابط مميزة، وأظهرت التنوّع النوعي الذي يوجد في التعلّق، التنوعات لها صلة لخصائص طرائق استجابة الكبار تبيّن مدى تأثير نوعية الارتباط على العديد من الجوانب التنموية، وتلت أعمال Main الذي ألقى الضوء على ظواهر معينة للانتقال عبر الأجيال، وأصبحت نظرية التعلّق مرجعا في علم النفس النمو(Anne,B. & Celeste, B.,2002, p186).

يمكن القول أن العلاقات الأسرية تعتمد أساسا على طبيعة الروابط بين الأعضاء الذين يشكلون الأسرة وعلى درجة تماسكهم، التي تساهم بدورها في تحقيق الذات الأسرية، فالعلاقات الأسرية الجيّدة السليمة تساعد على إشباع حاجات الأسرة وحاجات أفرادها وتساهم في بناءها اجتماعيا، نفسيا وحتى اقتصاديا بناءا سليما.

مفهوم التوافق الأسري:

هدف النظام الأسري هو تحقيق التوافق الزوجي والانسجام الشخصي، بحيث يكون كل واحد منهما منفعلا بالآخر ومنجذبا إليه، ويرى علماء النفس أن المشكلات النفسية التي يتعرض لها الزوجان في مرتحل حياتهما تتطلب نوعا من التوافق النفسي، ليستعينا به على مواجهة بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. فالأصل في التوافق الزواجي هو تحقق لكل من الزوجين الاستقرار الأسري والشعور بالرضا والسرور والرحمة بينهما(أحمد محمد مبارك الكندري، 1996، ص182).

ومن العوامل التي تؤدي إلى التوافق والتكيّف الأسري إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة وفيما يلي مجموعة من تلك العوامل:

أ- وجود أهداف مشتركة للأسرة وارتباطها بأخلاقيات المجتمع وقيمه الاجتماعية السليمة.

ب- مشاركة الأبناء للأسرة في إدراك احتياجاتها والعمل على مقابلتها.

ت- التجارب الناجحة في مواجهة الصعوبات التي تعترض الأسرة .

ث- قيام الأسرة بمسؤولياتها وتحقيق إشباع العلاقات الأسرية .
ج- وجود تفاهم واتفاق بين الوالدين حول علاقتهما مع الأبناء والاهتمام بتوفير الرعاية والاهتمام له(أحمد محمد مبارك الكندري، 1996، ص184).
إذا لا يمكننا التحدث عن التوافق الأسري دون ربط ذلك بالتوافق في الحياة الزوجية وكذا العلاقات الوثيقة المتبادلة بين الزوج والزوجة. التوافق الأسري تُحدّد بالوظيفة الوالدية التي يجب القيام بها تجاه الأبناء وتتأسس مبدئيا بالتفاهم والتبادل والاتفاق بين الوالدين حول علاقتهما مع الأبناء من خلال إنفاق الوقت معهم والاهتمام بهم وبتوفير الرعاية اللازمة لهم دون التفرقة بينهم، فالعامل الأساسي للتوافق الأسري هو إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة (الوالدين والأبناء معا) مما يؤدي إلى التكيّف السليم للأسرة.

ثانيا: ماهية التفكك الأسري

مفهوم التفكك الأسري:

يقصد بالتفكك في اللغة الضعف والاضطراب، بينما يميّز معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بين مصطلحين للتفكك الأسري:
-هجر الأسرة: ويقصد به قيام أحد الزوجين بقطع أسباب العشرة مع الآخر والتخلي عن التزاماته العائلية، وقد يكون هذا الهجر بسبب سوء التفاهم أو أسباب أخرى كثيرة.
-الانحلال الأسري: يقصد به اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكوّن منها الأسرة ضد المستويات الاجتماعية المقبولة حيث يحول بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها، والتي لابد لها من القيام بها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها(أسماء المصري وآخرون،2010، ص 14).
يشير التفكك الأسري أيضا إلى اختلال السلوك في الأسرة وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة جراء عدد من العوامل من أهمها فقدان احد الوالدين، الطلاق أو صراع بين الوالدين نتيجة لذالك تضعف الأسرة وتتفكك وتكثر المشكلات لديها بشتى أنواعها.
وقد نعتبر التفكك الأسرى أيضا فشل الأسرة في توفير المناخ المناسب الذي يساعد على تعليم الأطفال كيف يحققون التوازن بين الحاجات الاتصالية بين الآخرين والحاجات الاستقلالية وهنا يكون الباب مفتوح لمختلف صور اتصال الخاطئ والذي ينتهي باضطراب جو الأسرة وتحويلها لبؤرة مولت للإضرابات(سناء الخوالي، 1997، ص 263).
أسباب التفكك الأسري: يعتبر التفكك الأسري عاملا ومظهرا خطيرا يهدد حياة الأفراد، ومعلوم أن أسباب التفكك الأسري كثيرة ومتعددة نذكر منها ما يلي:
الأسباب الاجتماعية: الأسباب الاجتماعية لها تأثيرا ومن دون شك تنعكس على الحياة الانفعالية والنفسية والاجتماعية للأسرة مما يؤدي إلى إصابة أعضائها بالقلق والتوتر وتضطرب شخصيتهم وقدرتهم على التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها، من بين الأسباب الاجتماعية نجد:
الطـلاق: هو شكل من إشكال التفكك الأسري التي تحدث بين الزوجين نتيجة عجز الوالدين من مواجهة متطلبات الحياة الزوجية المشتركة وينتج عن اشتداد الحالات بين الزوجين ولأيي سبب من الأسباب، ويعتبر الطلاق اكبر خطر يهدد الأسرة لأن هذا الشكل لا يؤدي فقط إلى الانفصال الزوجي عن بعضهما فحسب بل يعتمد تأثيره على حياة الأطفال خاصة في المجال النفسي لأنه

يعرضهم للحرمان بصفة عامة وخاصة حرمان الوالدين والتعرض لكافة التجارب والخبرات القاسية لديهم (محمد أحمد حلمي الطوابي، 2013، ص28).
الهجـــر: أحد الظواهر التي نصادفها في مجتمعنا، فهو انفصال الزوج عن زوجته وإقدام أحد الوالدين على ترك المنزل الزوجي دون طلاق ويحتفظون بالصورة الكاذبة للزواج، ولكنهم يعيشون حياة منفصلة وعادة ما يكون الهجر من طرف الزوج.
الهجر سواء كان طويلاً أم قصيراّ سيترك أثراّ سلبياّ في حياة الأسرة لأن من شأن هذا الغياب أن يترك فراغاّ واضحاّ ويترتب على ذلك العديد من المشكلات العاطفية، الأخلاقية، النفسية، الاقتصادية والاجتماعية(أحمد محمد مبارك الكندري، 1996، ص220).
الأسباب الاقتصادية: يمكن القول "إن الأسرة المتدنية اقتصاديا تترك لدى أبنائهم الشعور بعدم الطمأنينة والحرمان والشعور بالضغط اتجاه الآخر ينف الشعور بعدم الاطمئنان يأتي من عدم الانتظام في تلبية بعض متطلبات الأسرة، كما تترك البطالة كذلك أثر سلبي على وضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، فالخصام والمشاجرات بين الزوجين داخل البيت سببها البطالة كما أن تدهور العلاقات بين الزوج العاطل عن العمل وأولاده واضحة وسيئة فالأب في هذه الحالة لا يستطيع تلبية حاجيات أولاده من لباس وأدوات وغيرها ممّا يخلق مشاكل عديدة ومتاعب كثيرة. إن الأسرة الفقيرة التي تختزل كل يوم الكثير من حاجاتها سيؤدي إلى تفاقم الأمر مما قد يدفع به إلى اللجوء لأعمال كالجنوح، السرقة، الجريمة، الكذب، الاحتيال والغش؛ إذاً هي أحياناً نتيجة الفقر الذي يصيب الأسرة وهذا يؤدي بدوره إلى تفكك الأسرة ·(توماس جورج الخوري، 1998، ص89).
يمكن القول أن المستوى الاقتصادي المتدني كالفقر قد يكون عاملا من عوامل ظهور بعض المشاكل النفسية السلوكية. فالعامل الاقتصادي ومستواه المتدني يترتب عنه سوء رعاية الأبناء وعدم إشباع رغباتهم، يقابل ذلك رغبتهم في العيش في ظروف أفضل ما قد يؤدي بهم إلى نهج سلوكيات المخاطرة قد يدفع بهم إلى إنتاج سلوكيات منحرفة والتفكير في الحصول على الكسب وإشباع الرغبات بطرق قد تكون غير مشروعة.
الأسباب النفسية:
إضرابات العلاقات بين الزوجين: إن عدم التفاهم بين الوالدين يكون سببا في سوء توافق الأبناء اجتماعيا حيث أن الخصام والمشاجرات تؤثر تأثيرا كبيرا في تكوين ميول الأبناء وقد تؤدي بعض الحالات التي تنشأ في البيت إلى تكوين تنفر من الحياة العائلية وتكرهها، ثم إن الروابط بين الوالدين تلعب دوراً خطيراً في تنشئة الأبناء حيث إذا كانت العلاقة التي تربط الزوجين علاقة يسودها التعاون والتفاهم والمحبة تكون هذه الأسرة احتفظت بكيانها ومن المحتم أن تنشأ في جوًها أطفلاً متزنين انفعاليا ونفسيا، وهذا الاتزان من شأنه أن يزيد الثقة في نفسية الأبناء(محمد رضا قليل، 2018، ص34).
أشارت الدارسات الإكلينيكية إلى أن الأسر التي يسودها الخصام والغضب والعلاقات الزوجية المتنافرة والكراهية المتبادلة والقسوة في معاملة يكون أطفالها منحرفين غير أسوياء وتكون هذه الأسر متفككة(محمد أيوب الحشمي، 1994، ص97).

معاملة الوالدين ذات تأثير حاسم في شخصية الطفل وسلوكه كما يقول بعض المربين"لوعدنا إلى مجتمعنا الذي نعيش فيه وزرنا السجون ومستشفيات الأمراض العقلية، ثم دخلنا إلى المدارس وأحصينا الراسبين من الطلاب والمشاركين منهم، ثم درسنا ما نعرفهم من هولا لوجدنا أن معظمهم حرموا من الاستقرار العائلي ولم يجد معظمهم بيتاً دافئاً فيه أب وأم تدرك معنى الشفقة(ياقر شريف القرشي، ص77).

ممّا ذكر نشير وبالنظر إلى أن الآباء هم الأشخاص الأكثر تأثيرا في توجيه سلوك أبناءهم، فأن انهيار العلاقات الأسرية والذي يتمثل في الصراع الدائم بين الزوجين تكون أرضية خصبة لظهور اضطرابات عاطفية لدى الأطفال وكذا المراهقين. وما ينبغي الإشارة كذلك إليه أن المشاكل العلائقية بفعل انهيار العلاقات الوالدية تأثر سلبا على الحالة النفسية لدى الأبناء وتبيّن أنهم الضحايا الحقيقيون للخفية الأسرية، فقد تكون الصورة السلبية التي يحملها الأبناء عن الوالدين تأثر على تصرفاتهم باعتبار أن سلوكيات الأطفال تتأثر حسب التفسير الذي يعطونه للنموذج الوالدي.

أشكال التفكك الأسري: يثير التفكك الأسري انهيار الوحدة الأسري وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها(الدين، المجتمع، التعليم وغيرها) عندما يفشل عضوا أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، وقد صنف وليام جود(w-(goodالأشكال الرئيسية للتفكك الأسري كما يلي(سناء الخوالي، 1997، ص257):

- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق الانفصال أو الطلاق أو الهجرة وفي بعض الأحيان يستخدم أحد الزوجين الإشغال الكثير بالعمل ليبقى بعيداً عن المنزل.
- التغيرات في تعريف الدور الناتج عن مختلف التغيرات الثقافية وهذا ما يؤدي إلى صراع في الأدوار بين الزوجين وعدم التوافق بينهما وهو ما يؤثر في مدى ونوعية العلاقات بين الزوج والزوجة وقد يصل إلى صراع الآباء مع أبناءهم.
- أسرة "القوقعة الفارغة" وفيها يعيش أفراد الأسرة تحت سقف واحد لكن تكون اتصالاتهم بعضهم في الحد الأدنى ويفشلون في علاقتهم معاً خاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم.

ثالثا: ماهية الاتصال الأسري:

الاتصال داخل الأسرة: يتوقف نجاح الأسرة على عملية التفاعل بين أفرادها، وعلى نجاحها في تربية أبنائها وحسن قيامها بوظائفها وأدوارها ومسؤوليتها وعلى مدى توفر المقومات اللازمة لوجود الأسرة من البداية لدعم قدراتها البنائية والاستمرارية والوظيفية.

من خلال الاتصال يمكن التعرف على مدى فهم أنساق الأسرة، حيث تعتبر نظرية التواصل أن الاتصال هو المحتوى الكلي لعمليات التفاعل داخل الأسرة، ومن ثم فهو يشير إلى أسلوب ونمط الأسرة في الحياة، سواء داخلها أوفي تفاعلها مع المجتمع الخارجي(حسن عبد السلام محمد الشيخ، 1999، ص22).

يعتبر الاتصال الفعال أحد المؤشرات المهمة للأسرة القوية والصحية. وقد أثبتت الدراسات أن الاتصال هو أحد اللبنات الأساسيات للعلاقات الأسرية. فالاتصال داخل الأسرة يمكّن أفرادها من

التعبير عن حاجاتهم، ورغباتهم، وانشغالاتهم لبعضهم البعض. والاتصال المفتوح يخلق جوا يسمح لأفراد الأسرة التعبير عن اختلافاتهم، وأيضا عن حبهم، وإعجابهم بعضهم البعض(نادية بوشلاق، 2013).

أهداف العلاج الأسري: يهدف المنهج العلاجي إلى تحسين أداء الأسرة كنظام، وذلك من خلال تقييمها أوّلا كوحدة ثم وضع خطة تسعى إلى تغيير العلاقات الشخصية المتبادلة بين أفرادها(داليا مؤمن، 2008، ص97) لذلك لجأ المعالجون لتحقيق الترابط بين الأنساق الفرعية للأسرة وتحقيق أهداف من خلال تعمق المعالج في دراسة التفاعل الأسري الذي يشير إلى الأحداث الظاهرة في الأسرة.

ومن بين الأهداف التي يسعى إليها العلاج الأسري ذلك الهدف الذي يتعلّق بإعادة تنظيم تفاعلات الأسرة بالشكل الذي يساعدنا على الأداء المناسب لوظائفها وتحقيق أفضل درجات التكيّف بين أعضائها. والتركيز على بعض العوامل التي تهدد التفاعل الأسري التي تمثل سوء التوافق لدى الأسرة(محمد سلامة غبارى، 1999، ص7).

يمكن إبراز أهم أهداف العلاج الأسري في النقاط التالية:

- العمل على تحقيق التوازن للذات الأسرية، وذلك من خلال مساعدتها على بلوغ أقصى ما تمكنها ظروفها في إشباع لحاجات الأسرة وأفرادها وتقوية بنائها اجتماعيا، نفسيا واقتصاديا.
- مساعدة الأسرة على تقوية روابطها الأسرية ومساعدتها على استعادة تماسكها.
- تغيير أنماط الاتصال بين أفراد الأسرة ومعاونة الأسرة على مواجهة مشكلاتها.
- تقوية القيم الإيجابية للأسرة ومساعدتها على ترك وإهمال الجوانب والقيم السلبية التي تؤثر في الأسرة(فهد حمد المغلوث، 1999، ص26).

أساليب الاتصال الأسري: تفعيل الاتصال وتدعيمه يعد عملية يتم من خلالها تمكّن الأسرة من تقييم أنماط تفاعلها بشكل يقلّل من مشاعر الألم لدى كل أفرادها، وأن عملية العلاج الأسري ترتكز عادة على إزالة المشكلات القائمة وضعف الاتصالات الأسرية. وقد تضمن هذه العمليات تدعيم الاتصال وتبادل الأنشطة.

تم تحديد 4 أساليب للاتصال الأسري:

-الاتصال الواضح والمباشر: الرسالة موجهة بشكل صريح ومباشر للشخص المعني في الأسرة. مثال على ذلك عندما يصارح الأب ابنه عن خيبته لعدم قيامه بعمل يومي اعتاد القيام به بدون أن يذكره احد.

-الاتصال الواضح وغير المباشر: الرسالة واضحة لكنها ليست موجهة مباشرة للشخص المعني. بالرجوع للمثال السابق قد يقول الأب"من الأمور المحبطة أن ينسي الناس القيام بأعمالهم" في هذه الحالة قد لا يفهم الابن أن الأب يتحدث عنه لعدم انجازه لعمل اعتاد القيام به.

-الاتصال المقنع والواضح: يحدث عندما يكون محتوى الرسالة غير واضح، غير أنه يوجّه مباشرة للشخص المعني داخل الأسرة. فمثلا قد يقول الأب لابنه"بني كان الناس من قبل يعملون أكثر".

-الاتصال المقنع وغير الواضح: عدم وضوح محتوى الرسالة والشخص المعني معا. فمثلا قد يقول الأب"شباب اليوم كسول". في هذه الحالة لا نعرف لمن يوجه الأب الرسالة كما أننا لا نفهم المغزى منها. هذا النوع من الاتصال يخلق الكثير من المشاكل داخل الأسرة كالعداوة والشجار وانعدام الثقة وغيرها(نادية بوشلاق، 2013).

نلاحظ أن هذه الأساليب تختلف فيما بينها في الطريقة التي يتم فيها الاتصال وكذا في التبادل بين أفراد الأسرة الواحدة، كما تتشابه في العديد من العناصر، كون أن أسلوب الاتصال بين أفراد الخلية الأسرية والتفاعل بينهم يكمن حسب القواعد الخاصة بهذه الأفراد، وأن هذه القواعد هي التي تحكم وتنظم الروابط والعلاقات بين أفراد هذه الأسرة.

تفعيل الاتصال والعلاقات الأسرية :توجد الكثير من الأشياء التي يمكن للأسرة أن تقوم بها لتفعيل الاتصال وبالتالي تحسين نوعية العلاقات الأسرية. يمكن للأسرة تحسين مهارات الاتصال بإتباع بعض الاستراتيجيات لبناء اتصال أسري فعّال(نادية بوشلاق، 2013):

أ- التواصل باستمرار: أحد المشكلات التي تواجه الأسرة اليوم هي عدم إيجاد الوقت الكافي للجلوس مع بعض. هناك دراسات بيّنت أن نقص الوقت أصبح يشكّل هاجسا لدى الناس أكثر من نقص المال.

ب- التواصل بوضوح وبشكل مباشر: الأسر الصحية تنقل مشاعرها وأفكارها بشكل واضح ومباشر. وهذا الأمر مهم جدا خاصة عند معالجة خلافات بين أفراد الأسرة. هذا النوع من التواصل يقوي روابط المودة والاحترام بين أفراد الأسرة.

ت- الاستماع بفاعلية: ويشير الاستماع لما يقوله الآخرون ويتضمن:

-طلب التوضيح عند عدم الفهم.

-بذل الجهد لفهم وجهة نظر الآخر.

-الاعتراف واحترام وجهة نظر الآخر.

-التفكير في الشخص الذي تتواصل معه.

-الانفتاح والإخلاص لأجل تواصل فعّال.

ث- الانتباه للرسائل غير الشفوية: بالإضافة إلى الاستماع باهتمام لما يقال لا بد أيضا من الانتباه للسلوكيات غير الشفوية، مثلا قد يقول الزوج أوالزوجة كلاما، غير أن ملامح الوجه تبيّن شيء آخر مختلف تماما. في هذه الحالة لابد من معرفة كيف يشعر الفرد حقيقة.

ج- الايجابية: فالمهم أن تطوّر الأسرة أنماط تواصل ايجابية كالإطراء والتشجيع بدلا من الانتقاد والازدراء والدفاعية التي تؤدي إلى علاقات أسرية فاشلة (Gottman,2004). فالزوج ينتظر من زوجته الشكر والتشجيع لكل ما يبذله من مجهودات لإعالة الأسرة، كذلك الزوجة تتوقع التشجيع والاحترام من زوجها لاهتمامه بها والأطفال من جهتهم يبحثون عن الرعاية والاهتمام والاعتراف من والديهم وهكذا؛ فلأسرة الصحية هي التي تسودها ايجابية المشاعر.

ح- التقييم الأسري: الأسر الصحية الناجحة تقوم دوريا بعملية جرد لنقاط القوة والضعف وتحاول تحسين الجو الأسري. يمكن للأسرة أن تضع برنامجا للاجتماعات يكون الهدف منه هو مراجعة

أو تقديم تغذية راجعة لمختلف السلوكيات والمواقف، بالإضافة إلى مناقشة وتوضيح كل القضايا التي تظهر من حين لأخر ومعالجتها في حينها.

إذا كان تماسك الأسرة يقاس بمدى نجاحها في أداء وظائفها والوفاء بما هو منوط بها فإن تفككها يقاس بمدى ما تفقده أو تتخلى عنها من تلك الوظائف وقد يتسبب في هذا التفكك عامل أو عدة عوامل متشابكة تساهم في الأسرة وروابطها وبالتالي يؤثر على علاقات أفرادها بعضهم مع بعض ويختلف رد فعل الأسرة اتجاه هذه الأزمات حسب مستواها الثقافي والاجتماعي والأخلاقي فبعضها يتغلب عليها وتعود الأسرة إلى حالتها المتوازنة وبعضها الأخر ينجح نسبياً وبعضها يفشل في إعادة التوازن مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتضخمها(نادية بوشلاق، 2013).

ما يمكن استنتاجه من خلال كل هذه الاستراتجيات أن بناء أسرة قوية يكمن في بناء اتصال فعّال وسليم بين أفراد هذه الأسرة، كذلك أن بناء اتصال فعّال في الأسرة يرتكز على منظومة الأسرة باعتبار أن الاتصال الفعّال داخل الأسرة يتأسس حسب الطريقة التي تنتظم بها هذه المنظومة، هذه الاستراتيجيات تعتمد على إحداث التغيير المطلوب لمنظومة العلاقات داخل الأسرة وعلى تحسين العلاقات الأسرية وتنظيم ما يحدث بين أفرادها والبحث عن نقاط القوة والضعف والمساعدة على إيجاد الحلول للمشاكل الرئيسية المشتركة بين أفراد الأسرة بما يؤدي إلى تحسين التوافق النفسي لها.

الاتصال والوقاية من التفكك الأسري : تتعد الوسائل العلاجية والطرق التي تستخدم في النوعية الأسرية والوقاية والعلاج من مشكلة التفكك الأسري حيث أن جميع برامج وخدامات الرعاية الأسرية تهدف إلى مساعدة الأفراد للتمتع بحياة نفسية واجتماعية سلمية وإعانتهم للاشتراك في حياة الجماعة والمساهمة في المجتمع مساهمة فعَالة كما تعمل هذه البرامج والخدامات على زيادة قدراتهم الشخصية والأسرية في عمليات الاتصال والتكيف المطلوب، والاتصال الفعّل من الركائز التي يعتمد عليها العلاج الأسري فهو من أهم العمليات العلاجية التي تقوم بإحداث تغيير في نظام الأسرة حتى يمكنها أن تؤدي وظائفها المختلفة وتحقيق حاجتها كوحدة متكاملة ولابد أن يدخل في هذا التغيير ويتشابك معه التغيرات في الاتجاهات والمشاعر والسلوك والأدوار وغيرها فالفرد يحتاج إلى أن يشعر بأن الأسرة لها ذات مستقلة كما أنه يحتاج إلى مساعدة أفرادها لوحدتها وأنها تعتمد على أنشطتهم وتعاملهم وفي هذا الإطار يجب أن يحدّد المعالج أهداف العلاج بكل عناية ويختبره من وقت إلى آخر فقد تحتاج الأسرة إلى أمور غير تلك التي يريدها هو ويأتي ذلك عن طريق المحادثة الصريحة بينه وبين الأسرة(محمد محروس الشناوي، 1994، ص18).

والمعالج الأسري يحاول إتاحة الفرصة أمام أفراد الأسرة للتفاعل سواء كان ذلك عن طريق الاتصالات اللفظية أو غير اللفظية حتى يمكنه أن يتفهم المشكلات والصعوبات ليتمكن من تعديل اتجاهات هؤلاء الأفراد واستغلال وإطلاق القدرات المعطلة، واستعمال بعض الوسائل العلاجية والوقائية من التفكك الأسري التي تمكّنه العمل على:

- تحديد قنوات الاتصال التي تجلب المشكلات للأسرة فيعمل على غلقها.
- تحديد قنوات الاتصال المغلقة والتي تعوق قيام الأسرة بوظائفها فيساعدها على فتحها.
- تدعيم قنوات الاتصال.

- تحديد الحدود ومهام وواجبات كل عضو من أعضاء النسق الأسري.
- تصحيح إدراك لبعض الرسائل بين الأفراد داخل الأسرة والتي تصل لبعض أفراد الأسرة في صورة غامضة(حسن عبد السلام محمد الشيخ، 1999، ص23).
نستنتج أن هناك العديد من الأسباب فهو يعمل على كشف المشكلات الناتجة عن عمليات التفاعل والاتصال بين أعضاء الأسرة كنسق، ويسعى على تغيير أنماط التفاعل الغير سوي فيما بينهم وإعادة تنظيم تفاعلات الأسرة وتحقيق درجات التكيّف والتوازن في العلاقات بين أعضائها.

فنيات الاتصال داخل الأسرة:

الإستراتيجية الجوهرية لفهم كيفية تفاعل أعضاء الأسرة يتم من خلال تحليل عملية التواصل بين أعضائها. وهذا بهدف إعادة بناء أساليب التواصل الأسرية السالبة(روز ماري لاميي، 2001، ص 263)، فالمعالج أثناء تعامله مع الأسرة يعمل على تمكين الأسرة من حل المشكلات، فهو يؤكّد في بعض الجلسات على العمل التعاوني بين أعضاء الأسرة لتحقيق أهداف المقابلات وتطبيق بعض الأساليب:

التدريب على التوكيد: يؤكد هذا الأسلوب على أهمية الاتصال المباشر والواضح لكل فرد من أفراد الأسرة نحو الأفراد الآخرين، وذلك من خلال التعبير عن أفكاره وعن مشاعره الايجابية النوعية التي تعتبر عاملا حاسما تماما مثل المشاعر السلبية. إن هذا الاتصال الواضح يساعد على توفير الحلول السليمة للمشكلات، كما يساعد على تحقيق الأهداف الشخصية والأسرية.

التدريب على حل المشكلة: وهو أسلوب يقوم على مساعدة الأسرة مساعدة خاصة تهدف إلى تمكينها من أن تتعامل بكفاءة اكبر مع كثير من المشكلات الموقفية فيما بعد. وذلك بعد مرحلة تحديد أبعاد المشكلة ووضعها في الإطار الصحيح القابل للفهم الذي يساعد على الحل.

التدريب على الاتصال: الاتصال اللفظي يساهم في فهم اتجاهات وسلوك الأفراد، ويعتبر في حد ذاته مصدرا للرضا العميق، وهو أساس السعادة داخل الأسرة.

ويهدف التدريب على التواصل إلى زيادة مهارة أعضاء الأسرة في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بوضوح، والاستماع بفعالية إلى رسائل الآخرين. ولتحقيق هذه الأهداف يتم تدريب أفراد الأسرة على مهارتي التعبير والاستماع، من خلال التعبير عن الموقف من وجهة نظر ذاتي أكثر من ذكر الحقائق والتعبير على الأحاسيس الايجابية اتجاه المستمع مثلا حين ينتقد.

هذا بالنسبة لمهارة التعبير، أما بالنسبة لمهارة الاستماع، فعلى المستمع مثلا أن يتدرب على ما يلي:

محاولة التعاطف مع أفكار ومشاعر الذي يعبّر عن نفسه مهما تكن الحالة.

إيصال هذا التعاطف إلى من يعبّر عن نفسه.

-تجنب الحكم على أفكار المستمع ومشاعره.

- إشعار المتحدث بفهم خبرته مثلا عن طريق تلخيص أو إعادة صياغة ما قاله.

-اتفاقات تغيير السلوك: نشير اختصارا هنا إلى أن اتفاقات تغيير السلوك تتضمن ثلاثة أشكال أساسية، هي:

اتفاق وضع قواعد تحكم العلاقة.

اتفاق الثقة الجيدة.

اتفاق زيادة الأنشطة المشتركة لأفراد الأسرة.

وتتجلى أهمية الاتصال هنا خصوصا في عملية التفاوض التي تجري بين أفراد الأسرة بخصوص تعديل صيغة الأشكال السابقة الثلاث كما اقتضت الضرورة، ناهيك عن أن عملية الاتصال بصفة عامة هي التي تحكم تنفيذ السلوكيات التي تتضمنها الأشكال السابقة خاصة تلك التي تكون في صورة واجب منزلي بين الجلسات.

نستنتج أن هذه الفنيات ترتكز على إعادة بناء أساليب التواصل الأسرية وتؤكد على مهارات التواصل التي تساعد أعضاء الأسرة في فهم كيفية التفاعل فيما بينهم، فالاتصال الفعال يعد المحتوى الكلي بعمليات التفاعل داخل الأسرة، وأن المعالج خلال فهمه لأسلوب ونوع الاتصال داخل الأسرة يستطيع الحصول على معلومات تساعده على تشخيص لمشاكل النسق والتفاعل والاتصالات داخل الأسرة.

خلاصة:

يعتبر الاتصال الفعّال في العلاقات الأسرية من أهم عوامل التماسك الداخلي للأسرة ينعكس عليها بالطمأنينة والسكينة في علاقاتها في ما بينها(غنية شليغم، فضيلة حماني، 2013).

نستنتج ممّا سبق ذكره أن ظاهرة التفكك الأسري ظاهرة اجتماعية عرفتها العديد من الأسر يجعل المختصين البحث عن الحلول الفعاّلة للتحكم فيها. فعلينا إتاحة الفرصة لأفراد الأسرة صغار وكبار وأزواج للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم وحسن الاستماع لهم وتقبلهم. كما علينا أيضا الحرص على إعطاء الفرصة للتواصل والبحث عن إيجاد حلول علمية تساهم في إثراء فنيات الاتصال السليم تقي أفراد الأسرة من التفكك الأسري.

قائمة المراجع:

1.أحمد محمد مبارك الكندري(1996)، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

2.أسماء المصري وآخرون(2010)، التفكك الأسري وتأثيره على الثقة بالنفس لطلاب الجامعة، مذكرة للحصول على درجة البكالوريوس في الإحصاء، جامعة القاهرة، مصر.

3.توماس جورج الخوري(1998)، سيكولوجية الأسرة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

4.خليل العمر معن(2005)، التفكك الاجتماعي، دار الشرق للنشر والتوزيع.

5.داليا مؤمن(2008)، الأسرة والعلاج الأسري، دار الحساب للنشر والتوزيع، القاهر، مصر.

6.روزماري لاميي، وديبيي دانيلز(2001)،(علاء الدين كفافي مترجم)، الإرشاد الأسري، دار قباء، القاهرة، مصر.

7.سناء الخوالي(1997)، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

8.عبد الخالق محمد عفيفي(2011)، بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، الإسكندرية، مصر.

9.عبد المجيد منصور، وزكرياء أحمد الشربيني(2000)، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
10.غنية شليغم، وفضيلة حمداني(2013)، الاتصال الأسري والواقع الاجتماعي المعاصر، ورقلة، الجزائر.
11.فهد حمد المغلوث(1999)، العلاج الأسري أساسياته نماذجه وتطبيقاته، الطبعة الاولى، المركز الخيري للإرشادات الاجتماعية والاستشارات الأسرية.
12.محمد أحمد حلمي الطوابي(2013)، العنف الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر.
13.محمد أيوب الحشمي(1994)، دور الفرق في الحياة المدرسية،دار الفكر اللبناني، لبنان.
14.محمد رضا قليل(2015)، الحدث الجانح بين الأسرة ومؤسسات إعادة التربية، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد08،ص ص 238- 297.
15.محمد رضا قليل(2018)، التفكك الأسري وعملية التنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد28، ص ص27-38.
16.محمد سلامة غبارى(1999)،الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، دط، المكتب الجامعي الحديث.
17.محمد محروس الشناوي(1994)، نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، دار الغريب، مصر.
18.محمد مصطفى زيدان(1972)، النموالنفسي للطفل والمراهق، المكتبة الجامعية، ليبيا.
19.ناديا بوشلاق(2013)، الاتصال الأسري ودوره في تفعيل العلاقات داخل الأسرة، ورقلة، الجزائر.
20.ناصر أحمد الخولة، وعبد المالك رستم رسمي(2010)، الأسرة وتربية الطفل، دار النشر والتوزيع.
21.ياقر شريف القرشي(بدون سنة)، النظام التربوي في الإسلام، دار المعرفة، بيرورت، لبنان.
22.Anne Baurdier et Bernadette Céleste,(2002),Le développement affectif et social du jeune enfant, 2em éd, Nathan université.
23.Bourdieu, P., (1993),a propos de la famille comme catégorie réalisée, vol 100, in :actes de la recherche en science sociales (en ligne).
24.Chouvier, B.(2014), souffrance dans le lien familial, Maroc.
25.Michel Born(2006), psychologie de la délinquance, 2em édition, édition de Boeck université, Bruxelles.
26.Winnicott (d.w)(1999), l’enfant le psyché et le corp,trad. FR Michelin(M) et Rosaz(I) Payot, Paris. France.

الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بكل من التفاؤل والتشاؤم

د.عدة بن عتو، جامعة حسيبة بن بوعلي الشف-الجزائر

أ.د ماحي إبراهيم، جامعة وهران 2-الجزائر

the relationship between irrational thoughts, optimism and pessimism

Adda Benattou, Faculty of Human and Social Sciences,Chlef -Algeria

Mahi Brahim, Faculty of Social Sciences,Oran2, algeria

ملخص: هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل والتشاؤم لدى التلاميذ. حيث تكونت عينة الدراسة من (139) تلميذا وتلميذة،وبعد المعالجات الإحصائية أسفرت النتائج على عدم وجود علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل،وعدم وجود علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم، ماعدا الفكرة الأولى والتي تنص " من الضروري أن يكون الشخص محبوبا أو مرضيا عنه من كل المحيطين به " بمعامل قدره (0.177-)،كما وتختلف درجات كل من الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم والتفاؤل باختلاف الجنس والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما، ووجود فروق في المستوى الدراسي ولصالح السنة الثالثة متوسط.

الكلمات المفتاحية: الأفكار، الأفكار العقلانية، الأفكار اللاعقلانية، التشاؤم، التفاؤل.

Abstract: This study aimed to highlight the relationship between irrational thinking, optimism and pessimism among students. When the study sample included (139) students after statistical analysis The results showed there is no relationship between irrational thoughts and optimism, and the absence of a relationship between irrational thoughts and pessimism, except for the first idea of a factor (0.177-), and there is a differences in the score of the irrational thoughts and pessimism and optimism to gender and academic level and interaction between them, and the existence of differences in the academic level.

Key words: irrational thoughts, rational thoughts, pessimism, optimism

مقدمة:

الأفكار اللاعقلانية تنشأ لدى الأفراد في مرحلة الطفولة حين يطلب منهم الوصول إلى حالة الكمال والتفوق الدائم على أقرانهم دون اعتبار لقدراتهم ومدى تناسبها مع ما يطلب منهم، مما يولد لديهم شعورا بعدم القدرة على تلبية تلك التوقعات خاصة عندما يقارن الطفل على نحو سلبي مع نجاحات وتميز الآخرين،" وهذا ما يراه نيلسون (Nelson1982)، حيث يكون الطفل في هذه المرحلة حساسا لمؤثرات البيئة الخارجية، وأكثر قابلية لإيحاء كونه يعتمد في هذه المرحلة على الوالدين في التخطيط والتفكير واتخاذ القرارات،وإذا ترافق هذا مع تبني بعض أفراد الأسرة لبعض الأفكار اللاعقلانية كمطالبتهم الطفل بأهداف وطموحات لاتصل إليها إمكاناته وقدراته،فإن احتمالية نزوعه لاكتساب بعض الأفكار اللاعقلانية تزداد فالأشخاص يولدون مع وجود احتمال أن يسلكوا بطريقة عقلانية أو طريقة لا عقلانية،والتفاعل مع الوالدين وغيرهما من الراشدين يؤدي إلى تقوية الاتجاه اللاعقلاني وتعزيزه في التفكير لدى الفرد·(القضاة محمد، 2014، ص517).

ولقد أثبتت العديد من الدراسات بأن عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في طفولته تمثل المصدر الأساسي للأفكار اللاعقلانية،فقد بينت نتائج دراسة (Prod and Boron ;1994) (برود،وبورون)،وكذا دراسة(روب،ووارين) (Robb and wanen;1990)، وكذا دراسة (الشربيني،2005)،أن مصادر اكتساب الفرد الأفكار اللاعقلانية تنحصر في أسرته ومدرسته وجماعة رفاقه وتزكيها وسائل الإعلام ولكل مصدر من هذه المصادر دور خطير في غرس هذه الأفكار وأخطرها أساليب المعاملة التي تختارها الأسرة عند إعداد أبنائها وتنشئتهم وتكوين بنائهم المعرفي في كل مرحلة من مراحل العمر(العنزي هدمول، 2010، ص10).

وحسب ما أشار إليه (الموسوي) فإن هناك الكثير ممن يتعاملون مع أنفسهم ومع الأشخاص المحيطين بهم انطلاقا من أفكار وتصورات تتوافق مع المجرى الواقعي للأحداث وتنعكس تلك الأفكار والمعتقدات على سلوكهم اليومي ونتائج عملهم، مما قد يؤدي نهاية المطاف إلى تنامي الشعور بالقلق والاكتئاب والإحباط لديهم وصولا إلى العجز عن تحقيق الأهداف والطموحات الشخصية(القضاة محمد، 2014، ص519).

ومن خلال ما تم عرضه أمكننا أن نستخلص ما يلي:

- الأفكار اللاعقلانية قد تؤدي بصاحبها إلى استدلالات واستنتاجات غير منطقية
- الأفكار اللاعقلانية متعددة المصادر وأخطرها الأسرة
- الأفكار اللاعقلانية قد تسبب لصاحبها القلق والاكتئاب مما يؤدي به إلى سوء التوافق الشخصي والاجتماعي
- تنشأ الأفكار اللاعقلانية في مراحل مبكرة من الطفولة ويساهم في زيادة ترسيخها وتجدرها المعاملة الوالدية وتنميها باقي المصادر، ما لم يقم الفرد بتصحيح معتقداته وأفكاره الخاطئة.

أشارت معظم الدراسات إلى أن تلك الأفكار اللاعقلانية ترتبط بشكل مباشر وقوي مع حالات القلق العصبي، وأن الأفراد من ذوي هذا النوع من التفكير يكون مركز الضبط لديهم في الغالب خارجي فهم سيلمون بأن ما حدث لهم نتيجة لمتغيرات أو عوامل خارجية وليست لأنها تحدث

بسببهم أو نتيجة لجهد قدموه أو لم يقدموه بل أن الحظ والقدرة والحسد وغيرهما هي من يقود سلوكهم.

أما التفكير العقلاني فهو ما يجعل من صاحبه عقلانيا منطقيا في أفكاره وتحليله للمواقف التي يتعرض لها أو سيتواجد فيها، فهو لا يترك الأمر للحظ أو الصدفة رغم إيمان أصحاب هذا التفكير بها إلا أنهم لا يقبلون أن تكون هي التحكم فيها يبدر منهم من سلوك سواء كان ايجابي أو سلبي بل يعززونه لما قدموه أو لم يقدموه وقدراتهم وخبراتهم بهذا الموضوع لذا فإن مثل هؤلاء الأفراد يشعرون بجودة الحياة وأهميتها وكيفية تحسينها وتطويرها لتحسين وتطوير حياتهم الشخصية والمهنية وبالتالي لراحتهم النفسية بدلا من حالات القلق المتداول مع كل ما هو محتمل أن يواجهونه في حياتهم اليومية.

ومن الأساليب التي تؤثر في حياة الأفراد أسلوبي التفاؤل والتشاؤم وما يحمله هذان الأسلوبان من أفكار ايجابية وأخرى سلبية، فالتفاؤل والنظرة المتفائلة إلى الحياة أسلوب ايجابي يعزز الثقة في النفس والتفاعل بين أفراد المجتمع على عكس التشاؤم والنظرة المتشائمة التي تؤثر بشكل سلبي على الصحة النفسية وتقلل من التفاعل مع الآخرين.

فنجد التفاؤل الذي عرفه "مارشال" وأصحابه بأنه استعداد شخصي للتوقع الايجابي للأحداث مما يعني أن التفاؤل ينعكس على السعادة والصحة والمثابرة،والانجاز في حين نجد التشاؤم الذي عرفه "شاورز" بأنه قيام الفرد بتركيز انتباهه وحصر اهتمامه على الاحتمالات السلبية للحياة والآخرين.(صديم محمد، 2009، ص12-13).

يعتبر كل من التفاؤل والتشاؤم من الموضوعات المهمة في علم النفس لما لها من تأثير في سلوك الأفراد وفي حالتهم النفسية، فعندما تلبى جميع حاجات الفرد يشعر بالتفاؤل وبأنه يستطيع أن يحقق أهدافه مما يجعله يشعر بالسعادة والانبساط وبالتالي يحفزه على أن يقبل على الحياة بهمة ومثابرة ورغبة،ويضع في اعتباره احتمالات النجاح،وأن جميع ما يصيبنا من نجاح وما نضطلع به من مهام إنما يعتمد على مدى إحساسنا بالتفاؤل، فتوفر الإمكانات الموضوعية بغزارة وتنوع يكفي وحده لبلوغ الأهداف وتحقيق النجاح في الحياة، أما إذا فشل الفرد في إشباع حاجاته فانه يشعر بالتشاؤم وأنه لا يستطيع أن يحقق أهدافه مما يجعله يشعر باليأس وفقدان الأمل والإحباط ويقبل على الحياة فتور وتردد وتوقع الفشل، وقد كشفت عدد من الدراسات عن علاقة التفاؤل والتشاؤم ببعض المتغيرات (2006) وجود تفاعل بين اليأس والاضطرابات النفسية، فقد بينت نتائج دراسة هيرش " Hirsh " عن التفاؤل أنه يقلل من التفكير في الانتحار واليأس كما أظهرت دراسة ليونس(2009)،أن ارتفاع التفاؤل وانخفاض التشاؤم يقلل من التوتر.(المجدلاوي يوسف، 2012، ص208).

من خلال ما تم عرضه أمكننا أن نستخلص ما يلي:

- التفاؤل يؤدي بصاحبه إلى السعادة،في حين أن التشاؤم يؤدي بصاحبه إلى اليأس والفشل والإحباط
- التفاؤل والتشاؤم يبدأ اكتسابهما لدى التلاميذ في المراحل التعليمية المتوسطة ويزيد ترسيخها من قبل الوالدين والمجتمع الذي يعيش فيه،ويعد التفاؤل من السمات التي تساعد الأفراد على

الحصول والاستمتاع بصحة جيدة رغم الظروف الضاغطة ويتمتعون بقدر كاف من الرفاهية والتوجه نحو الحياة أما التشاؤم فهو من السمات التي تجعل الأفراد يتوقعون الأسوأ والفشل للأحداث والمواقف التي يتعرضون إليها.

الدراسات السابقة: ومن خلال اطلاع على الأدب النظري للدراسات السابقة أمكننا عرضها كالآتي:

أشارت دراسة كل من(Edward C. Changm, & Will Bridewell) حيث قارنت الدراسة الحالية معتقدات غير عقلانية كما تقاس من خلال مسح المعتقدات الشخصية والتفاؤل والتشاؤم كما تم قياسها من قبل اختبار اتجاه الحياة المنقح (لوت-R) على أعراض الاكتئاب والقلق بعد 6 أسابيع من الدراسة، ووجدت هذه الدراسة أن المعتقدات غير العقلانية كان لها تأثير كبير على التشاؤم ولكن ليس على متغير التفاؤل،وعلى وجه التحديد وجد أن الأفراد الذين لديهم معتقدات غير عقلانية أكثر تشاؤما بكثير والعكس بالعكس، وعلى النقيض من ذلك كان للتأييد القوي مقابل انخفاض المعتقدات غير العقلانية تأثير في تحديد مستوى التفاؤل للأفراد. (Changm, & Will Bridewell,1988,p137)

في حين وجد كل من(Chang, & D'Zurilla,1996)، بأن العوامل الثقافية كان لها تأثير كبير في تحديد مستوى التشاؤم للأفراد، ولكن ليس التفاؤل عبر عينة متطابقة من طلاب الجامعات الآسيوية والقوقاز الأمريكية، ومن الواضح أنه سيكون من المفيد تحديد المدى الذي تؤثر فيه المعتقدات غير العقلانية والتفاؤل والتشاؤم على بعضها البعض في دراسة تصميمية مستقبلية.(Chang, & D'Zurilla,1996.,p215).

أما في دراسة(Jeffrey Rudski 2004,)، حيث رمت الدراسة الحالية لإبراز العلاقات المتبادلة بين السيطرة المتصورة، والتفاؤل، والتشاؤم، والخرافات، ومن المفترض أن الوهم من السيطرة المتصورة، والخرافات، والتفاؤل سيكون لها علاقة إيجابية، أظهرت النتائج أن بعد المشاكل التي لا يمكن حلها، كان لها ارتباطا إيجابيا بمستوى معتقدات الخوارق، وعلاوة على ذلك، زادت معتقدات الخوارق بعد التعرض لمشاكل غير قابلة للحل، ولكن لا يمكن حلها. وخلصنا إلى أن اعتماد معتقدات الخوارق يمكن أن يعمل على منع ضعف الأداء الذي غالبا ما يلاحظ بعد حالات عدم السيطرة والفشل، مع وجود علاقة بين النمط التوزيعي والتفاؤل، والتحكم المتصور.(Jeffery ,2014,p306)

مشكلة الدراسة:

أثبتت العديد من الدراسات بأن عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في طفولته تمثل المصدر الأساسي للأفكار اللاعقلانية،وذلك تبعا لما أشارت إليه كل من نتائج دراسة(Prod and Boron ;1994) (برود،وبورون)،وكذا دراسة(روب،وارين) (Robb and wanen;1990)، وكذا دراسة(الشربيني،2005)،أن مصادر اكتساب الفرد الأفكار اللاعقلانية تنحصر في أسرته ومدرسته وجماعة رفاقه،في حين أثبتت الدراسات السابقة الأجنبية عن وجود تفاعل بين اليأس والاضطرابات النفسية، فقد بينت نتائج دراسة هيرش " Hirsh " عن التفاؤل أنه يقلل من التفكير

في الانتحار واليأس كما أظهرت دراسة ليونس(2009)،أن ارتفاع التفاؤل وانخفاض التشاؤم يقلل من التوتر، وتوصلت من جهتها دراسة كل من(Edward C. Changm, & Will Bridewell)، أن المعتقدات غير العقلانية كان لها تأثير كبير على التشاؤم ولكن ليس على متغير التفاؤل،وعلى وجه التحديد وجد أن الأفراد الذين لديهم معتقدات غير عقلانية أكثر تشاؤما بكثير والعكس بالعكس،وأفرزت نتائج دراسة (Chang, & D'Zurilla,1996)، بأن العوامل الثقافية كان لها تأثير كبير في تحديد مستوى التشاؤم للأفراد، وتوصلت من جهتها دراسة(2004Jeffrey Rudski)، حيث رمت الدراسة الحالية لإبراز العلاقات المتبادلة بين السيطرة المتصورة، والتفاؤل، والتشاؤم، والخرافات، ومن المفترض أن الوهم من السيطرة المتصورة، والخرافات، والتفاؤل سيكون لها علاقة إيجابية،وانطلاقا مما افرزته نتائج الدراسات السابقة، يذهب البحث الحالي في هذا الاتجاه، فعلى الرغم من هذه النتائج المثيرة للاهتمام، فإنه لا يزال من المهم أن تؤخذ على أنها أولية يصعب معها تحديد قابلية تعميم النتائج المتوصل إليها، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية لمحاولة معرفة مدى ارتباط الأفكار اللاعقلانية بكل من التفاؤل والتشاؤم لدى تلاميذ التعليم المتوسط، انطلاقا من نتائج الدراسات السابقة حيث كانت صياغة الإشكاليات كما يلي:

- هل هناك علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل لدى تلاميذ التعليم المتوسط؟
- هل هناك علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم لدى تلاميذ التعليم المتوسط؟
- تختلف درجات كل من الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل والتشاؤم باختلاف الجنوسة المستوى التعليمي والتفاعل بينهما؟

3-أهداف الدراسة: من جملة الأهداف يمكن حصر مايلي:

- تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل والتشاؤم لدى التلاميذ.
- استخراج البنية العاملية لكل من متغير التفاؤل والتشاؤم.
- معرفة الاختلاف بين التلاميذ في الأفكار اللاعقلانية بالتفاؤل والتشاؤم باختلاف المستوى التعليمي والجنوسة والتفاعل بينهما

أهمية الدراسة: تتلخص أهمية الدراسة الحالية في جانبين وهما:

-من الناحية النظرية:أهمية الفئة التي تناولتها الدراسة الحالية هي تلاميذ التعليم المتوسط الذين هم بحاجة إلى الرعاية والاهتمام، توعية الطاقم التربوي للتعامل مع ذوي الأفكار اللاعقلانية، ودعوة المختصين النفسانيين ولاختبار فعالية البرامج الإرشادية في التخفيف من الأفكار اللاعقلانية، وأخيرا دعم القاعدة النظرية للبحوث التي تتعلق بالأفكار اللاعقلانية والتفاؤل والتشاؤم.

-من الناحية التطبيقية: يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة في تصميم البرامج الوقائية والإرشادية والأسرية التي تساعد الآباء في التعرف على الأساليب الصحيحة في تنشئة أطفالهم والتي تحقق لهم صحة نفسية جيدة.

التعريفات الإجرائية:

الأفكار اللاعقلانية: هي مجموعة الأفكار الخاطئة وغير المنطقية والتي تتميز بعدم الموضوعية والوضوح، والمبنية على توقعات خاطئة نتيجة المبالغة والتهويل، وانعدام الثقة بالذات، وإجرائيا هي الدرجة التي يحصل عليها التلاميذ من خلال إجابتهم على مقياس الأفكار اللاعقلانية لسليمان الريحاني 1985 المكون من 52 عبارة و13بعد.

التفاؤل: هو الدرجة التي يحصل عليها التلاميذ من خلال إجابتهم على فقرات مقياس التفاؤل لأحمد محمد عبد الخالق 1998

التشاؤم: هو الدرجة التي يحصل عليها التلاميذ من خلال إجابتهم على فقرات مقياس التشاؤم لأحمد محمد عبد الخالق1998

حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة إلى ما يلي: **حدود موضوعية:** تمثلت الدراسة الحالية في الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم، **حدود مكانية:** تمثلت الدراسة في متوسطة الشهيد قدور ريهوم معمر بأولاد فارس ولاية الشلف.

حدود زمنية: تمثلت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2017-2018، **حدود نوعية:** ركزت الدراسة على تلاميذ التعليم المتوسط.

5-منهج وطريقة إجراء الدراسة: لقد تم إتباع المنهج الإحصائي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار انه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

6-طريقة اختيار العينة الأساسية وخصائصها:

يتمثل المجتمع الذي اتخذناه مجالا بشريا لدراستنا من تلاميذ التعليم المتوسط (بمتوسطة: ريهوم قدور معمر بأولاد فارس) من مختلف المستويات الدراسية: (السنة الثالثة، السنة الرابعة)، من التعليم المتوسط بطريقة قصدية ولقد تم تحديد هذه السنوات بناءا على مايلي:

-بناءا على أنهم قد اكتسبوا مفاهيم عن الحياة ومتطلباتها وحاجيتها واختبروا بعض الخبرات السارة والمؤلمة، أضف إلى ذلك كله تعودهم على تبني بعض الأفكار غير العقلانية المكتسبة من طرف الأسرة والمحيطين.

-بناءا على موافقة بعض الأساتذة منحنا الوقت من مجموع الساعات المدرسة وبناءا على الموافقة الصريحة لمديرة المؤسسة في حدود منا يسمح به القانون حفظا على السير البيداغوجي الحسن للتلاميذ.

-واختيار من العينة الأفراد المستعدين للتجاوب معنا طواعية وذلك في شكل مجموعات صغيرة، وذلك من أجل اختيار الأفراد الذين يثبتون كفاءة على الاستجابة لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (01) : يوضح توزيع العينة الأساسية حسب الجنس والسن ومستوى الدراسي

الجنوسة	ذكور	إناث	المجموع
	48	91	139
المستوى الدراسي	سنة ثالثة	سنة رابعة	المجموع
	86	53	139
الفئات	13-14	15-16	المجموع
	118	21	139

7-أدوات الدراسة:تم استخدام مقياس التفاؤل، والتشاؤم، ومقياس الأفكار اللاعقلانية، والتي حققت شروط ذات كفاية سيكومترية تتسم بالموثوقية والثبات.

أ-صدق وثبات أدوات الدراسة:

الصدق العاملي لمقياس التفاؤل: ولقد تضمنت عملية إجراء التحليل العاملي فحص الخطوات التالية:

فحص توفر شروط استخدام التحليل العاملي:(وذلك حسب ما أشار إليه تيغزة، 2012، ص87) حيث كانت أغلب معاملات الارتباط تعدت القيمة (0.30). وقدرت القيمة المطلقة لمحدد بـ (0.0016)،مما يفسر أنها ليست مصفوفة منفردة (singular matrix) التي تنطوي على اعتماد خطي تام (أي وجود ارتباط قوي Multicollinearity) بين المتغيرات، وأنها لا تنطوي على مشكلة ارتفاع الارتباط المبالغ فيه بين المتغيرات. فيما قدرت قيمة اختبار(KMO) – Kaiser Mayer- Olkinتعدت قيمة 0.50،حيث قدرت ب 0.85،ولقد قدرت قيمة Measures of Sampling Adequacy(MSA) ، وهو مقياس عام لكفاءة التعيين كانت أكبر من (0.50)،ما عدا الفقرة التالية: (3)،والتي كانت أقل من المطلوب حيث قدرت بـ (0.45). كما لوحظ أيضا وجود فقرة قيم شيوعها منخفضة وهي: (15) حيث قدرت بـ (031)، مما فرض علينا إعادة التحليل العاملي للمرة الثانية بعد حذف هذه الفقرات.

ب- اعتبارات استخدام طريقة المكونات الأساسية والتدوير بطريقة فاريماكس:

- إن طريقة المكونات الأساسية تمكننا من اختزال المتغيرات العديدة إلى عدد قليل من المتغيرات، ولأنها تمكننا من جهة أخرى للكشف عن البنية التحتية التي تحقق لنا أقصى تباين في فقرات المقياس بالعامل ممثلة بالتشبعات لتشكيل العلاقة الخطية،ورغم عيوب طريقة فاريماكس إلى أنها تحقق لنا شرط الاقتصادية في تبسيط تشبعات الفقرات أو المتغيرات على العوامل مما يسهل معها عملية التأويل.

- ولقد تم إجراء التحليل العاملي على عينة قوامها (139) من غير العينة الاستطلاعية، وبأسلوب المكونات الأساسية وبطريقة (فاريماكس)، حيث أفرزت النتائج بعد التدوير على بروز (4) أربعة عوامل لكن بعد حذف الفقرات المذكورة آنفا والتي لا تتوفر فيها الشروط، وبعد إعادة إجراء

التحليل مرة ثانية فقد أفرزت هذه العملية على استخراج ثلاثة عوامل (3) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(02): يوضح العوامل المستخرجة وقيم شيوعها ن = 139.

الفقرات	العامل 1	العامل 2	العامل 3	قيم الشيوع
TF1	-0.144	-0.181	0.529	0.662
TF2	0.444	-0.077	-0.215	0.652
TF4	0.130	-0.017	0.133	0.531
TF5	-0.088	-0.001	0.358	0.610
TF6	0.311	- 0.235	0.040	0.453
TF7	0.178	-0.046	0.090	0.488
TF8	-0.044	-0.042	0.303	0.426
TF9	0.093	0.175	-0.038	0.438
TF10	0.275	0.066	-0.148	0.484
TF11	0.251	0.030	-0.064	0.522
TF12	-0.075	0.425	-0.115	0.632
TF13	-0.038	0.439	-0.146	0.682

نلاحظ من خلال الجدول بأن نتائج التحليل العاملي بعد التدوير قد أفرزت على تشبع جميع الفقرات التي أدخلت ضمن المعالجة الإحصائية على ثلاثة عوامل أساسية،حيث جاءت قيم شيوعهما معقولة ومقبولة إحصائيا، ويتم التعامل معها بشكل معاملات انحدار لكل فقرة كما يلي: فبالنسبة للفقرة **(TF1)** مثلا، كمتغير تابع والعوامل الأخرى(العاملين) كمتغير مستقل، حيث تكتب المعادلة كما يلي:

الفقرة (TF1): العامل الثالث= (0.529)+ العامل الثاني (0.181-)+ العامل الأول (0.144-) وتقرأ كالأتي): إن ارتفاع العامل الثاني بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة **(TF1)** بمقدار ضئيل لا يتجاوز (0.18-)،عند تثبيت العوامل المتبقية،وأن ارتفاع العامل الأول بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة **(TF1)** بمقدار ضئيل لا يتجاوز (0.14) عند تثبيت العوامل المتبقية، وهكذا تتم قراءة الفقرات المتبقية، وذلك حسب ما أشار إليه(تيغزة محمد، 2012، ص104).

تسمية العوامل المستخرجة: ومن أجل تسمية العوامل سيتم ترتيبها وفق أعلى تشبع إلى أقل تشبع لتسهيل تسميتها، حيث أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها ن = 139.

الفقرة	العبارات	الرتبة	التشبع	تسمية العوامل
TF2	أشعر أن الغد سوف سيكون مشرقا	1	0.798	توقع الأحداث الايجابية
TF11	أرى الجانب المشرق المضيء من الحياة	2	0.617	
TF10	أتوقع الأحسن في الحياة	3	0.608	
TF6	يخبئ لي الزمن مفاجآة سارة.	4	0.604	
TF7	ستكون حياتي أكثر سعادة	5	0.540	
TF4	أنظر إلى المستقبل على أنه سوف يكون سعيدا	6	0.506	
TF13	أرى أن الآمال والأحلام التي لم تحقق اليوم سوف تتحقق غدا	1	0.801	توقع تحقق الأماني
TF12	أفكر في الأمور المبهجة المفرجة	2	0.777	
TF14	أفكر في المستقبل بكل تفاؤل	3	0.647	
TF9	أرى أن الفرج سوف يكون قريبا	4	0.476	
TF1	تبدوا لي الحياة جميلة	1	0.804	النظرة التفاؤلية للمستقبل
TF5	أنا مقبل على الحياة بحب وتفاؤل	2	0.687	
TF8	حياتي كلها أمل	3	0.579	

الجذر الكامن للعوامل ونسبة التباين المفسر			
العوامل	2.650	2.325	2.253
نسبة التباين	%20.450	%17.883	%17.334
النسبة التراكمية: %55.66			

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبعد الاطلاع على محتوى البنود التي تم ترتيبها تنازليا طبقا لتشبعها على العامل أي من أعلى تشبع إلى أدناه، وبذلك تسهل تسمية العوامل حيث تم حصرها في (**توقع الأحداث الايجابية، توقع تحقق الأماني، النظرة التفاؤلية للمستقبل**)،علما بأن العوامل قد تشبعت فقراتها تشبعا أعلى من (0.30)، حيث أن مؤشر التشبع المقبول (0.45) وهو الذي نعتمده في الدراسة الحالية، وقد قدرت النسبة التراكمية المفسرة للعوامل الثمانية بـ (55%)، وهي مؤشر مقبول إحصائيا في التحليل العاملي، فأصبح المقياس يحتوي في شكله النهائي على مجموع (12) فقرة تقيسه، وهي التي سوف نتعامل معها في المعالجات الإحصائية للفرضيات.

الصدق التمييزي لمقياس التفاؤل: ولقد تم استخراج الصدق التمييزي بالاعتماد على ما أفرزته نتائج التحليل العاملي لا سيما مصفوفة(Component Transformation Matrix) التي تعبر صراحة عن الصدق التمييزي، كما هو مبين كالتالي:

الصدق التمييزي للعوامل المستخرجة لمقياس التفاؤل: جميع العوامل المستخرجة عن طريق التحليل العاملي تحقق شرط التمايز فيما بينها، حيث جاءت قيمها تتراوح من أدناها (102.0- إلى أعلاها 0.604)، وهذا ما يشير إلى أن عوامل الاختبار متناسقة ومتجانسة وأن مفرداته متماسكة، مما يعني أن العوامل والفقرات تتمتع بدرجة لا بأس بها من الصدق، لأنه يجب أن لا تكون قيم الارتباط بين العوامل تفوق(0.80)، وإلا اعتبر بأنها مرتبطة وغير متمايزة فيما بينهما مما يدل على أنها تذوب في عامل واحد، وبالتالي لا تحقق شرط الاستقلالية عن بعضها من جهة والتمييز من جهة ثانية.

الصدق العاملي لمقياس التشاؤم: ولقد تضمنت عملية إجراء التحليل العاملي فحص شروط استخدام التحليل العاملي،فأغلب معاملات الارتباط تعدت القيمة (0.30)، كما قدرت القيمة المطلقة لمحدد المصفوفة أكبر من(0.00001) حيث قدر ب(0.0003). مما يفسر أنها ليست مصفوفة منفردة)(Singular matrixالتي تنطوي على اعتماد خطي تام (أي وجود ارتباط قوي Multicollinearity) بين المتغيرات، وأنها لا تنطوي على مشكلة ارتفاع الارتباط المبالغ فيه بين المتغيرات، وذلك كما أشار إليه(تيغزة، 2011، ص303)، في حين قدرت قيمة اختبار (KMO)Kaiser-Mayer-Olkin تعدت قيمة 0.50 حيث قدرت بـ 0.90، وكل الفقرات حققت شرط الكفاءة للتعيين.حيث أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (04) يوضح العوامل المستخرجة وتشبعاتها ن=139

الفقرات	العامل 1	العامل 2	العامل3	قيم الشيوع
TC1	0.269	-0.146	-0.020	0.407
TC2	0.317	-0.120	-0.087	0.572
TC3	0.142	0.123	-0.107	0.590
TC4	-0.019	0.374	-0.222	0.705
TC5	0.308	-0.27	-0.186	0.607
TC6	0.0.97	0.078	0.013	0.510
TC7	0.173	0.070	-0.088	0.571
TC8	0.248	-0.251	0.167	0.569
TC9	-0.102	0.235	0.122	0.630
TC10	-0.083	0.008	0.315	0.430
TC11	-0.108	0.367	-0.082	0.609
TC12	0.066	-0.136	0.284	0.473
TC13	-0.178	-0.071	0.532	0.666
TC14	-0.314	0.345	0.200	0.523
TC15	0.073	0.015	0.153	0.613

نلاحظ من خلال الجدول بأن نتائج التحليل العاملي بعد التدوير قد أفرزت على تشبع جميع الفقرات التي أدخلت ضمن المعالجة الإحصائية على ثلاثة عوامل أساسية، حيث جاءت قيم شيوعهما معقولة ومقبولة إحصائيا، ويتم التعامل معها بشكل معاملات انحدار لكل فقرة كما يلي: فبالنسبة للفقرة (TC1)مثلا، كمتغير تابع والعوامل الأخرى (العاملين) كمتغير مستقل، حيث تكتب المعادلة كما يلي:

الفقرة (TC1): العامل الأول = (0.2690)+ العامل الثاني (-0.1460)+ العامل الثالث (-0.020) وتقرأ كالأتي:

إن ارتفاع العامل الثاني بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة (TC1) بمقدار ضئيل لا يتجاوز (-0.14)، عند تثبيت العوامل المتبقية، وأن ارتفاع العامل الثالث بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة (TC1) بمقدار ضئيل لا يتجاوز (-0.02) عند تثبيت العوامل المتبقية.

تسمية العوامل المستخرجة: ومن أجل تسمية العوامل سيتم ترتيبها وفق أعلى تشبع إلى أقل تشبع لتسهل تسميتها، حيث أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05) يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها ن=139

الفقرة	العبارات	الرتبة	التشبع	تسمية العوامل
TC2	حضي قليل في هذه الحياة	1	0.721	توقع سوء الحظ
TC5	يلازمني سوء الحظ	2	0.717	
TC8	كثرة الهموم تجعلني أشعر أنني أموت في اليوم مئة مرة	3	0.610	
TC1	تعلمت من الخبرة أن الحياة سواد كاليل المظلم	4	0.603	
TC7	أنا يأس	5	0.598	
TC3	أشعر انني أتعس مخلوق	6	0.566	
TC15	أشعر كان المصائب خلقت من اجلي	7	0.512	
TC6	مكتوب علي الشقاء	8	0.504	
TC4	سيكون مستقبلي تعيسا	1	0.769	توقع الأحداث السيئة مستقبلا
TC11	أتوقع أن أعيش حياة تعيسة في المستقبل	2	0.741	
TC9	أترقب حدوث أسوأ الأحداث	3	0.621	
TC14	يبدو لي المنحوس منحوس مهما حاول أن يكون غير ذلك	4	0.612	
TC13	تخيفني الأحداث السارة لأنها ستعقبها أحداث مؤلمة	1	0.810	توقع الأحداث المؤلمة
TC10	يخيفني مايكون أن يحدث لي في المستقبل من سوء حظ	2	0.574	
TC12	لدي شعور قوي بأنني سأفارق الأحبة قريبا	3	0.560	

الجذر الكامن للعوامل ونسبة التباين المفسر				
العوامل	3.422	2.862	2.188	
نسبة التباين	%22.816	%19.082	%14.590	
النسبة التراكمية: %56.48				

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبعد الاطلاع على محتوى البنود التي تم ترتيبها تنازليا طبقا لتشبعها على العامل أي من أعلى تشبع إلى أدناه، وبذلك تسهل تسمية العوامل حيث تم حصرها في (توقع الإصابة بالمرض، توقع الأحداث السيئة، توقع الموت)،علما بأن العوامل قد تشبعت فقراتها تشبعا أعلى من (0.30)، حيث أن مؤشر التشبع المقبول (0.45) وهو الذي نعتمده في الدراسة الحالية، وقد قدرت النسبة التراكمية المفسرة للعوامل الثمانية ب (56%)، وهي مؤشر مقبول إحصائيا في التحليل العاملي، فأصبح المقياس يحتوي في شكله النهائي على مجموع (15) فقرة تقيسه، وهي التي سوف نتعامل معها في المعالجات الإحصائية للفرضيات.

الصدق التمييزي لمقياس التفاؤل: ولقد تم استخراج الصدق التمييزي بالاعتماد على ما أفرزته نتائج التحليل العاملي لاسيما مصفوفة (Component Transformation Matrix) التي تعبر صراحة عن الصدق التميزي، حيث لوحظ بأن جميع العوامل المستخرجة عن طريق التحليل العاملي تحقق شرط التمايز فيما بينها، حيث جاءت قيمتها تتراوح من أدناها (0.077- إلى أعلاها 0.727)، وهذا ما يشير إلى أن عوامل الاختبار متناسقة ومتجانسة وأن مفرداته متماسكة، مما يعني أن العوامل والفقرات تتمتع بدرجة لا بأس بها من الصدق، لأنها متمايزة فيما بينها مما يدل على أنها تحقق شرط الاستقلالية

8-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم استخدم في معالجة البيانات معامل ارتباط لبيرسون، وتحليل التباين الثنائي.

9-عرض ومناقشة الفرضيات:

عرض ومناقشة الفرضية الأولى: والتي تنص: توجد علاقة إرتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل بيرسون، حيث دلت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح معامل الارتباط بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل

المتغير	ف 1	ف 2	ف 3	ف 4	ف 5	ف 6	ف 7	ف 8	ف 9	ف 10	ف 11	ف 12	ف 13	التفاؤل
1	--													
2	0.17*	--												
3	0.29**	,030	--											
4	0.12	,150	0.26**	--										
5	0.05	,0.24**	0.06	0.28**	--									
6	0.13	,0.11	0.15	0.02	0.27**	--								
7	0.14	0.16*	0.17*	0.18*	0.23**	0.11	--							
8	0.04	0.20*	0.14	0.16	0.04	0.03	0.02	--						
9	0.07	0.14	0.01	0.11	0.17*	0.17*	0.06	0.02	--					
10	0.10	,0.04	0.17*	0.24**	0.12	0.03	0.09	0.04	0.09	--				
11	0.12	,0.33**	0.07	0.03	0.17*	0.04	0.21*	0.23**	0.18*	0.07	--			
12	0.01	,0.03	0.10	0.09	0.03	0.02	0.05	0.08	0.09	0.11	0.01	--		
13	0.06	,0.19*	0.14	0.04	0.05	0.01	0.18*	0.05	0.01	0.04	0.06	0.09	--	
التفاؤل	0.09	0.07	0.06	0.14	0.11	0.04	0.07	0.05	0.02	0.01	0.12	0.02	0.01	--

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم وجود علاقة إرتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل لدى تلاميذ التعليم المتوسط.

لقد دلت نتائج المعالجات الاحصائية عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغير الأفكار اللاعقلانية ومتغير التفاؤل وقد يعزي تفسير ذلك للعوامل التالية:

العوامل الشخصية: إن لكل شخص أفكار خاصة به وقدراته على التوافق مع أفكار الأخرين وأن هذه الأفكار تتأثر بالبيئة الاجتماعية التي تلعب دور في تنشئة التلاميذ سواء بالايجاب أو بالسلب ونيزيد على تعزيزها العوامل الأخرى كالمدرسة مثلا أن تزيد من تقويته أو خفضة لدى الأبناء فينتج عنه شكل من تشويه المحدثات التي يتعرض لها التلاميذ في حياتهم مضاف إليها الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع مما تنتج أفكاره لاعقلانية لدى، حيث أن التفكير العقلاني يتميرز بأنه مصدر الاضطرابات التي تعود إلى طريقة تفسير الأفراد الأحداث، وأيضا تحدث دائما بسرعة وبالنسبة للفرد شديدة القابلية للتصديق كما أنها تؤدي لإصابة بالحزن والكرب بدرجة كبيرة، وذلك حسب ما أشارت إليه الدراسات منها دراسة كرامر وكوشيك 1993 cramer and kupshikالتي هدفت إلى دراسة أثر المعتقدات اللاعقلانية على استثارة المشاعر المناسبة مثل (الحزن عدم السعادة والانزعاج)، والمشاعر وغير المناسبة (الضغط النفسي ، القلق والغضب)

ودراسة محمود عطا حسن mahmoud Ata Hasan (1994) التي هدفت إلى التعرق على الأفكار اللاعقلانية لدى طلاب الجامعة وعلاقتها بالامتئاب والتوتر النفسي ويعض المتغيرات الأخرى .

عامل مرحلة المراهقة وخصائصها: حيث أن التلاميذ في مرحلة المراهقة ينتقلون من أطفال غير ناضجين جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا إلى انسان يتدرج نحو النضج الكامل ويحاول الاستقلال واثبات ذاته، والتلميذ في بداية هذه المرحلة لايستطيع التحكم في مختلف المظاهر الخارجية لحالته الانفعالية لهذا نجده يكون بعض العواطف الشخصية التي تأخذ مظهر الاعتزاز بالنفس مما يؤدي إلى صراعات داخلية في نفسيته فينتج عنها رغبة عن الاستقلال عن والديه وفي نفس الوقت الحاجة إليها فيصبح مطالب بلانجاز بالتحصيل الدراسي في المدرسة ، فيتعرض التلاميذ كمختلف الضغوطات المدرسية مما يجعلهم يتبنون طرق غير سوية للتوافق مع هذا المحيط المدرسي مما ينمي ويقوي تزايد الأفكار اللاعقلانية لدى هؤلاء التلاميذ في هذه المرحلة النمائية الحساسة نجدهم سريعوا الانفعال والتأثر نتيجة هذه التغيرات الفيزيزلزجية والانفعالية والجسمية والعقلية وهذا التأثر ثنائي القطب من المحيط المدرسي (كعامل خارجي) والمتغيرات النمائية (كعامل داخلي) يتحدان في إحداث هذا النوع من الاضطراب النفسي الانفعالي والشواية العقلي لمدركات الواقع .

عامل الحاجيات النفسية والمادية والدراسية: أيضا العامل الاقتصادي الذي يؤثر على نمط معيشية التلاميذ خاصة عندما يقارن هذا التلميذ نفسه مع الأخرين الذين هم أيسر منهم ماديا أيضا الحاجة لتقدير الذات والانتماء والحاجة للنجاح والتفوق والحصول على مرتبة مرموقة في المجتمع، لاشك أن هذه الحاجيات تكون في جوهرها مشكلات تصط من عزيمة هؤلاء التلاميذ تحول دون تعزيز حسن نوهم وتوافقهم على حد سواء، إن أهمية الحاجيات المادية من توفير مايحتاج التلميذ المتمدرس لمزاولة الدراسة والاجتهاد لها دور فعال وكبير في انجاز المشروع الشخصي للتلميذ وكذا مشروعه المستقبلي، وبما أن هؤلاء التلاميذ لديهم مستوى اقتصادي متوسط على العموم وذلك في ما أفرزته المقابلات مع أفراد العينة مامن شأنه التأثير السلبي على مدركات الواقع الذي يعايشونه وهذا عامل قد يؤدي إلى تبني معتقدات سلبية هروبا من الواقع يعد بمثابة ألية دفاعية غير سوية للتوافق مع المحيط أما بالنسبة للتفاؤل إذ أن من خصائصه يمكن من خلالها التنبؤ باتجاهات التلاميذ نحو المستقبل حيث أن المتفائلين قادرين على التواصل إلى تحقيق أهدافهم واتصاف بالمرونة فهم يتقبلون المواقف التي يتعرضون إليها بكل ايجابية ولكن مع الأفكار اللاعقلانية التي تستحوذ على تفكير التلاميذ حول مسار حياتهم المستقبلية حيث تزداد مخاوفهم وترتفع نسبة قلقهم وتولد لديهم مشاعر اليأس مما يجعل هؤلاء التلاميذ متشائمين غير متفائلين لأن هذه الأفكار تؤثر على ثقتهم بأنفسهم وينخفض تقديرهم لذواتهم ويحدث معها خلل في شبكة علاقتهم الاجتماعية. كل هذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى تساهم وتجعله عرضة لاصابة بمخنتلف بالاضطرابات النفسية التي تؤزم وتعقد وضغيته. ونتائج الدراسة الحالية تتعارض جزئيا مع دراسته عبد الله القحطاني (2013) التي أفرزت نتائجها وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة بين الصغوط النفسية والتفاؤل ودراسة جرادات (2006) حيث أشارت

نتائجها إلى وجود علاقة سالبة بين تقدير الذات والأفكار اللاعقلانية لأن الشخص المتفائل يتمتع بتقدير الذات مرتفع وصحة نفسية عالية على عكس المتشائم الذي لديه تدني وتدهور في ذاته وصحته النفسية. وهي تحتلف مع نتائج دراسة (فونتين وأخرين 1993) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التفاؤل يرتبط ايجابيا مع أساليب المواجهة الفعالة واعادة التفسير الايجابي ويرتبط سلبا بالتركيز على الانفعال والتنفيس عنه، وهو يتعارض مع نتائج الدراسة الحالية لأنه لاتوجد علاقة ارتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل وعليه نرفض فرض البحث ونقبل الفرض الصفري بعدم وجود علاقة ارتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل .

عرض ومناقشة الفرضية الثانية:والتي تنص: توجد علاقة إرتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل بيرسون، حيث دلت النتائج كما هو مبين الجدول التالي:

جدول رقم (07) يوضح معامل الارتباط بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم

المتغير	فكرة 1	ف 2	ف 3	ف 4	ف 5	ف 6	ف 7	ف 8	ف 9	ف 10	ف 11	ف 12	ف 13	التشاؤم
1	--													
2	0.17*	--												
3	0.29**	0.03	--											
4	0.12	0.15	0.26**	--										
5	0.05	0.24**	0.06	0.28**	--									
6	0.13	0.11	0.15	0.02	0.27**	--								
7	0.14	0.16*	0.17*	0.18*	0.23**	0.14	--							
8	0.04	0.02	0.14	0.16	0.04	0.03	0.02	--						
9	0.07	0.14	0.01	0.11	0.17*	0.17*	0.06	0.02	--					
10	0.10	0.04	0.17*	0.24**	0.12	0.03	0.09	0.04	0.09	--				
11	0.12	0.33**	0.07	0.03	0.17*	0.09	0.21**	0.23**	0.18	0.07	--			
12	0.01	0.03	0.10	0.09	0.03	0.02	0.05	0.08	0.08	0.11	0.01	--		
13	0.06	0.19*	0.13	0.04	0.05	0.01	0.18*	0.05	0.05	0.04	0.06	0.09	--	
التشاؤم	**0.17**-*	0.04	0.15	0.02	0.07	0.08	0.06	0.04	0.04	0.13	0.08	0.13	0.08	--

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم وجود علاقة إرتباطية بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم لدى تلاميذ التعليم المتوسط، ما عدا الفكرة الأولى بمعامل قدره (0.177-) عند مستوى الدلالة (0.05)، وبعد تربيع معامل الارتباط ليعطينا معامل آخر يدعي بمعامل التحديد ما نسبته 3% من التباين في المتغير التابع التشاؤم تفسرها الفكرة الأولى، وهي نسبة ضعيفة جدا، بمعنى التغير الذي يحدث في المتغير التابع التشاؤم يعزى للفكرة الأولى.

لقد دلت نتائج المعالجات الاحصائية عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغير الأفكار اللاعقلانية ومتغير التشاؤم ماعدا في الفكرة الأولى بمعامل قدره (0.177-)عند مستوى الدلالة (0.05) وقد يعزى تفسير ذلك للعوامل التالية:

1- ارتبطت الفكرة الأولى بالتشاؤم لأن محتواها يصب في اطار المرغوبية الاجتماعية وهو البحث عن الانتماء والحماية والتقدير فمن البديهي كحاجة أساسية وضرورية لكل فرد بلوغ قمة هرم ماسلو لتحقيق الذات وتقدير الشعور بالحماية والأمن وقد تعزى إلى المبادئ والقيم والمعايير العالية التي يضعها أفراد العينة لأنفسهم لتعامل مع الأخرين وإلى المثالية والكمال التي يسعون لتحقيقه، ولعل ذلك أيضا يعود إلى مستوى الوعي الثقافي الذي يسهم في اكساب التلاميذ قدرا من النضج والادراك بأن رضا الناس غاية لاتدرك وأن الإنسان اجتماعي بطبعه فهو يميل إلى الانتماء بالأخرين وعقد صداقات ناجحة توفر له القدر الكافي من الانتماء والأمان وأن يطلب الاستحسان أكثر من ذلك على تقديره لذاته.

2-أما عدم ارتباط الأفكار الأخرى بالتشاؤم فقد يعزي ذلك إلى اتصاف التلاميذ بالتصلب الفكري الناتج عن اللاشعور الجمعي من طرف الكبار، وعدم الرغبة في تغيير أفكارهم أو استبدالها بأخرى أكثر عقلانية وأكثر مرونة ومنطقية فيقع التلميذ عرضة لهذا التفكير المتصلب الجامد حيث يكون تفكيره مظلم يرى من خلاله جانب واحد للحياة، ولايرغب في أن يغير فكره ليرى الجوانب الأخرى وقد يكون للعزلة الاجتماعية دور في إحداث الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم فالعزلة تمنعهم من تقييم أفكارهم وفقا لما يتفق مع الأخرين وماترتضيه الجماعة التي ينتمي إليها، وأيضا التعرض إلى أساليب التربية الخاطئة كالجوء إلى العقاب من أجل اسكات الرغبات التي تزيد الاستمتاع بمباهج الحياة واحباط سعي المراهق الذي يحاول الاستقلال عن أسرته وضعف الامكانيات المادية مما يؤدي إلى سوء استغلال الأوقات والإضرار بهم وبمجتمعهم ونظرا لكون عينة الدراسة تتميز بخصائص مختلفة كونها تلاميذ التعليم المتوسط (سنة ثالثة ، رابعة متوسط) وهذا راجع إلى المشكلات وعدم حلها واللجوء إلى طرق وآليات وفق الموروث الثقافي والاجتماعي سواء من الأسرة أو المدرسة أو الأصدقاء .

3-وقد نجد المتشائم يتوقع الأحداث السلبية القادمة التي تجعل الفرد ينتظر حدوث الأسوأ وأن التشاؤم يؤثر تأثيرا سيأ في سلوك الإنسان وصحته النفسية والجسمية ويعد مؤشر لكثير من الإضطرابات النفسية والمعتقدات اللاعقلانية مما ينعكس سلبا على المحيط الذي يتواجدون به مما يجعلونه مجالا للتفريغ ولتعويض ذل النقص الذي يشعرون به لاسيما التهديد والعنف والشتم للمدير أو الأساتذة أو من هم أكبر منهم ولايهمم أمرالأخرين سواء كانوا راضيين عنهم أم لا وهذا مايزيد من احتمالية تشاؤمهم، وذلك على الأقل في حدود الملاحظات والمقابلات. ونتائج الدراسة الحالية تتفق مع دراسة نوال نصر الله (دس) التي توصلت نتائجها إلى عدم وجود علاقة ارتباطية عند مستوى الدلالة(0,05) بين أنماط التفكير السائد وسيولوجية التفاؤل والتشاؤم لدى المرحلة الثانوية في جنين، وهي تختلف مع نتائج دراسة هوج وديفنباذر (1984) Hogg and Deffenbacher التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين المعتقدات غير العقلانية وبين مستوى الاكتآب والغضب لدى الشباب الجامعي . ودراسة اريسكون (1991) Erikson

التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة بين الأفكار اللاعقلانية وانخفاض تقدير الذات بالإضافة إلى أن الطلبة الذين لديهم أفكار لاعقلانية أكثر عرضة لإصابة بالاكتئاب وأكثر قلقا. وتتعارض مع نتائج دراسة محمد اسماعيل (2001) التي أشارت نتائجها إلى توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائيا بين التشاؤم والوحدة النفسية وقلق الموت ومركز الضبط، ودراسة مايسة شكري (1999) التي أشارت إلى وجود ارتباط سلبي ودال احصائيا بين التشاؤم وأساليب مواجهة الضغط.

عرض ومناقشة الفرضية الثالثة:والتي تنص: تختلف درجات كل من الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم والتفاؤل باختلاف الجنس والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الثنائي، حيث دلت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (08) يوضح نتائج تحليل التباين الثنائي تبعا للجنس والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما

مصدر التباين	المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	م.الدلالة
الجنس	الأفكار اللاعقلانية	180,496	1	180,496	7,644	دال عند 0.006
	التفاؤل	16,065	1	16,065	0,2580	غير دال
	التشاؤم	86,965	1	86,965	0,7550	غير دال
المستوى الدرا سي	الأفكار اللاعقلانية	291,359	1	291,359	12,339	دال عند 0.001
	التفاؤل	0,008	1	0,0080	0,0000	غير دال
	التشاؤم	0,352	1	0,3520	0,0030	غير دال
الجنسx م.الدراسي	الأفكار اللاعقلانية	448,686	3	149,562	6.34	دال عند 0.05
	التفاؤل	74,987	3	24,996	0,4020	غير دال
	التشاؤم	452,352	3	150,784	1,330	غير دال
الخطأ	الأفكار اللاعقلانية	3180,508	135	23,559		
	التفاؤل	8402,179	135	62,238		
	التشاؤم	15300,440	135	113,337		
الإجمالي	الأفكار اللاعقلانية	1051722,000	139			
	التفاؤل	244850,000	139			
	التشاؤم	137693,000	139			

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبالنظر لمصدر التباين وجود فروق دالة في متغير الأفكار اللاعقلانية بالنسبة للجنس والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما بقيمة (ف) قدرها (6.34) عند مستوى الدلالة (0.05).

لقد دلت نتائج التحليل الاحصائي وبالنظر لمصدر التباين وجود فروق دالة في متغير الأفكار اللاعقلانية بالنسبة للجنس والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما بقيمة (ف) قدرها (6.34) عند مستوى الدلالة (0.05) وقد يعزى تفسير ذلك إلى مايلي :

بالنسبة لمصدر تحليل التباين الثنائي لتفاعل متغير الجنوسة نسبة (ف) قدرها (6.34) ودلالتها (0.05) فقد كانت لصالح الإناث وقد يعزى تفسير ذلك إلى الاختلافات الموجودة بين الذكور والاناث من الناحية العقلية والفكرية، وإن هذا التمايز بين الجنسين تقف وراءه عوامل مخية عقلية واضحة حيث هناك اختلاف بين المخ الذكوري والمخ الأنثوي أي المخ الذكوري التنظيمي يتميز أنه صاحب تفكير استراتيجي بمعنى لديه القدرة على التخطيط والتدبير ورسم ووضع التصورات العامة، ذلك في مقابل التفكير التكتيتكي الذي يتميز به المخ الأنثوي التعاطفي وهو تفكير تنفيذي ماهر في تطبيق الاستراتيجيات بما يتطلبه ذلك من تعامل مع الأشياء والأشخاص ونجد من السمات العقلية السلوكية للمخ التنظيمي أنه يهتم بالانجاز والسيادة .

ولاشك أن أسلوب التنشئة التسلطي له تأثير كبير على سلوك التلاميذ حيث يكون نابعا من أسلوب الوالدين في معاملة أبنائهم عند استعمالهم الأسلوب التهديد والتحذير والعقاب لأتفه الأسباب واستخدامهم الألفاظ البذيئة عند التعامل معهم، وهنا لايمكن إغفال مسؤولية الأباء عن نوعية الأفكار والمعتقدات التي يغرسونها في الأبناء ومايترتب عنها من آثار سلبية مؤدية بهم إلى نشوء مختلف الاضطرابات النفسية والأفكار اللاعقلانية أضف إلى ذلك نقص الحوار وتبادل الأفكار والتشاور مع الوالدين الذي له دور مهم في تنمية القدرات النفسية والاجتماعية والمعرفية لأبناء فهو يؤثر في تكوين هويتهم ونموهم النفسي وإن التواصل المقترح بين الوالدين والتلاميذ يساعد على اكتساب التلاميذ القدرة على التعبير عن أرائهم وأفكارهم ويزيد من ثقتهم في أنفسهم ويساهم في تكيفهم الذاتي واستقلاليتهم في حين التواصل السلبي له علاقة بعدم تكيفهم واحتمالية تشاؤمهم واكتئابهم، وأخذهم أفكار خاطئة لاعقلانية عن حياتهم ومستقبلهم ويجعلهم يشعرون أن لامعنى لهم في الحياة كقول: أحد التلميذات من أفراد العينة "أنا لا أحب حياتي " وأخرى " أكره أهلي لأنهم أجبروني على فعل هذا " عند عبارة "لاأتردد أبدا لتضحية بمصالحي ورغباتي في سبيل رضا وحب الأخرين وقالت:" من هم حتى أضحي من أجلهم وأنا من ضحى لأجلي"

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة حسيب (2000) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة احصائية في الأفكار اللاعقلانية تعزى لعامل الجنس ومع دراسة حسن والجمالي (2000) ان نسبة انتشار الأفكار اللاعقلانية تراوحت مابين 10.29 % و 48.5 %، وأن الذكور أعلى في فكرة واحدة بينما الإناث أكثر من فكرتين في الأفكار اللاعقلانية. ومع دراسة جرادات (2006) التي أظهرت نتائجها ان العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية وتقدير الذات لدى الإناث كانت أقوى مما لدى الذكور، كما وتتعارض مع دراسة كل من حسيب والعقاد (2000) التي أشارت نتائجها إلى

عدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في الأفكار اللاعقلانية. عدم وجود فروق بين طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية.

لقد أشارت نتائج التحليل الاحصائي فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد كان لصالح السنة الثالثة متوسط فقد يعزى تفسير ذلك إلى مايلي: فمن خلال المقابلة مع التلاميذ تم التوصل إلى أن هناك تشابه كبير من خلال تفكيرهم العقلاني واختلاف من حيث تفكيرهم اللاعقلاني فيما يخص تصوراتهم المستقبلية حول استعداداتهم للدراسة مستقبلا، وحول كيفية تربيتهم للأبناء مستقبلا أضف إلى ذلك المناخ المدرسي الذي يتميز بنوع من الضبط والحزم هذا ماجعل التلاميذ ربما لا يعبرون بشكل صريح عن أفكارهم هذا مايؤدي إلى ضعف استراتيجيات المواجهة لديهم ونقص ثقتهم بأنفسهم واللجوء إلى آليات أخرى تزيد من احتمالية تشاؤمهم مؤثرة على تعليمهم وقدرتهم على تحمل الضغوطات التي يواجهونها من قبل المسؤولين .

أما فيما يخص أن مستوى السنة الثالثة يختلفون عن السنة الرابعة متوسط فالرابعة لديهم مسؤوليات تعليمية وهم منشغلون بالتحضير لشهادة التعليم المتوسط والسنة الثالثة مازالوا يقلدون الجماعات الأخرى ويميلون إلى اللهو والضحك أكثر من الدراسة. وتتفق نتائج هذه الدراسة جزئيا مع دراسة سعفان (1995) التي اسفرت نتائجها عدم وجود فروق دالة في درجة الأفكار الاعقلانية بالنسبة للتعليم والجنس والتفاعل بينهما. ودراسة خلود وبشار كرامة (2012) التي أسفرت إلى توجد فروق دالة احصائيا في الأفكار اللاعقلانية تبعا لمتغير المستوى التعليمي لصالح مجموعة الشهادة الإعدادية مادون. وتتعارض مع دراسة جردات (2006) التي أشارت نتائجها إلى لايوجد أثر للمستوى الدراسي في الأفكار اللاعقلانية .

خاتمة:

لقد حاولت الدراسةإبراز العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل والتشاؤم لدى التلاميذ. حيث تكونت عينة الدراسة من (139) تلميذا وتلميذة وبعد تطبيق المقاييس التالية: مقياس الأفكار اللاعقلانية، ومقياس التفاؤل، ومقياس التشاؤم، وبعد المعالجات الإحصائية أسفرت النتائج على عدم وجود علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتفاؤل،وعدم وجود علاقة بين الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم، ماعدا الفكرة الأولى بمعامل قدره (-0.177)، كما تختلف درجات كل من الأفكار اللاعقلانية والتشاؤم والتفاؤل باختلاف في الجنوسة والمستوى الدراسي والتفاعل بينهما ولصالح الإناث، ووجود فروق في المستوى الدراسي ولصالح السنة الثالثة متوسط.

قائمة المراجع:

1.أمحمد بوزيان تيغزة(2011)، اختبار صحة البنية العاملية للمتغيرات الكامنة في البحوث: منحى التحليل والتحقق،بحث علمي محكم،جامعة الملك سعود،السعودية.

2.تيغزة أمحمد بوزيان(2012)، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزرل Lisrel، (ط1)، دار المسيرة، عمان.الأردن.

3.صديم محمد رشيد(2009)، أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأحداث الأسوياء والجانحون وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية.

4.العنزي هدمول(2010)، إدراك القبول، الرفض الوالدي والأفكار اللاعقلانية وقلق المستقبل لدى عينة من طلاب جامعة الحدود الشمالية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

5.القضاة محمد(2014)، درجة انتشار الأفكار اللاعقلانية لدى طلبة جامعة مؤتة والهاشمية في المملكة الأردنية الهاشمية وعلاقتها ببعض المتغيرات،مجلة جامعة دمشق،المجلد30 العدد(1)،ص 517-551.

6.ماهر يوسف المجدلاوي(2012)، التفاؤل والتشاؤم وعلاقته بالرضا عن الحياة والأعراض النفسجسمية لدى موظفي الأجهزة الأمنية الذين تركوا مواقع عملهم بسبب الخلافات السياسية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات النفسية والتربوية،غزة، المجلد(20)، العدد(2)،2012، ص208.

7.·Edward C. Chang&Will Bridewell ..(1998) Irrational Beliefs, Optimism, Pessimism, and Psychological Distress: A Preliminary Examination of Differential Effects in a College Population.*Journal of clinical psychology*, Vol. 54(2), 137–142.

8.Chang, E.C., & D'Zurilla, T.J. (1996). Irrational beliefs as predictors of anxiety and depression in a college population. *Personality and Individual Differences*, *20*, 215–219.

9.Jeffrey Rudski.(2004).The illusion of control, superstitious belief, and optimism.Current Psychology.22 (4) , pp 306–315

الهجرة غير الشرعية في الجزائر–بين الدوافع الإنسانية والأُطر القانونية-

د. ليليا بن صويلح، جامعة 8 ماي 1945 قالمة –الجزائر-

ط.د.عبد الإله بن النية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 –الجزائر-

Illegal immigration in Algeria

- Between humanitarian impulses and legal frameworks-

Bensouilah Lilia, Guelma University, Algeria

Bennia Abdelillah, Setif-2University, Algeria

ملخص: يهدف هذا المقال إلى محاولة التتبع الموضوعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ضمن سياق المستجدات الدولية الراهنة والمتغيرات السوسيو-اقتصادية والسياسية والتقانية التي تطبع خصوصية هذه المرحلة، إعتمدنا في هذا المسعى على المنهج الوصفي، وحاولنا تبيان الإقتراب السوسيولوجي للموضوع من خلال المقاربة الدوركايمية والماسلوية، وكذا إبراز حضور الظاهرة في النصوص القانونية الإحتوائية الدولية والمحلية.

توصلنا من خلال دراستنا التحليلية النظرية الى نتيجة مؤداهاأن:منطلقات الهجرة غير الشرعية في الجزائر إنسانية، يهدف الفاعلون الاجتماعيون من خلالها إلى اشباع حاجاتهم، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية -على تعددية تنمذجاتها-، إذ أنه كلما إرتفع عائد فعالية المشاريع التنموية انخفضت ديناميكية الهجرة غير الشرعية والعكس.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الحرقة، حقوق الإنسان.

Abstract: This article aims to followobjectively the phenomenon of illegal migration in Algeria within the context of current international developments and socio-economic, political and technological variables that characterized this era, we relied to achieve our goal on the descriptive approach, then we tried to show the sociological approach according to Maslow and Dukeheim's theories, as well as to highlight the presence of the phenomenon in international and local legal texts.

Through our theoretical analytical study, we concluded that: illegal migration in Algeria is based on humanity causes, through which social actors aim to satisfy their needs. It is also inextricably linked to development –in terms of its multiplicity- because the higher the effectiveness of development projects, the lower the dynamics of illegal migration and vice versa.

Keywords: Immigration; Illegal immigration; El-Harga; Human rights

مقدمة:

تُعد الهجرة ظاهرة اجتماعية وجودية ترتبط بالمعنى الذي يعطيه الفرد المهاجر لها، تتأثث مفهوماتيا بالاستقرار، وتتبنى تشكلاتها على الغايات والمقاصد التي يلتمسها المهاجرون منها كفعل اجتماعيله مبرراته ومنطلقاته الانسانية، على أن الهجرة كظاهرة في التاريخ الإنساني تغلفها جملة من الأطر القانونية، التي تعد محاذيراً وجهّت سيرورة ديناميكيتها حسب الحوادث التاريخية العارضة، معيدة بذلك تشكيل مشهد الفعل الظاهرة وشروطه ودواعيه، على نحو قيد حركة التنقل وعقدها، امتداد لتعقيدات النظم الاجتماعية واختلاف تصوراتها لطرائق الحركة ضمن نُطقها الجغرافية.
إن هذه التراتبية التي ميّزت التعقيد الذي عرفته مظاهر الحياة الاجتماعية منذ بدأ الخليقة وحتى عصر العولمة وما بعد الحداثة، رسمت تَرَسُّبِياً تمظهرات الهجرة كما نعيشه اليوم، وأفرزت متحولاته جملة تهديدات مطبوعةً بصبغة كوزموبوليتانية (**Cosmopolitan**)دفعت الأفراد كما يؤكد ذلك عالم الاجتماع الألماني (**Ulrich Beck 1944-2015**)إلى إدراك حقيقة العيش في مجتمع مخاطر عالمي تنتابه دوامة شكٍ وحالة لا أمن، سيطر عليها اقتصاد الخوف والنزعة المادية(بيك، 2013، الفصل 03)، التي باتت موجها رئيسيا لحركة الهجرة النظامية وغير النظامية.
وبذلك، كان لزاما على التشكيلة الدولية وهيئاتها وضع ضوابط قانونية لتلك العملية في تنمذجها غير الشرعي، "خصوصا وأن التنظيم القانوني للهجرة حديث حداثة نشأة الدولة القومية ذات الحدود والسيادة على أراضيها"(المخادمي، 2012، ص17).إلى جانب ذلك فقد فرضت العولمة (**Globalization**) كظاهرة كوكبية وفق هذا المنحى النظري تغيرات عميقة في بنى الأنساق الاجتماعية وديناميكية التنمية فيها، على اعتبار أن الأخيرة ضامن استقرار ومحك تلافٍ لأي اضطرابات اجتماعية محتملة، كما أحدثت –أي العولمة- تغيرات في معيش الأفراد اليومي وفي تصوراتهم لحياتهم وما يرنون اليه، فتشكلت بذلك مناطق تصرفات غير دارجة طبعت المشهد الاجتماعي.
وفي هذا المعطى الاجتماعي المشكل للهجرة غير الشرعية، تبرز التنشئة الاجتماعية(**Socialisation**) للفرد أيضا كعامل بناء مشكّلٍ فيها وفي كيفياتها، كونها –أي التنشئة الاجتماعية- عملية تفاعلية مرافقة خصوصا في نقاط التماس الاجتماعية الشبابية، فالمقاهي والملاعب والجامعات كمؤسسات وفضاءات اجتماعية تلعب دورا حاسما في صناعة "الوعي بالممكن" عند الشاب إزاء الحرقة، ذلك أن التفاعل التبادلي بين جماعات الرفاق في تلك الفضاءات يقوم على أساس مبدأ الاهتمام المشترك (**commoninterest**) من واقع المعيش اليومي والمشاريع المستقبلية.

وعلى نحو أكثر تخصيصا، تعتبر الجزائر احدى أبرز الدول المصدرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، اذا أشارت صحيفة "**لاريبوبليكا**" (**larepubblica**)الإيطالية إلى تصدر الحراقة الجزائريين لجنسيات المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى سواحل البلاد، لاسيما طريق(**الجزائر-سيردينيا**) (di Alessandra,2020, Gennaio)، كما نشرت الرابطة الوطنية لحقوق الانسان أرقاما خطيرة عن إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجرا فردا جزائريافي سنة 2018، من بينهم (287) إمرأة، و(1126) قاصر. (موقع الرابطة الجزائرية

للدفاع عن حقوق الانسان، 2019)، في مقابل ذلك أوردت صحيفة**"إل كونفيدينسيال"(Elconfidencial)** الاسبانية منتصف العام 2020 رقما آخر قدر بـ800 مهاجر غير شرعي وصلوا الى السواحل الاسبانية مورسيا واليكانتي وإبيبيزا.(Cembrero, 2020,julio)

إن هذه الأرقام تحيلنا إلى افتراضات مأساوية إزاء الاوضاع الاجتماعية لهؤلاء الأفراد الحراقة، وإلى نوعهم الاجتماعي ومستوياتهم التعليمية والعمرية، ولمواجهة تفاقم هذه الأوضاع وسوء انعكاساتها ليس فقط على الأمن الداخلي للبلد بل وحتى على تشويه صورة الدولة على المستوى الخارجي، لجأت السلطة الجزائرية إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية -كفعل ظاهرة- قانونا بمواد ردعية تصنفها في مصاف الجرائم المنظمة، كما أصدر المجلس الإسلامي الأعلى فتوى ومقترحات حلولت ضمنها بيان المجلس إزاء الظاهرة (بيان المجلس الإسلامي الأعلى،2018)، غير أن النص القانوني وموقف الهيئة الدينية قد لا يـقدم حلــولا اجتمــاعية لهذه الفئة من المجتمع الجــزائري بقدر ما يشكل محاولة احتواء تثمن.

إستنادا على ما سبق،نطرح التساؤلات التالية:

-كيف يمكن رصد الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية وتفاقم انتشارها في السياق الدولي الراهن؟
-كيف يمكن تفسير الهجرة غير الشرعية كفعل اجتماعي في الفكر السوسيولوجي؟
-ما هي الدوافع الباعثة لتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟
-ما هي التوجهات القانونية والاجرائية في كل من المقاربة الدولية والجزائرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

أولا: الإطار المنهجي (methodological framework):

1.أهمية الدراسة (Study importance):

تستمد دراستنا أهميتها من أهمية السياق الاجتماعي الراهني، الذي تغلفه جملة من الصعوبات المرتبطة بمشكلات التنمية وتفاعلات المعيش اليومي، كما تبرز أهميتها من خلال إبراز حضور البعد التنموي في معادلة إحداث الهجرة غير الشرعية -كفعل اجتماعي- في المجتمع الجزائري ومحاولة فهم العلاقة التي تطبع الهجرة غير الشرعية بالبرامج التنموية، كما تظهر أهمية دراستنا أيضا في محاولة استشفاف العوامل المؤدية إلى إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مناقشة ذلك في سياق الديناميكية التي يفرزها المناخ الاجتماعي والتناقضات التي تكتنف مشهده.

2.أهداف الدراسة (study objectives):

نهدف من خلال هذا المقال إلى أنسنة (**humanize**) ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال استكناه المنطلقات الإنسانية لها وكذا استعراض الأطر القانونية في الصكوك والمواثيق الدولية،والمحلية في القانون الجزائري، كما نهدف إلى محاولة رصد الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية إقليميا ومحليا، إضافة إلى محاولة مناقشة دوافع هذا الفعل الظاهرة برؤية سوسيولوجية في سياق التفاعلات والمواقف الاجتماعية(**socialattitudes**) في المعيش اليومي.

3.منهج الدراسة (study method):

يُعبر المنهج عن "مجموع العمليات الذهنية التي يلجأ إليها الباحث لتبيان حقيقة الظاهرة الاجتماعية التي يقوم بدراستها" (معتوق، 2012، ص159)، وعلى سبيل بحثنا فقد فرضت علينا طبيعة الدراسة المنهج الوصفي(**descriptivemethod**)، الذي يعرف بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"(دويدري، 2000، ص183).

إن تطبيق المنهج الوصفي يختلف إجرائيا (**procedurally**) باختلاف طبيعة موضوع البحث وأهدافه وزاوية المناقشة، وعلى سبيل موضوع دراستنا سنحاول التعرض لذلك إسقاطيا عبر بعض الخطوات التي أوردتها دويدري (2000)، على أن ننطلق من تفحص الموقف ودراسته دراسة وافية (السياقات السوسيو-إقتصادية للهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي)، أي أن نطلع على مختلف الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة بغية تأسيس أرضية معرفية تمكننا وتمهد لنا إمكانية تحديد المشكلة التي نريد دراستها (رصد الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية ودوافع تناميها، والنظريات المفسرة لها، إضافة إلى التوجهات القانونية ذات الصلة)، ومن ثم ضبط تساؤلات الإنطلاق.

على أن نشرع بعد ذلك في جمع البيانات اللازمة والكافية عن الموضوع بعد تحديد طرق جمع البيانات التي ينبغي الحصول عليها، وبما أن دراستنا نظرية تحليلية، إكتفينا بالمصادر النظرية المنتقاة على أساس التنوع التخصصي بغية الإلمام بمختلف أبعاد الظاهرة،إضافة إلى التتبع الاستقصائي لمتعلقات الهجرة غير الشرعية في الصحافة الوطنية والدولية "الإيطالية والإسبانية"-على وجه التخصيص- وكذا الهيئات الرسمية الجزائرية، والهيئات الرسمية الأممية)، ثم عمدنا إلى محاولة تحليل تلك البيانات وتبويبها وتصنيفها والمقارنة بينها، وأخيرا العمل على إستخلاص، تحديد وعرض النتائج.

ثانيا: الإطار المفهوماتي (conceptual framework):

في هذا الاطار نهدف الى تقديم قراءة مفهوماتية تتبعية توضيحية من الجانب اللغوي والاصطلاحي المتخصص، لأبرز المفهومات الواردة في دراستنا، ويتعلق الأمر بمفهوم: الهجرة، الهجرة غير الشرعية (الحرقة)، حقوق الانسان، المنطلقات الإنسانية، والأطر القانونية، على النحو التالي:

1.الهجرة(Immigration):

الهجرة في **اللغة العربية** كما جاء في **معجم اللغة العربية المعاصرة** بمعنى: "هجرة [مفرد]: ج هجرات (لغير المصدر): مصدر هاجر / هاجر عن / هاجر من. خروج من أرض إلى أخرى، سعيا وراء الأمن أو الرزق، الهجرة الوافدة: الانتقال إلى بلد آخر بقصد المعيشة والإقامة فيه بصفة دائمة" (عمر، 2008: ص 2326).وفي **القاموس المحيط**: "هَجَرَهُ هَجْراً، بالفتح، وهِجْراناً، (...) و- الشيءَ: تَرَكَهُ كأَهْجَرَهُ، وهُما يَهْتَجِرانِ ويَتَهاجَرانِ: يَتَقاطَعانِ، والاسمُ: الهِجْرَةُ، بالكسر والضم: الخُروجُ من أرضٍ إلى أُخرى" (الفيروز آبادي، 2008، ص 1675). وفي **المعجم الوسيط**: "انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق" (إبراهيم أنيس وآخرون، 2004، ص973).

أما في **لسان** العرب: "الهَجْرُ: ضد الوصل، هَجَره يَهْجُرُه هَجْراً وهِجْراناً: صَرَمَه، وهما يَهْتَجِرانِ ويَتَهاجَرانِ، والاسم الهِجْرَةُ" (ابن منظور، 1999:ص 31)، وفي **تاج العروس**: "هَجَرَ الرَّجُلُ هَجْرَاً: إذا تَباعَدَ ونأى" (الزبيدي، 1974، ص397)،

وفي **اللغة الإنكليزية** تعني الهجرة**(Immigration):**عملية القدوم لأجل العيش في بلد غير بلدك بشكل مؤقت، مهاجر: **(Immigrant)**(Oxford, 2010: p750)أما **Immigrate**[-grat-ed; grat-ing]في **قاموس ويبستر(Merriam-Webster dictionary)**"الذهاب إلى بلد أجنبي ومحاولة الحصول على إقامة دائمة فيه".(The merriam webster dictionary, 2004, p.358)

يعرف **محمد عاطف غيث** الهجرة على أنها: "حركة دائمة نسبيا يقوم بها فرد أو جماعة تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع" (غيث: ص 289)، وترد الهجرة في **قاموس الشامل** على أنها:" الارتحال إلى بلاد معينة، أو الانضمام إلى المجتمع الذي يهاجر إليه بحيث يصبح عضوا جديدا فيه (...)"(الصالح، 1999، ص267). وفي **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** تأتي **(Immigration)** بالمقابل العربي: الهجرة الوافدة، وتعرف على أنها: "هي دخول الأفراد إلى بلد آخر بهدف الإقامة به، والأصل أن هذه الهجرة مباحة ولكن للدولة حق تنظيمها وتحديد عدد من تقبله وفقـــا لظـــروفـــها المختلفة"(بدوي، 1982، ص 207).

أما **المنظمة الدولية للهجرة (The International Organization for Migration) [يرمز إليها إختصارا بـ: IOM]**فتعرف**"الهجرة"** (**Migration**) على أنها:**"**فعل المغادرة من بلد معين أو الخروج منه قصدا للإقامة في بلد آخر، وتنص حقوق الانسان العالمية على حرية الأشخاص في ذلك، الا في ظروف محددة يجوز للدول فرض قيود شخصية علـــى الـــفرد إزاء مــغادرة أراضـيـــــها".(Glossary on migration, 2004, p21)

2.الهجرة غير الشرعية (الحرقة)(Illegalimmigration- El-Harga):

ينوه **دليل المصطلحات الأساسية للهجرة** إلى عدم وجود تعريف مقبول عالميا **"للهجرة غير النظامية"** ويستعيض بالأخير عن مصطلح **"الهجرة غير الشرعية"**ويُعرفها بـ**:** **"**تنقل الأشخاص خارج إطار القوانين أو اللوائح أو الاتفاقات الدولية الحاكمة للدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد أو الخروج منها**".**(المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص 45) وفي هذا السياق يعتبر **قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام** المهاجر الذي لا يحمل وثائق: "شخصا غير مصرح له بالدخول أو الإقامة أو العمل في دولة المقصد، كما يعتبر مصطلح (**وضع غير قانوني)** أفضل من **(غير شرعي)،** لأن الأخير يحمل دلالة جنائية، وينفي إنسانية المهاجرين"(المنظمة الدولية للهجرة، 2017، ص30).

وبالمجمل، وكما جاء في **دليل التكوين الأساسي للمنظمة الدولية للهجرة** يعتبر الدخول والإقامة غير شرعيين من وجهة نظر الدولة المستقبلة، "عندما لا يتوفر المهاجر على الترخيص الضروري أو الوثائق التي تخول له الدخول الى البلد والإقامة فيه، (...) أما من منظور بلد المنشأ، تتمثل الهجرة غير المشروعة (**Illegalimmigration**) في عبور المهاجر حدودا دولية لبلد المنشأ دون جواز سفر أو غيره من وثائق الهوية أو السفر". (المنظمة الدولية للهجرة، 2010: ص16)، أما المصطلح المتداول عاميا بالحرقة El-Hargaفيعرف بأنه: "فعل العبور

غير المشروع أو السري للمتوسط بهدف الاستقرار في جنوب أوروبا"(منصوري، 2016، ص37).

إن محاولة تقصي المعنى الدلالي **للحرقة** يشير إلى معان متعدد، تختلف باختلاف سياقاتها الاجتماعية، فالحرقة" كمصطلح متداول في الأوساط الشبابية "(الحرقة - الحراقة) تعني أن صاحبها يلغي كل الموانع القانونية للسفر وأيضا هو تعبير مجازي **"يحرق أوراقه"** وهو إخفاء هويته الأصلية ولا يحمل وثيقة رسمية تثبت هذا عند خوضه مهذه المغامرة" (كيم،2010، ص27). فمصطلح الحراقة (**Lesharraga**) ترجمه الجزائريون لدلالة على صفة المهاجر غير الشرعي (**migrantillégal**)،الذي يحرق القانون بمعنى يتجاوزه ويخترقه، فلا يتمكن من الحصول على التأشيـرة والدخـول النظـــامي القانوني لـدول المهجر.(Tetu, 2005, p159)

3.حقوق الإنسان(Human rights):

الحَقُّ في **اللغة العربية** كما جاء في **معجم الرائد: "**حقّ يحق حقا غلبه على الحق وأثبته عليه،الأمر: تيقنه، الأمر: صدقه (جبران، 1992: ص311)، والحق:" [مفرد]: ج حُقُوق (لغير المصدر): مصدر حُقَّ لـ حقَّ على/ حقَّ لـ ، أخَذ بحقِّه : انتصر له وردَّ له حقَّه أعطي كُلَّ ذي حقّ حقَّه-" (عمر، 2008: ص532)**والإنسانُ** كما جاء **المعجم الوسيط**: "الكائن الحي المفكر"(إبراهيم وآخرون، 2004: ص973)،قال الجوهري: "تقدير إِنْسانٍ فِعْلانٌ وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رُوَيْجِل، وقال قوم: أَصله إِنْسِيانٌ على إِفْعِلان، فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على أَلسنتهم، فإِذا صغّروه ردوهمــا لأَن التصغير لا يكثر"(ابن منظور، 1999، ص232).

أما حقوق الإنسان (**Human rights**)فتعني كما ورد في **الموسوعة الميسرة في حقوق الانسان (الحقوق المدنية والسياسية)**: "الحقوق التي يستحقها الناس بسبب كونهم بشرا، بغض النظر عن مواطنتهم، جنسيتهم، أصلهم العنصري أو العرقي، لغتهم، جنسهم" (الديلمي، 2017، ص61)، و**الاعلان العالمي لحقوق الانسان** (**TheUniversalDeclaration of HumanRights**) يعبر عن: "وثيقة أقرَّتها الأمم المتحدة (**UnitedNations**)عام 1948م، ونصَّت فيها على حقوق البشر الأساسيَّة كالمساواة، وحريّة الفكر، والضمير، والدين، و، الحقّ في مستوى من العيش كافٍ لضمان الصِحَّة والهناء" (عمر، 2008، ص 533).

وفي **معجم مصطلحات علم الاجتماع** جاء بأن **حقوق الانسان** تشتمل على: **الحياة، الحرية، والاحترام**:فالحياة حق مقدس لا يجوز الاعتداء عليه "مطلقا"، إلا في حالة الدفاع عن النفس من خطر الموت، و**الحرية** تنطوي على حرية التعبير عن الرأي أو تغيير الرأي، وحرية الانتماء أو تغيير الانتماء، وحرية الاختيار أو تغيير الاختيار، أما **الاحترام** فيعني احترام القيمة الإنسانية وعدم امتهان كرامة الانسان وعدم استخدام وسائل الإرهاب أو التعذيب البدني أو النفسي اتجاه الانسان مهما كانت الأسباب والمبررات (أبو مصلح، 2014، ص229).

4.الدوافع الإنسانية(humanitarian impulses):

يأتي **"الدافع"** في **اللغة العربية** كما جاء في **معجم اللغة العربية المعاصرة** بمعنى **: "**دافِع [مفرد]: ج دوافع (لغير العاقل): اسم فاعل من دفَعَ/ دفَعَ عن. حافِزٌ وسببٌ، أمرٌ مُوجِبٌ "ما الدَّوافع وراء ارتكاب هذه الجريمة؟، بدافع كذا : بسببه. (نف) ما يحمل على الفعل من غرائز وميول فهو وجدانيّ، ولا شعوريّ في حين أنّ الباعث عقليّ وشعوريّ. " (عمر، 2008،

ص735)، وبحسب **معجم علم النفس والتحليل النفسي**: " طاقة داخل الكائن الحي إنسانا أم حيوانا، تدفعه إلى القيام بسلوك معين أو نشاط معين (سواء كان حركيا أم فكريا أم تخيليا أو انفعاليا أم فسيولوجيا)، تحقيقا لهدف معين هو إشباع هذا الدافـع"(طــــه وآخــــــرون،1989، ص191)

وفي **موسوعة شرح المصطلحات النفسية ورد الدافع بمعنى**: "حالة من النزوع نحو القيام بعمل ما، ومن أمثلتها الجوع أو العطش الذي يدفع للبحث عن الطعام والماء" (الشربيني، 2001، ص235)، أما في دراستنا نقصد **بالدوافع الإنسانية (humanitarian impulses)**، جملة البواعث السيكولوجية التي تدفع الشباب الجزائري إلى ركوب البحر طلبا للوصول الى أوروبا من أجل حياة أفضل، على أن تكون تلك البواعث مغلفة بالمعطى الإنساني للفعل الاجتماعي ذو الصلة، ونحن هنا نريد أنسنة مناقشة فعل الهجرة غير الشرعية.

5.الأطر القانونية(legal frameworks):

الأطر من الإطار وفي المعجم الوسيط:" الإطار كل مَا أحَاط بالشَّيْء من خَارج وَمِنْه إطار الصُّورَة والعجلة والدف وَالْبَاب وَالْحَلَقَة من النَّاس**"** (أنيس وآخرون،2004: ص20)، **أما القانون فيعني في اللغة: "**ج قوانين. 1-نظام. 2-شريعة. 3-مقياس كل شيء. 4-أصل. 5-مجموعة الشرائع التي تنظم أحوال المجتمع السياسية والتجارية والمدنية والجزائية وغيرها**"** (جبران، 1992، ص 617) ونقصد **بالأطر القانونية (legal frameworks)** في دراستنا، جملة الاعلانات والمواثيق والصكوك، والقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة بموضوع الهجرة غير الشرعية، التي تنظم وتضبط حدود التعامل مع المهاجريين غير الشرعيين، والعقوبات التي قد تطالهم.

ثالثا: الإطار التاريخي (historical framework):

نسعى في الاطار التاريخي من دراستنا إلى تتبع التطورات السوسيوتاريخية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الجغرافي الإقليمي للجزائر وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة الى محاولة تقديم قراءة تاريخية مقتضبة لتشكلات الظاهرة في التاريخ الجزائري.

1.**المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط:**

اختلف منحى الهجرة من الجنوب الى الشمال في حوض المتوسطمن مرحلة تاريخية لأخرى، باختلاف بواعث الهجرات في كل مرحلة، كما أن للسياسات التي فرضها الاوروبي ونأي ما أثر في سيرورة تدفقات الهجرة، وبالمجمل يمكن تقسيم المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط كما أورد رزيق المخادمي (2012):

1.1 المرحلة الأولى:مـا قـبل سنــة 1985:

شهدت هذه المرحلة حاجة الدول الأوربية الى اليد العاملة، فكانت متحكمة في حركة المهاجرين وفق منطق الحاجة والقدر المطلوب،وأهم ما تسمت بها هذه المرحلة هي فهم المهاجر لقاوعد لعبة الهجرة الى أوروبا، اذ بدأ يناضل بخطابات حقوقية تدافع عن حقه في التواجد والاندماج في المجتمع المستقبل.(المخادمي، 2012، ص 20).

2.1 **المرحلة الثانية: من 1985 الى 1995:**

اتسمت هذه المرحلة ببروز تفاعلات سلبية بين المهاجرين غير النظاميين وأبناء البلد الأصليين، خاصة بعد غلق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا، التي كانت تستوعب أغلب المهاجرين آنذاك، في المقابل تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة شمالا مما أدى الى غلق الحدود أمام المهاجرين المتدفقين"(المخادمي، 2012، ص 21).

3.1. المرحلة الثالثة: من 1995 الى وقتنا الراهن:

عرفت هذه المرحلة ابرام الدول الاوربية اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، كما انتهجت سياسة أمنية خاصة إزاء التجمع العائلي، و بالمجمل مارست الدول الأوروبية دبلوماسية **"الأبواب الموصدة"(closed-door diplomacy)** التي أفرزت الهجرة غير الشرعية كرد فعل (المخادمي، 2012، ص 21).

2.تاريخية الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

يتأثث السياق التاريخي للهجرة عموما والهجرة غير الشرعية على وجه التخصيص من الجزائر إلى دول الشمال القريبة من السواحل بالعديد من الدوافع التقاربية التي دفعت الجزائريين إلى الهجرة، ونجد في مُؤّلف غزالي (2015): **"الهجرة السرية"** تتبعا تاريخيا للحرقة كفعل اجتماعي في المجتمع الجزائري، فالفعل الظاهرة الذي بدأ بالوجود العثماني ووصولا الى الاحتلال الفرنسي الذي يعد شكلا من أشكال الهجرات، التي زادت حدتها على نحو عكسي بعد الحربين العالميتين وما بينهما بسبب حاجة فرنسا للموارد البشرية من أجل العمل في مشاريع إعادة الاعمار. ومع حصول بلدان المغرب العربي على الاستقلال -الجزائر على وجه التخصيص- عمدت فرنسا الى ابرام اتفاقيات تخص الهجرة وآلياتها، في مقابل ذلك شجعت الجزائر (مطلع السبعينيات) الهجرة لا الى فرنسا فحسب بل الى عموم أوروبا، ونظر الفشل المشاريع التنموية في امتصاص البطالة، وجد الأمر صدى لدى الفئات المهمشة، مما زاد من نسبة المهاجرين(ص 72).

غير أن هذه الزيادة تحجمت في النصف الثاني من عقد السبعينات بفعل الأزمة البترولية، فضلا عن الإجراءات القانونية التي لوحت بها عديد الدول الأوروبية من أجل كبح جماح الهجرة، علاوة على هذا كان للعنصرية التي أظهرها الأوروبيون اتجاه العمالة الوافدة أيما أثر في انكماش معدلات الهجرة.كما أن إدراك الدول الأوروبية الأثر البالغ لتصاعد نسق الهجرة على وضعها الاقتصادي دفعها الى اتخاذ إجراءات أمنية صارمة، وتعلق الأمر أساسا بفرض التأشيرة **(Visa)** على الراغبين في دخول أراضيها منذ العام**1986**،إجراء بدأته فرنسا ثم تلتها دول المجموعة الأوروبية التي سنت قوانين ترمي من خلالهاالى تقليص عدد الحاصلين على التأشيرة(غزالي، 2015، ص73 -74).

لتشكل هذه الديناميكية القانونية باكورة اجراءات طبعت المرحلة في تاريخ الهجرة بين الدول الأوروبية (دول الشمال) ودول الشمال الأفريقي (على وجه التخصيص) توجت: في توقيع **اتفاقية شينغن(SchengenAgreement)**، [وقعت في **حزيرانيونيو 1985 وأخذت اسمها من بلدة شينغن في لوكسمبورغ**] (Official Journal of the European Communities,2000, p.09)التي ألغت بموجبها معظم الدول الأوروبية حدودها الوطنية لصالح اتفاق تعاوني مشترك، إضافة إلى معاهدة ماستريخت **(MaastrichtTreaty)[التي وقعت بتاريخ 7 فبراير 1992 في مدينة ماستريخت الهولندية]**، ورفعت بموجبهما الدول الأعضاء جملة الحواجز الجمركية لتسهيل حركة التبادلات التجارية، وكذا حريةتنقل

الأشخـــاص داخــل الاتحـــاد الأوروبـــي. (Treaty on the European union, 1992, p08)

في سياق متصل، عرفت الجزائر بالتوازي مع سياسات الهجرة التي اتبعتها الدول الأوروبية، تدهورا تنظيميا أثر على النسق الاقتصادي والرؤية التنموية، ما أفضى الى موجة هجرة من القرى والأرياف الى المدن، الأمر الذي نتجت عنه جملة من المشكلات الاجتماعية والديموغرافية، في مقابل تصاعد مضطرد لأعداد البطالين من حملة الشهادات الجامعية الذين لم يستوعبهم سوق العمل في البلاد، وفي ظل هذا الوضع المأزوم للمعيش اليومي لم يبقى أمام الشباب الجزائري غير "الحرقة" وتحمل اهانات الأوروبيين، لتبدأ الهجرة السرية بالظهور مطلع الثمانينات حيث اتجهت الافواج الأولى من المهاجرين السريين نحو شبه الجزيرة الايبيرية، ولقد مثّل نجاح هؤلاء في الوصول الى الضفة الأخرى قفزة تنظيمية في الأمر، فقد تشكلت على إثر ذلك شبكات تهريب منظم للبشرعبر البحر المتوسط(غزالي، 2015، ص74).

رابعا: الإطار النظري (الاقتراب السوسيولوجي) (Theoretical framework (sociological approach)):

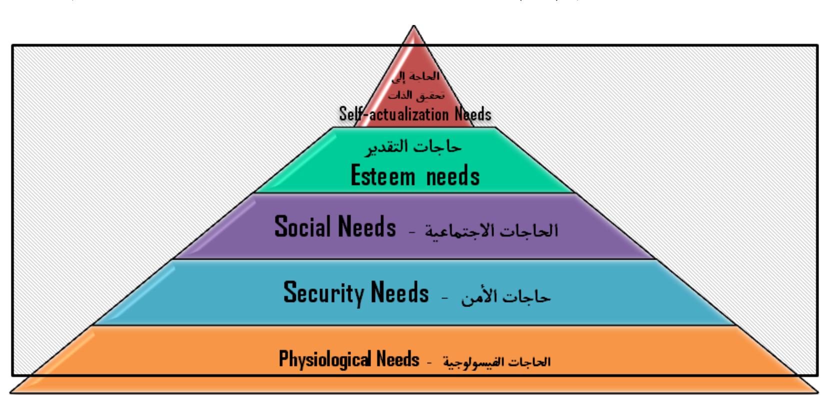
إن الدراسة العلمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وبحث دوافعها برؤية تحليلية اجتماعية تقتضي الرجوع إلى التراث النظري السوسيولوجي المتخصص، وعليه نهدف من خلال الاطار النظري إلى محاولة تقديم اقتراب سوسيولوجي وذلك بالوقوف عند اسهامات منظور الدافعية لدى كل من ايميل دوركايم وابراهم ماسلو، كما يلي:

1.الهجرة غير الشرعية وهرمية الحاجات الماسلوية:

شكلت اسهامات "**ماسلو**"محاولات جادةلفهم نظم الحاجات المركبة، فالحاجات يمكن أن توصف بدقة وبوضوح عن طريق التراتبية الهرمية، وعليه تصبح الحاجة مهيمنة فقط عندما يشبع الفرد الحاجات الأدنى منها (الأشول، 2008، ص108). إن الحاجات توجهنا للتصرف بطرق تزيد من احتمال اشباعها، وقد كتب ماسلو أنه عندما يكون للناس حاجات خاصة غير مشبعة تميل فلسفتهم المستقبلية للتغير، فبالنسبة للرجل الذي يتضور جوعا الى أقصى الحدود، يمكن أن يعرف اليوتوبيا ببساطة بأنها هي المكان الذي يوجد فيه وفرة من الطعام(كاسر، 2017، ص55-61).

في مقال **A Theory of Human Motivation** يشير أبراهم ماسلو (1908-Abraham Maslow1970)الى أن الحاجات الأساسية تنقسم الى خمس مستويات: الحاجات الفيسيولوجية، حاجات الأمن، حاجات الحب، الحاجة الى التقدير، الحاجة الى تحقيق الذات، إضافة الى تحفيزنا من خلال الرغبة في الحصول أو الحفاظ على مختلف الظروف التي تحقق الرضا والراحة مع بعض الرغبات الفكرية الأخرى، وهذه الأهداف القاعدية مرتبطة ببعضها البعض بشكل تراتبي(**Hierarchy**)(Maslow,1943, p370-396) ، ويمكن توضيحها بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): يمثل التراتبية الهرمية للحاجات عند أبراهام ماسلو



Source:Desmet, P., & Fokkinga, S. (2020). Beyond Maslow's pyramid: introducing a typology of thirteen fundamental needs for human-centered design, p.04

تعقيب: اسقاطا على موضوع دراستنا، يجد الباحث لواقع الشباب الجزائري المقدم على الهجرة غير الشرعية، تصادمات قيمية وتجاوزات مرحلية في عملية اشباع حاجاتهم المرتبة حسب هرم ماسلو للحاجات **(Maslow's hierarchy of needs)**، فالهرم وفق المعطى الاجتماعي الجزائري يظهر هرماً مقلوبًا، يتجلى ذلك في الأهداف الرتيبة اليومية التي يسعى الشباب إلى تحقيقها، والتي تستمد قيمتها من المجتمع نفسه، فالأخير هو الذي يحدد قيمة الأهداف ويعطيها المعنى الاجتماعي، (أي أن الأشياء تستمد قيمتها من البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها)، فثالوث العمل والسكن والزواج يشكل نموذجيا –بتعميم حذر-، الحياة التي يريد أن يعيشها الجزائري بل وتشكل الصورة الكاملة لفكرة تحقيق الذات.

إن الهرم وفق هذا المنظور التحليلي في وضع تم فيه تجاوز مرحلي لتراتبية الحاجات، حتى أضحى تحقيق الذات في مستوى واحد مع الحاجات القاعدية(التي يفترض أنها حقوق طبيعية تكفلها الأعراف الاجتماعية)، لينعكس هذا الوضع بشكل قوي على طرائق تفكير الشباب ومنظومة ترتيب أولوياتهم وعقلانية اتخاذ القرارات لديهم، اذ ان نسق اتخاذ القرار هنا خاضع لمنطق الحاجة البيولوجية والاجتماعية، في مقابل كيفيات اشباعها على النحو الذي يحقق الرضا ويحظى بالشرعية المجتمعية التي تكتنفها ضبابية معيارية،فتأسست بذلك ثقافة تروج لأفكار "الحرقة" وتعمل على تأثيث الفضاء العام بتمثلات تشرعن الأفعال والممارسات المتصلة بها والترويج لأدوار البطولة للفاعلين الاجتماعيين ذوي الصلة.

2.الهجرة غير الشرعية والمقاربة الدوركايمية:

في محاولة لتفسير إقدام الشباب على مغامرة الهجرة غير المشروعة من منظور التحليل الدوركايمي، يشير اللحام (2016) إلى محاولة كل من **نجيب بخوش، وسعاد سراي** التمييز بين ثلاثة أشكال للهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الدوركايمية، على النحو الموالي:

الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الأناني: يظهر هذا النمط السلوكي كنتيجة مباشرة للنزعة الفردية المتطرفة لدى الشباب وكذا لضعف التماسك الاجتماعي أو التعاضد (**socialsolidarity**) بحسب نظرية دوركايم، فلا يجد المهاجر في موطنه الأصلي من يساعده أو يقف إلى جانبه في معالجة مشكلاته ما يجعل قرار الهجرة غير المشروعة بالنسبة إليه حلا أساسيا لمشكلاته في موطنه الأصلي، وتصبح الهجرة غير الشرعية وفق هذا المعنى حلا إستراتيجيا لمشكلاته.(اللحام، 2016، ص73).

الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الإيثاري: يحدث هذا النمط السلوكي في ظل وجود التماسك الاجتماعي (**socialcohesion**) والارتباط القوي مع الجماعة، إلا أن الظروف الحياتية القاسية وصعوبات وتحديات العيش،تحمل الشاب إلى التفكير في الهجرة طلبا لتوفير شروط معيشية أفضل وكذا الرفع من جودة الحياة له ولأسرته ما يدفعه إلى مجالسة جماعات رفاق وأقران أو أشخاص آخرين يتقاسم ونفكرة الهجرة غير المشروعة على سبيل الاهتمام المشترك.(اللحام، 2016، ص74).

الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الأنومي: يظهر هذا النمط السلوكي غالبا في حالات اضطراب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى النسق الاجتماعي العام، فالحراق يجد الوسائل المتاحة أمامه قاصرة على تحقيق الأهداف التي يرومها،إما بسبب ندرة الفرص أو بسبب فشله في تحقيق الاندماج الاجتماعي (**SocialIntegration**)، لتكون الهجرة وفق هذا الطرح تعبيرا عمليا عن الانسحاب الاجتماعي (**socialwithdrawal**)(اللحام، 2016، ص74).

تعقيب: إن فشو الهجرة غير الشرعية أو الحرقة في أوساط الشباب -حسب المنظور الدور كايمي- يعبر عن أشكال انتحارية تتباين في خلفياتها وتتفق في وصفها الانتحاري، غير أن مطارحات **ايميل دور كهايم (Émile Durkheim1858-1917)**تثير فكرة أساسية تتعلق بكيفية تعاطي الشاب مع المتغيرات الاجتماعية في بيئته، وكذا نموذج التصور الفردي للحياة، وتمفصله عن المعيش اليومي الجمعي في البيئة التي يعيش فيها الفرد، والتناقضات التي قد تكتنف المشهد العام فيها، وأثر ذلك في تشكل قرار الحرقة وأخذه عمليا، أي الارتقاء بالفكرة من معطى الخاطرة الاجتماعية الى الفعل،ذلك أن هذا التصور يشكل محكا حاسما في ركوب البحر كفعل انسحابي من تلك البيئة.

واسقاطا على موضوع دراستنا نرى بأن الشاب الجزائري الحراق يأخذ قرار الهجرة غير الشرعية على نحو مركب، أي يتشكل من ثالوث اجتماعي يؤثر بشكل مباشر في صناعة الحرقة، فالوضع الذي يعيشه الشاب يتسم بالضبابية ويفتقر الى سعة الأفق والتساند الاجتماعي، في مقابل التماسك الذي يظهر في حده الأدنى على مستوى الأسرة، والذي يدفع الشاب الى التضحية من أجل أسرته كانعكاس لقيم الجماعة الذي تشربها خلال مراحل التنشئة الاجتماعية، ويكتمل الثالوث بالحديث عن الهوة بين الأهداف الشخصية وبين المعطى الاجتماعي والثقافي الذي يحجم من فرص تحقيقها، ما يحمل الفرد على التصرف من أجل الحيلولة دون ذلك بغض النظر عن الوسيلة.

خامسا: الإطار التحليلي (Analytical framework):

نسعى في هذا الجانب من المقال إلى مناقشة جملة العوامل الدافعة لتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر، من خلال أربعة جوانب أساسية، نوردها على النحو الموالي:

1.المناخ الاجتماعي والحرقة (الهجرة غير الشرعية) في الجزائر:

يتشكل المناخ الاجتماعي (**socialclimate**)في الجزائر وفق تمظهرات لخطاب يأسِي طبع التفاعلات بين الأفراد، خصوصا على مستوى نقاط التماس الاجتماعية الشبابية(المقاهي والملاعب غالبا) التي تشكل في كنهها متنفسات اجتماعية، غير أن متداول الخطاب فيها يدعو الشباب الى الهجرة والهجرة غير الشرعية بعقلانية أداتية تبحث الوصول الى الغاية وتحقيق الهدف دون إيلاء اهتمام للكيفية، أو العواقب الاجتماعية (**socialconsequences**) المترتبة عن الحرقة كفعل اجتماعي، ليحمل المشهد بالمقابل دلالات البحث عن المعنى الذي فقده الحراق "الانسان" في النظام الاجتماعي الذي نشأ فيه، والذي حرمه من أساسيات وجود الغاية والمعنى للحياة بالنسبة اليه.

إن الحرقة كمفهوم بمعطاه السوسيو-أنثروبولوجي يختزن معنى يحيل إلى تشكلات لتنشئة اجتماعية درج الفرد على تشربها في بيئة وفرت الشروط الطبيعية لارتقاء المفهوم من الفكرة الى الفعل،ذلك ان الشباب في المجتمع الجزائري ما أن يصل الى مرحلة المراهقة (**Adolescence**) حتى يواجه بتشكلات فكرانية تختلف في التوجه والرؤى المفسرة لكُنه الحياة، لكنها تتفق في التصادم مع فتوة منطقه، هذا التناقض في المشهد الاجتماعي الذي يواجه الشاب يهدم أفكارا ويقيم أخرى، يقدم خيارات اجتماعية ويؤخر ثانية، غير أن الثابت في متحول هذه الدينامكية الاجتماعية، هو الهجرة (تحديدا غير الشرعية) كمفهوم بات يشكل حقيقة اجتماعية تعكس رفضاً لراهنية الواقع المعيش.

2.**الخطاب السياسي وسؤال المواطنة:**

تنبني الهجرة غير الشرعية كفعل اجتماعي بمفاهيم مفسرة مستقاة من الواقع المعيش للفرد الحراق، فهي انعكاس عملي لعدم شعور الفرد بمواطنته، أو شعوره بنقصانها لعجزه عن المشاركة في صناعة واقعه، ذلك أن المواطنة (**Citizenship**) في جوهرها تختزنكما جاء في قاموس(**The penguin dictionary of sociology**)معنى يحيل الى الحقوق والواجبات المكفولة والمسندةلـ/من أفراد المجتمع، كما هي الوضع السياسي والقانوني **(politico-juridical)** الذي يمنح الهوية، ومحددات (ضوابط) توزيع الموارد، فهي –أي المواطنة- عنصر أساسي في العدالة الاجتماعية، كونها تتضمنالموازنة بين المساهمات والمكافآت.(Abercrombie,2006, 51).

ويجد الملاحظ في هتافات الشارع ومدرجات الملاعب ما يظهر حضور مطلب المواطنة كممارسة اجتماعية في خطاب الشباب من قبيل الهتاف الشائع: **"مالقيتش كيما حبيت" (**faycal, 2019**)** الذي يعبر من خلاله الشباب عن صدمة الهوة بين سقف التوقعات العالي والواقع المعيش، نجد كذلك هتاف:**"لوكان جينا لاباس ما نحرقوش لبلاد الناس" (** faycal, 2019**)**الذي يخاطب به الشباب الساسة، على نحو يشكل محاولة للتعبير عن رفض الوضع الراهن، إضافة تبرير وشرعنة الهجرة غير الشرعية من خلال المعنى الذي يحمله الهتاف، والذي يختزل جملة الصعوبات التي يكابها هؤلاء الشباب في معيشهم اليومي والتي تنأى كل النأي عن الواقع الذي يرومونه.

إن للخطاب السياسي في الجزائر دور في تشكيل المعطى الاجتماعي بشكل عام وفي صناعة الحرقة بشكل خاص كانعكاس لأزمة التسيير، اذ يشكل عدم نضج الحوكمة ذات المنطلقات السياسية للمسار التنموي أحد أبرز عوامل هجرة الأفراد بطريقة غير شرعية، ذلك أنها تفتقر الى المنطق العملي المفضي إلى إفراز منظومة حقوقية شفافة وعادلة، ناهيكعن غياب استراتيجية واضحة لمشروع مجتمع ينبني كنسق على تكافؤية الفرص، كلها عوامل متفاعلة شكلت بيئة اجتماعية طاردة، حملت الشباب الباحث عن حياة افضل إلى المخاطرة في سبيل تحقيق ذلك.

3.الاعلام الجديد وصناعة الرأي:

يجد المستقرئ لواقع التفاعل الاجتماعي (**socialinteraction**) بمعطاه الجديد في المجتمع الجزائري أن الشبكات الاجتماعية (**socialnetworks**) وروافدها التقانية على اختلاف تمظهراتها النسقية في الفضاء السيبراني، قرّبت من سبل التماس الاجتماعي بين الفئات التي تشترك في الاهتمامات نفسها وفي المنحى التفكيري نفسه، فأتاحت قنوات اتصال وتواصل سريعة وفعالة بين شبكات الفواعل الاجتماعيين المنظمين لرحلات الموت تلك، لتلعب الصفحات الالكترونية والمجموعات الاجتماعية الافتراضية والتطبيقات الرقمية (**digitalapps**) دور الوسيط المعرّف الدّال وفضاء اللقاءات وتبادل المعلومات والأفكار والخبرات والتجارب ذات الصلة بالحرقة أو الهجرة غير الشرعية.

إن وسائل التواصل الاجتماعي (**Socialmedia**) كمجتمعات افتراضية أفرزت شكلا غير دارج من أشكال التماس الاجتماعي، مما زاد من فرص الترويج للحرقة كحل للأزمة الاجتماعية متعددة الأوجه التي يعايشها الشباب الجزائري، ليتمظهر رد الفعل كسلوك وجد نسقاً حاوٍ ، "حيث كان لإعلام العولمة دوره في تأجيج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اذ يعد ما تنقله وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حافزا للشباب الذي أنهكته ظروفه للمجازفة بحياته عله يحقق الأمل الذي ينشده، كـما تزينه وسائل الاعلام"(عواشرية، 2018، ص151).

4.**الحضور الكولينيالي في المشهد السوسيوتاريخي للهجرة غير الشرعية:**

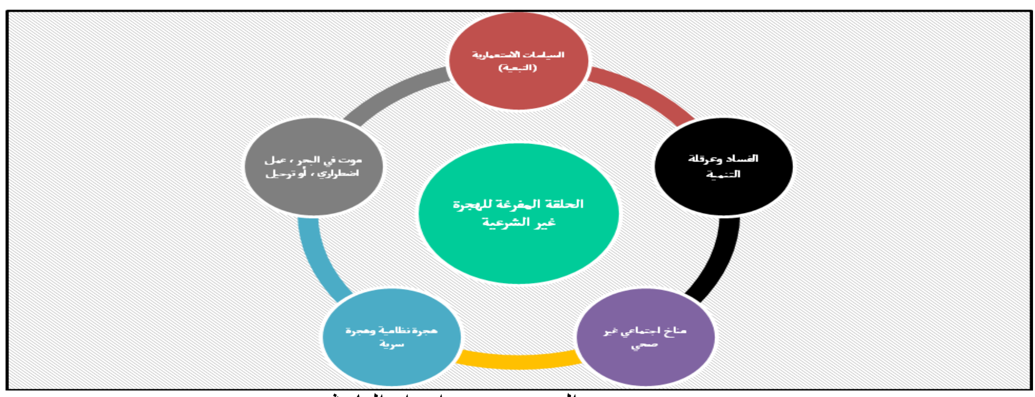
إن بحث موجدات الهجرة غير الشرعية، تستدعي القيام بحفريات مفهمية في تشكلات العوامل الرئيسة المؤثرة في الظاهرة والمنشئة لها، ولعل العامل الاقتصادي كمحدث تنموي مركب يعد من أكثر العوامل الموجدة لهذا الفعل الظاهرة، اذ يتجلى ملاحظاتيا أن المشكلات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية، وحتى الثقافية تصب جميعها في مفرض النسق الاقتصادي،وتعزز جملة المحدثات المغذية لاستدامة أفعال الهجرة غير الشرعية وكل ما يتصل بها من ظواهر اجتماعية فرعية، ولعل العامل الاقتصادي نفسه يرتبط ارتباطا تاريخيا بالاستراتيجيات الكولينيالية (**colonialstrategies**) في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية(**post-Industrial Revolution**) في أوربا،أين بحثت إبانها الدول الصناعية عن المواد الخام جنوباً، اذ أن الهجرة كظاهرة لم تتمظهر بهذا الشكل قبل بروز الحركة الاستعمارية مع بدايات القرن 18.

والواقع أن أوربا تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية إزاء تشكلات الهجرة غير الشرعية في دول الجنوب، ذلك أن ناتج فائض القيمة التاريخي الذي جمعته إبان استعمارها العسكري لتلك الدول، منحها الأفضلية والرفاهية اليوم، كما أن دول الجنوب تعيش راهنا على وقع جملة من المشكلات الثقافية والأيديولوجية والتنظيمية الموروثة من الحقب الاستعمارية التي أفرزت أنظمة تعيش في ظل القوى الاستعمارية التقليدية،الأمر الذي جعل منها عامل طرد ودافعا إلى اللجوء،

بعد أن صنعت بممارساتها البيروباثولوجية مناخا اجتماعيا غير صحي، وعرقت بسياسات التبعية مسارات التنمية وروافدها التنظيمية. كما أن "الحرقة"، في كنهها انعكاس ممارساتي وتعبير عن ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة والإنتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار والأمان(مامي زرارقة، 2014، ص240).

ويمكن ابراز الشكل الموالي لتوضيح الفكرة أكثر:

الشكل رقم (02): الحلقة المفرغة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر في إطار المتغير الكولينيالي.



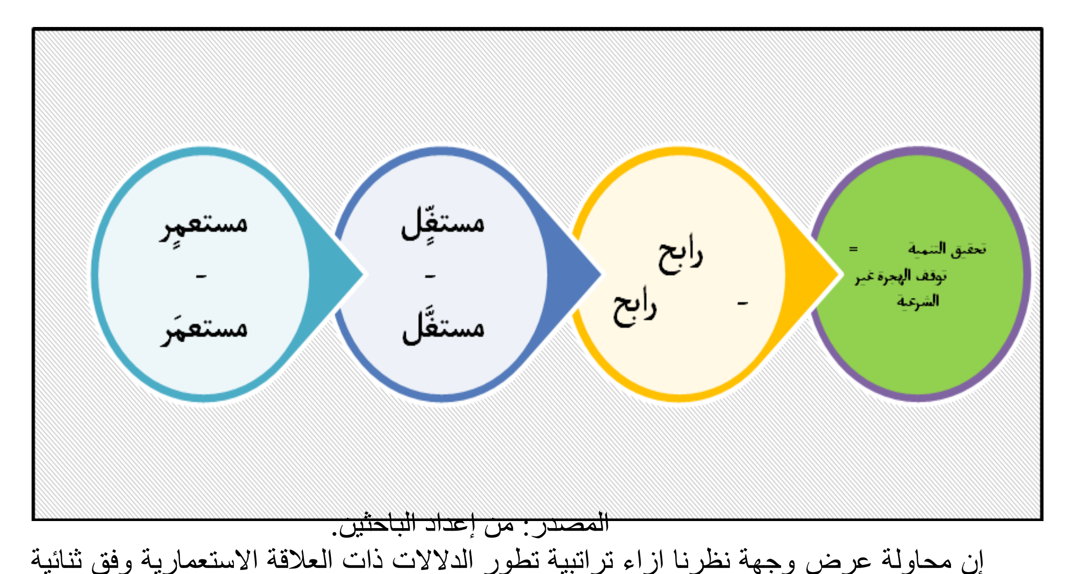
المصدر: من إعداد الباحثين.

يجسد **الشكل رقم (02)** محاولة اسقاطية لفكرة الحلقة المفرغة للهجرة غير الشرعية، نريد من خلالها التعبير عن وجهة نظرنا إزاء التشكلات التنظيمية لفكرة الحرقة كفعل اجتماعي، فننطلق من الحدث التاريخي المتعلق بالاستعمار الذي أعاق النمو الطبيعي للمجتمع الجزائري أثناء حقبه المتوالية وحتى بعد رحيله، فرغم حيازة البلد على مقدرات طبيعية هائلة إلا أن التبعية رسمت واقعا يشغله التخلف (**Underdevelopment**) الذي لا علاقة له بالافتقار الى مصادر الثروة كما يؤكد ذلك فريدريك معتوق (معتوق، 2012، ص 46)، بل ان الممارسات اللاتنموية أفرزت مناخا غير صحي، قلص الخيارات وأسهم في تأثيث أفكار الشباب بالهجرة النظامية والسرية،فما يلبث جيل أن يخفق في التَّواؤُمِ مع واقعه حتى يعيد الجيل الذي يليه الكرّة اجتماعيا بسبب العوامل السوسيو-تنظيمية نفسها، ذلك أن الطبيعة تأبى الفراغ.

وإننا اذ نتخذ من الاستعمارا حدثا تاريخيا نسند عليها محاولة فهما السوسيولوجية، فاننا نقر بأن المكون الكولينيالي لا يشكل العامل الوحيد في معادلة الهجرة غير الشرعية أو الفعل الظاهرة، لكنه يبقى المحدث الرئيس في علاقة الشمال بالجنوب، التي طبعتها ثنائية مستعمر – مستعمر ، فإلى جانب الاستعمار البريطاني كانت فرنسا تشكل إحدى أعتى القوى الاستعمارية، وحتى بعد حصول الدول التي استعمرتها على استقلالها عمدت أقليات موالية لها (**Comprador-** الكومبرادور على اصطلاح ماو تسي تونغ) الى إعادة نمذجة الاستعمار في الفضاء العام اداريا واقتصاديا، وثقافيا، الأمر الذي أفرز مناخاً غير صحي في البلدان المتضررة من السياسات الفرنسية وعرقل مساعي التنمية فيها.

إن التعمق في الواقع السوسيولوجي (**Sociologicalreality**) المتعلق بظاهرة الحرقة يجد أنها مسألة تنموية في المقام الأول،وعلى تعددية الأسباب التي تغذيها في الجزائر،يصب كلها في مفرض يكرس منطقا اجتماعيا واحدا يرتبط بالزبونية (**Clientelism**) والسلطتية ومجمل الممارسات التي تؤدي الى التوزيع غير العادل للثروة (**Unfairwealthdistribution**)، لتصبح الهجرة غير الشرعية فعلاً يجسد رفضاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي المعيش، وعليه يبقى نجاح المشروع التنموي في الجنوب متوقفاً على تحول علاقته مع الشمال وارتقائها من ثنائية[مستغل – مستغل] الى علاقة [رابح –رابح]،مثلما تطورت من شكلها الأول [مستعمر- مستعمر] كما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يمثل تطور دلالات العلاقة الاستعمارية شمال/ جنوب



المصدر: من إعداد الباحثين.

إن محاولة عرض وجهة نظرنا ازاء تراتبية تطور الدلالات ذات العلاقة الاستعمارية وفق ثنائية شمال-جنوب، المجسدة في الشكل رقم (03)، تنبني مفهميا على تاريخية ظهور مصطلح "**التنمية**"، هذا الأخير "ظهر في النظرية الاقتصادية غداة الحرب العالمية الثانية، بالتوازي مع تحرر العديد من البلدان من قيود الاستعمار" (معتوق، 2012، ص 52) كما أشار إلى ذلك **فريدريك معتوق**، فهو يعبر عن بلدان كانت ترزح تحت الاستعمار الذي خرج وخلف وراءه مجتمعات محطمة، ثم ما لبث أن فرض تبعية قاتلة لأي مشروع اجتماعي محتمل، ما حكم برسو العلاقة في شكل مستغل ومستغل.

إلى جانب هذا ، تجدر الإشارة إلى أن الدول الواقعة في المنطقة الإفريقية الشمالية والتي تواجه اساسا تحديات تنموية وتعيش على وقع أزمات سياسية وتوترات اجتماعية، تحولت إلى مناطق عبور للعمالة الإفريقية المهاجرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أو ما يسمى " بالهجرة العابرة (**Transit Migration**)، ما زاد من حدة الأزمة التنظيمية ، ذلك أنها تتحمل أعباء وتبعات هجرة أحدثتها الممارسات الاستغلالية لبعض دول الشمال لدول الجنوب، ما قضى بفشل المشاريع التنموية، الأمر الذي عقد المشهدة السوسيو تنموي للهجرة غير الشرعية.(بن صويلح، 2014، ص21).

سادسا: الإطار القانوني (legal framework):

1.الهجرة غير الشرعية في المنظور الدولي:

1.1 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

يستلهم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية(**global compact for safe orderly and regular migration**)فلسفة عمله وإجراءات تنفيذه من منطق حقوقي يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،وبرتوكول مكافحة تهريب المهاجريين عن طريق البر والبحر والجو وبروتوكول منع الاتجار بالبشر،وباقي المعاهدات ذات الصلة(المنظمة الدولية للهجرة، 2017، ص124).

يدعو الهدف(2) من الاتفاق إلى" **تقليص الدوافع والعوامل المهيكلة السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي"**(الأمم المتحدة، 2018، ص41) وذلك بالتزام الحكومات بخلق ظروف صحية لحياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلد العيش، مع كفالة ألاَ يجبر اليأس الناس على السعي لكسب القوت في مكان آخر من خلال الهجرة غير النظامية وروافدها،غير أن تــحقيق هذا الالتزام يبقى مرهونــا بتعزيز سبل تنفيذ خطــة التنمية المستدامة لعام 2030.

2.1 الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه:

نجد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان(**Universal Declaration of Human Rights**)في مادته الثانية ما يشير ضمنيا الى حقوق المهاجر "كإنسان" ومناهضة التمييز ضده، فقد تضمن نص مادته الثانية أن:

"لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص (...)(الأمم المتحدة، 1948).

أما **الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه،** فقد تضمن نص **مادته الخامسة (5)** أن "الأجنبي" يتمتع بموجب القانون المحلي وبمراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة للدولة التي يوجدون فيها، كافلا في هذا الصدد الحق في الحياة والأمن الشخصي، وأن لا يتعرض أي أجنبي للاعتقال أو الاحتجاز علي نحو تعسفي، كما دعا إلى الحق في الحماية من التدخل التعسفي أو غير القانوني والحق في المساواة أمام المحاكم بأنواعها.(الأمم المتحدة، 1985، المادة 05).

3.1. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية:

أما في ما يخص حضور الهجرة غير الشرعية في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية (**Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air**)، فانناجد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة (3) منه ما ينص على أن"**تهريب المهاجرين"** يعد جريمة، اذ عرّف الفعل على أنه:

"يُقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".(الأمم المتحدة،2000، المادة 03)

4.1 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

نجد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(**International Covenant on Civil and Political Rights**)، ما يلزم الدول الموقعة عليه بعدم التمييز بين الأفراد المتواجدين على أراضيها بغض النظر عن وضعيتهم القانونية، ويظهر ذلك في نص الشق الأول من المادة الثانية التي تنص على:

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب(الأمم المتحدة، 1966، المادة 02).

2.الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري:

تكفل المشرع الجزائري لأول مرة بموضوع الهجرة غير الشرعية، في التعديل الذي طرأ على القانون البحري سنة 1998، (غزالي، 2015، ص70)، **فالمادة 545 من القانون رقم 98-05 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 25 يونيو 1998 يعدل ويتمم الأمر رقم 76-80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق لـ 23 أكتوبر سنة 1976** والمتضمن القانون البحري، تنص على:

"يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة. وتطبق نفس العقوبة على أيّ عضو من الطاقم أيّ موظف، يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو أخفاه أو زوده بالمؤونة، كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين تنظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي. تتحمل السفينة التي حدثت على متنها الجنحة مصاريف الطرد إلى خارج القطر للرّكاب الأجانب الذين ركبوا خفية"(الجريدة الرسمية، 1998، ص21).

ليرد بعد ذلك التعديل المستحدث، في قانون العقوبات بموجب تعديل 2009وتحديدا في "المادة 175 مكرر01:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20,000دج إلى 60,000دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعولوتطبق كل نفس العقوبة على كل متخصص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود". (قانون العقوبات الجزائري، 2015، ص76).

ويلفت منصوري (2016) الانتباه إلى أن المشرع الجزائري ذهب الى أبعد من تجريم "الحرقة" سواء للجزائري أو المقيم اللذين يغادران التراب الوطني بصفة غير مشروعة، عندما جرم تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر2 -المتضمن للمواد 303 الى 303 مكرر 41 بالقانون 01/09/ من قانون العقوبات(ص305).اذ تنص **المادة 303 مكرر30** على:

"يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث (3) سنوات الى خمس (5) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج."

كما تنص **المادة 303 مكرر 31** على:

"يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، على تهريب المهاجرين المنصوص عليه في المادة 303 مكرر 30 أعلاه متى ارتكب مع توافر أحد الظروف الآتية:

-إذا كان من بين الأشخاص الهربين قاصر،
-تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له،
-معاملة المهجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة." (قانون العقوبات، 2015، ص118)
كما نصت المادة 303 مكرر 32 على: " يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من عشر (10) سنوات الى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج الى 2.000.000 دج إذا ارتكب مع توافر أحد الظروف الآتية:

-إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة،
-إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص،
-إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
-إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة."
لم يتوقف المشرع الجزائري عند تجريم المعنيين المباشرين بالفعل المتعلق بالهجرة غير الشرعية، انما تعداه الى المتكتمين والمتسترين عن الأمر، فيوضح بنص القانون في المادة 303 مكرر 37 على أن:

"كل من علم بارتكاب جريمة تهريب المهاجرين، ولو كان ملزما بالسر المهني، ولم يبلغ فورا السلطات المختصة بذلك، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج". (قانون العقوبات، 2015، ص119).

8. خاتمة:

يقول الاقتصادي ألفريد صوفي: **"اما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"**، من هنا شكلت ورقتنا البحثية محاولة فهم سوسيولوجية لأبعاد الهجرة غير الشرعية كفعل ظاهرة، في سياق التغيرات الاجتماعية الراهنية التي بات يعرفها المجتمع الجزائري، وكذا إنطلاقا من المعطى الإنساني المشكل الهجرة غير الشرعية، وفي إطار المنظورات القانونية الوطنية والدولية التي تضبط أصول التعامل مع الأفراد الحراقة، على أننا نعتبر الأخيرة محاولة ارتقاء بمستوى جودة الحياة(**Qualityoflife**)للهروب من واقع معيش لا يتلاءم مع تطلعات الفرد، إلا أنها محاولة إرتقاء عُبّر عنها بشكل خاطئ فإرتقت إلى مصف الجريمة في منطق قانون العقوبات.

حاولنا في هذا السياق موضعة موضوع ورقتنا البحثية أيضا في إطار مقاربة سوسيولوجية، اعتمادا على مطارحات أبرهام ماسلو وايميل دوركهايم، كما حاولنا مناقشة العوامل الدافعة لتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر من اربع زوايا تحليلية، وتعلق الأمر بالمناخ الاجتماعي وعلاقته بتشكل الحرقة كفعل ظاهرة، إضافة الى الخطاب السياسي وسؤال المواطنة كعامل عملي في شغل الفضاء العام، علاوة على الاعلام الجديد ودوره في توجيه الاهتمامات، دون أن نغفل الحضور الكوليني الي في معادلة الهجرة غير الشرعية، أين حاولنا تبيان علاقته بالتنمية وما يرتبط بها من مشكلات تنظيمية انعكست على واقع نجاح المشروعات التنموية وجودة الحياة.

إن الهجرة غير الشرعية كما نراها في ورقتنا البحثية مأساة اجتماعية (**socialtragedy**) منطلقاتها -كفعل اجتماعي- إنسانية، يهدف الفاعلون الاجتماعيون من خلالها الى اشباع حاجاتهم، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية على كافة الأصعدة، حيث أنه كلما زادت فعالية المشاريع التنموية انخفضت ديناميكية الهجرة غير الشرعية والعكس، على أننا وفق هذا الاستنتاج ذوالنزعة الإنسانية لا نسقط عن الحرقة جرميتها وما يتمخض عنها من تبعات وآثار اجتماعية جسيمة، خصوصا وأن الهجرة غير الشرعية استحدثت كظاهرة اجتماعية غير صحية، ظواهر موازية ليست أقل خطورة منها خاصة عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالبشر وأعضائهم والتعدي الجنسي عليهم.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، أنيس، وآخرون. (2004).المعجم الوسيط، القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية مكتبة الشروق الدولية.
2. ابن منظور، الأنصاري. (1999).لسان العرب، (ط3) الجزء (01). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
3. ابن منظور، الأنصاري. (1999).لسان العرب، (ط3) الجزء (03). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
4. ابن منظور، الأنصاري. (1999).لسان العرب، (ط3) الجزء (15). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
5. أبو مصلح، عدنان. (2014). معجم مصطلحات علم الاجتماع، عمان، الأردن: دار أسامة، نبلاء ناشرون.
6. الأشول، عادل عزالدين. (2008).علم نفس النمو من الجنين الى الشيخوخة، (دط)، مصر: مكتبة الأنجلو.
7. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية الجزائرية. (2015). قانون العقوبات.
8. الامانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون رقم 98-05 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 25 يونيو 1998 يعدل ويتمم الأمر رقم 76-80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق لـ 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، الجريدة الرسمية رقم47، الصادرة في 27يونيو1998، المادة 545.
9. الأمم المتحدة .(1966).العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
10. الأمم المتحدة. (2000). بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية.
11. الأمم المتحدة.(1948). الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

12.الأمم المتحدة.(1985). الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.
13.الأمم المتحدة.(2018). الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
14.بدوي، زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.
15.بن صويلح، ليليا. (2014).المقاربة الحديثة للهجرة وتأثيراتها الإيجابية على العملية التنموية خلال القرن الواحد والعشرين، مجلة دراسات، اتحاد كتاب وأدباء الامارات، العدد 37.
16.بيك، أولريش. (2013). مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود.ترجمة: علا عادل. وهند إبراهيم. وبسنت حسن.القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.
17.جبران ،مسعود. (1992). الرائد–معجم لغوي عصري- . (ط7). بيروت، لبنان: دار العلمين.
18.الدليمي، عباس فاضل. (2017).الموسوعة الميسرة في حقوق الإنسان –الحقوق المدنية والسياسية-، (ط1)، الجزء الأول، عمان الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
19.دويدري، رجاء وحيد. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية. (ط1). بيروت، لبنان. دمشق، سورية : دار الفكر المعاصر. دار الفكر.
20.الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (1974). تاج العروس، الجزء (14)، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
21.الشربيني، لطفي. (2001). موسوعة شرح المصطلحات النفسية. (ط1).بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
22.طه، فرج عبدالقادر. ومحمد السيد أبو النيل. وشاكر عطية قنديل. حسين عبد القادر محمد. مصطفى كامل عبد الفتاح. (1989). معجم علم النفس والتحليل النفسي.(ط1). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
23.عمر، أحمد مختار. (2008).معجم اللغة العربية المعاصرة،(ط1)، الجزء الثالث، القاهرة، مصر: عالم الكتب.
24.عواشرية، رقية سليمان. (2018).نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد71.
25.غزالي،محمد. (2015).الهجرة السرية، (ط1)، عمان الأردن: دار الحامد.
26.غيث، محمد عاطف. (بلا تاريخ).قاموس علم الاجتماع، دط، دار المعرفة الجامعية.
27.الفيروز آبادي، مجد الدين. (2008)، القاموس المحيط، (دط)، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
28.كاسر، تيم. (2017).الثمن الباهظ للمادية، تر: طارق عسلي. العراق: المركز الاسلامي للدراسات الإستراتيجية.
29.كيم،صبيحة. (2010).ظاهرة الحرقة والشباب –دراسة ميدانية لظاهرة الاقبال على الهجرة غير السرية بميناء وهران-، مجلة التدوين، مخبر الأنساق البنيات النماذج، جامعة أحمد بن محمد وهران2، العدد2، المجلد2.
30.اللحام، أحمد عبد العزيز الأصفر. (2016).الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة،الرياض، المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر.
31.مامي زرارقة،فيروز. (2014).مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، عمان، الأردن: دار الأيام للنشر.
32.المخادمي،عبد القادر رزيق. (2012).الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
33.مصلح،الصالح. (1999).قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية، (ط1)، الرياض المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.
34.معتوق، فريدريك . (2012)، الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية، بيروت.لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
35.منصوري،رؤوف. (2016).الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، (ط1)، الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

36.المنظمة الدولية للهجرة .(2017).قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام نسخة الشرق الأوسط، جنيف، سويسرا.
37.المنظمة الدولية للهجرة. (2010).دليل التكوين الأساسي للمنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.جنيف سويسرا: منشورات المنظمة الدولية للهجرة.
38.المنظمة الدولية للهجرة. (2017). الحوار الدولي بشأن الهجرة رقم 27.تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة وادارتها نحو اعتماد اتفاق عالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المنظمة الدولية للهجرة.
39.المنظمة الدولية للهجرة. (2020).دليل المصطلحات الأساسيةللهجرة.، القاهرة،مصر: المنظمة الدولية للهجرة.
40.Abercrombie, Nicholas . (2006). The penguin dictionary of sociology. London: penguin books.
41.Council of the european union.(1992).Treaty on the european union.Office for Official Publications of the European Communities: Luxembourg.
42.Desmet, P., & Fokkinga, S. (2020). Beyond Maslow’s pyramid: introducing a typology of thirteen fundamental needs for human-centered design. Multimodal Technologies and Interaction, 4(3), 38.
43.International migration law . (2004).glossary on migration, switzerland, geneva.
44.Maslow, Abraham H. (1943). A Theory of Human Motivation, Psychological Review 50(4): 370-396.
45.Official Journal of the European Communities.(2000).The Schengen acquis. the European Communities.
46.Oxford. (2010). Oxford advanced learner's dictionary. UK: Oxford University Press.
47.The Merriam webster dictionary. (2004). United States of America: incorporated Springfield, Massachusetts.
48.Cembrero, Ignacio. (2020).Operación coordinada: nunca tanto argelino desembarcó en España en tan poco tiempo.Elconfidencial. 29/07/2020 05:00Retrieved: (https://bit.ly/3CXgoIo).
49.di Alessandra,Ziniti.(2020).Migranti, lo strano caso della rotta Algeria-Sardegna, la repubblica. 17/18/2020. Retrieved :(https://bit.ly/3FT0iBV).
50.Tetu marie-therese.(2005). les migrations algériennes entre legal et illegal vers la France (2004-1998), acte du colloque international organise à alger les 11 et 12 juin 2005 par le departement de sociologie université alger2 sur les migration algériennes à l'ètranger.
51. بيان المجلس الإسلامي الأعلى حول الهجرة غير الشرعية.(2018). للاطلاع: https://cutt.ly/fESletA
52. موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:https://laddh-algerie.org/?p=1263
53. Faycal, Dortmund.(22/01/2019).الكواسر يزلزلون ملعب بولوغين بأغنية "ملقيتش كيما حبيت
تم الاسترداد من قناة YouTubeعلى الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=yPCO5Z-QHnY

النظام السياسي الجزائري بين صعوبة الإصلاح السياسي واندلاع الحراك الشعبي أفريل 1999 – أفريل 2019

د.عينـة المسعـود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة- الجزائر

The Algerian political system between the difficulty of political reform and the outbreak of the popular movement April 1999 - April 2019

ملخص: تناول هذا المقال أحداث سياسية، واجتماعية، اقتصادية، ومستجدات ظهرت في النظام السياسي الجزائري في فترة حكم الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، حيث تطرقنا في هذا المقال إلى ملامح تفعيل الإصلاحات السّياسية في الجزائري في تلك الحقبة، كما أشرنا إلى صعوبة تنفيذ ومراجعة تلك الإصلاحات السّياسية، مما نتج عن اندلع الحراك الشعبي للتعبير عن عدم الثقة في النظام والحكومات، والدعوة بالمطالبة بإسقاط النظام السياسي،وتنحي الرئيس بوتفليقة بهدف التغيير وبناء دولة وطنية موحدة وحديثة.

الكلمات مفتاحية: النظام، النظام السياسي العام، الإصلاحات السياسية، الشعب، الحراك، ثقافة الثقة العامة.

Abstract: This article dealt with political, social, and economic events and developments that appeared in the Algerian political system during the rule of the former president of Algeria, Abdelaziz Bouteflika. The popular movement erupted to express a lack of confidence in the regime and governments, and to call for the downfall of the political system and the resignation of President Bouteflika with the aim of change and building a unified and modern national state.

Keywords: The system, the general political system, political reforms, the people, the movement, the culture of public trust.

مقدمـة:

أصبحت الظروف الدولية والإقليمية تفرض عملية الإصلاح السياسي، وإعادة هيكلة النظام العام والجهاز الحكومي الجزائري، والمبادرة بصياغة جديدة للدستور الراهن، من أجل تداعيات التحول من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية، بما يعني تعدد مراكز السلطة في الدولة، وأياً كان نوع هذه الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، فهو شرط ضروري لكفاءة وفعالية أداء الحكومة -جودة السياسات ورشادة القرارات-، وصولاً إلى نقطة التوازن بين مختلف مصالح القوى السياسية في المجتمع الجزائري.

إن فلاح النّظام السّياسي الجزائري وضمان استمراريته، مرهون بالأسس السّياسيّة والبيئة الفاعلة للنّظام، أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته هذا من جهة، وسلامة الدينامية السّياسيّة وتشمل على النّظام الانتخابي، القيادة السّياسيّة، وعملية صنع القرار - ليس بمعنى وضع بدائل أو أكثر وتنفيذه فحسب – وإنما معرفة صناع السِّياسات والقرارات، منهجية صياغة الخطط والسِّياسات والقرارات العامّة ونطاقها، ومدى درجة المركزية في صنعها، أي دراسة الشكل الدستوري والأجهزة التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائية والبيروقراطية، ومدى كفاءتها في أداء وظائفها من جهة أخرى، فجوهر العمليّة السّياسيّة يكمن في التفاعل بين الإطار الشعبوي والمؤسّسات الحكوميّة، ويمثل الإطار المجتمعي البيئة التي يتحرك فيها النسق، ويتوقف بقاء واستقرار النّظام السّياسي على مدى الكفاءة في أداء كل هذه العمليات، فإذا لم يسمح أفراد الشعب بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي وفوري، أو إذا فشلة الحكومة في الاستجابة لهذه المطالب بات من المحتمل اللجوء إلى العنف لتحقيق مصالحهم، الأمر الّذي يعرض الاستقرار السّياسي والحكومي العام للتهديد والزوال.

ومن ثم فقد تبلورت مشكلة موضوع المقال في التساؤل الرئيس التالي: ما هي بوادر نشوب الحراك والصعوبات الجلية في إدراك الإصلاحات السياسية للنظام الجزائري في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من أفريل 1999 - إلى أفريل 2019؟.

لقد استخدمنا في هذا المقال، عدّة مناهج بحثية، من أهمها المنهج الوصفي باعتباره يعتمد على دراسة: الحراك، الإصلاحات السياسية، النّظام السّياسي، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبّر عنها تعبيراً كيفيّاً وكميّاً، فمن الضّروري استخدامه في هذا المقال، وذلك لجمع قدر المستطاع من المعلومات واكتشاف واستخلاص كل ما له علاقة بالظواهر السابقة، كما استخدمنا منهج تحليل النّظم: حيث سيتمّ استخدامه لكون أنّه يوفر إطاراً لتنظيم المعرفة حول آلية الحراك، وأسس الإصلاحات السياسية في الجزائر ولا سيما في إدراك الكيفية التي تؤثر فيها المدخلات البيئية في القرارات العامّة وفي أداء النّظام السّياسي الجزائري، وفي معرفة طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النسق السياسي البوتفليقي، وكيف يمكن للنظام السّياسي الجزائري أن يُحَوِّل المطالب إلى سياسة عامة ويحافظ على ذاته عبر الزمن، إضافة استخدمنا منهج صنع القرار: حيث ينصب اهتماماته في موضوع المقال العلمي على

دراسة أحد أهم وأبرز جوانب العمليّة السّياسيّة وهو الجانب الّذي يتعلق بدراسة القرار النسقي والمتغيرات المؤثرة فيه في الجزائر، حيث نشير إلى التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير الرسمية، في تقرير مصير النظام السياسي، فإعداد القرارات فهو بمثابة جزء رئيس من سلوك المؤسّسات السّياسيّة والتي تختار نمط من التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه من مناقشة ومفاضلة، حسب التشريع المعمول به.

وقد شملت خطة هذا المقال على عدة عناصر منها:

أولاً: ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري.

ثانياً: صعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام السياسي في الجزائر.

ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري:

في السنوات الأولى من عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سمع الجزائريون من رئيسهم الجديد عبارات تؤكد أن الديمقراطيّة هي أفضل ضمانة للمستقبل، وأنه لا يرغب في احتكار عملية صنع القرارات والسياسات العامّة للبلاد، بل إن بوتفليقة أعرب في بداية أشهر سنة 2004 عن إيمانه بأن أي فرد يجب ألا يتسلم منصب رئاسة الجمهورية الجزائريّة أكثر من عهدتين رئاسيتين، وأنه سيكون أول رئيس يطبق هذه القاعدة الدستورية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الرئيس بوتفليقة في الحكم منذ أفريل 1999 إلى أفريل 2019، ولم تشارك الجماهير في انتخاب العهد الثالثة والرابعة ورفض الشعب للترشح في الخامسة، حيث نجد أبرز ملامح تلك الإصلاحات السّياسيّة منذ تلك الفترة من حكم الجزائر (السلطوية والأمنية والقانونية) فيما يلي:

ملامح الإصلاحات السّياسيّة السلطوية:

تتجلى ملامح تلك الإصلاحات السّياسيّة السلطوية منذ فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقية في النظام السياسي الجزائري العام في الصلاحيات السياسية الواسعة للسّلطة التنفيذيّة والتغييب العمدي للمحاسبة العامة(لمام محمد حليم، 2003، ص 222)، وآليات متباينة للبحث عن حلقة الشرعية المفقودة في النظام السياسي، وانتخابات نمطية (محلية، تشريعية، رئاسية) مشكوك في نزاهتها من جميع القوى السّياسيّة الجزائرية.

-الصلاحيات الواسعة للسّلطة وتغييب المحاسبة: يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ورئيس السّلطة الأولى في البلاد، وله مسؤوليات واسعة في جميع الميادين والمناصب الإدارية القابلة للتعيين من طرفه، وهو الّذي يرأس مجلس الحكومة، وموقع (ويوقع) المراسيم الرئاسية، ويعين رئيس الحكومة سابقاً أو الوزير الأول حالياً ووزراء الحكومة ورئيس مجلس الدولة، والأمين العّام للحكومة، ومحافظ بنك الجزائر، ويعين القضاة، ومسؤولي أجهزة الأمن، كما يعين الولاة والسفراء والمبعوثين وينهي مهامهم (دستور الجزائر، 2016،

المادة 77، 78)، ويدعوا إلى ضرورة المشاركة السّياسيّة وتفعيلها، ويعلن الحرب وحالة الطوارئ، وله الحق في إصدار المراسيم التي لها قوة القانون، ولا يمكن إدانته بالخيانة العظمى، وبهذا فهو صاحب السلطة العامة لا حسيب عنه ولا رقيب من الخلق، لذلك تبقى القوانين عقيمة التنفيذ فلو لاحظنا ما جاء في الباب الرابع من القانون رقم: 01/06 المؤرخ في 21 محرم 1427 والموافق 20 أفريل 2006، والذي يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يدرك أن للرئيس نصيب في مظهر من مظاهر الفساد لا ريب في ذلك، بل لقد رأينا المحاكمات العلانية والسرية لرؤوس الفساد وتجريمهم والأساليب في تحري الرشوة للموظفين العموميين في عهد الرئيس السابق، وما خفي كان أعظم، لذلك فهناك جانب للحكم عن الرئيس من وجهة نظر التعيينات والمعاملات.

-آليات البحث عن الحلقة المفقودة لشرعية النظام: (خميس والي حزام، 2004، ص267)، لقد أدرج أركان النسق السّياسي الجزائري على استخدام آليات مختلفة للبحث عن الشرعية للنظام، حيث فقد الكثير من مصادر الشرعية التي تتمتع بها نظم الحكم المعاصرة (كربوسة عمراني، 2005، ص 155) ولعل أبرز تلك الآليات الترويج بأن النّظام يحقق انجازات عملاقة، ولم يسبق لها أن حدثت في تاريخ الجزائر، وذلك فيما يتصل بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الثقافية، ونشر مؤشرات كمية أو أسماء بعض المؤسّسات أو الأجهزة المنشأة حديثاً وربطها بديمقراطية النسق السّياسي بحسب رؤيتهم، ومن ذلك أيضاً استغلال المناسبات والاحتفالات السنوية للترويج للنظام بالربط مثلاً بين أي برنامج إصلاحي والإسلام في المناسبات الإسلامية، أو إظهار أن النّظام الحاكم هو خير نصير للعمال وقضاياهم في المناسبات العمالية، بل إن النسق السّياسي دأب أيضاً على ربط بين تأخر الإصلاح والتوترات الناجمة عن مشكلة علاقات الحدود الدّوليّة المجاورة تارة، والخوف من سيطرة ما ذكر عن أركان النّظام السّياسي على تسميته خطر وصول المتطرفين الإسلاميين إلى الحكم تارة أخرى.

-انتخابات نوعية مشكوك في نزاهتها السّياسيّة: نكتفي بالإشارة إلى أن كل القوى السّياسيّة المعارضة للنظام السّياسي والحكومي والتشريعي ومنظمات حقوق الإنسان، ظلت تشكك دوماً في نزاهة كل أنماط الانتخابات الجزائريّة، وحيادية أجهزة الدولة منذ عام 1999، وحتى أخر الانتخابات التشريعيّة السابقة 2017، (عبد العزيز بوتفليقة، 2012، ص 08)، حيث أن الحكومات المتعاقبة متهمة باستخدام مؤسّسات الدولة، وإمكاناتها للتأثير في إرادة الناخبين والتدخل في نتائج تلك الانتخابات، والاستفتاءات وقد أكد سلوك بعض أركان النّظام وخطابهم السّياسي تلك الشكوك والمخاوف، فعشية كل انتخابات دأب هؤلاء على التأكيد أن الحكومة ستعمل -هذه المرة- على ضمان نزاهة الانتخابات وحيادية أجهزة الدولة، وهذا أمر يُفهم منه أن الانتخابات السابقة لم تكن نزيهة، وأن أجهزة الدولة لم تكن محايدة عن المشاركة السّياسيّة، (ناصر لباد، 2001، ص 111).

وبهذا فالإصلاح السّياسي في الجزائر، هو إصلاح محتجز في أيدي السّلطة العليا في الجمهورية، حيث عرفت بضع مظاهر الحراك السّياسي بين الأعوام التّالية: 2001، 2002، 2007، 2011، 2012، 2013، 2016، 2019، إضافة إلى حالة من النقد العّام للنظام الحكومي والسياسي، ما

ساهم في بلورة مطالب عامة للإصلاح وقفت من ورائها قوى شعبية وجماعات احتجاجية، ولكن ظل الخطاب السلطوي السّياسي يرفض التنازل عن السلطان والمكاسب في ظل حماية أمنية مشددة من جانب جهاز ومؤسسات الدولة، وآليات الإعلام التعبوي الحكومي، هذا من جهة، وظلت هناك حاجة ملحة إلى: إصلاح الخلل في هيكل السّلطة السّياسيّة، والربط بين السّلطة والمسؤولية، وإصلاح منظومة إدارة الحكومة والقضاء، وإصلاح مسار التّنمية الشاملة وتوسيع وتدعيم قاعدة مشاركة الشعب على نحو عادل وصادق (عبد الرحمان صالح أحمد، 2005، ص 141)، من جهة أخرى، لكن الشعب الجزائري اكتسب دروس من نماذج حراك الشعوب المجاورة، وأخذ يحتاط ليوم الفصل.

ملامح الإصلاحات السّياسيّة الأمنية:

تظهر ملامح الإصلاحات السّياسيّة الأمنية منذ عهد وحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقية للنظام السياسي الجزائري فيما يلي: الاعتبارات الأمنية لتبرير الإجراءات القمعية من النّظام السّياسي الجزائري، وتطبيق سياسيّة الإذعان والترغيب لأجل السيطرة على المجتمع الجزائري، وتفعيل حالة الطوارئ لقمع المعارضين وتأمين أهداف النّظام الجزائري.

-اعتبارات أمنية لتبرير الإجراءات القمعية من للنّظام: تؤدي اعتبارات الأمن الداخلي والخارجي دوراً هامً جوهرياً في استمرارية واستقرارالنسق السّياسي الجزائري، فالخطاب السّياسي الرسمي يتضمن دوماً تهديدًا خارجياً من الدول الحدودية، أو داخلياً من الإسلاميين وما يُطلق عليه في الجزائر الجماعات المتطرفة الإرهابية - أو الجماعات الخارجة على القانون أو الجماعات المسلحة -، الأمر الّذي يبرر في نظر السّلطة النظامية القبضة الأمنية الحديدية والتضييق الدائم على الحريات والحقوق المدنية، ولهذا وعلى الرغم من الدور الاستبدادي للسّلطة العسكريّة بشكل عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن المؤسسة الأمنية ظلت قلعة الدفاع الأولى على النّظام السّياسي الجزائري، بل أكثر من ذلك الآمر والناهي في الدولة عامة.

-تطبيق سياسيّة الإذعان للسيطرة على المجتمع عامة:إن السّلطة لا تستند إلى مبدأ المواطنة في علاقتها بالمحكومين، إذ أوجدت نخب وفئات تابعة تدور في فلك النسق السّياسي وتستفيد من بقائه واستمراره على الحالة التي هو عليه الآن -أي قبل أفريل 2019م- (أكرم سوزان روز، 2003، ص 81)، إنها الظاهرة التي تفسر العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس قاعدة المحاباة والمحسوبية في تعيين كبار الموظفين والمسؤولين في قطاعات الدولة المختلفة، وفي منح المكافآت والهدايا والمناصب الفخرية على الموالين للسّلطة والنظام، ويُسخر النّظام السّياسي الجزائري إمكانات الدولة ومواردها، وكذا المساعدات التي يحصل عليه من الخارج، لتمويل تلك الممارسات، لأن كرم السلطة مؤقت وكرم الشعوب استقرار وسلام.

-تفعيل حالة الطوارئ لقمع المعارضين وتأمين النّظام: يحكم بوتفليقة عبد العزيز منذ شهر أفريل 1999، أي بعد الإعلان الرسمي لحالة الطوارئ بسنوات، حيث تم إعلان حالة الطوارئ في 09

فيفري 1992، كإجراء فعال لمحاربة الإرهاب الّذي بدأ من قبل، والدعوة إلى العصيان المدني بعد توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991، واستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الّذي خلفه المجلس الأعلى للدولة بعد ذلك، الأمر الّذي يمكن السّلطة من توقيف واعتقال من تشاء من المعارضين، وقمع الحريات والحقوق المدنية، كما يستخدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قانون الطوارئ، بشكل مستمر، لإحالة المدنيين من الإسلاميين المسلحين وغير المسلحين، إلى محاكم عسكرية سرية، لاتخاذ التدابير بتلك القضايا في سرية تامة، إلا أنه في انعقاد اجتماع مجلس الوزراء في 03 فبراير 2011 والذي ترأسه عبد العزيز بوتفليقة، تم اتخاذ جملة من القرارات الهامة من بينها رفع حالة الطوارئ، وفي هذا الصدد ذكر رئيس الدولة آنذاك في مستهل قوله: (... أما فيما يخص حالة الطوارئ فإنه تم فرضها من منطلق الاستجابة لمقتضيات مكافحة الإرهاب لا غير، والسبب هذا هو وحده الّذي يملي الإبقاء عليها بمقتضى القانون، إن حالة الطوارئ لم تحل في أي وقت من الأوقات دون حراك سياسي تعددي نشط، ولا هي عرقلت إجراء حملات انتخابية حامية متحمسة بشهادة الملاحظين الذين تابعوها، (عبد العزيز بوتفليقة، 2011، ص 5-7)، وهذا قبل أن يكلف الحكومة بأن تنكب فوراً على صياغة النصوص المواتية التي تتيح للدولة مواصلة مكافحة الإرهاب إلى النهاية بنفس الفعاليّة وفي إطار القانون، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال(عبد العزيز بوتفليقة، 2011، ص 12).

ملامح الإصلاحات السّياسيّة القانونية:

تتجلى ملامح الإصلاحات السّياسيّة القانونية منذ حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقية للجزائر في التحكم بالقوانين للحد من نشاط الأحزاب، والعمل المدني في الجزائر، وإصرار السّلطة على قاعدة التفرد بالسياسات والسيطرة على التشريعات، وتدخل النسق السّياسي في أعمال السّلطة القضائية في الجزائر.

-التحكم بالقوانين للحد من العمل الحزبي والمدني: لابد للأحزاب السياسيّة من الحصول على موافقة لجنة قانونية تسيطر عليها الحكومة الجزائريّة والسلطة التنفيذية، والتي من دورها ممارسة سلطة تجميد أنشطة الحزب السّياسي ودراسة ملفات وسجلات أعمال الأحزاب، كما حدث لأحزاب المعارضة في عهد بوتفليقة، بالإضافة إلى ما حدث تاريخياً لأحزاب الإسلاميين في عهد التسعينيات مثل حزب الإنقاذ صاحب المرجعية الإسلاميّة –في اعتقاده- أيام تبيانه وانفلات حكمه وتغيير هدفه بعدما كان سلمي إلى عدواني دمر الأخضر واليابس، في حين العمل المدني وأنشطة الجمعيات الأهلية التي بدأت في الجزائر عام 1989م ساهمت في الكثير من الأنشطة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتعليمية، والرياضية، فتواجهها السّلطة التنفيذيّة بمجموعة من القوانين والتشريعات المقيّدة لأنشطتها والحد منها بغية التحكم فيها والخضوع لما تربوا له مقاصد السلطة التنفيذية.

-إصرار السّلطة على التفرد بالسياسات والتشريعات: لقد أصرّت السّلطة دوماً على تمرير ما تريده هي في شأن جُل قطاعات المجتمع، كما حدث مع قانون السّلطة القضائية أو في ما يتصل

بالنقابات المهنية وقانون الصحافة، وذلك من دون اهتمام برؤى أصحاب الشأن أنفسهم من قضاة وصحافيين ومهنيين، أو اللجوء إلى المعايير الدّوليّة والتجارب الأخرى، كما ظلت السّلطة ترفض لعقود مطالب القوى السّياسيّة المختلفة، وعلى رأسها تعديل الدستور للسماح باختيار رئيس الجمهورية في انتخابات تعددية نزيهة وفق احترام مبدأ التداول على السّلطة والحكم، وتحديد مدة الرئاسة بعهدتين فقط لا ثالثة لهما، وبالتالي فالسّلطة تتحكم بصنع القوانين ولا تحكم به، والمعايير التي تضعها في شكل قوانين وقرارات وسياسات تُنتج استقطابات حادة في المجتمع الجزائري، وتبتعد بالبلاد عن صورة الدولة الحديثة، دولة المؤسّسات الدستورية، وتمكين الشعب من المشاركة في صنع القرارات وتقويم السياسات العامّة (Anderson James E,1994 ,P 124).

-تدخل النسق السّياسي في أعمال السّلطة القضائية: يتمّ ذلك بطرق عدّة، أبرزها حق تعيين القضاة في أعلى سلطة قضائية في الجزائر (المحكمة العليا)، ومن خلال تحكم السّلطة التنفيذيّة في ميزانية المحاكم ومرتبات القضاة والحوافز المالية التي تخصص لهم، كما أن سياسة تعيين القضاة المحالين على التعاقد في مراكز غير قضائية بمرتبات ومكافآت ضخمة أدت إلى تبعية الكثير منهم إلى أهواء السّلطة التنفيذيّة، هذا فضلاً عن أن للسّلطة التنفيذيّة الحق في أن تمتنع عن تطبيق قرارات المحاكم بحجة استقلالها عن القضاء، وفق لمبدأالفصل بين السلطات، أي بين السياسات الإجرائية خاصة(Anderson James E, 1999, p66).

صعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام الجزائري البوتفليقي:

وتتمثل تحديات ومعوقات الإصلاح السياسي في كل من النسق الحكومي خاصة، والنسق السياسي عامة في بضع نقاط متتالية ومرتبة لها ما لها من الأهمية، لأنها تحدد المصير المستقبلي للنظام السياسي الجزائري العام، سواء على المدى القريب أوالمتوسطي، لكن المتأمل في واقعها يدرك بأن هناك مظاهر ذلك قد اقترب وحلى بالدولة الجزائرية، وهذا ما حدث بالفعل.

الصعوبات السياسية للإصلاحات السّياسية للنظام في الجزائر:

تعتبر الصعوبات السياسية التي تقف في صيرورة الإصلاحات السياسية في أي نظام سياسي بما فيها النظام الجزائري من أهم العوائق الدالة على التأثير الجلي في تلك الدول، فمنها مثلاً: سرقت عائدات الثروات الباطنية في الجزائر، وضعف الرغبة الحكوميّة في الانتقال الديمقراطي.

-نهب عائدات الثروات الباطنية في الجزائر: إن المشكلة الأساسيّة التي تواجه النّظام الجزائري هو عدم تحول عوائد النفط مثلاً إلى تنمية اقتصادية حقيقية تخرج الشّعب من التنويم والتهميش والإقصاء إلى نور التطور والتقدم والإيواء، وتكمن الأهمية من التّنمية الاقتصاديّة في عملية الإصلاح السّياسي خصوصاً فيما يلي: فكلما زادت التّنمية الاقتصاديّة أدى ذلك إلى زيادة فاعلية النّظام السّياسي الجزائري، وبدأ الشعب في التفكير المزدوج الأوّل: التفكير بالحصول على مكاسب اقتصادية متعددة، والثاني: التفكير بزيادة نسبة المشاركة السّياسيّة من أجل دعم وبناء

الثقة بينهما، لذا يمكن النّظر إلى مسألة عوائد الثروات الباطنية بوصفها عاملاً يبطئ عملية المشاركة السّياسيّة هذا إذا كانت غير عادلة في التوزيع.

-ضعف الرغبة الحكوميّة في الانتقال الديمقراطي: لا يمكن التعميم على الحكومات السابقة قبل حكم بوتفليقة رغم الظروف الوطنية التاريخية، وما بعد حكم بوتفليقة،بأن لديها رغبة حقيقية وإرادة في الإصلاح السّياسي، فلو كانت مظاهر الرغبة موجودة لكانت هناك المبادرات الفعلية، لكن لم تُبْدِيالحكومات اهتماماً في مسألة الإصلاح السّياسي إلاّ من باب "الديمقراطيّة الإجرائية" غير الفعلية، أي أنّها تقوم بإجراءات للحد الأدنى من الإصلاحات السّياسيّة التي تؤدي الغرض الفوري فقط في شكل خطابات واستراتيجيات ولقاءات صحفية، توحي بعدم وجود أي ضرورة للإصلاح السياسي ما دام أن الحكم والحكومات ملخصة في شخص واحد، وكذلك تيقن السلطة بأن تجربة الانتقال الديمقراطي ومظاهر الحراك مستبعد في أوساط المجتمع الجزائري، بحكم السوابق التاريخية، لكن يجري الحراك بما لا تشتهي السلطة، والذي حدث بالدول المجاورة ليس بعيد على مثل هذا النظام الذي عرف وتشبع بجل التجارب للانتقال.

-الصعوبات البيئية للإصلاحات السّياسية للنظام في الجزائر: تعد الصعوبات البيئيةمن بين معوقات الإصلاحات السياسية في النظام الجزائري، هي الأساس والمعادلة الأولى التي تستدعي من السلطة فك اللغز، وإيجاد الحل،فلا نتصور سلطة بدون بيئة مجتمعية تمارس فيها الأليات السلطوية وأبجديات الحكم والإذعان، فهناك الغياب العمدي للمطالبة الشّعبيّة الجزائريّة بالإصلاحات وتحقيق التنمية، والمعاندة الإقليمية في ضرورة التغيير كتجربة مأخوذة من دول التي حدث فيها الحراك وتقلبت البيئة المستقرة إلى بيئة غير مستقرة تدعوا للإصلاح، لكن قابلية الشعوب متباينة.

-الغياب العمدي للمطالبة الشّعبيّة الجزائريّة: تؤدي المطالبة الشّعبيّة في الجزائر دوراً هاماً في مصير الإصلاح السّياسي للنظام السائد فيها، حيث أن مدى المطالبة الشّعبيّة خاصة التي تتم من خلال منظمات المجتمع المدني كالأحزاب السّياسيّة، وغيرها من المؤسّسات الفاعلة في توجه صياغة السِّياسات العامّة للحكومة الجزائريّة، حيث تقوم بدور فاعل في تقدّم الإصلاح وفي مزيد من التراكم الديمقراطي الّذي تحتاجه الدولة الجزائريّة، وتشير الدراسات والأبحاث العلميّة التطبيقية إلى أنه من دون وجود أحزاب سياسيّة قوية، فإن الإصلاح السّياسي للوصول إلى الديمقراطيّة هو أمر صعب، حيث إن التجارب الفاعلة المطالبة بالتغيير والإصلاح السّياسي والدعوة إلى الانتقال الديمقراطي، ترافقت مع تجارب بعض الدول المجاورة، ويلاحظ أيضاً أن في بعض ولايات الوطن تفاوت في سبل وآليات المطالبة الشّعبيّة بالإصلاح السّياسي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن بعض ولايات الوطن مثل: تلمسان، وهران، قسنطينة، قالمة، تسمسيلت، وما جاورها، لا توجد فيها مطالبة شعبية بالإصلاح السّياسي، بينما في بعض ولايات أخرى، فإن مستويات المطالبة تأتي في أوجها في: تيزي وزو، ورقلة، غرداية، تمنغاست، وفي الشمال الشرقي للعاصمة، وهذا بالطبع نتيجة تجربتها في ممارسة وتقديم المطالب في كل مرة في شكل من أشكال المطالبة: الإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات، الاعتصامات، بل ربما ترتقي

للفوضى السلبية المدمرة لمنشآت الدولة والمجتمع، كما حدث في الخامس أكتوبر 1988، إلا أن المطالبة في باقي الولايات تعتبر متناثرة ومتدنية جداً، وهذا سيكون له تأثير سلبي في عملية التغيير، أو الانتقال الديمقراطي، لذا لابدّ من تنظيم التحرّك الشّعبي في هذه الولايات من خلال مؤسّسات سياسيّة ومدنية تطالب بالإصلاح بشكل حضاري من أجل سماع صوتها من قبل الحكومة الحالية والسّلطة التنفيذيّة الرّاهنة، ولا نريد ثورة تسقطنا في دوامة بل تصلح حالنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي،وهذا ما حدث في أواخر السنة الماضية 2019.

-المعاندة الإقليمية في الإصلاح السّياسي: تؤدي الضغوط والمظاهر الإقليمية للإصلاح السّياسي دوراً هاماً في مستقبل الديمقراطيّة في دولة الجزائر، حيث أنّها محاطة بتونس التي شهدت عبر السنوات الماضية تقدّماً إصلاحياً في المجال الديمقراطي خاصة، من حيث أنّها وفق المعايير الأساسيّة للديمقراطية تشكل نموذجاً متقدماً في منطقة الوطن العربي، كما أن الانتخابات الرئاسية في مصر قد تؤثر في مستقبل الديمقراطيّة في الجزائر خاصة في ظل عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي جوان 2013، عن طريق المؤسسة العسكريّة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي، وليس هذا على الجزائر بغريب أو بعيد، بل عرفت الجزائر عدة انقلابات مختلفة الطرق منها ما يلي: انقلاب هواري بومدين على رئيس بن بلة أحمد، و إقالة الشاذلي بن جديد عن طريق المؤسسة العسكريّة، وتصفية محمد بوضياف بسبب كشف ملفات الفساد وعدم خضوعه للمؤسسة العسكريّة، كل ذلك أثر على طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية بالجزائر، حيث قام النظام بالتصعيد من خلق أزمات وإدارة الدولة بالأزمة وتفعيلها من أجل استسلام السّلطة التنفيذيّة الحاكمة آنذاك بقيادة الرئيس لمين زروال والضغط عليه للتنحي عن منصبه جبراً وغصباً، وهذا ما حدث في تلك الفترة التي عايشناها.

وفي إطار التشخيص الجديد لمعضلة الإصلاح السّياسي في الجزائر، فقد طرحنا ولخصنا أبعاد مختلفة تفسر تلك العوائق بصيغة سهلة، في ما يلي:

- وجود مقاومة ضدّ إدخال الإجراءات، التي يمكن أن تبدو نزولاً عند ضغط، واحتقان داخلي مجتمعي، والتزاماً بجدول أعمال الديمقراطية الأجنبية والمحلية(محمد بلقاسم القريوتي، 2002، ص 237).

- الخوف من العواقب والآثار التي يمكن أن تكون بائنة لزعزعة الاستقرار الحكومي والسياسي عند تطبيق ونزاهة التعدّدية السّياسيّة الصائبة، وصدق المشاركة السّياسيّة للشعب.

- ضعف القيادات الحزبيّة خاصة المعارضة للنظام السّياسي الجزائري، والقصور والخمول من جانب أولئك الممسكين بالسّلطة التشريعيّة، وتيقن الشعب بعدم كفاءتهم في التسيير.

- الخوف الشّعبي من الضغط على السّلطة للتغيير، خاصة خلال الأشهر الأولى من سنة 2019، وهذا بسبب السيناريوهات السابقة في الجزائر: أزمة أكتوبر 1988، والعشرية السوداء.

- تقييد المجتمع المدني من الحكومة السّياسيّة بتفادي السّياسة الشّعبوية، وعدم تفعيل آليات التنشئة السّياسيّة المكونة للشعب الجزائري، لكنه استبدل منهجية الحراك من نماذج عربية فأصبح بعد ذلك صاحب المنهجية الحكيمة في ترشيد الشعوب وتنحي الفساد القيادي العام.

- غياب الإرادة التنفيذيّة الحكوميّة من جانب أولئك الموجودين على كراسي مبثوثة في السّلطة العامة، فالكرسي يغري.

خاتمـة:

لقد تناولنا في هذا المقال ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري، وصعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام السياسي في الجزائر، في الفترة الممتدة من بداية حكم بوتفليقة إلى نهاية حكمه في العام الماضي، وقد اتضح لنا جلياً عدّة استنتاجات من هذا التحليل، وهي كما يلي:

-امتاز الإطار السياسي السلطوي في الجزائر بعملية سياسيّة معقدة وغير شفافة بمستوياتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالقرار السّياسي العّام،أوضبط السِّياسات العامّة في مختلف الميادين: السّياسيّة، والاقتصادي، الاجتماعي الثقافية، والإدارية، حيث تأثرت بها الجزائر في مختلف دساتيرها متتالية: 1963، 1976، 1989، 1996، 2016، إلى غاية تنحي النظام وبقايا النظام السياسي بالجزائر شهر أفريل 2019.

-تتنوع وتتجلى الأدوات السياسية والقانونية التي تفسر بها العلاقة بين السّلطتين: السّلطة التنفيذيّة والسّلطة التشريعيّة، في أربع نقاط هي: المشاركة في التشريع، الاعتراض على القوانين، استخدام حق حل المجلس الشّعبي الوطني عند الضرورة، ووفقا لما تتطلبه الظروف الوطنية لتلاقي أي تعسف أو تجاوز في استعمال السّلطة أو حل أزمة سياسيّة، المشاركة الفعالة في انتقاء أعضاء البرلمان بوجه عام والمعينين في الغرفة الثانيةمنهم بوجه خاص، وهذا اختلال دستوري في الجانب التفعيلي منه.

-المنهجية الديمقراطيّة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة غير مرهونة بادعاءات وخطابات المعارضة، بل هي محكومة بمجموعة من الشروط تتلخص في: الفارق في نسب الأصوات، الانسجام في الكتل السّياسيّة، تحرر الانتخابات، إمكانية وجود علاقة بينية بين نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة، وهذه منهجية عقيمة لا تضمن استقرار النظام السياسي.

-الانتقال الديمقراطي في عهد رئاسة عبد العزيز بوتفليقة الجزائر طرح ثلاث أسئلة منها: الانتقال من أين إلى أين؟، ثمّ كيف الانتقال؟، والسؤال الأخير هو المتعلق بماهية إجراءات وأساليب هذا الانتقال وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه؟، لكن الشعوب الجزائرية لم تصبر عن الإجابة ولم تتأخر عن التنفيذ، فانقلب السحر على الساحر.

-شهدت في بعض ربوع الوطن الجزائري ذات التجانس السكاني: حراكاً سياسياً على أرضية سياسيّة وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية، وسياسية، ونقابية، وطلابية، بينما شهدت ولايات التي تجتهد دائماً استقطاباً طائفياً ومنطقياً، حراكاً أوسع على أرضية طائفية، وهذا السبب في التعثر الشّعبوي في الجزائر في السنوات الأخيرة قبل انهاء حكم بوتفليقة.

-لاحظنا أبرز ملامح الإصلاحات السّياسيّة منذ فترة نيل حكم عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر من السنوات الأولى إلى الوقت الذي أقيل فيه، بحيث سمع الشعب الجزائري دائماً في خطابات الرئيس عبارات تؤكد أن الديمقراطيّة هي أفضل ضمانة للمستقبل، وأنه لا يرغب في احتكار عملية صنع القرارات والسياسات العامّة للدولة، لكن الشعب الجزائري تدرج في القضاء على النظام السابق بمنهجية التعافي من كل سوء يعثر موازين هدفه المنشود، والمتمثل في إسقاط النظام الرئاسي دون الخوض في منهجيات فشلت بدول الجوار، وعدم العودة لمنهجيات الفوضى السابقة في حياة الشعب الجزائري، وهذا ما حدث في الجمعات المتتالية للتعبير عن عدم الثقة بالنظام السياسي الجزائري، لتختم أشغال الغضب بالتنحي الفوري للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ومن أجل استشراف المستقبل على أسس علمية ووضع استراتيجيات فعّالة تروم الحفاظ على المصالح العامة في الجزائر، وفق ما ترميه المتغيرات المتسارعة وظهور الفتن المزيلة للحوار والتشاور والتعاون على التنمية المشتركة بين مطالب الشعبوية والرغبات الحكومية السلطوية في جميع مستوياتها يتوجب اقتراح عدة توصيات مهمة هي كما يلي:

-ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج إصلاحي سياسي أو سياسة عامة للتنمية في دولة الجزائر، مهما كانت ظروف البيئة العامة، وهي: الحفاظ على الآليات البيئية المجتمعية في داخل النظام العام، الاستخدام المستدام لموارد الدولة استخداماً رشيداً غير تمييز فيه وتبديد، وفي الأخير الحفاظ على التنوع التعاوني بين السلطة والشعوب، هذا كله من دعائم الإصلاحات في أي بلد.

-إنشاء وزارة مستقلة للبحث العلمي السياسي القانوني تكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات دراسات أعمال بناء الثقة بين الشعبالجزائرية والحكومة والسلطة التنفيذية.

-ضرورة ربط الدراسات والبحوث السياسية والقانونية والمجتمعية المنجزة بخطط ومشاريع وأعمال للحكومات لتحقيق التنمية العامة الشاملة، بما فيها تطوير السياسة الخارجية يساهم في التنمية الداخلية للدولة الجزائرية.

-إنشاء معاهد للتكوين القطاعي الاستراتيجي والدبلوماسي لإعداد أطر بشرية مؤهلة لتمثيل مصالح الدولة في جميع المجالات بما فيها الرئاسة وقيادة الدولة.

قائمة المراجع:

1.أكرم سوزان روز (2003)، الفساد والحكم، ترجمة عربيّة، فؤاد سروجي، الأهلية، عمان.

2.بوتفليقة عبد العزيز (2011)، رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال، مجلة الجيش الوطني، العدد، 571، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكريّة، الجزائر.

3.الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة، قانون رقم 06/ 01 مؤرخ في 21محرم عام 1427 الموافق 20أفريل سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

4.الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة، قانون رقم 16/ 01 مؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 الموافق 06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14.

5.خميس والي حزام(2004)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السّياسيّة العربية في إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6.سلوى جمعة شعراوي (2001)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامّة، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، القاهرة.

7.عبد الرحمان صالح أحمد (2005)، سياسات دعم الغذاء في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامّة، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، القاهرة.

8.عبد الله رابح سرّير (2006)، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامّة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص، التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

9.كربوسة عمراني (2005)، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، رسالة ماجستير، تخصص التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

10.لمام محمد حليم (2003)، ظاهرة الفساد السّياسي في الجزائر، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، تخصص التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الجزائر، الجزائر.

11.محمد بلقاسم القريوتي (2002)، الإدارة العامة الحديثة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.

12.ناصر لباد (2001)، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.

13.Chandler ,J.A.(1990), Public policy making for local government , London and N.Y. Rout ledge.

14.Anderson James E ,(1999), Public policy making: an introduction , Boston: Houghton Mifflin company.

15.Easton , D ,(1995), The Political System , New York: Knopt .

Democratic Arabic Center for
Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739